إيران من الداخل

تحولات القيادة السياسية

من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

Iran from The Inside

Transitions of Political Leadership

from Revolutionary Legitimacy to Constitutional Legitimacy

منال الريني

Manal Elreny

المؤلف: د.منال محمد أحمد الريني

كتاب: إيران من الداخل. تحولات القيادة الإيرانية من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

رقم تسجيل الكتاب : VR.33666.B

الطبعة: الثانية

الناشر:

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

برلين _ألمانيا

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: للمركز الديمقراطي العربي

برلين- ألمانيا.

٢٠١٨

All rights reserved No part of this book may by reproducted. Stored in a retrieval System or tansmited in any form or by any meas without prior Permission in writing of the publishe

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

:Germany

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049-Code Germany

٥٤٨٨٤٣٧٥ -٠٣٠

٩١٤٩٩٨٩٨ -٠٣٠

٨٦٤٥٠٠٩٨ -٠٣٠

mobiltelefon : 00491742783717

E-mail: book@democraticac.de

الملخص:

تعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة في إيران خاصة منذ تولي خامنئي قيادة إيران في إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذي قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله في إطار معين بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما. لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية ...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير العامل الخارجي. وتتميز التجربة الإيرانية بقدر كبير من الخصوصية المجتمعية والتي تمنح بدورها بعض الفرص كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة. كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات والتي يمكن الاستفادة منها في التجارب الأخرى.

وينقسم الكتاب إلى أربعة فصول يسبقها مقدمة ويتبعها خاتمة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري، أما الفصل الثاني فيتناول البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل بها القيادة وهو بعنوان الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية. ويتناول الفصل الثالث دور القيادة السياسية (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ويتناول الفصل الرابع والأخير دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أما الخاتمة فتتناول أهم النتائج ومنها: إن ما تم بشأن التحول في إيران لم يصل بعد إلى مرحلة الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع بسبب أن السلطة الحقيقية لا زالت بيد الولي الفقيه، وسيطرة المؤسسات المعينة على المؤسسات المنتخبة.

Abstract:

The transition from revolutionary legitimacy to constitutional legitimacy is one of the most important issues raised in Iran, especially since Ayatollah Khamenei assumed the leadership of Iran in a context of societal privacy, which may increase the difficulties of transition or make it within a certain framework, which raises the possibility of instability within the system due to the polarization of political forces Between conservatives and reformists and the continuation of the conflict and competition between them. Therefore, it was important to study how community variables (cultural, social and political) influence the process of transition from revolutionary legitimacy to constitutional legitimacy and the influence of the political leadership in it, where the transition may face some difficulties and mistakes related to the internal environment. The Iranian experience is characterized by a great deal of community privacy, which in turn gives some opportunities and restrictions on this important process. This experiment also has some advantages and disadvantages that can be used in other experiments.

The book is divided into four chapters preceded by an introduction and followed by a conclusion. Chapter I deals with the theoretical framework, while the second chapter deals with the internal and external environment in which the leadership operates. Chapter III deals with the role of political leadership (Khomeini) in the transition from revolutionary legitimacy to constitutional legitimacy. The fourth and final chapter deals with the role of Khamenei in the transition from revolutionary legitimacy to constitutional legitimacy. The conclusion deals with the most important results, including: that the transition has not yet reached the stage of constitutional legitimacy because the real power is still in the hands of the Supreme Leader, and the control of designated institutions over elected institutions.

قائمة المحتويات:

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة:	٥
الفصل الأول: العلاقة بين كل من القيادة السياسية والشرعية السياسية	٨
أولاً: القيادة السياسية	٩
ثانياً: الشرعية السياسية	١٦
ثالثاً: دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية	٣٨
الفصل الثاني: الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية	٥٩
أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية	٦٠
ثانياً: دور القوى والمؤسسات السياسية الإيرانية	٧٧
ثالثاً: المتغيرات الخارجية	١٠١
الفصل الثالث: دور القيادة السياسية في التحول(١٩٧٩-١٩٨٩): مرحلة الشرعية الثورية	١١٣
أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية	١١٦
ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول	١٢٧
ثالثاً: أثر العوامل الداخلية والخارجية على دور القيادة في التحول	١٥٥
الفصل الرابع: دور القيادة السياسية في التحول(١٩٨٩-٢٠٠١): مرحلة التحول	١٦٦
أولاً: خصائص مرحلة التحول	١٦٧
ثانياً: الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول	١٧٨
ثالثاً: أثر العوامل الداخلية والخارجية على دور القيادة في التحول	٢٠١
الخاتمة:	٢١٧
المراجع:	٢٢٨

المقدمة:

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في العملية السياسية في مختلف النظم السياسية، وتحمل الظاهرة القيادية شأنها شأن سواها من الظواهر السياسية الأخرى من سمات العالمية إلا أنها تتأثر بخصوصية الإطار المجتمعي الذي نشأت فيه متأثرة بكل من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية. بالإضافة إلى سمات القائد ورؤيته لكل موقف ومتغير من هذه المتغيرات.

ولقد تناول العديد من الباحثين الظاهرة القيادية من عدة جوانب منها تحليل الخصائص النفسية والسلوكية للقيادة في تعاملها مع الجماهير وتحليل مصادر شرعية سلطة القيادة ، وطبيعة موقف القيادة من قضايا التنمية والتغيير. و يأتي التعامل معها في هذا الكتاب باعتبارها طرفاً في شبكة معقدة من التفاعلات المتبادلة مع كل من الجماهير والمؤسسات والقوى السياسية المختلفة من جانب ومع متغيرات البيئة الخارجية من جانب آخر وليس فقط من منظور أحادى يعطى جانباً أهمية على حساب بقية الجوانب.

وتعتبر القيادة السياسية أحد العوامل المؤثرة على استمرارية الشرعية أو انحسارها بالإضافة إلى دورها في تطوير مصادر الشرعية والبحث عن مصادر جديدة كالتحول من شرعية تقليدية أو ثورية إلى شرعية دستورية تعتبر الشعب مصدر السلطات. كما أن القيادة تتأثر بنمط الشرعية الذي يفرزه المجتمع والمرحلة التي يمر بها حيث يوجد علاقات تأثير وتأثر بين المتغيرين القيادة والشرعية.

ومن ناحية أخرى يلاحظ أنه بعد قيام الثورة وإزالة النظام السابق يعيش المجتمع مرحلة الشرعية الثورية ولكن لا يستطيع أي مجتمع أن يعيش في حالة ثورية إلى مالا نهاية، فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التي وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً، ووضع أسس وقواعد للعبة السياسية لكي تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاور فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب مع كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية ، أو التقليدية، أو الأيدلوجيا، أو الإنجاز.

ويأتي دور القائد في مقدمة أدوار القوى والمؤسسات السياسية في المجتمع لأنه يملك الأدوات التي تمكنه من المبادرة باتخاذ قرار التحول وتوجيهه وإدارته أو إعاقته وتجميده عند حد معين أو إفراغه من محتواه بقصره على بعض محاور التحول دون غيرها مما يجعله شكلياً ويؤدي لتراجع شرعية النظام بشكل عام.

وبالنسبة لإيران فإنها من أبرز دول منطقة الشرق الأوسط ولها أهمية كبرى كدولة جوار للنظام الإقليمي العربي حيث قد تؤثر أية تطورات داخلية على نظامنا الإقليمي واستقراره، كما أن دراسة كل من

الظاهرة القيادية وظاهرة التحول في إيران – التي تحمل الكثير من سمات الخصوصية– قد تساعد على التنبؤ بسياساتها المستقبلية.

ويشير البعض إلى أن التجربة الإيرانية قدمت تحدياً أمام علم السياسة الغربي الذي كان مستقراً فيه الفصل بين الدين والسياسة. فالثورة تقاد برجل دين (الخميني)، والنخبة السياسية في معظمها رجال دين، كذلك المشروع السياسي الذي قدمته القيادة هو مشروع الحكومة الإسلامية. وكان طرح الخميني لنظرية ولاية الفقيه محاولة لحل إشكالية التناقض بين الواقع الإيراني السلبي الداعي إلى الثورة، وبين الفكر الشيعي الذي يوقف مشروعيتها حسب مبدأ الانتظار للإمام الغائب ووفقاً لمبدأ التقية.

ويجب التنويه إلى أنه، المقصود بالقيادة الإيرانية هو الولي الفقيه/ المرشد العام وليس رئيس الجمهورية، ذلك أنه أي (المرشد) يلعب دوراً جوهرياً في النظام السياسي الإيراني بسبب التطوير الذي أدخله الخميني على نظرية ولاية الفقيه. و تأكد هذا التطوير في تعديلات دستور عام ١٩٧٩ في عام ١٩٨٩. وبسبب ارتباطه بشبكة من العلاقات والمصالح مع أهم القوى والمؤسسات في النظام الإيراني. وهذا بالرغم من عدم الاتفاق على ولاية الفقيه سواء داخل إيران أو خارجها وسواء من قبل رجال الدين أو غيرهم مما قد يعرض وضعه للتغيير. ولكن في حدود الأمد القريب، وفى ظل التوازنات الحاكمة للنظام الإيراني سيظل المرشد هو مركز الثقل الرئيسي في إيران.

إلا أنه منذ فترة ولاية خامنئي عاشت إيران مرحلة حراك سياسي واجتماعي وتفاعلات سياسية داخلية عميقة على كل من مستوى النظام والمجتمع. إن التفاعلات والصراعات ما بين الإصلاحيين والمحافظين تعكس ذلك التحدي الذي تواجهه إيران للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية والذي قد يؤثر على مستقبل نظرية ولاية الفقيه.

وتعتبر مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أهم القضايا المثارة في إيران خاصة منذ تولي خامنئي قيادة إيران في إطار من الخصوصية المجتمعية الأمر الذي قد يزيد من صعوبات التحول أو قد يجعله في إطار معين ، بما يثير احتمالات عدم الاستقرار داخل النظام نتيجة استقطاب القوى السياسية ما بين محافظين وإصلاحيين واستمرار الصراع والتنافس بينهما.

لذلك كانت أهمية دراسة كيفية تأثير المتغيرات المجتمعية (الثقافية والاجتماعية والسياسية ...) على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ومدى تأثير القيادة السياسية فيها، حيث قد يواجه التحول بعض الصعوبات والأخطاء المرتبطة بالبيئة الداخلية مع الأخذ في الاعتبار تأثير العامل الخارجي. وتتميز التجربة الإيرانية بقدر كبير من الخصوصية المجتمعية والتي تمنح بدورها بعض الفرص كما تفرض بعض القيود على هذه العملية المهمة، كما أن لهذه التجربة بعض الإيجابيات وبعض السلبيات، والتي يمكن الاستفادة منها في التجارب الأخرى.

وعلى ذلك فإن الكتاب يتناول بالدراسة التساؤلات الرئيسية التالية:

- ما هو دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ؟
- ما طبيعة ودور القيادة السياسية في التجربة الإيرانية ؟
- ما تأثير كل من المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول إلى الشرعية الدستورية ؟
- ما مدى إمكانية استمرار أو عدم استمرار نمط ولاية الفقيه طبقاً للمتغيرات الداخلية والخارجية؟

وينقسم الكتاب إلى أربعة فصول يسبقها مقدمة ويتبعها خاتمة. ويتناول الفصل الأول الإطار النظري لمحاولة الضبط المفاهيمي للمفاهيم السياسية الرئيسية وهي القيادة السياسية والشرعية السياسية والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ،أما الفصل الثاني فيتناول البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل بها القيادة وهو بعنوان الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية وينقسم إلى: أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية، ثانياً: القوى والمؤسسات السياسية في النظام الإيراني، ثالثاً: متغيرات البيئة الخارجية الإقليمية والدولية التي تعمل بها القيادة. ويتناول الفصل الثالث دور القيادة السياسية (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية وهي مرحلة حكم الخميني(٧٩-٨٩)، ثانياً: دور الخميني في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وينقسم إلى: الخصائص الشخصية للخميني ، ودور الخميني في التحول ، ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية لهذه المرحلة وأثرها على التحول ودور القيادة. ويتناول الفصل الرابع والأخير دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية (١٩٨٩-٢٠٠١) وهو ينقسم إلى:أولاً: خصائص مرحلة التحول (مرحلة حكم خامنئي حتى ٢٠٠١)، ثانياً: دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وهو ينقسم إلى جزئيتين الأولى الخصائص الشخصية لخامنئي، والثانية دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، ثالثاً: أثر العوامل الداخلية والخارجية في التحول وعلى دور خامنئي.أما الخاتمة فتتناول أهم النتائج .

الفصل الأول

العلاقة بين كل من

القيادة السياسية والشرعية السياسية

توجد علاقة وثيقة بين كل من القيادة السياسية، والشرعية السياسية. علاقة أساسها التأثير والتأثر المتبادل بينهما. وتعد القيادة السياسية أحد مستويات الشرعية السياسية (القيادة السياسية ، النظام السياسي ، الدولة) ، ومن جانب آخر لا توجد قيادة سياسية بدون مصدر شرعية – ولو نظرياً– تبرر به وجودها على رأس السلطة السياسية وتنال به الرضا والتأييد العام من قبل الجماهير ، فالقيادة تستند إلى مصدر شرعية أو آخر تسبغه علي نفسها ثم على النظام السياسي بشكل عام.

هكذا نلاحظ تأثر الشرعية السياسية بالقيادة السياسية عند تبني الثانية مصدر شرعية أو آخر. وبحكم وجودها على قمة النظام ، وبامتلاكها للقوة وأدواتها المختلفة تستطيع أن تقوم بتفعيل وتكريس هذا المصدر أو ذاك. كما تتأثر الشرعية بالزيادة أو النقصان تبعاً لطبيعة العلاقة بين القيادة السياسية والجماهير فكم من يشعرون بشرعية القيادة والنظام غير ثابت.

كما أن نمط الشرعية السائد في المجتمع – والذي بدوره يرتبط بمراحل تطور المجتمع والثقافة السياسية السائدة– يكون أحد العوامل التي تحدد حجم سلطات القيادة وطبيعة دورها في النظام السياسي. كما أن تزايد التأييد للقيادة من قبل الجماهير أي تزايد شرعيتها يساهم في تمكين القيادة من قدرتها على الإنجاز، والتفاعل مع الجماهير. على العكس من ذلك فإن نقصان التأييد يضع القيادة في مأزق كبير.

أيضاً نمط الشرعية يؤثر على دور القيادة وحجم السلطات الممنوحة لها. فنلاحظ السلطات الواسعة لقيادة تستند في شرعيتها للتقاليد ، كما أننا ندرك السلطات الهائلة الممنوحة للقيادة الكاريزمية على العكس من ذلك نجد أن القيادة السياسية التي تستند إلى الشرعية الدستورية لا تستطيع أن تتجاهل القوانين والمؤسسات ورغبات وحقوق الجماهير .

كما أن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية عملية مركبة، ومعقدة تتداخل فيها العناصر الداخلية والخارجية، ويتفاعل فيها دور القائد مع الأدوار الأخرى للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة ، فالقيادة السياسية الفعالة تستطيع أن تقود المجتمع نحو التغيير والإصلاح بشكل عام، وأن تتخذ قراراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية، وهو ما يعكس بالتأكيد شخصية القائد وخصائصه السلوكية والنفسية .

وهكذا نجد أن العلاقة بين كل من القيادة السياسية والشرعية السياسية هي علاقة تأثير وتأثر، كل منهما يؤثر في الآخر .لأنه لا يستطيع أي قائد القيام بدوره دون غطاء من الشرعية السياسية التي تعني توفير التأييد له، ومساندته في قراراته السياسية المختلفة. بحيث لا تكون هناك في النهاية فجوة بين الشرعية السياسية والشرعية الدستورية.

أولاً: القيادة السياسية

تلعب القيادة السياسية دوراً مهماً في العملية السياسية في مختلف النظم السياسية بوجه عام، والنظم السياسية في دول الجنوب بوجه خاص نظراً للدور الشخصي المهم الذي يمارسه القائد السياسي في تلك النظم. لذا كانت ولا زالت ظاهرة القيادة من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للبحث والدراسة.

١ – مفهوم القيادة السياسية:

يثير مفهوم القيادة السياسية قدراً كبيراً من الاختلاف بين العلماء والباحثين فيها، وذلك لكونها ظاهرة مركبة وشديدة التعقيد الأمر الذي انعكس على توصيفها وتفسيرها.

أ– تعريف ظاهرة القيادة السياسية:

إن لفظ القيادة كمفهوم مركب لم يظهر إلا حديثاً فقد كانت الكلمات المستخدمة لتمييز الحاكم عن غيره من أعضاء المجتمع في عديد من اللغات وعلى رأسها الإنجليزية هي كلمة رئيس"chief" أو ملك"king" أو حاكم "Ruler" ثم نشأ الاهتمام بكلمة القيادة في الميراث الأنجلوسكسوني.[١] ومنذ عام ١٩٣٣ بدأت تظهر تعريفات عديدة لمفهوم القيادة تزيد على مائة وثلاثين تعريفاً مختلفاً للقيادة في التحليل السياسي الغربي حتى عقد الثمانينيات من القرن العشرين لا يتسع المقام لعرضها جميعاً، إلا أنه يمكن القول أن القيادة السياسية هي علاقة تفاعلية بين القائد والجماهير ترتكز أساساً على الإعجاب والثقة من جانب الجماهير في براعة وقدرات القائد السياسي، وفهم ووعي من جانب القائد السياسي بآمال وطموحات وأهداف أمته استناداً إلى المعرفة العميقة بالحقائق التاريخية والظروف والإمكانيات التي يخضع لها المجتمع ومحاولة الاثنين . القائد والجماهير . لتجسيد الأهداف والطموحات على الواقع في إطار من القيم والمثل العليا والمبادئ التي تحكم حركة المجتمع.[٢]

ب . عناصر القيادة السياسية:[٣]

بحكم تعريف ظاهرة القيادة السياسية توجد عدة عناصر تتكون منها عملية التفاعل التي تميز هذه الظاهرة، حيث أنها ليست ظاهرة فردية ترتبط بشخص القائد فقط فهي ظاهرة جماعية أساسها التفاعل بين مجموعة عناصر: القائد، النخبة السياسية، الموقف، القيم، الجماهير.

---

[١] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٦)، ص٧.

[٢] خليفة علي البكوش،المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي(١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٤) ، ص٤١.

[٣] نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص ص١٠-١١.

٢- نظريات القيادة السياسية:

ظهرت إلى الوجود عدة نظريات بخصوص نشأة عنصر القيادة في المجتمع تقوم في أغلبها على التفريق بين فئتين في المجتمع إحداهما فئة صغيرة الحجم، وهى الجماعة الحاكمة، والأخرى فئة كبيرة الحجم ،وهى الجماعة المحكومة. وتتولى الفئة الأولى سلطة إصدار القرارات في المجتمع وتتولى مقاليد القوة بيدها بينما تنحصر مهمة الفئة الثانية في الاستجابة لأوامر ورغبات الفئة الأولى وإطاعتها.[١] ويمكن تقسيم هذه النظريات إلى نظريات غربية وأخرى إسلامية (خلافة- إمامة).

أ- النظريات الغربية:

تعددت وتطورت النظريات الغربية بمرور الوقت ويلاحظ أن بعضها ركز على أحد عناصر القيادة ألا وهو عنصر القائد مثل نظرية السمات ، و الرجل العظيم ، والنظرية الوظيفية لذا تعرضت هذه النظريات لكثير من الانتقادات. وأدت الدراسات والأبحاث التي قام بها عدد من العلماء إلى ظهور نظريات اجتماعية لتفسير القيادة مؤكدة على أن للجماعة دوراً أساسياً في تحديد خصائص القيادة ودورها. وظهرت نظرية الموقف والتي أكدت على الظرف الموقفي وأن القائد ليس إلا وليد ظروف موضوعية مرت بمجتمع ما في وقت ما ، ثم ظهرت النظرية التفاعلية أو التوفيقية والتي تنظر إلى القيادة باعتبارها عملية تفاعل اجتماعي، وهي ترى أن النجاح في القيادة لا يستند إلى التفاعل بين سمات القائد ومهام الموقف فحسب بل يستلزم كذلك التفاعل بين شخصية القائد وجميع المتغيرات المتصلة بالموقف القيادي الكلي، فهي عملية تفاعل بين القائد والمقودين في إطار الموقف ومتطلباته.[٢]

ب- النظرية الإسلامية للقيادة السياسية بشقيها السني والشيعي:

في حين أكد الكثير من النظريات الغربية للقيادة على بعد واحد من أبعاد ظاهرة القيادة وبالغت في تفسيره وأغفلت الأبعاد المتعددة الأخرى نجد أن النظرية الإسلامية للقيادة بشقيها السني والشيعي حملت العديد من مقومات التفرد والخصوصية .

---

[١] المرجع السابق،ص ص ١٢-١٣.

[٢] انظر لمزيد من التوضيح : د.توفيق مرعي ، د.أحمد بلقيس،الميسر في علم النفس الاجتماعي،(عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت)، د.بشير محمد الخضرا،النمط النبوي-الخليفي في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥) ، ط١، ص٨٩. ، خليفة على البكوش،مرجع سابق،محمد على الغتيت،الزعيم.العبقرية والزعامة السياسية،(القاهرة: دار الشعب،١٩٧٥)، ط٢، ص٧٤، نيفين حليم صبري، مرجع سابق، أماني عبد الرحمن صالح،التطور الديمقراطي في مصر(١٩٧٠-١٩٨١) دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٧) ، ص١٩.

(١)-القيادة السياسية من المنظور الإسلامي السني :

إن التصور الإسلامي للقيادة عند السنة والجمهور . وعلى وجه التحديد في عهد الخلفاء الراشدين ـ تجاوز المنظور الأحادي وتعامل مع القيادة من منطلق كونها تفاعلاً بين قائد(خليفة)، وجماعة (أهل الحل والعقد)، وجماهير (أمة/ رعية) ،وسلطات (اختيار . إفتاء . قضاء) في إطار مبادئ ومثاليات عليا (القيم الإسلامية).[١]

ويمكن إيجاز أبرز ملامح القيادة في التراث الإسلامي السني كما يلي:

– أدرك المسلمون الأوائل ممن عايشوا الرسول (ص) طبيعة السلطة المدنية بعد انتهاء طابعها الديني بانتقال الرسول (ص) إلى الرفيق الأعلى، ويكشف لنا هذه الحقيقة أول الخلفاء الراشدين حين قال للمسلمين قولته بعد اختياره وبيعته خليفة عليهم (...إن رسول الله كان يعصم بالوحي وكان معه ملك ،وإن لي شيطاناً يعتريني ألا فراعوني فان استقمت فأعينوني وإن زغت فقوموني...)، والتزاماً بهذا المفهوم ساس الخلفاء الراشدين أمة المسلمين فلم يدعوا لأنفسهم سلطاناً دينياً، ولم يدعوا لأنفسهم العصمة من الخطأ لأنهم لا يملكون صفة النبوة وإنما عرفوا كيف يفرقون بين ما كان من أمر الدين وما كان من أمر الدنيا.[٢]

– لأن الخلافة تمثل القيادة العامة للدولة الإسلامية وأعظم منصب في الحياة السياسية في دولة الإسلام، وضع العلماء شروطاً أوجبوا توفرها في شخص من تريد الأمة مبايعته ليكون خليفة. وتوجد مجموعتين من الشروط: شروط الانعقاد وهي: الإسلام . الذكورة . البلوغ . العقل . الحرية– العدالة، و شروط الأفضلية: القدرة على الاجتهاد . الشجاعة . أهلية الرأي المفضي إلى سياسة الرعية وتدبير المصالح . سلامة الحواس والأعضاء. والنسب القرشي هناك من يعتبره من شروط الانعقاد وهناك من يعتبره من شروط الأفضلية.[٣]

– بالرغم من تمتع الخليفة بالسمات المقررة بشروط الانعقاد والأفضلية إلا أنه يعد مسئولاً أمام الرعية بموجب عقد البيعة فلا عصمة للخليفة (وليت عليكم ولست بخيركم....). إن مبدأ مسئولية الخليفة يؤكد من ناحية حق الرعية و واجبها في مراقبة الخليفة ،وتوجيهه، وتقويمه لإعمال وتطبيق الشريعة بما يحقق العدالة. فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وينبع من ذلك حق الأمة و واجبها في مقاومة طغيان

[١] د.جلال عبد الله معوض،القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية ،في، د.علي عبد القادر (تقديم)،اتجاهات حديثة في علم السياسة،(جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،١٩٨٧)، ص١٨٣.

[٢] د.صبحي عبده سعيد،الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري،(القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٥)، ص٤٢.

[٣] د.عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية،(جامعة أسيوط: كلية التجارة،١٩٨٩)، صص١٢٣-١٢٤.

الخليفة متى خرج عن الشريعة وجافى العدالة. وأن القيادة في التراث الإسلامي واجب والتزام لا حق وامتياز (كلكم راعٍ ومسئول عن رعيته).[١]

– رغم اختلاف طرق اختيار الخلفاء الراشدين إلا أن المبدأ الأساسي في هذا الصدد هو الاختيار عن طريق البيعة بنوعيها،أي بيعة الانعقاد: عن طريق أهل الحل والعقد التي يصير بموجبها المبايع خليفة بعد أن يبذل أهل الحل والعقد الجهد في البحث والتحري واستطلاع رأي الرعية لاختيار الأصلح لتولى الخلافة، وبيعة الطاعة: وهى بيعة عامة من بقية الرعية على الطاعة. هذه البيعة بنوعيها تمثل نوعاً من التعاقد أو التوافق الإرادي بين الخليفة والرعية يعبر عن رضا الرعية عن الخليفة وتعهد الأخير بتوفير الأمان والعدل للرعية.[٢]

– خضوع الحاكم والمحكوم على السواء لحكم القانون، فأحكام الشريعة الإسلامية هي القانون الأعلى للدولة(الدستور) الذي يتقيد به جميع أفراد الأمة والخليفة على السواء. وفي ظل هذا الدستور يتمتع كل من الحاكم والمحكوم بحقوق تجاه الآخر.الخليفة له حق الطاعة والنصرة في حدود الشرع ، والرعية لها حق رعايتها وحق مراقبة ومحاسبة الحاكم.[٣]

– جماعية اتخاذ القرار: وهذا يعني ألا تنفرد القيادة بعملية صنع القرارات التي تمس حياة الرعية وشئونها. إن الشورى في الإسلام واجبة وملزمة لقوله تعالى"وأمرهم شورى بينهم" وقوله تعالى" وشاورهم في الأمر" والمقصود بوجوب الشورى التزام الخليفة باللجوء إلى طلب الشورى، والمقصود بإلزام الشورى التزام الخليفة بإتباع الرأي الذي تميل إليه أكثرية أهل الشورى من العلماء و المجتهدين وأهل الحل والعقد. والشورى واجبة وملزمة بهذا المعنى في كل الحالات عدا تلك التي ورد فيها نص قطعي.[٤]

– قامت الممارسة السياسية في التقاليد الإسلامية على أساس ما يمكن تسميته بلغة العصر "التوازن بين السلطات" حيث تواجه سلطة الاختيار وتضبطها سلطة الإفتاء وتتوسطهما سلطة القضاء مع وجود علاقة معينة بين السلطات الثلاث. سلطة الاختيار في يد الخليفة الذي يقوم بتفضيل رأي أو حل على آخر من الحلول والآراء التي يطرحها أهل الشورى في مواجهة المشكلات العامة التي يجب اتخاذ قرارات بصددها. وسلطة الإفتاء، بمعنى تخريج الأحكام ووضع القواعد المنظمة للعلاقات الاجتماعية والتوصل إلى حلول لمشكلاتها انطلاقاً من مبادئ القرآن والسنة باستخدام القياس والاجتهاد .هذه السلطة في يد الفقيه الذي

[١] د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، مرجع سابق، صص١٨٤–١٨٥.

[٢] المرجع السابق، صص ١٨٣، ١٨٤.

[٣] د.محمد بهاء الدين الغمري،علم السياسة وتطور الفكر السياسي،الجزء الأول،(القاهرة: الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٦)،ص٨٥.

[٤] د.جلال عبد الله معوض، مرجع سابق،ص١٨٦.

يملك من ناحية القدرة العلمية والفقهية التي تمكنه من تخريج الأحكام ويعبر من ناحية ثانية عن الضمير الجماعي للرعية، وإذا كان الخليفة يمنح الفقيه سلطة الإفتاء إلا أن الفقيه عندما يمارس سلطته لا يكون للخليفة آية سلطة أو رقابة عليه . وأخيراً تأتي سلطة القضاء بمعنى الفصل في الخصومات والنزاعات طبقاً لأحكام الشريعة لتتوسط سلطتي الاختيار والإفتاء ، وإذا كان الخليفة يعين القاضي إلا أن الخليفة ليس له أن يراجع القاضي في حكمه بالإلغاء أو التغيير وتأتي التعاليم الإسلامية لتحكم ممارسة السلطات الثلاث.[١]

– رسخ الإسلام مبدأ حماية الحقوق والحريات الإنسانية الفردية والجماعية و صيانتها حيث كان واضحاً منذ ظهور الإسلام أنه دعوة للحرية الإنسانية بمفهومها الشمولي فشهادة أن "لا إله إلا الله" نفى صريح لكل أنواع العبودية والخضوع لغير الله عز وجل.[٢] وكفل الإسلام الحريات العامة سواء كانت تتعلق بالحريات المادية التي ترتبط بها حياة الناس أو بالحريات المعنوية التي تشمل الحريات الفكرية التي توفر للفكر الإنساني الانطلاق البناء في مجالات المعرفة المختلفة كما أباح الإسلام الحرية الاقتصادية المتمثلة في حرية العمل والكسب وحرية التملك.[٣] وقد عبر الفكر السياسي الإسلامي عن الحرية السياسية بمصطلح الشورى بمعني طلب الرأي وإظهاره.[٤]

(٢)– القيادة السياسية من المنظور الإسلامي الشيعي:

للشيعة تصور معين للقيادة/ للإمامة، يرى الشيعة فيه أن الإمام على كرم الله وجهه هو الذي عينه الرسول الكريم ﷺ بناء على نصوص أحاديث ينسبونها إلى الرسول(ص). وحددت الشيعة الإثنى عشرية بالاسم الأئمة الإثنى عشر بدايةً من الإمام علي إلى الإمام محمد بن الحسن العسكري والمشهور باسم الإمام المهدي ،وهم جميعاً من ذرية الإمام علي و السيدة فاطمة الزهراء.

تأتي خصوصية النظرية الشيعية للقيادة من كونها تشكلت خلال ظروف تاريخية معينة عانى فيها الشيعة من بعض القيادات السياسية. خرجوا من هذه الظروف بنظرية تقول بأن الإمامة منصب ديني، وركن الدين الركين ولا يجوز تفويض اختيار الإمام للأمة بل يعين من قبل الله ويكون من آل البيت وهو

---

[١] المرجع السابق، صص ١٨٧، ١٨٨.

[٢] د.حاكم المطيري، الحرية أوالطوفان.دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية، (بيروت:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠٤)، ط١، ص٨٧.

[٣] د.محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام،(الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،١٩٨٧)، ص٢٤١.

[٤] صالح حسن سميع،أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي. دراسة علمية موثقة،(القاهرة:الزهراء للإعلام العربي،١٩٨٨)، ط١، ص١٩٢.

معصوم من الكبائر والصغائر وفي المقابل يكون له السلطان المطلق لا يتدخل البشر في اختياره أو مساءلته لأن الله اختصه بالإلهام وعصمه من الزلل .

تطورت النظرية الشيعية مع تطور الظروف إلى أن وصلت بنا إلى طرح آية الله الخميني الذي طور به الفكر الشيعي ألا وهو ولاية الفقيه وهي خصوصية أخرى تضاف للفكر الشيعي.

٣- أنماط القيادة السياسية:

لا زالت ظاهرة القيادة السياسية من أكثر الظواهر الاجتماعية تعرضاً للدراسة والبحث، حيث قدم العديد من العلماء عدداً كبيراً من الأنماط والتصنيفات لا يتسع المقام لعرضها ومناقشتها جميعاً، إلا أنه يمكن الإشارة إلى البعض منها مثل دراسة كل من ماكس فيبر و بربارا كيلرمان.

أ- تصنيف ماكس فيبر:[١]

لا زالت أنماط ماكس فيبر عن السلطة تلقى الاهتمام من جانب الكثير من الباحثين وهي: العقلانية والتقليدية، والكاريزمية.

(١)- السلطة التقليدية: يعتمد أساس الولاء في هذا النمط على قدسية التقاليد، فالحاكم سواء كان فرداً أو جماعةً عادةً ما يصل إلى السلطة بالوراثة، وينظر إلى نظام الحكم على أنه أبدي ومقدس ويدين الأفراد للحاكم بالولاء المطلق الذي تكرسه أنماط ثقافية تقليدية راسخة في أذهانهم مثل مبدأ الحق المقدس للملوك، وليس من شك في أن نظم الحكم كافة قبل ظهور الدولة بمفهومها الحديث شهدت أشكالاً تقليدية للسلطة، ومع ذلك فإن هذا النمط من السلطة التقليدية لا يزال يشكل أساساً لحكم نخب محدودة في عدد من المناطق في عالم اليوم.

(٢)- السلطة الكاريزمية: يستند أساس السلطة في هذا النمط على القيادة الملهمة التي يعتقد الناس أنها تمتلك صفات غير عادية أو حتى خارقة، فالكاريزما لا تعني في استخدام ماكس فيبر صفة حقيقية يمتلكها الحاكم،وإنما هي تصف واقع العلاقة بين الحاكم والمحكوم، ويظهر هذا النمط من السلطة وقت الأزمات أو التحولات السريعة التي تشهدها المجتمعات، وعادةً ما تستمر السلطة الكاريزمية فترة زمنية قصيرة إلا إذا تم تحويل الأساس الذي تعتمد عليه إلى مرفق مؤسسي دائم.

(٣)- السلطة القانونية- الرشيدة: ويستند أساس السلطة في هذا النمط، ليس على الفرد، وإنما على مجموعة من المبادئ والقواعد المستقرة. إنها تعني حكم القانون وليس حكم الأشخاص، وعليه فإن أساس الولاء للحاكم من جانب المحكومين يعتمد على الإيمان بقواعد العملية السياسية بغض النظر عن شخصية من يتولى الحكم، ويسود نمط السلطة القانونية- الرشيدة في المجتمع الحديث، وتعد البيروقراطيات الحديثة

[١] د.حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية،(د. ن، د. ت)، صص١٥٢-١٥٣.

أبرز مثال للتنظيمات القائمة على السلطة القانونية– الرشيدة. إننا لا نطيع القوانين رهبةً أو تقليداً،وإنما اقتناعاً بأن القانون والنظام أمران لازمان لتحقيق المجتمع الرشيد.

ويرى فيبر أن التحول في النظام السياسي يحدث من خلال الإحلال التدريجي للسلطة الرشيدة– القانونية محل السلطة التقليدية، ويتخلل هذا النمط العام ظهور القيادة الكاريزمية عندما تتحلل السلطة التقليدية في ظل الأزمة.[١] فعندما يبدأ المجتمع التقليدي في التحلل تفقد الجماهير ثقتها وإيمانها بالقائد وبالأبنية والقيم والعلاقات التقليدية، وتعاني من قلق وتوتر وتلجأ لتخطي هذه الحالة إلى طلب الخلاص على يد قائد بطل تضفي عليه صفات فريدة وترتبط به عاطفياً ووجدانياً، وعقب اختفائه يتجه خليفته متى كان مفتقداً مقومات الكاريزما إلى تأسيس شرعيته على المصدر القانوني.[٢]

ب– تصنيف بربارا كيلرمان:

وعرضت "بربارا كيلرمان" في كتابها "القيادة السياسية" بعض أنماط القيادة السياسية من خلال عرضها لبعض الأدبيات السياسية السابقة ومن أهمها ما يلي:[٣]

(١)– القيادة الديمقراطية:

يذكر "هارولد لاسويل" أنه في الديمقراطية تختار القيادة من المجتمع ككل، وليس من شريحة اجتماعية معينة، وتبقى معتمدة على دعم المجتمع ككل، فالنخبة في الديمقراطية باتساع المجتمع. وافترض وجود علاقة بين القدرة على توظيف الأساليب الديمقراطية وتكوين شخصية القائد.

وركز "ألكسندر هاملتون" على أن القائد الديمقراطي يظل دائماً تحت رقابة الشعب، وذلك بعد أن منحه قوة تنفيذية وسلطات واسعة. و تتضمن القيادة الديمقراطية عند "شوميتر" المنافسة حول القوة ، كما تحظى بالدعم أكثر مما يحظى به منافسيها من الأفراد أو الجماعات الآخرين.

(٢)– القيادة السلطوية:

تناولت "حنا أرندت" في بحثها عن طبيعة السلطوية ألمانيا–هتلر،روسيا– ستالين، ودور القائد في كل من هذين النظامين، كما أشارت إلى أن القائد السلطوي يمثل المركز في النظام ومحركه. وطبقاً لـ

[١] نيفين حليم صبري، مرجع سابق، ص٤٤.

[٢] ناهد عز الدين،أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر (الأبعاد والنتائج)، في، د.صلاح سالم زرنوقة، د.عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي،(القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية،٢٠٠٤)، قضايا التنمية،العدد:٣١، ص٣٨٠.

[3] Kellerman,Barbara(ed.),Political Leadership,Asource Book ,(Pittsburgh:University of Pittsburgh Press,1986),pp.193-263.

أرندت يتمثل أهم ما يمتلكه القائد السلطوي في قدراته الشخصية ، ثم مكانته على قمة التنظيم القوي الذي أسسه.

(٣)- القيادة الثورية:

تؤكد "بربارا كيلرمان" على أنه لا يوجد نمط قيادة أكثر أهمية من نمط القيادة الثورية وتستشهد بكثرة الدراسات حول هذا الموضوع . و تناول "كرين برنتون" القيادة الثورية موضحاً كيفية تكوين الثوريين، وأعمالهم وكيفية مواجهتهم خلال كل مرحلة من العملية الثورية. ويتخذ "برنتون" مادته من الثورات الإنجليزية والأمريكية والفرنسية والروسية. وخلص إلى أنه هناك شيئاً مشتركاً بين جميع القادة الثوريين ألا وهو المثل العليا.

ثانياً: الشرعية السياسية

يعد مفهوم الشرعية السياسية من أهم المفاهيم السياسية. كما أنه مثل مفهوم القيادة السياسية وباقي مفاهيم علم السياسة لا يوجد اتفاق حول تعريفه فهناك تعدد في المسميات وتعدد في التعريفات لهذا المفهوم، كما أنه مفهوم مركب متعدد الجوانب له علاقة بمختلف مفاهيم علم السياسة (الاستقرار السياسي، العنف السياسي، الفاعلية السياسية، الفساد السياسي، الثقافة السياسية، التنشئة السياسية، الأيدلوجية السياسية...)، كما يمكن تناول المفهوم من أكثر من جانب فهناك الشرعية السياسية والشرعية القانونية والشرعية الثورية والشرعية الدولية.[١] لذلك فهو يعد من أكثر المفاهيم النظرية المثيرة للجدل.[٢]

١- اتجاهات التعريف بالمفهوم:

تعتبر الشرعية قضية أساسية في النظرية الاجتماعية الحديثة.[٣] وتعرف الموسوعة الدولية الاجتماعية الشرعية السياسية بأنها "الأسس التي تعتمد عليها الهيئة الحاكمة في ممارستها للسلطة وتقوم على حق الحكومة في ممارسة السلطة وتقبل المحكومين لهذا الحق". وهكذا برز عنصر الاختيار والرضا كعناصر أساسية لمفهوم الشرعية.[٤] تبعاً لمقولة "ما يمس الكل يجب أن يوافق عليه الكل".[١]

---

[١] حسنين توفيق،مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية،رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٥)، صص١٤-١٥.

[2] Stoett,Peter,Toward Renewed Legitimacy?Nuclear Power, Global Warming,and Security,Global Environmental Politics,vol.3,no.1,february2003, p.99.

[3] Merquior,J.G,Rousseau and Weber:Two Studies in The Theory of Legitimacy,(London:Routledge and Kegan Paul,1980),p.1.

[٤] د.سيف الدين عبد الفتاح

و يمكن رصد ثلاث اتجاهات عامة للتعريف بالمفهوم:

أ- الاتجاه القانوني:[٢]

يعرف الشرعية بأنها سيادة القانون أو هي الشرعية القانونية أي أن الشرعية هي المشروعية. ويمثل هذا الاتجاه معظم علماء وأساتذة القانون الدستوري ويقصدون بها خضوع الدولة بجميع هيئاتها وأفرادها لقواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدماً يحترمها كل من الحاكم والمحكوم على السواء، ويشمل نطاق تطبيقها جميع السلطات الحاكمة في الدولة.

ب- الاتجاه الديني(القانون الإلهي): [٣]

يضم هذا الاتجاه معظم علماء الدين سواء في العصور الوسطي أو العصور الحديثة ويرى أن النظام الشرعي هو ذلك النظام الذي يعمل على تطبيق قواعد الدين والالتزام بها (القانون الإلهي).

ج- الاتجاه الاجتماعي . السياسي:

يضم هذا الاتجاه معظم علماء السياسة والاجتماع، ومحوره أن "الشرعية تعني تقبل غالبية أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له طواعية لاعتقادهم بأنه يسعى لتحقيق أهداف الجماعة، ويعبر عن قيمها وتوقعاتها، ويتفق مع تصورها عن السلطة وممارستها".[٤]

ويتضمن التعريف السابق العديد من عناصر مفهوم الشرعية تناولها بعض أساتذة الاجتماع والسياسة مثل "روبرت داهل" و" سيمور ليبست" الذين أكدا على أهمية عنصر الاعتقاد للشرعية فعرف ليبست الشرعية بأنها "اعتقاد المحكومين بأن مؤسسات النظام السياسي القائم أفضل ما يمكن تكوينه أو اعتقادهم بأن هذه المؤسسات هي الأكثر ملائمة وصلاحية للمجتمع."[٥]

وأكد " ماكس فيبر" على أهمية التأييد المعنوي والأخلاقي للنظام السياسي باعتباره أساس الشرعية.[٦]و يذهب روبرت ماك ايفر إلى أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها وإدراك

Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp

[1] Merquior,J.G,op.cit,p3.

[٢] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص٢٥-٢٦.

[٣] المرجع السابق، ص٣٥.

[٤] المرجع السابق، ص٤٠.

[٥] د.محمد محمود ربيع ، د.إسماعيل صبري مقلد ،الموسوعة السياسية،(الكويت: دار الوطن،١٩٩٤)، صص٤٨٤-٤٨٥.

[٦] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص٤٠-٤١.

الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ للمجتمع تماسكه.[١]

ويتناول" ديكمجيان" علاقة الشرعية بالإكراه أو بما أسماه القوة المادية فيذكر أن الاحتفاظ بالسلطة ينهض على الشرعية والقوة المادية و كلما ارتفع مستوى الشرعية تضائل لجوء النخبة الحاكمة إلى القوة المادية للاحتفاظ بالسلطة بما يفضي إلى مزيد من الاستقرار السياسي، وبالعكس كلما تدنى مستوى الشرعية تصاعد استخدام الحكام للقوة المادية للاحتفاظ بالسلطة مما يفضي إلى مزيد من عدم الاستقرار السياسي. ويؤكد" ديكميجان" أن النخبة الحاكمة وهي تنشد الاستمرار في السلطة لا يمكن أن تتخلى كلية عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلاً. فمن الناحية العملية يقترن تأسيس السلطة على الشرعية بدرجات متفاوتة من عنف الدولة طالما ظلت هناك مجموعات أو أفراد خارج إطار الشرعية.[٢]

ويلفت بعض المحللين النظر إلى أن البعض يخلط بين الشرعية السياسية والبقاء في الحكم لمدة طويلة.[٣]إلا أنه قد يكون طول البقاء في الحكم مؤشراً على فقدان الشرعية بالاعتماد بشكل كامل على أدوات القهر كما هو الحال في كثير من دول العالم الثالث. فالشرعية تشمل رضا المحكومين – ومن الأفضل وصفهم بالمواطنين– عن السلطة التي تحكمهم. ومن ثم فإن الشرعية السياسية تقر لهؤلاء المواطنين بأن لهم حقوق عامة وعليهم واجبات عامة.[٤]

وتعريف الشرعية بأنها الطاعة السياسية أكثر دلالة للتعبير عن حقيقة المفهوم من التعريفات السابقة (سيادة القانون، تنفيذ أحكام الدين)، فالقانون والدين يمكن أن يكونا مصدرين لإضفاء الشرعية على النظام، أي لخلق الإحساس بضرورة طاعته من قبل المواطنين لكن القانون بمعزل عن قبول اجتماعي واسع، والدين إن لم تضعه النخبة الحاكمة موضع التنفيذ من خلال الممارسات الفعلية لا يؤمنان الدعم الكافي للنظام السياسي.[٥]

وتحقق الشرعية يفترض أمرين متكاملين هما:[٦]

---

[١] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في، مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.بحوث ومناقشات الندوة الفكرية،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧)، ط٢، ص ٤٠٥.

[٢] د.محمد محمود ربيع ، د.إسماعيل صبري مقلد، مرجع سابق، ص٤٨٤.

[3] Schatzberg ,G.Michael ,Power,Legitimacy and Democratisation in Africa ,Africa ,vol 63,no.4,1993, p.445.

[4] Leighninger ,Matt,Enlisting Citizens: building political legitimacy ,National Civic Review, vol.91,no.2,summer 2002.

[٥] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٢.

[٦] د.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه(٤٤)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٣) ، ط١، ص٢٩.

– الوحدة الفعلية بين أهداف السلطة وأهداف المجتمع بغالبيته.أما إذا كانت السلطة تمثل تعبيراً عن مصالح ضيقة، فإن ذلك يترتب عليه انشطار في قاعدة الشرعية لتصبح قاعدة فئوية أو نخبوية.

– الممارسة الفعلية المعبرة عن هذه الوحدة في الأهداف، فالشرعية قاعدتها الممارسة وليس الوعود أو الخطب الحماسية.

وتتسم الشرعية في إطار هذا الاتجاه بما يلي:[1]

- النسبية، فمفهوم الشرعية مفهوم نسبي فما هو شرعي بالنسبة لبعض الأفراد أو الجماعات قد يكون غير شرعي بالنسبة لأفراد وجماعات أخرى.
- الديناميكية، وهو مفهوم حركي ديناميكي فشرعية النظام تزداد أو تقل طبقاً لقدرته على الاستجابة لمطالب التغيير.
- ويتضمن عنصري الرضاء والطاعة، رضاء أفراد المجتمع عن النظام وطاعتهم له، فعدم رضاء أفراد المجتمع عن النظام يدفعهم إلى عدم طاعته ومن ثم انهيار شرعيته.
- يعتمد النظام السياسي على عدة مصادر للشرعية تختلف من نظام إلى آخر، وبالنسبة للنظام الواحد من فترة زمنية إلى أخرى، لكن يظل الوزن النسبي لمصدر واحد هو الأساس وهو الأقوى في إضفاء الشرعية.
- كما أن الشرعية علاقة نفسية بين الحاكم والمحكوم ترتبط بمعتقدات وقيم واتجاهات ومصالح الأفراد. ومن ثم فهي معيارية أو ذاتية لدرجة كبيرة أي أن الأفراد والجماعات يعتبرون النظام شرعياً أو غير شرعي بدرجة توافقه مع قيمهم ومصالحهم.

كما أن تغير المصدر المقبول للشرعية في نظر المحكومين يرتبط بعوامل كثيرة اجتماعية واقتصادية وقيمية حيث أن المحكومين قد يقنعون بمصدر معين للشرعية ثم في مرحلة تاريخية أخرى قد لا يقنعون بهذا المصدر.[2]

٢– مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي:

يتميز مفهوم الشرعية في كل من الفكر والتقاليد الإسلامية عنه في الفكر والتقاليد الغربية، كما تتميز الشرعية في كل من الفكر السني والشيعي عن بعضهما البعض.

أ– مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي السني:

تتمثل خصوصية الشرعية السياسية في الفكر الإسلامي في كل من ركائزها ومستوياتها:

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٤٣.

[2] د. سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٠٩.

(١) الركائز:

تأتي خصوصية مفهوم الشرعية في الفكر الإسلامي السني من عدة ركائز: [١]

(أ) السيادة للشرع: أي الحكم بما أنزل الله وتطبيق قواعد الشرع على كل من الحاكم والمحكوم.

(ب) السلطان للأمة: أي وجود دور هام للأمة في تشكيل، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي وعلى السلطة السياسية، حيث تعتبر الأمة هي قاعدة الدولة الشرعية باعتبارها الجماعة السياسية المنوط بها حاكمية الشرع والعقيدة وإنجاز الأمانة وتحقيق الخلافة.

(ج) عقد البيعة: تستند شرعية الحاكم في الدولة الإسلامية على عقد البيعة، أي مبايعة الرعية للحاكم بحيث تصير شرعية القيادة بالموافقة والرضا.

ومتى توفرت في الحاكم شروط توليه القيادة ومتى حقق الغايات التي ألقتها الشريعة على عاتقه، فإن له الحق في الحصول على الولاء والسمع والطاعة من قبل الرعية في العسر واليسر في حدود أنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. واختلف الفقهاء بخصوص الموقف من الحاكم الجائر فتبلورت ثلاث مدارس هي مدرسة الصبر، مدرسة الخروج، مدرسة الخروج عند التمكن. وبدون توافر عنصري الحكم بما أنزل الله، ورضاء أفراد الجماعة ليس هناك مجال للحديث عن حكومة شرعية في التصور الإسلامي.[٢]

يذكر ابن خلدون في مقدمته: "اعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين لا ينازعه في شئ من ذلك ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكره. وكانوا إذا بايعوا الأمير وعقدوا عهده جعلوا أيديهم في يده تأكيداً للعهد فأشبه ذلك فعل البائع والمشتري..."[٣]

(٢)– مستويات الشرعية في التقاليد الإسلامية:

ويمكن التمييز بين عدة مستويات للشرعية في التقاليد الإسلامية:[٤]

(أ) . شرعية الابتداء والتأسيس من حيث الالتزام بالإطار الفكري.

(ب) . شرعية إسناد السلطة والولاية من خلال حقائق البيعة والعقد.

(ج) . شرعية ممارسات السلطة من خلال مدى رجوعها للشريعة.

---

[١] د.سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق

[٢] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص ٣٨. ٣٩

[٣] د.سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص٤٠٤.

[٤] د. سيف الدين عبد الفتاح ، مرجع سابق.

(د) . شرعية الخروج على السلطة السياسية.

وهكذا يبدو أن الشرعية في التقاليد الإسلامية شرعية دينية. بمعني أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم تجد أصولها في العقيدة الدينية، وتمارس في إطارها. وهي بهذا المعنى واحدة ومطلقة وتمتد لتشمل داخلها العديد من المتغيرات الأخلاقية والاجتماعية والقانونية والسياسية. المتغير القانوني يتمثل في ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد القانونية إلهية المصدر تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بينما المتغير السياسي يتمثل في رضاء أفراد الجماعة وطاعتهم للحاكم دون إكراه وهناك بعض المفاهيم تعبر عن هذا الرضاء مثل عقد البيعة والإجماع. والمتغير الديني يتمثل في أن الحاكم والمحكوم يبغون في النهاية طاعة الله وخلافته.[١]

وقد تجسد هذا الاتجاه في بعض التجارب التاريخية مثل تجربة الخلفاء الراشدين. أما في فترات الانتكاس، فقد انسحب مفهوم الشرعية ليقتصر على إلزام الحكومة الرعية والجماعة بقوانين وأحكام الشريعة بصرف النظر عن مدى التزامها والتزام النخبة التي تقبض على مقاليد الأمور بالعديد من تلك القواعد الشرعية في ممارستها وإجراءاتها. وقد ظل المفهوم الثاني أغلب فترات تاريخ الخلافة الإسلامية.[٢]

ب- الشرعية السياسية عند الشيعة الإثنى عشرية:

يحمل المفهوم هنا خصوصية أخرى داخل الخصوصية الإسلامية، حيث تعتبر الشيعة الإثنى عشرية أن السلطة الشرعية هي سلطة الأئمة المعصومين، والمختارين من عند الله والذين يوحى إليهم. وأن أي سلطة أخرى تعتبر معادية للإمام ومغتصبة للسلطة وغير شرعية. وبعد الغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر فإن كل سلطة سياسية تعتبر غير شرعية إلى أن يظهر الإمام المهدي المنتظر الذي يعيد العدل بعد الجور، ويقيم النظام الإسلامي والسلطة الشرعية. وتغلب الفقهاء الشيعة على طول فترة الغياب والانتظار وتعطل الأحكام الإسلامية من وجهة نظرهم بفكرة ولاية الفقيه ولاية عامة، وللتغلب على نظام غير شرعي، وإقامة نظام سياسي إسلامي يتمتع بالشرعية من وجهة نظرهم وفقاً للاتجاه الحديث للفقه الشيعي.[٣]

٣- أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية:

---

[١] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٣٩.

[٢] أماني عبد الرحمن صالح، أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية. دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨)، ص١١.

[٣] شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر
www.aljazeera.net/in-depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.

تتعدد أبعاد ظاهرة الشرعية السياسية فهي ليست ظاهرة سياسية فقط وإنما ترتبط بالقيم والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية.

أ- البعد القيمي:

يتناول هذا البعد القيم السائدة في المجتمع ومدى تعبير السلطة السياسية عن هذه القيم، و مدى اتساق النظام القيمي ونمط الشرعية، و نظرة كل مجتمع للسلطة ومفهومه عن وظائفها، فلا يمكن دراسة الشرعية بمعزل عن الثقافة التاريخية والمفاهيم النابعة منها والمتعلقة بمضمون الشرعية.

الشرعية هي نظام للعقائد ، وتعني أن السلطة الحالية تتطابق مع السلطة الجائزة طبقاً للقيم والعقائد في مجتمع معين. فإذا كان مجتمع تؤسس سلطته على الانتخابات الشعبية فالحكام يكونون شرعيين إذا جاءت سلطتهم عن طريق هذه الانتخابات الصحيحة ، وإذا كان نظامه يقوم على الملكية فالعاهل سلطته شرعية ما دام استأثر بها عن طريق الميلاد.

وترتبط الأيدلوجيات والعقائد بمصالح من يعيش في المجتمع فالسلطة تكون شرعية بالنسبة للبعض وتكون غير شرعية بالنسبة للبعض الآخر، وكل ينظر إليها تبعاً لمصالحه. ولذلك تعني الشرعية في بعدها القيمي وجود حد أدنى من الرضا والاتفاق بين الجماعات المختلفة في الدولة حول القيم والغايات العليا للمجتمع السياسي وإجراءات ووسائل تحقيقها وأساليب تسوية الاختلافات و الصراعات.

ب - البعد السياسي:

يتناول هذا البعد علاقة نمط الشرعية بالنخبة الحاكمة، ومدى قدرتها على إشراك المواطنين في السلطة، ودراسة الأوضاع السياسية التي تتحرك خلالها القوى السياسية المختلفة وعلاقة هذه القوى مع بعضها البعض من جانب وعلاقتها بالنخبة الحاكمة من جانب آخر. كذلك تأثير الخارج على الداخل وعلاقته بالشرعية السياسية، فللهيمنة الأجنبية والتبعية السياسية تأثيرهما على الشرعية السياسية. كذلك التفاعل بين كل من القيادة الحاكمة والمحكومين، وعلاقة الشرعية بالقوة السياسية، ومدى إمكانية أن تكون القوة بديلاً للشرعية السياسية ،وأهمية كل من التنافس والحرية السياسية وعلاقتهما بالشرعية السياسية، واجبات الحكام وحق المقاومة من قبل المحكومين ،علاقة الشرعية بالإكراه، والاختيار بين مصادر الشرعية .

ج - البعد الاجتماعي - الاقتصادي:

الشرعية ليست ظاهرة سياسية فقط بل لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية ولقد تناول الفكر السياسي هذه الأبعاد، فطرح المفكرون قضيتي العدل والظلم الاجتماعي ومدلولاتهما السياسية، فالظلم الاجتماعي الحاد والطبقية الصارخة يؤديان إلى زيادة عدم الرضا تجاه النظام السياسي من قبل الفئات

الاجتماعية التي تشعر بالظلم[1]. وتخفيف هذا التفاوت يعزز الشرعية، كما أن قضايا الفقر والأمية من القضايا المؤثرة على الإحساس بالشرعية السياسية.

٤- مستويات الشرعية:

يمكن تحليل ظاهرة الشرعية إلى ثلاث مستويات أولها: مستوى القيادة السياسية وثانيها: مستوى النظام السياسي وثالثها: مستوى الدولة.[2]

أ- القيادة السياسية:

يستمد القائد السياسي شرعيته من عدة اعتبارات منها: أسلوب وصوله للسلطة ومدى إتباعه للأسلوب الذي تقره الجماعة للوصول للحكم، وإنجازاته فقد يصل القائد للحكم بطريقة شرعية لكنه يتبع سياسات لا تعبر عن المواطنين ولا تعكس مصالحهم. وفي الدول المتقدمة عندما تتقلص شرعية القائد السياسي لا يؤثر هذا على شرعية النظام السياسي حيث يتم تغيير القائد السياسي من خلال العملية الانتخابية دون أن يؤثر ذلك على شرعية المؤسسات والبنية السياسية.

ب . النظام السياسي:

يمكن تحليل الشرعية على مستوى النظام السياسي بعناصره المختلفة فقد تمتد أزمة الشرعية لتصيب النظام السياسي برمته (الأيدلوجية، المؤسسات، الإجراءات والسياسات،القيادة السياسية) وإذا فقد أي من عناصر النظام السياسي شرعيته وخاصة القيادة السياسية فإن ذلك يؤثر على عناصر النظام الأخرى. ويحدث هذا بصفة أساسية في الدول النامية لأن تغيير القيادة يتم عن طريق العنف ويتبعه تغييرات كبيرة في بنية النظام وأيدلوجيته.

ج . الدولة:

المقصود بشرعية الدولة قبول دورها من منطلق الوعي الجماعي واتجاه الولاء لها مع الطاعة لقوانينها ومساندة أهدافها. وتكتسب الدولة صفة الشرعية عندما تنشأ مرتبطة بالخبرة التاريخية والحاجات الاجتماعية للجماعة. وتثار مشكلة شرعية الدولة عندما تتحدى شرعيتها كيانات أكبر من الدولة أو أقل.

٥- أنماط / مصادر الشرعية:

قد يجمع النظام السياسي بين أكثر من مصدر للشرعية، أي يكون ذا طبيعة مركبة. وقد يتحول من مصدر شرعية إلى آخر تبعاً لاختلاف وتطور ظروف المجتمع السياسي. وهكذا لا يمكن الحديث عن

[1] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٥٩.

[2] المرجع السابق، صص٤٤-٥٥.

شرعية واحدة و إنما عن شرعية تحددت بالزمان والمكان، فالشرعية في خلال القرن السابع عشر بل وحتى أوائل القرن التاسع عشر كانت تتحدد بالأصل الملكي،والشرعية اليوم تدور في الشرعية الدستورية .

وتلجأ النظم السياسية إلى تنويع مصادر شرعيتها لكن غالباً ما يعتمد النظام على مصدر معين بصفة أساسية، وتأتي المصادر الأخرى لتكون مصادر مساندة. والتوليف بين مصادر الشرعية ليس واحداً بل يختلف من نظام سياسي لآخر، ومن فترة زمنية إلي أخرى بالنسبة للنظام السياسي الواحد ففي فترة زمنية معينة قد يبرز دور القائد الكاريزما كمصدر أساسي للشرعية وفي مرحلة أخرى قد تبرز الشرعية الدستورية كمصدر أساسي للشرعية وتكون المصادر الأخرى مكملة. وهكذا نلاحظ تعدد مصادر الشرعية في المكان الواحد واختلافها من فترة زمنية لأخرى ومن مكان إلى آخر تبعاً لمتغيري الزمان والمكان.

أ- الدين والتقاليد كمصدرين للشرعية

(١) الدين:

إن الأديان هي أنساق للمعتقدات والممارسات والتنظيمات وهي تشكل الجانب الأخلاقي للسلوك. وتلجأ الكثير من النظم إلى استغلال الدين لتبرير سياساتها وتوجهاتها الفكرية، ويتم ذلك من خلال تدعيم المقولات الفكرية للنظام وممارساته العملية بأدلة دينية من القرآن والسنة وعادة ما تتولى المؤسسات الدينية الرسمية وبعض رجال الدين القيام بهذه المهمة.[١]

(٢) التقاليد:

هي مجموعة القيم والمؤسسات، والسلوكيات المرتبطة بالماضي يتوارثها الأبناء عن الآباء ويتخذونها كأساس لإضفاء الشرعية على تصرفاتهم الحاضرة.[٢]و تستند السلطة التقليدية في شرعيتها إلى الاعتقاد في قدسية الأعراف والتقاليد والعادات السائدة. ويرتبط هذا النمط من السلطة بالمجتمعات الشرقية، وعرفته أيضاً أوربا في العصور الوسطي. ويكون للقائد في ظل هذا النمط شخصية مطلقة تصل إلى حد الاستبداد، ويدين له أعضاء المجتمع بالطاعة والولاء، ويعتمد في إصدار الأوامر على المكانة الوراثية، ويرجع ولاء الأفراد وطاعتهم إلى احترامهم للمكانة التقليدية.[٣]

إن أهمية التقاليد، والدين، ودرجة فاعلية كل منهما تختلف من مجتمع إلى آخر. وعادة ما تتحدد هذه الأهمية في ضوء خصوصية البنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمع. وترفض القوى الاجتماعية التي ترتبط مصالحها باستمرار تقاليد معينة المساس بهذه التقاليد. كما يلعب النظام

[١] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص١٢٤،١٠٤

[٢] المرجع السابق، ص٩٥.

[٣] د.خميس حزام والي ، مرجع سابق، ص٣٤.

السياسي دوراً محورياً في تكريس أو إضعاف تلك التقاليد. وهنا يبرز الفرق بين النظام المحافظ الذي يركن إلى التقاليد كأساس لشرعيته ومن ثم يتحالف هذا النظام مع القوى التقليدية ضد قوى التغيير وبين النظام الثوري الذي يسعى إلى تغيير التقاليد إلا ما يتفق وعقيدته الثورية. [١]

وكما قد يؤدي الدين إلى تحقيق الاستقرار في المجتمع من خلال تقديم تبريرات لبعض الأوضاع الاجتماعية، فإنه قد يكون عامل تغيير، وتثوير للبعض الآخر كما هو الحال في الثورة الإسلامية الإيرانية فمع التجديد الذي شهده المذهب الشيعي كان الدين . الإسلام الشيعي ـ سبباً مباشراً ضمن عدة أسباب أخرى في انهيار شرعية نظام ومصدراً لشرعية آخر، كما أصبح الإسلام الشيعي هو الموجه العام للحياة في دولة إيران.

ب- القيادة الكاريزمية كمصدر للشرعية

وفي البداية نعرض لاصطلاح "charisma"، وهو يوناني الأصل ومعناه هدية بمعنى موهبة إلهية وقد ورد توضيح لهذه الكلمة في قاموس "ويبستر" بأنها القدرات غير العادية التي منحت إلى المسيح الموهوب بواسطة الروح المقدسة على إشفاء المرضى.[٢]وبالرغم من هذا التعريف إلا أن مصطلح الكاريزما ما زال يتصف بالغموض حيث لا يوجد ترجمة عربية دقيقة له حيث يستخدم الكتاب العرب العديد من المصطلحات لنفس المعنى مثل القيادة الروحية والقيادة الملهمة والقيادة التاريخية وغيرها.

ويرجع الفضل لماكس فيبر في نقل هذا المفهوم من المجال الديني إلى مجال الدراسات الاجتماعية والسياسية.[٣] ويشير المفهوم في استخدامه الأصلي إلى العلاقة بين البشر والأفراد الذين يختارهم الله لإبلاغ رسالته وتنفيذ إرادته "الأنبياء" فهؤلاء الأنبياء تكون قيادتهم غير عادية ومعصومة وتتميز بسمات خارقة.[٤] ولم يقصر فيبر هذا المفهوم على الأنبياء وحدهم وإنما استخدمه أيضاً للأشخاص الموهوبين بشكل فائق للعادة. [٥]

---

[١] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص١٠٦، ١٠٧.

[٢] عادل محمد عبد الرحمن، دراسة في دور القيادة الرائدة (الكاريزمية) في رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، (جامعة أسيوط: كلية التجارة،١٩٩١)، ص ٢٨.

[٣] المرجع السابق، ص ٢٨.

[٤] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٤٣.

[٥] د. نيفين عبد الخالق مصطفى ، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد:٤ ، ١٩٨٦، صص ١٣٥. ١٥٣.

و طور ايستون الفكرة بعض الشئ لكي يدخلها في عملية بناء الشرعية دون أن يكون القائد الكاريزمي بالضرورة قائد فذ واستثنائي فالمكون الشخصي في الحاكم يدخل بالضرورة في بناء الشرعية كما أنه لم يزل مهماً في شرعية الأنظمة التي توصف إجمالاً بأنها متطورة.[1]

(١) خصائص القيادة الكاريزمية:

و تعتبر القيادة الكاريزمية أحد أنماط القيادة السياسية بالإضافة إلى كونها أحد مصادر شرعية النظام وفق الأنماط المثالية الشهيرة لماكس فيبر. و ترى "آن راث ويلنر"أن القيادة الكاريزمية تتميز بشكل عام بخصائص فريدة لا توجد في القيادة عموماً و يتضح ذلك من خلال تحليل أربعة أبعاد:[2]

– بعد الخصائص الشكلية للقائد: يعتقد التابعون في امتلاك القائد لمهارات وخصائص ضرورية لينجز الأهداف الهامة لهم. أما في علاقة الكاريزما فيعتقد التابعون في قائدهم بأن لديه خصائص الإنسان السوبر أو يمتلك خصائص استثنائية تقدر في ثقافتهم.

– بعد الاعتقاد في أفكاره: يربط هذا البعد بين مدى تقبل التابع لتعبيرات القائد وأفكاره ويشير إلى ما يعتقده التابعون ومفاهيم القائد وأفكاره، حيث توجد أسس عديدة عند التابعين يستطيعوا بها قبول ما يقوله القائد لهم : لأنه يبدو معتدلاً، لأنه يتطابق مع معرفتهم الحاصلين عليها من مصادر أخرى ،لأنه ينسجم مع خبرتهم الخاصة، بسبب وضع القائد وهيبته. أما في علاقة القيادة الكاريزمية يعتقد التابعون أن تعبيرات القائد وأفكاره عظيمة لأنه صاغ هذه الأفكار وسبب تقدم الأفكار . ليس من الضروري بالنسبة لهم أن يقيموا حقيقة هذه الأفكار أو معقوليتها، ولكن يكفي أنه قالها لتصبح حقيقةً غير قابلة للمناقشة.

– بعد الإذعان: ويشير هذا البعد لاذعان التابعين لتعليمات قائدهم. توجد أسس عديدة عند التابعين ليطيعوا أوامر القائد بسبب أنه يبدو معتدلاً أو شرعياً، أو لأنه يكون من مصلحتهم طاعته، أو بسبب الخوف من الخسارة أو العقاب أو بسبب الحوافز الأخرى. أما في العلاقة الكاريزمية يرى التابعون أية حوافز تكون غير مهمة. هم يستجيبون بسبب أن قائدهم قد أعطاهم الأوامر، وإذا أمر يكون من واجبهم الطاعة ، ويتخلى التابعون عن حق الاختيار وإصداره للقائد ويكون الإذعان أتوماتيكياً تقريباً.

– البعد العاطفي: ونجد أنه غالباً ما تشتمل القيادة على استجابة عاطفية من جانب التابعين تجاه القائد. أما في العلاقة الكاريزمية فتكون العاطفة مختلفة لأنها تختلط بالرهبة والولاء .

وهكذا يمكن توضيح القيادة الكاريزمية كعلاقة بين القائد ومجموعة من التابعين ولها الخصائص التالية:

---

[1] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد. بحث في الشرعية الدستورية ،(بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٧)، سلسلة الثقافة القومية،١٠، صص١٥، ١٦.

[2] Ann Ruth Willner,The Spellbinders , (New Haven:Yale University Press,1984),pp.3-8.

- رؤية التابعين للقائد على أنه سوبرمان
- إيمان التابعين بأفكاره وتعبيراته
- إذعان التابعين بدون قيد أو شرط لتعليمات القائد للحدث
- العاطفة المفرطة من قبل التابعين للقائد

وهكذا نجد أن إحدى الخصائص المميزة لهذا النمط القيادي هي تلك العلاقة الروحية المباشرة بين القائد وتابعيه، وهذا يقلل من فاعلية التكوينات الوسيطة لعدم الحاجة إليهم. ذلك لأن علاقة القائد بتابعيه هي علاقة مباشرة فالتابعون ينظرون إلى قائدهم من خلال علاقة حميمة بينه وبين كل واحد منهم، وبالمثل هو يستقبل مباشرةً مظاهر التأييد والثقة من تابعيه.[١]

(٢)- عناصر الكاريزما:

ويمكن إيجاز عناصر الكاريزما في عدة نقاط: [٢]

(أ) وجود موقف تاريخي يغلب عليه طابع الأزمة ويزداد على أثره إحساس الناس بالضياع والاغتراب و اهتزاز شرعية النظام القديم.

(ب) بروز شخص يتفهم طبيعة الموقف التاريخي والاحتياجات الاجتماعية فيتقدم هذا الشخص برسالة تتضمن رؤية للموقف وكيفية عبوره لمستقبل أفضل.

(ج) وجود أجهزة الدعاية والإعلام التي تتولى الترويج لهذه الرسالة ولصاحبها.

(د) التفاف الجماهير حول القيادة الكاريزمية التي تعبر عن آلامها وآمالها وإصباغها عليها هالة من الهيبة والقداسة.

(٣)- مأسسة الكاريزما:[٣]

والمقصود بمأسسة الكاريزما هو بلورتها في شكل مؤسسات سياسية، وصياغات فكرية تضرب بجذورها في المجتمع لتكتسب شرعية ذاتية. بحيث تستطيع أن تستمر عقب اختفاء القائد من السلطة. وتتطلب هذه المأسسة قيام القائد الكاريزمي بتحويل الولاء الذي يحوز عليه من الجماهير إلى التنظيم السياسي، بحيث يمارس دوره من خلال هذا التنظيم أو السماح للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة بتشكيل المؤسسات السياسية التي تعبر هذه القوى من خلالها عن مصالحها وتوصل مطالبها دونما خوف

[١] د.نيفين عبد الخالق مصطفى ،مرجع سابق، ص١٣٩.

[٢] نيفين حليم صبري،الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا ، مرجع سابق، ص٥٤.

[٣] حسنين توفيق ، مرجع سابق، ص١٦٧.

من أن تمثل هذه المؤسسات حدوداً على حركته. ومن هذا المنطلق يمكن أن يمثل القائد مرحلة انتقالية للشرعية المؤسسية/الدستورية يطور خلالها المجتمع مجموعة من القواعد والإجراءات تحكم العملية السياسية وتكون أساساً لشرعية السلطة.

(٤)- الطبيعة الثورية للقيادة الكاريزمية:[١]

رأى ماكس فيبر أن الطبيعة الثورية للقائد الكاريزمي تنشأ منذ أن يبدأ في القيام بعملية تحويل القيم السائدة معتمداً على شرعيته الكاريزمية، فيهدم دعائم النظام القديم، ويشرع في بناء نظام جديد. ويلاحظ أن الطبيعة الثورية للكاريزما لا تنفي احتمال قبولها لبعض التقاليد والعادات السائدة، ولا احتمال قبولها بالمؤسسات السياسية.

(٥)- القيادة الكاريزمية والإنجاز:[٢]

بدون وجود الحد الأدنى من الإنجاز الذي يفترض رسم خطط وبرامج للتنمية أولاً، وتطوير أجهزة التنفيذ والأداء ثانياً وضمان العدالة في توزيع أعباء وعوائد التنمية ثالثاً. بدون توافر ذلك الحد الأدنى فإن مصداقية الكاريزما لدى الجماهير تنخفض مع مرور الوقت خاصةً عندما تكتشف بأنه غير قادر على تنفيذ وعوده. وإنجاز القائد الكاريزمي لا يقتصر على المجال الداخلي فقط بل يمتد إلى المجال الخارجي.

(٦)- القيادة الكاريزمية والأزمة الدائمة:[٣]

لكي يضمن استمرار تعبئة المواطنين خلفه فإن القائد الكاريزمي غالباً ما يؤكد على ما يعرف باسم الأزمة الدائمة، فالأعداء كثيرون وهناك قوى رجعية في الداخل تتحالف مع القوى الاستعمارية ضد مصلحة الشعب مما يتطلب الإخلاص والعمل تحت لواء القيادة. مما قد يخلق حالة نفسية لدى المواطنين قوامها الشعور بالخوف والإحساس بالخطر مما يدفعهم إلى التكتل خلف القيادة ، والتنازل عن بعض المتطلبات والتغاضي عن بعض الممارسات في سبيل مواجهة المخاطر القائمة والمحتملة.

(٧)- القيادة الكاريزمية والمشاركة السياسية:[٤]

عدم الاهتمام بقضية المشاركة السياسية يعد من نقاط الضعف الأساسية في الكاريزما فمهما كانت درجة جاذبية القائد الكاريزمي وقدرته على القيام بتعبئة الجماهير فإن هذا لا يغني عن المشاركة السياسية . بمعنى مساهمة المواطنين في عملية صنع القرارات والسياسات من خلال تنظيمات وسيطة

[١] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، مرجع سابق، ص٥٤.
[٢] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص ١٦١.
[٣] المرجع السابق، صص١٦٢-١٦٣.
[٤] المرجع السابق، صص١٧١-١٧٢.

شرعية وفعالة بحيث تأتي هذه القرارات والسياسات معبرة عن إرادة المجموع وليس عن إرادة شخص واحد أو عدد محدود من الأشخاص . خاصة وأن عمليات التغيير الاقتصادي والاجتماعي تؤدي إلى بروز قوى اقتصادية واجتماعية ترغب في المشاركة وتسعى إليها. ومن ثم رفض القائد للمشاركة السياسية أو تضييق قنواتها من منطلق الاعتقاد بأنه المدرك لمصالح الجماهير والمعبر عنها غالباً ما يؤدي إلى دفع هذه القوى للعمل تحت السطح .

ويحرص القادة الكاريزميون على إحاطة سلطاتهم بالشرعية الدستورية- بمعناها الضيق- فتأتي الدساتير لتخول القائد السياسي سلطات واسعة تمتد لتشمل أغلب المجالات في الدولة. وتجاهل قضية المشاركة السياسية خلال حياة القائد الكاريزمي يزيد من حدتها عقب اختفائه من السلطة حيث تسود حالة من الفراغ السياسي والمؤسسي تفتح المجال للصراع بين القوى المختلفة، وقد يتحرك الجيش للسيطرة على الأمور.

ج- الفاعلية/الإنجاز كمصدر للشرعية السياسية:

تعد الفاعلية السياسية مصدراً مهماً للشرعية لا يمكن أن يستغني عنه أي نظام سياسي، فأي مصدر شرعية آخر أياً كان لا يمثل أساساً قوياً للشرعية ما لم يرتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.[1] كما تعتبر زيادة فاعلية النظام السياسي في الدول النامية جوهر عملية التنمية السياسية وذلك لأنها تتأثر وتؤثر في الأبعاد الأخرى والأزمات المختلفة للعملية التنموية.[2]

مفهوم الفاعلية:

تعني كلمة "EFFECTIVNESS " استخدام أكثر الوسائل قدرة على تحقيق هدف محدد، والفاعلية السياسية تعني قدرة النظام السياسي على تقديم حلول للمشكلات التي تواجه المجتمع والأزمات التي يتعرض لها حتى يتسنى له تكتيل ولاء الأفراد والحصول على مساندتهم وبالتالي تتراكم مقومات شرعيته.[3]

والدور الإنمائي للنظام يفترض توفر الاستعداد لدى القيادة السياسية للقيام بهذا الدور،إلى جانب توافر الشروط البيئية اللازمة المتعلقة ببنية النظام السياسي ووظائفه وعلاقاته مع النظم المجتمعية الأخرى لتحقيق الحد الأدنى من درجات الفاعلية.[4]

---

[1] المرجع السابق، ص٢١٧.

[2] د.عبد الخبير محمود عطا، التنمية السياسية: الأبعاد والأزمات ،(القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع،١٩٨٤)، ص٧٧.

[3] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٢١٩.

[4] د.عبد المعطي محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية:إطار نظري مقارن ،المستقبل العربي، العدد:٣٦ فبراير ١٩٨٢ ص٦.

وتتوقف قدرة النظام السياسي على استغلال العناصر البيئية لتدعيم فاعليته على الصفة التمثيلية التي يتمتع بها النظام.[١] وزيادة قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المواطنين تؤدي إلى خلق الرضا العام تجاه النظام ومن ثم تزداد شرعيته. كما أنه لا يستطيع النظام السياسي أن يستجيب لهذه المطالب ما لم يتمتع بدرجة من الفاعلية تؤهله وتعطيه القدرة على تعبئة الموارد المادية والبشرية من بيئته ومن توزيع عائدات التنمية بين الشرائح المختلفة في المجتمع، ومن استيعاب القوى الراغبة في المشاركة السياسية.[٢]

وهكذا نجد أن من أهم وسائل تكريس أو بناء الشرعية هي الفاعلية في إدارة شئون المجتمع وفي تحقيق أهدافه، وفي تجسيم قيمه ومثله العليا، كما توفر قدراً من الاستقرار السياسي والاجتماعي.[٣]و بغياب الفاعلية تكون الطاعة للسلطة بالقوة، وبحضورها تكون الطاعة بالقناعة والقبول.

ولكي تمثل الفاعلية مصدراً لشرعية النظام فلابد من بلورتها في شكل مؤسسات وإجراءات لمواجهة المشكلات وحل الصراعات الاجتماعية بصورة مستقرة ومستمرة. ويمكن قياس فاعلية النظم السياسية في الدول المتخلفة على ضوء النجاح / الإخفاق في تحقيق كل من التنمية بمعناها الشامل، وصيانة الاستقلال الوطني وتقليص قيود التبعية.[٤]

د- الشرعية الثورية:

اختلف كل من الفكر السياسي، والفقه القانوني الدستوري حول مفهوم الثورة، والفرق بينها وبين الانقلاب. فيرى البعض أن الحركة الثورية تعد ثورة إذا كان القائم بها هو الشعب، وتعد انقلاباً إذا كان القائم بها من أصحاب الحكم والسلطان. وهناك رأي يرى أنه يجب البحث عن الأهداف التي تهدف إليها الحركة الثورية، فإذا كان الهدف هو تغيير النظام السياسي أو تغيير النظام الاجتماعي فالحركة الثورية تعد ثورة، أما إذا كان هدف الحركة الثورية هو مجرد تغيير أشخاص القائمين بمهام الحكم في غير إتباع الشروط القانونية فإن هذا يعد انقلاباً.[٥]

وقد تغير مدلول الثورة فهي لم تعد تقف بآثارها عند حد تغيير شكل الحكم وأسسه الدستورية بل أصبحت ثورة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية بقصد تطوير المجتمع تطويراً جذرياً لبناء نظام قانوني

---

[١] حسنين توفيق، مرجع سابق، ص٢٢٧.

[٢] المرجع السابق، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

[٣] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مرجع سابق،ص٤٠٧.

[٤] حسنين توفيق، مرجع سابق، صص٢٤٦، ٢٢١.

[٥] د.عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية. وبوجه خاص في مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصري بين التعديل والتبديل ،(الإسكندرية:منشأة المعارف،١٩٩٢)، ط٢، صص٨١-٨٢.

وسياسي واجتماعي جديد.[1]كما يذكر" موريس دوفرجيه" أن نعت ثوري يطلق على تغيير جذري في المنظومة الاجتماعية يهدم النظام القديم بقواعده الأساسية ليحل محله نظاماً جديداً متعارضاً معه.[2]ويرى البعض أن الثورة تعبير صريح عن حق مقاومة الطغيان، وهي رد فعل عنيف يعلن عن التغيير الشامل في النظام السياسي.[3]ويرى "برنتون" أن الثورات الأربع الكبرى حدثت جميعاً باسم الحرية وكانت كلها موجهة ضد طغيان القلة ونحو حكم الأكثرية، وفلسفاتها مبنية على التفاؤل والأمل.[4]

كما تختلف الثورة عن الإصلاح، فالثورة تعتبر حركة هدم-عادة بالعنف- سريعة وشاملة للنظام السياسي والاجتماعي القديم، وبناء نظام جديد ليحل محله يتمشى مع مصالح جماهير الشعب. أما الإصلاح والتطور فهما عملية ترميم-عادة سلمية- للنظام القديم واستبدال تدريجي لبعض أجزاءه، وعمل بعض الإضافات عليه مما يؤدي إلى نوع من التوافق بين المصالح المتعارضة دون إزالة النظام القديم نفسه.[5] ويتم الإصلاح بقصد التهدئة وتخفيفاً لحدة الظلم أو امتصاصاً لقوة السخط أو نزولاً على مطالب دعاة الإصلاح ونداءاتهم التي قد تكون مقدمة لتيارات ثورية تتجمع ثم تنفجر في النهاية على طريق الثورة.

وهكذا نجد أن الثورة هي انتقال السلطة السياسية من فئة قليلة إلى جماهير الشعب نتيجة لحركة اجتماعية ثورية تنمو نتيجة لتوترات تحدث داخل النظام السياسي يترتب عليه انفجار شعبي يحطم النظام السياسي القائم، ويؤدي إلى استيلاء الجماهير على السلطة السياسية، وعمل تغيير مفاجئ وسريع في توزيع القوة السياسية في المجتمع، وفي توزيع عوائد النظام السياسي لصالح قطاعات أكبر من الشعب. ويمكن إيجاز أهم خصائص الثورة في ثلاثة خصائص رئيسية هي: أولاً أنها حركة لجماعة تمثل قطاعاً أكبر من المجتمع ضد جماعة أخرى أصغر منها مسيطرة على القوة السياسية فيه، وثانياً: أنها تتضمن إلغاء وسائل المهادنة والمصالحة والحلول النصفية للمشكلات وتقوم على العمل المباشر والتصفية والحل الجذري، وثالثاً: أنها تأتي بتغيير سريع ومفاجئ في توزيع عوائد النظام السياسي، وفي وضع القوة السياسية في المجتمع لصالح القطاعات الاجتماعية الأكثر شعبية، وفي نسق المعتقدات بما يتمشى مع

---

[1] د.إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعي ،مصر المعاصرة، العدد:٣٣٩، ١٩٧٠، ص١٩٥.

[2] موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري.الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة: د.جورج سعد،(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،١٩٩٢)، ط١، ص٣٤٩.

[3] د.حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام. دراسة للحالة المصرية ، رسالة دكتوراه،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٦)، ص١٦٢.

[4] كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي، مراجعة: د.محمد أنيس،(القاهرة:الدار المصرية للتأليف،١٩٦٦)، صص٢٦٥، ٢٧٦.

[5] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسي في مصر .أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، دراسات في الاجتماع السياسي(١٣)، (القاهرة: مكتبة عين شمس،١٩٨٥)، ط٣، ص١٩.

الوضع الجديد للقوة السياسية والتوزيع الجديد لعوائد النظام.[١] وهي أيضاً وضع حد لتصور معين للشرعية السياسية واستقبال لتصور جديد لها.[٢]

(١)- الاتجاهات الفكرية لتفسير الثورة:

وتوجد أربع اتجاهات فكرية متميزة تناولت الثورة:[٣]

(أ) ينطلق الأول من مفاهيم وتصورات اقتصادية، فالثورة في أساسها ظاهرة اجتماعية لها أسباب اقتصادية واضحة. وتحتل وجهة نظر ماركس أهمية خاصة في هذا المجال، أي أن الثورة تنجم عن زيادة البؤس وانتشار الفقر. وهناك وجهة نظر أخرى أكدها توكفيل هي أن الثورة تنشأ عن زيادة الرخاء.

(ب) أما الموقف الفكري الثاني فينطلق من أن الثورة ظاهرة اجتماعية لكنها قد تنشأ نتيجة فشل المجتمع في مواجهة المتطلبات الاجتماعية للجماهير.

(ج) يستند الموقف الفكري الثالث إلى قضية أساسية هي أن الثورة تستند إلى إحساس الفرد بالاغتراب عن المجتمع الذي يعيش فيه، ويعتبر تالكوت بارسونز ، وروبرت ميرتون من علماء الاجتماع الذين عبروا عن هذا الموقف، إلا أن تحليلاتهما للثورة قد كشفت عن نزعة سيكولوجية واضحة وهكذا بدت الحركات الثورية في نظرهما وكأنها حالات مرضية علاجها ربط الفرد بالمجتمع وتكامله معه.

(د) وينطلق الموقف الفكري الرابع من أن الثورة ظاهرة سياسية تتعلق أساساً باستبدال القوة السياسية. ويمثل هذا الموقف أرسطو ومكيافيلي ولوك . ونتيجة لذلك يمكن تفسير التحولات الاجتماعية في ضوء المعنى السياسي للثورة إذ أنه دون وجود عنصر التغير السياسي فإنه يصعب وصف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية بأنها تغيرات ثورية.

(٢)- شرعية الثورة:[٤]

إن كل ثورة تسعى إلى إكساب نفسها قدراً كبيراً من الشرعية حتى قبل أن تظهر إلى حيز الوجود، وبدون هذه الشرعية تصبح الثورة عملاً لا معنى له إلا التمرد والعصيان. ولكن كيف تكون الثورة شرعية وهي تقوم خارج نطاق القانون ولا تعمل طبقاً لقواعده وتستخدم العنف لتحقيق أهدافها. إن الثورة تتمتع برضا جماهير الشعب، ومن ثم فإنها عمل شرعي. وهذه الشرعية تجعلها عمل يعلو القانون نفسه ولا

[١] المرجع السابق، ص١٥.

[٢] د.حامد عبد الماجد السيد، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٣] د.السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.المفاهيم والقضايا ،(القاهرة: دار المعارف،١٩٨١)، ط٢، صص٣٢٨-٣٣٥.

[٤] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، صص٣٤-٣٥.

يحتاج إلى مبرر قانوني، وأنه يكفيها الحصول على رضا الشعب وهو مصدر السلطات، وهذا الرضا يعطيها الحق القانوني في إصدار قواعد نظامية جديدة.

وحيث أن الثورة تعني إعادة توزيع الثروة والسلطة بين فئات المجتمع، لذا كان هناك دائماً خاسرون وفائزون، وهناك منتفعون ومتضررون. ولأن الفوز والخسارة يحدثان بشكل حاد وفي فترة زمنية قصيرة فإن الثورة تصبح ظاهرة اجتماعية غير حيادية بالنسبة لكل من المواطنين والباحثين العلميين.[1]

(٣)- شرعية الثورة في الشريعة الإسلامية:[2]

تعتبر فكرة مقاومة السلطة والخروج عليها عند جنوحها إلى هاوية الاستبداد والطغيان واحدة من المسائل الفقهية التي دار حولها جدل كبير في موروثنا السياسي الإسلامي بعد أن تحولت السلطة من خلافة راشدة إلى ملك عضوض. وقد تبلور ذلك الخلاف الفقهي إلى نظرية سياسية يمكن تسميتها بـ "نظرية الخروج والمقاومة في الفقه السياسي الإسلامي" . ولقد اتفق العلماء على وجوب تقويم الحاكمين عند خروجهم عن قواعد النظام الاجتماعي العام أو إهمالهم لها، ومع هذا الاتفاق المبدئي فقد اختلفوا في وسائل التقويم فقد أدت الظروف التاريخية إلى وجود ثلاثة اتجاهات رئيسية هي : مدرسة الثورة أو الخروج، مدرسة الصبر، ومدرسة التمكن.

(أ) مدرسة الثورة أو الخروج : ويعتبر الخوارج أول من نادوا بحق الخروج على الحاكم الجائر حيث أكدوا على أن من حق الفرد بل من واجبه الخروج على السلطان الجائر حتى ولو كان اختياره ابتداء وهو على التقوى والعدل، ولو كان ذلك سيؤدي إلى القضاء على الجماعة الخارجة. ومن هذا المنطلق كانوا يفضلون ألا يكون للخليفة أو الإمام عصبية تحميه حتى يمكن خلعه. كما أن بعض الاتجاهات الشيعية تؤيد مبدأ الخروج كالزيدية.

(ب) مدرسة الصبر: وتمثل فكر أهل السنة حيث يؤكدون على الصبر على الحاكم الجائر.

(ج) مدرسة التمكن أو اشتراط القدرة : وهذه المدرسة تشترط تحقيق الإمكانيات المبشرة بنجاح الثورة ضد الحاكم الظالم وتؤكد على عدم القيام بالثورة في حالة غياب التمكن، ومثل هذه المدرسة المعتزلة وجانب من أهل السنة.

وبجانب المدارس الثلاث السابقة نجد أن الشيعة وخاصة الإمامية يؤكدون على أن الإمام معصوم من الخطأ والزلل ومن ثم ليس لأحد أن يناقش ما يفعل أو يعترض على ما يشاء. وأن التفكير في هذا

[1] د.سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ، مقدمة، في، د.سعد الدين إبراهيم وآخرون، مصر العروبة وثورة يوليو،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٢)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٣)، ط١،ص٧.

[2] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، صص٨٦-٨٧.

يعتبر إنكاراً لعصمته وتعدياً على قداسته. ومن ثم فلا وجود لعبارة مقاومة الإمام في فقه الشيعة إلا في باب الكفر بداهة.

وهكذا يمكن القول أن الثورة بمعني الحركة الشعبية التي يقوم بها مجموع الشعب أو غالبيته والتي تهدف إلى هدم النظام القائم، وبناء نظام جديد على أسس جديدة تتم خارج نطاق الشرعية القديمة. وهي تقوم لعدم الرضا عن الوضع القائم. وبنجاحها تبدأ مرحلة جديدة من مراحل الشرعية[١]إلا أنه لا توجد ثورة دائمة فأي ثورة لابد وأن تتحول إلى نظام سياسي دستوري ولكن هذا التحول لا يتم مباشرة وإنما يأخذ عدة مراحل،[٢]واتخاذ النظام السياسي من الثورة وأهدافها مصدراً لشرعيته يكون لفترة محدودة فأي مجتمع لا يمكن أن يعيش في حالة ثورة إلى ما لا نهاية، وهنا تبرز فاعلية النظام في إنجاز أهداف الثورة بحيث تكون الشرعية الثورية طريقاً للشرعية الدستورية.[٣]

هـ- الشرعية الدستورية:

الشرعية الدستورية أو الشرعية القانونية أو كما أطلق عليها ماكس فيبر العقلانية القانونية هي من أهم مصادر الشرعية في العصر الحديث، ويستند هذا النمط من الشرعية -عند البعض -على قواعد مقننة تحدد واجبات وحقوق منصب الحاكم ومساعديه، وطريقة شغل المناصب وإخلائها وانتقال السلطة وتداولها وممارستها. ويوازي ذلك كله ويتداخل معه تقنين حقوق وواجبات المحكومين في علاقتهم بالسلطة الشرعية. فحقوق المحكومين هي واجبات السلطة حيالهم، وواجبات المحكومين هي حق السلطة عليهم.[٤]

إلا أن عدداً من الباحثين اللذين تعرضوا لهذا الموضوع تجاوز هذا المفهوم الضيق أمثال كارل دويتش، وديفيد ايستون، سيف الدين عبد الفتاح.

(١)تناول كارل دويتش للشرعية الدستورية:

تناول كارل دويتش الشرعية الدستورية من خلال ثلاثة عناصر رئيسية هي: [٥]

(أ) شرعية الأصول:

هي الشرعية الدستورية بمعناها الضيق وتعني أن الحاكم حصل على السلطة وفقاً لقواعد قد حددها المجتمع سابقاً "في دستور مثلا" لهذه العملية .

---

[١] المرجع السابق، ص٣٢.

[٢] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، ص٤٠.

[٣] د.حسنين توفيق، مرجع سابق، الهامش، ص٩٣.

[٤] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مرجع سابق، ص٤٠٦.

[٥] انظر: د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد(بحث في الشرعية الدستورية)، مرجع سابق، صص٣٠-٥٥.

(ب) شرعية التمثيل:

وهي تعني أن الحاكم يمثل المحكومين، أي جاء عن طريق انتخابات نزيهة، ويتم تداول للسلطة بشكل سلمي.

(ج) شرعية الإنجاز

يقوم هذا العنصر على التركيز على ما يحققه من هم في السلطة من إنجازات، وهو ما يمكن أن يلتقي مع ثلاثية الدكتور سيف الدين عبد الفتاح:[1]

(٢)- تناول سيف الدين عبد الفتاح للشرعية الدستورية:

- شرعية الابتداء والتأسيس من حيث ضرورة توافر الشروط المؤهلة للوظيفة السياسية

- شرعية إسناد السلطة

- شرعية ممارسة السلطة السياسية

طبقاً لهذا المفهوم للشرعية الدستورية وطبقاً لتحليل كل من "كارل دويتش" لعناصر الشرعية الدستورية و "سيف الدين عبد الفتاح" يتضح أن الشرعية الدستورية علاقة بين كل من الإطار القانوني الموضوع مقدماً، والممارسة العملية لكل من الحاكم والمحكومين.

(٣)- الشرعية الدستورية: العلاقة بين كل من الإطار القانوني والممارسة العملية:

(أ) الإطار القانوني: وهو شرعية الأصول كما يسميها كارل دويتش و يعني :

- وجود قواعد عامة ومجردة وملزمة وموضوعة مقدماً ولا يقصد بهذه القواعد القانون بمعناه الضيق أي القانون الصادر عن السلطة التشريعية فحسب بل القانون بالمعنى الواسع الذي يشمل كافة القواعد القانونية المدونة وغير المدونة وذلك طبقاً لتدرجها (المصادر النصية: الدستور والتشريع و اللوائح ثم المصادر غير النصية: والتي تتمثل في العرف والمبادئ العامة للقانون).

- تحدد هذه القواعد واجبات وحقوق كل من الحاكم والمحكوم بمعنى سيادة القانون أي خضوع الدولة بكامل هيئاتها وأفرادها لتلك القواعد.

- تنظم هذه القواعد طريقة شغل المناصب وتداول السلطة وكيفية ممارستها.

- تنظم تلك القواعد قيام وممارسة المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية.

[1] د.سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل، التجديد السياسي والخبرة الإسلامية .نظرة في الواقع العربي المعاصر ، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٧)، ص٦٤٠.

(ب) الممارسة العملية: وتتمثل في :

– احترام القوانين من قبل كل من الحاكم والمحكومين: ويعني خضوع كل من الحاكم والمحكوم للقانون. أيضاً تطبيق القانون في كل الأوقات، وعلى كل ربوع الدولة ، كما يجب ألا تعطل القوانين تحت أية مسمى سواء حالة طوارئ أو ظروف استثنائية .

– أن العلاقة بين الحاكم والمحكومين من حيث الحقوق، والواجبات يحكمها القانون. وأن طاعة المحكومين لأوامر الحاكم تبرر على أساس صدور هذه القرارات من خلال الإطار القانوني المحدد سلفاً، وبموجب الاختصاصات المحددة للحاكم، وليس على أساس الولاء الشخصي للقائد.

– ومن خلال الممارسة العملية يحقق القائد الانجازات المطلوبة من خلال تقديم حلول للمشكلات المجتمعية الأمر الذي يتطلب إيجاد وتطوير المؤسسات السياسية التي تتعامل مع هذه المشكلات وذلك بقدر من المرونة والواقعية بما يتناسب مع مستوى التوقعات لدى المواطنين وإلا تراجعت شرعية القائد وتم تغييره بآخر في انتخابات حرة ونزيهة، وذلك طبقاً للقواعد القانونية المعمول بها.

و هذا النوع من مصادر الشرعية هو المصدر الرئيسي في بناء الدولة القومية الحديثة في الغرب ويرتبط في ظهوره بظروف تاريخية وهيكلية حكمت مسيرة التطور الاجتماعي الاقتصادي للمجتمعات الغربية في القرون الأربعة الأخيرة.[1]

(٤)– محددات نجاح النظام في الاستناد للشرعية الدستورية كمصدر للشرعية السياسية:

– تطور المجتمع: المرحلة التي يمر بها المجتمع من التطور والنمو تؤثر على نمط الشرعية الذي يتبناه المجتمع ويبرر شرعية النظام. فكلما كان المجتمع أقرب إلى ثقافة الحداثة كلما كان أقرب لانتشار قيم الرشادة والعقلانية. أيضاً لا يمكن أن نغفل تمايز وخصوصية المجتمعات المختلفة وما يتصل به من أثر على موقع مصدر شرعية معين بالنسبة لقيم وثقافة هذا المجتمع أو ذاك. كذلك للقيم السياسية السائدة دور في ترجيح مصدر شرعية دون الآخر، فقيم تحث على المشاركة السياسية والمساواة بين المواطنين قيم تعزز الاعتماد على الشرعية الدستورية على عكس قيم تحث على الدكتاتورية وتسلط السلطة واللامبالاة.

– درجة تعبير القوانين عن الإرادة الجماعية: لكي تكون هذه القوانين على قدر من الاحترام من قبل الحاكم والمحكوم لا يجب أن تعبر عن إرادة الحاكم فقط، بل يجب أن تعبر عن رغبات ومصالح وقيم مختلف القوى الاجتماعية. وهذا يعتمد على مدى تمثيل نواب الشعب عنهم وعلاقة السلطة التشريعية بالسلطة التنفيذية، ومدى اتسام السلطة التشريعية بالاستقلال حتى لا يصير القانون معبراً عن مصالح

[1] د.سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية ، مرجع سابق، ص٤٠٦.

ورغبات الحاكم. وبالتالي يصير القانون غير مقبول من قبل الأفراد ويتم تنفيذه من قبل السلطة الحاكمة بالإكراه مما يؤدي إلى تدهور شرعية النظام في نظر المواطنين فيتولد العنف والعنف المضاد.

– مرونة القوانين واستجابتها لمتطلبات التغيير وهي نقطة ترتبط بالنقطة السابقة بما يتناسب والإرادة العامة بحيث يتم تطوير القانون باستمرار ليستوعب المتغيرات الجديدة التي تطرأ على المجتمع بحيث يتم التغيير بطريقة منظمة وسليمة وإلا سوف يؤدي ذلك إلى اندلاع الثورة كوسيلة للتغيير إذا لم يتمكن النظام القانوني القائم من الاستجابة له.

– وجود قيادة سياسية مستنيرة تؤمن بقيم الرشادة والعقلانية، وتحترم القانون وتحث الجماهير على المشاركة الفاعلة وتتعامل معهم بشفافية، كما تمثل قدوة للمواطنين في احترام القانون، وتسمح للمواطنين بمراقبة ومحاسبة المسئولين. إذا فتحت القيادة السياسية الباب على مصراعيه للمشاركة والعمل السياسي، وكفلت حرية النقد من خلال وسائل التعبير المختلفة سينمو المجتمع وستنضج ثقافته السياسية، وتستقر مؤسساته السياسية.إن قيادة بمثل هذه السمات تصبح قيادة رائدة ولا تخشى التغيير وتضمن لنفسها مزيداً من الشرعية السياسية.

– دور القوى السياسية: في داخل كل مجتمع قوى محافظة تؤيد الوضع الراهن، بالإضافة إلى قوى إصلاحية تتبنى الإصلاح السياسي والاعتماد على الشرعية الدستورية كمصدر أساسي للشرعية. ويتحدد نجاح النظام في الاعتماد على هذا المصدر على مدى قوة تأثير هذه القوى الإصلاحية في المجتمع.

– المأسسة السياسية: تلعب المؤسسات السياسية دوراً محورياً في ترسيخ الشرعية الدستورية وخاصة المؤسسات التمثيلية ومؤسسات المجتمع المدني في حين الشخصانية– أي الاعتماد على الفرد – تعزز الحكم المطلق وتناهض المشاركة الشعبية.

وخلاصة القول، يوجد مفهومين للشرعية الدستورية الأول: مفهوم ضيق وهو يعني باختصار القواعد والقوانين، ومعنى واسع تناوله عدد من الباحثين السياسيين أمثال "كارل دويتش" و"ديفيد ايستون" حيث لم يكتفي الأول بعنصر القواعد القانونية وإنما أضاف إليه عنصري تمثيل السلطة للشعب، وفاعليتها. وعبر الثاني عنها بالشرعية البنيوية أو المؤسسية. ولذلك يمكن تناول الشرعية الدستورية بحيث تشمل كل ما يتعلق بفاعلية ممارسة الشرعية الدستورية بالإضافة للقواعد والقوانين.

ثالثاً: التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين من التحول أو التغيير السياسي أولهما التحول باستخدام العنف أو التحول عن طريق الثورة، وثانيهما التحول باستخدام الطرق السلمية في إطار ما تحدده القوانين القائمة. كما يمكن التمييز من جانب آخر بين التحول من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، وبين التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

وفي إشارة لأهمية الشرعية الدستورية يقول "شي جيفارا " (لا يمكن أن تنجح الثورة ضد حكومة جاءت إلى السلطة عبر شكل من أشكال الصوت الشعبي وتحتفظ بشرعية دستورية ولو ظاهرية). وعلى الجانب الآخر لا يستطيع مجتمع ما أن يبقى في حالة ثورية إلى مالا نهاية، ولكن الشرعية الثورية تصبح تمهيداً للوصول للشرعية الدستورية، فالشرعية الثورية شرعية مؤقتة تكون لفترة محدودة يبحث خلالها النظام وقيادته السياسية سبل تنفيذ تلك الأهداف والمبادئ التي وعدت بتحقيقها الثورة سابقاً في خطوات جادة على المستويين الداخلي والخارجي ، ووضع أسس وقواعد للعملية السياسية لكي تكون الشرعية الثورية طريقاً إلى الشرعية الدستورية.

و تعتبر ظاهرة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من الظواهر المركبة والمعقدة والتي يمكن تناولها من أكثر من جانب، ومع ذلك يمكن تحليلها إلى خمسة عناصر رئيسية وهي:

١- مفهوم التحول

٢- أسباب التحول

٣- مراحل التحول

٤- أنماط التحول

٥- دور القيادة السياسية في التحول

١- مفهوم التحول:

يشير مفهوم التحول لغة إلى التغيير والنقل، فيقال حول الشئ أي غيره أو نقله من حال إلى حال[١]، ويقابل كلمة التحول في اللغة الإنجليزية كلمة "Transition " وتعني المرور أو الانتقال من حالة معينة أو مرحلة إلى حالة أو مرحلة أخرى.[٢]

[١] أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية(١٩٩٢-١٩٩٨)، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٢)، ص٢٠.

[٢] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين ، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣)، ص٢٠.

أما التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فيعني التحول أو الانتقال من نظام تكون الشرعية الثورية مصدر شرعيته الرئيسي إلى نظام سياسي تكون الشرعية الدستورية المصدر الأساسي لشرعيته. ولا يعني ذلك بالضرورة أن يكون التحول مفاجئاً وكاملاً بل يمكن أن يكون التحول تدريجياً ويمر بمرحلة انتقالية تتجاور فيها كل من الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، ومن ناحية ثانية يمكن تصور وجود أنماط أخرى للشرعية جنباً إلى جنب كل من النمطين السابقين كالشرعية الدينية ، أو التقاليد، أو الأيدلوجيا، أو الإنجاز.

٢- أسباب التحول:

هناك عوامل متعددة قد تؤدي إلى- أو تعجل من- عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ويمكن تقسيمها إلى :

أ- عوامل داخلية

ب- عوامل خارجية

و يختلف تأثير العوامل المؤدية إلى التحول إلى الشرعية الدستورية - سواء الداخلية أو الخارجية- من حالة إلى أخرى كما تختلف قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل ليس فقط لاختلاف الظرف المكاني والموضوعي ولكن أيضاً لاختلاف الظرف الزمني.

أ- العوامل الداخلية:

تتعدد العوامل الداخلية والتي لها تأثير على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ومنها ما يلي:

(١)- التغير في مدركات القيادة السياسية:

تعد القيادة السياسية من أهم العوامل التي تدفع أو تحد من عملية التحول. وكذلك دورها في نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة تتمكن من مواجهة مشكلات التحول من معارضة المتشددين ، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية، وجعل سيادة القانون أمر واقع يطبق على الجميع ...[١]
فلكي يدرك القائد أن عملية إدارة التحول تعد من أهم أدواره ووظائفه يتطلب ذلك منه قدراً كبيراً من الفطنة والذكاء والحساسية والوعي بمطالب الجماهير وإدراك لطبيعة المرحلة التي يمر بها المجتمع. والتغير في

[١] انظر :أميرة إبراهيم حسن دياب، مرجع سابق، صص٣٩-٤٠.

مدركات القيادة السياسية يأتي نتيجة تغيرات داخلية وخارجية مما له الأثر على توجها نحو التحول والإصلاح السياسي بشكل عام.[1]

(٢)- اختفاء القيادة الكاريزمية:

قد يكون في اختفاء القيادة الكاريزمية سبب من أسباب التحول إلى الشرعية الدستورية. لأن غياب القيادة الكاريزمية عن الحكم يؤدي إلى فراغ داخل النظام السياسي، لذلك تحاول القيادة السياسية الجديدة البحث عن مصدر شرعية تضاهي به شرعية الكاريزما للقيادة السياسية السابقة. ولا تجد أكثر جاذبية ولا أقرب إلى الجماهير من نمط الشرعية الدستورية الذي يلتف حوله غالبية فئات المجتمع على اختلاف توجهاتها السياسية مما يزيد من شرعية كل من القيادة والنظام.

ويمكن في هذا الإطار الاستشهاد بتجربة مصر حيث أحدث اختفاء كاريزما جمال عبد الناصر فجوة كبيرة في جدار شرعية النظام السياسي كله، وسعت القيادة الجديدة – والتي تختلف في خصائصها كلية عن خصائص شخصية جمال عبد الناصر التي استقطبت الولاء الشعبي- إلى ملء هذا الفراغ بتأكيد الطابع المؤسسي للنظام السياسي وتنشيط دور المؤسسات[2]، والاعتماد على الشرعية الدستورية –في اطار محدود- كمصدر أساسي لشرعية كل من القيادة والنظام.

(٣)- تراجع شرعية النظام:

تواجه بعض النظم الثورية بعد فترة من الزمن أزمة في شرعيتها نتيجة إخفاقها في تحقيق ما وعدت به وسعت إليه، أو نتيجة لتحول في القيم المجتمعية إلى قيم تشجع على المشاركة السياسية والتعددية السياسية وقيم سيادة القانون مما يؤدي إلى أحد احتمالين الأول هو اللجوء إلى العنف كبديل للشرعية – تحت شعار الحفاظ على الثورة من أعدائها- من قبل النظام غير معترف بالمشكلة مع قدرته على معالجتها بشكل سلمي أو إثارة صراع خارجي يلفت به أنظار المواطنين بعيداً عن مشكلاتهم الأساسية. أما الاحتمال الثاني فهو البحث عن مصدر شرعية جديد يعتمد على سيادة القانون والمؤسسات والأداء الناجح ألا وهو الشرعية الدستورية.

إن عدم قدرة النظام على التكيف مع المتغيرات البيئية المختلفة أو توجيه التفاعلات المختلفة بما يحول دون صدام المصالح المتصارعة يؤدي إلى تدني شرعيته مما قد يدعو إلى تغييرات سياسية لصالح الشرعية الدستورية وزيادة فاعليتها.

[1] أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص٢٧.

[2] أماني عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطي في مصر ١٩٧٠-١٩٨١، دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات ، مرجع سابق، ص١٢٣.

(٤)- دور القوى والمؤسسات السياسية:

يأتي دور المؤسسات السياسية الوسيطة أو ما يمكن تسميته بالمجتمع المدني في مقدمة العوامل التي تؤدي إلى التحول الديمقراطي والتحول إلى الشرعية الدستورية وعلى حد تعبير صمويل هانتجتون أن المؤسسات والجماعات الوسيطة هي التي توفر الظروف الملائمة لتقليص هيمنة الدولة على المجتمع ومن ثم المساعدة على التحول وهذا ما أكده توكفيل من قبل عندما توصل إلى أن تلك المؤسسات أهم مصدر للحيوية الديمقراطية والخبرة والتدريب على التنافس والمساءلة والمشاركة.[١]

كما يلقى التحول إلى الشرعية الدستورية تأييد القوى الاقتصادية لتحقيق الاستقرار وتأمين الحقوق الفردية وتهيئة المناخ السياسي الملائم للتحول الاقتصادي المنشود نحو الحرية الاقتصادية. أيضا يعد التحول إلى الشرعية الدستورية مطلباً شعبياً وخاصة الشباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التي سادت في مرحلة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة في السلطة والثروة.

(٥)- ثورة المعلومات:

لثورة المعلومات انعكاساتها على عملية التطور السياسي والديمقراطي بشكل عام لأنها تنهي احتكار النظم الحاكمة للمعلومات وتساهم في نشر الوعي السياسي لدى المواطنين. كما أن ثورة المعلومات والاتصالات تعزز دور المعارضة السياسية. فإذا كان الكاسيت قد لعب دوراً مهماً في الثورة الإيرانية التي أطاحت بحكم الشاه، وفتحت الباب أمام تأسيس جمهورية إسلامية في إيران وذلك من خلال نشر خطب الإمام الخميني في صفوف الإيرانيين، فإن قوى المعارضة اليوم تستطيع أن توظف الفاكس والانترنت في فضح ممارسات النظم الحاكمة ونشر أفكارها في صفوف المواطنين وحشد التأييد الشعبي لصالحها.[٢]

ب - العوامل الخارجية:

يعد العامل الخارجي من أهم العوامل المؤثرة على التحول في العقود الأخيرة .إن هذا التداخل بين الداخل والخارج يعد أحد نتائج عصر العولمة، والذي تجاوز حدود ما يسمى بالسيادة الوطنية ويحاول أن يتعدى على خصوصية المجتمعات.

(١)- رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي:

[١] عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧ ، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨)، ص٣٠.

[٢] د.حسنين توفيق، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي ، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)،العدد:١٣٩،السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤، صص٨-١٠.

قد يكون التحول ناتج عن رغبة النظام في الاندماج في المجتمع الدولي ومنظماته خاصة المنظمات الدولية المالية والاقتصادية بهدف تلقي مساعدات ومنح خارجية، خاصة وأن الدول المانحة تشترط القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والسياسية، أهمها دعم الحريات العامة ومسيرة حقوق الإنسان والمساواة بما يعني ذلك تداول السلطة والانتخابات النزيهة.[١]

(٢)- الضغوط الخارجية:

تضغط الدول والمنظمات المانحة على النظم السلطوية من أجل تحولها نحو الديمقراطية. إذ نجد أنها تؤكد على الحاجة إلى مزيد من المشاركة السياسية والمسئولية الشعبية إذا ما أرادت الدولة المستقبلة للمنح أن تستخدمها بفاعلية في التنمية.[٢]

كما قد تلعب تلك الدول والمنظمات دور المراقب لتطور الأوضاع في الدول التي تمر بعملية التحول، بل وقد تتدخل كوسيط في الصراعات التي تمر بها هذه المجتمعات، وكمراقب للعمليات الانتخابية بحيث تمثل عائقاً أمام هذه النظم في تزوير نتائج الانتخابات وإلا فسيرتفع صوتهم بإدانة التزوير والمخالفات أمام الرأي العام الداخلي و العالمي.[٣] إلا أنه أصبحت الديمقراطية أداة لبعض الدول الكبرى – وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية– للتدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى.

(٣)- المحاكاة:

وهي تعني وجود نماذج أخرى سابقة، فالتحول السياسي الديمقراطي الناجح في دولة ما قد يشجع على التحول في دولة أخرى إما لأنها جميعاً تواجه مشكلات مماثلة وتعتبر الديمقراطية دواءً ناجحاً لتلك المشكلات أو لأن الدولة التي حققت نجاحاً في التحول إلى الشرعية الدستورية تعد مثالاً سياسياً وثقافياً يحتذى به.

ويستفيد من الدولة النموذج كل من الحاكم والمحكومين في الدولة الثانية من حيث معرفة الصعاب التي واجهتها والتي تغلبت عليها والأخرى التي ينبغي التغلب عليها.[٤]ولا يقتصر دور المحاكاة هنا على الدول المجاورة والإقليمية فقط فالتطور في وسائل الإعلام يدحض هذا الافتراض.[٥]

---

[١] عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي ،كراسات إستراتيجية،(القاهرة:مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)،العدد:٨٦،السنة العاشرة،٢٠٠٠، ص٢.

[٢] نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي، التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان ، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص٣٦.

[٣] المرجع السابق، ص٣٧.

[٤] المرجع السابق ، ص٤٠.

[٥] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، مرجع سابق، ص٢٩.

٣- مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

لقد سبق الحديث عن تعدد أنماط الشرعية السياسية وأنه يمكن أن يتجاور نمطين للشرعية أو أكثر في نفس الفترة الزمنية و في نفس المكان، ولكنه يكون الوزن النسبي دائماً لأحد هذه الأنماط والذي يختلف من دولة إلى أخرى. كما سبق الإشارة إلى أن أنماط الشرعية تختلف من مكان لآخر كما أنها تتغير طبقاً لتطور وتغير الظروف المجتمعية في نفس المكان.

ومع تحول الثورة إلى الدولة تتغير الشرعية من حيث تصور المجتمع لمفهومها وفي أفضلية نمط على آخر وتبنيه لهذا النمط أو ذاك. والتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هو في مقدمة أهداف الثوار سابقاً ومسئولية النخبة الحاكمة بعد نجاح الثورة. ولكن هل يحدث هذا التحول دفعة واحدة أم بالتدريج وعلى مراحل.

و بالرجوع إلى تطور الثورات السياسية السابقة نلاحظ أن التحول كان على مراحل مع الأخذ في الاعتبار خصوصية كل حالة من هذه الحالات. كما أن التحول الديمقراطي في الدول المختلفة في أوربا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا مر أيضاً بمراحل متعددة.

وفي إطار كل ما سبق يمكن تصور ثلاث مراحل أساسية للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. إلا أنه يجب الإشارة إلى أنه لا توجد حدود زمنية فاصلة في الواقع بين تلك المراحل، وإنما الواقع يقول بتداخلها ، كما أن كل حالة ثورية لها خصوصيتها والتي تختلف عن الأخريات.

أ- مرحلة الشرعية الثورية:

وهي المرحلة التي تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة. وهناك افتراض يقوم على أن الأعوام التي تلي تفجر الثورة – أي خلال هذه المرحلة- ليست بأفضلها حيث أن الحكومات الثورية غالباً ما تتسم بعدم الكفاءة بالإضافة إلى مناخ التوتر والاضطرابات الناشئ عن أعمال الثورة وعن تنازع الولاءات.[١] وبعد الثورة قد ينشأ موقف لا توجد فيه مؤسسات سياسية أو قواعد وطرق متفق عليها للحركة والعمل في المجال السياسي. وهكذا فإن كل شئ يعتمد على الأشخاص. وقوة الفرد الواحد تبدو أكثر وضوحاً وتحديداً.[٢]

ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى مرحلتين فرعيتين: الأولى وهي تمثل مرحلة الازدواجية، والثانية هي مرحلة المركزية.

---

[١] باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٣)، ص٤٩.

[٢] د.عبد الغفار رشاد القصبي،التطور السياسي والتحول الديمقراطي، (المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر،٢٠٠٣)، ص٥٢٥.

(١)- مرحلة الازدواجية:

وهي تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة وهدم النظام القديم. في هذه المرحلة يستعين الثوريون بمجموعة من المعتدلين – وهم يميلون إلى الحلول الإصلاحية- لتشكيل أول حكومة رسمية بعد قيام الثورة وذلك لأن الثوريين لا يكون لديهم الخبرة الكافية للقيام بأعباء الحكم. تستمر مرحلة الازدواجية في الحكم لفترة ثم يقع الخلاف بين المعتدلين المشكلين للحكومة الرسمية والثوريين المشكلين للحكومة غير الرسمية، ثم يتبادل الفريقان الاتهامات وينتهي الصراع لصالح الثوريين.[١]

(٢)- مرحلة المركزية:

يأتي غالباً على قمة النظام في هذه المرحلة قيادة سياسية كاريزمية تعمل على تجميع وتركيز كل السلطات في يدها، ونتيجة لنجاحها في تحقيق أهداف أساسية للمجتمع يرسم الناس للقائد صورة القائد الملهم والمنقذ. وهو يتصرف كحاكم مطلق ولكن باسم الشعب لأنه يرى فيه تجسيداً للثورة ولروح الشعب وأمله.[٢]

ثم تبدأ عملية فرض العقيدة السياسية للثورة وقيمها الجديدة . كما تميل النخبة الجديدة إلى النظر إلى المعارضة لا على أنها مجرد معارضة سياسية بل على أنهم أعداء يجب إبادتهم، وهذا مما يزيد العنف ويرجع ذلك التعصب إلى اعتقاد قادة الثورة بأنهم على حق مطلق.[٣]

ويملأ الثوريون كوادر الدولة ومؤسسات النظام الجديد مع سعيهم للمحافظة على النظام الثوري الجديد وصيانة الشرعية الجديدة، فتنمو أجهزة الأمن والقمع، وتسخر أجهزة الإعلام للتبشير بالفكر الجديد ودحض ما عداه مع إقصاء للقوى السياسية الأخرى ومحاربتها.[٤]

ولا يقتصر فرض مبادئ وقيم الثوار على داخل البلاد بل إنه يتعداها إلى الخارج حيث يحاول الثوريون نشر مبادئهم في خارج البلاد. وعادة ما يؤدي ذلك إلى تورط الثورة في صراعات والتزامات خارجية، وقد يترتب على ذلك قيام الحروب مع دول أخرى. وتساعد مثل هذه الحروب على تركيز السلطة في يد القائد السياسي.[٥]

---

[١] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسي في مصر.أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر، مرجع سابق، ص٤١.

[٢] المرجع السابق، ص٤٤.

[٣] المرجع السابق، صص٤٤-٤٥.

[٤] د.خالد الناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في، د.علي الدين هلال وآخرون، الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية،١٩٨٦)، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤)، ط٢، ص٣٤.

[٥] المرجع السابق، ص٤٥.

و قد يصدر النظام السياسي الجديد دستوراً جديداً للبلاد يعبر عن هذه المرحلة ينص على سلطات واسعة للقيادة السياسية، ولكن أول من ينتهكه رجال الثورة. ويتمتع نظام الثورة في البداية بشرعية سياسية مرتفعة يعبر عنها كم الرضا والتأييد الكبيرين للثورة ورموزها، وتجد تبريرها في التغيير الشامل للواقع الفاسد من وجهة نظرهم . ولكن بعد فترة قد يؤدي الإسراف في استخدام العنف تجاه عناصر المعارضة إلى اهتزاز شرعية النظام.

ب- مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية:

تبدأ هذه المرحلة باختفاء القيادة الكاريزمية، ووصول قيادة جديدة لقمة النظام تكون أكثر تقبلاً لفكرة الإصلاحات السياسية وأكثر إيماناً بالأفكار الديمقراطية . فتسمح بمساحة أكبر من الحريات السياسية والنقد، بالإضافة إلى الاعتماد على المؤسسات السياسية في إدارة شئون الدولة لشغر الفراغ الذي تركته القيادة الكاريزمية السابقة.

وتتميز هذه المرحلة بالتمييز بين المتشددين والمعتدلين /الإصلاحيين ، وتحدث هذه الانقسامات نتيجة انخفاض شرعية النظام ، واختلاف مصالح كل فريق منهم الأول مصلحته في البقاء في الحكم والحفاظ على الوضع الراهن والثاني تتمثل مصلحته في إجراء إصلاحات سياسية و التحول للشرعية الدستورية.

ويشير "لاري دايموند" إلى أنه لم يكن هناك تحول ديمقراطي لم تكن بدايته نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لعدد من الانقسامات داخل النظام نفسه ما بين المتشددين والمعتدلين فهذه الانقسامات هي الديناميكية الأساسية لعملية التحول. إن الضغوط الداخلية لا تقف عند الإصلاحيين فقط ولكن الكثير من الناس لا يزال يطالب الحكومة بتنفيذ ما وعدت به الثورة ونظامها على مدى سنوات. كما أن في هذه المرحلة تتزايد الضغوط الخارجية للتأثير على توجهات كل فريق سواء من قبل الدول الأجنبية أو المؤسسات المالية الدولية.

ونلاحظ في هذه المرحلة تجاور الشرعية الثورية جنباً إلى جنب مع الشرعية الدستورية مما قد يكون تعبيراً عن طبيعة المرحلة الانتقالية ، حيث توجد قوانين استثنائية جنباً إلى جنب القوانين العادية بالإضافة إلى أجهزة أمن استثنائية مع أجهزة أمن نظامية، ومحاكم نظامية مع محاكم استثنائية، ويمكن أن تجهض محاولات التحول أو تقف عند الحد الذي تسمح به القيادة السياسية والنخبة السياسية.

ج- مرحلة الشرعية الدستورية:

في هذه المرحلة تتزايد الضغوط الداخلية والخارجية من أجل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتدرك القيادة السياسية في هذه المرحلة أن تكاليف بقائها في السلطة تصبح مرتفعة ومن الأفضل استكمال مسيرة التحول، نظراً لاختلاف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من حيث الظروف

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والدولية. والتي تتطلب التحلل من القيود السابقة على الحريات والتي كانت تبرر من قبل بالحفاظ على النظام الجديد من أعداء الداخل والخارج.

إن مصدر الشرعية الثورية لم يعد قادراً على إقناع الجماهير وخاصة الشباب منهم الذين لم يعاصروا النظام السابق على الثورة ولا الثورة، إنهم يريدون المزيد من الحريات وسيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية. ولا سبيل عن تبني مصدر جديد للشرعية السياسية يلقى التأييد والمساندة من هؤلاء الشباب.

وتتسم هذه المرحلة بنمط قيادة سياسية يتسم بروح المبادرة والمشاركة قادر على إدارة عملية التحول عن طريق التفاوض مع القوى السياسية المختلفة من أجل الاتفاق على وضع قواعد عامة ديمقراطية للعملية السياسية وجذب وتشجيع الشباب على المشاركة السياسية.

إن إلغاء القوانين الاستثنائية يأتي في مقدمة الإنجازات في هذه المرحلة. إلى جانب تشجيع منظمات المجتمع المدني على العمل والانتشار والفاعلية، والعمل على انتشار السلطة وتداولها بشكل سلمي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة ، وزيادة دور البرلمان في الرقابة على السلطة التنفيذية ومحاسبتها بالإضافة إلى دوره في التشريع، ونشر ثقافة المشاركة والتعددية والاختلاف.

في هذه المرحلة تندمج المؤسسات الاستثنائية مع المؤسسات النظامية ويصدر تدريجياً العفو عن المحكوم عليهم لأسباب سياسية. ثم تبدأ عودة المبعدين والذين تركوا البلاد في بداية الثورة عن أرض الوطن، وتدريجياً يدخل بعضهم إلى معترك التنافس السياسي للمشاركة في الحكم. ونتيجة لذلك تبدأ القوة السياسية في الانتشار والنخبة السياسية في التنوع الاجتماعي ويصبح النظام أميل إلى الديمقراطية حيث تنتشر قيم حرية الفكر وتحل الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية وتميل القيادة السياسية في هذه المرحلة إلى عدم استخدام العنف والعمل من خلال القانون.[1]

وتتميز هذه المرحلة بالحرية الاقتصادية ويؤدي ذلك إلى ارتفاع كبير في الأسعار فتنتشر المعاناة الاقتصادية بين الطبقات الفقيرة. وتكون هذه المعاناة أوسع انتشاراً من المرحلة السابقة، وقد تحدث بعض الاضطرابات نتيجة لذلك.[2]

إن العنف في المرحلة الأولى والتضخم في هذه المرحلة جعلا الثورة عبئاً ثقيلاً على المواطنين. إن الثورات تسرف في الوعود التي تقطعها على نفسها للشعب مما يجعل الناس يحلمون بجنة الله على الأرض. وبالرغم من أن الثورات تحقق الكثير للشعب فإنها لا تقدر على تحقيق كل وعودها وهذا يؤدي إلى خيبة الأمل بالنسبة للشعب نتيجة للحرمان النسبي. كما قد يؤدي التحول السريع إلى نوع من التسيب

[1] د.فاروق يوسف يوسف أحمد، مرجع سابق، صص٤٦-٤٧.

[2] المرجع السابق، ص٤٨.

مما قد يدفع القيادة السياسية أن تحاول فرض القيود على السلوك السياسي حتى يستقر النظام ويتم التحول في سهولة ويسر.[1]

وفي ظل هذه الحيوية السياسية والحراك السياسي تبدأ الشرعية الدستورية في الاستقرار بعد أن تشكلت على مدى المراحل السابقة. ويتحقق للشعب حقه في قبول أو رفض هذه القرارات أو تلك، بعدما تأكد للحاكم أن الشعب أساس الشرعية وأنه مصدر السلطات.

٤- أنماط التحول:

قدم "صامويل هانتنجتون" ثلاثة أنماط للتحول الديمقراطي من خلال الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي. وتشكل هذا التحول من خلال التفاعل بين عنصرين أساسيين هما القيادة السياسية والمعارضة السياسية. ويمكن الاستفادة منها في تحديد أنماط التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية مع توضيح دور القيادة السياسية في أي منها.

أ- التحول من أعلى:

وهو يأتي بمبادرة من القيادة السياسية، وتلعب فيه القيادة السياسية دوراً حاسماً، ولعل هذا المسار هو الذي يطلق عليه "صامويل هانتنجتون" في تناوله لأنماط التحول الديمقراطي "التحول Transformation" [2]، ويميز البعض داخل هذه الآلية بين مسارين فرعيين هما:[3]

- التحول بمبادرة من قيادة سياسية مدنية
- التحول بمبادرة سياسية عسكرية

ويرى البعض أن النظم العسكرية تعتبر أكثر استعداداً للتحول الديمقراطي بشكل عام إذ يعرف القادة العسكريون أنفسهم بأنهم حكام غير دائمين للبلاد فيقدمون تصوراً مؤداه أنه بمجرد أن يقوموا بتصحيح الأخطاء وإزالة الشرور التي دفعتهم إلى الاستيلاء على السلطة سيعودون فوراً إلى ثكناتهم ويأخذون المبادرة بالتحول.

---

[1] المرجع السابق، ص ص٤٩-٥٠.

لمزيد من التفاصيل عن إسراف الثورات في الوعود للشعب انظر: كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي، مراجعة: د.محمد أنيس،(القاهرة:الدار المصرية للتأليف،١٩٦٦)، ص ص٢٩٠- ٢٩١.

[2] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة.التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب،(الكويت: دار سعاد الصباح، ط١)،١٩٩٣، ص١٩٧.

[3] عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب١٩٩٢-١٩٩٨ ، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،٢٠٠٣، ص٦٠.

وتتميز القيادة السياسية هنا بأنها إصلاحية تؤمن بفكرة الإصلاح والأخذ بمبادئ الديمقراطية في الحكم مثلما حدث في الاتحاد السوفيتي السابق في عهد "جورباتشوف".[١]

ولا يعني ذلك أن يصاحب كل التحولات من هذا النوع تغيراً في القيادة أو تخلي القيادة عن السلطة. بل يتحدد ذلك تبعاً لقوة الضغوط المطالبة بالتحول، وإيمان القيادة السياسية بأن التحول يخدم مصالحها على المدى الطويل، فكما أن بيدها بدء التحول يمكنها أيضاً الرجوع عنه إذا تعارض مع مصالحها وذلك من خلال احتفاظها بقدر من السلطة يتيح لها مقاومة الإصلاحات عند اللزوم.[٢]

ب – التحول عن طريق التفاوض:

وتأتي هنا المبادرة مشتركة من قبل القيادة والمعارضة معاً، وتختلف أسباب إتباع هذه الآلية من حالة إلى أخرى، منها فقد النظام للشرعية، وانهيار الأيدلوجية القائم عليها، وتردي الأوضاع الاقتصادية بالإضافة إلى الضغوط الخارجية. هذه الأسباب بعضها أو جميعها قد تدفع القيادة السياسية نحو القبول بالدخول في مفاوضات مع القوى الاجتماعية المعارضة والمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية. وتقبل تلك القوى المفاوضات لتأكدها من عدم قدرتها على الإطاحة بالحكومة مع تحقق الحكومة من عدم قدرتها على كبت المعارضة وعدم جدوى وسائل القهر. إذ يتطلب الأمر تساوي نسبي في قوة الطرفين وعدم تأكد أيهما من قدرته على التغلب على الطرف الآخر. وكذلك اعتراف كل منهما بقدر من الشرعية للأخر (الحكومة باعتبارها لها الحق في الحكم والمعارضة باعتبارها ممثل شرعي عن قطاع هام في المجتمع).[٣] ويطلق "صامويل هانتنجتون" على هذه الآلية"الإحلال التحولي Transformation Replacement". وبما أن الهدف من هذه المواثيق هو الاتفاق على قواعد الحكم، لذا ينبغي أن يتفق أطرافها على تقديم تنازلات متبادلة للوصول لحل وسط (ويتأثر هذا بالثقافة السياسية السائدة من حيث تفضيل حلول الوسط والتأكيد على قيم التسامح).[٤]

ج – التحول من أسفل: التحول من خلال الشعب

غالباً ما يكون استجابة لضغوط اجتماعية وأزمات داخلية اقتصادية وسياسية حادة إلى جانب ضعف القيادات القائمة على تلك النظم في مواجهة القوى المعارضة بالقدر الذي يسمح للقوى المعارضة

[١] أحمد جمال عبد العظيم، التحول الديمقراطي في الصين، مرجع سابق، ص٣٠.

[٢] هالة جمال ثابت، ظاهرة التحول الديمقراطي في أغندا١٩٨٦-١٩٩٦. دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج ، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)،١٩٩٩، صص٤٤-٤٥.

[٣] المرجع السابق، ص ص٤٥-٤٦.

[٤] المرجع السابق، ص٤٦.

بالإطاحة بالنظام القائم والوصول للسلطة.[١] وهنا يدخل الصراع مرحلة جديدة حيث تسعي الحكومة الجديدة إلى تحديد طبيعة النظام الذي يريدون إقامته. وتشمل عملية الإحلال بإيجاز ثلاث مراحل: الكفاح لإسقاط الحكومة، وسقوط الحكومة، الكفاح بعد سقوط الحكومة. ويطلق "صمويل هانتنجتون" على هذه الآلية"الإحلال Replacement" .[٢]

٥- دور القيادة السياسية في التحول:

تعد ظاهرة القيادة السياسية ظاهرة ديناميكية تتسم بالحركة المستمرة من قبل القيادة في التعامل مع المواقف المتجددة التي يواجهها المجتمع. وحتى تصير القيادة فعالة في مواجهة هذه المواقف يجب أن تتكيف أساليبها في التعامل بما يتفق مع خصائص المواقف وسمات وقدرات المجتمع.

كما يشار إلى القائد بأنه المتغير المستقل في حركة النظام ، فهو يمتلك القدرة على المبادأة في دفع حركة المجتمع. وأنه من أهم العوامل التي تدفع لاتخاذ أو عدم اتخاذ قرار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وفي نجاح أو فشل التحول حيث تحتاج عملية التحول لقيادة ماهرة وقادرة على تقييم المواقف وحسن توقيت القرار.

ويمكن تناول دور القيادة في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال عدة نقاط رئيسية:

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية

ب- محاور التحول

ج- القيود التي تحد من دور القيادة السياسية

أ- الخصائص الشخصية للقيادة السياسية:

هناك رأي يقول بأن الدور الذي يقوم به القائد السياسي في النظام السياسي يفرض عليه أن يلغي تأثيره الشخصي، وأن يتبع سياسات تنبع من متطلبات الدور ذاته، ولكن الواقع يقول أن القائد ليس مجرد ممثل لمصالح وتصورات وعقائد مؤسسة اجتماعية، ولكنه فاعل نشيط في إعطاء تلك المصالح والتصورات والعقائد معاني محددة. فإذا كان من الصحيح أن هناك مصالح قومية عامة يؤمن بها كل من يشغل منصب القائد السياسي فان تلك المصالح تكتسب أبعاداً محددة من خلال رؤية القائد السياسي لتلك

[١] أحمد جمال عبد العظيم، مرجع سابق، ص٣٢.

[٢] صامويل هانتنجتون، الموجة الثالثة .التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، مرجع سابق، ص٢١٧.

المصالح ووسائل تحقيقها. كذلك يتصرف القائد في الموقف السياسي طبقاً لعقائده وتصوراته عن الأسلوب الأمثل للتعامل مع الموقف.[١]

كما أن الدرجة التي يشعر بها القائد نفسياً من أمان وثقة بالنفس سوف تؤثر على اختياره لسياساته. فالثقة الشديدة بالنفس تشجع القائد على أن يقوم بأعمال يعتقد أنها لازمة لتحقيق هدفه حتى وإن كانت تمثل مخاطرة وتجلب بعض الانتقادات ضده مما يؤثر على التأييد الشعبي له. بينما القائد المتردد يخشى الذين حوله ويخشى خلعه وتتغلب على سياساته سمات التردد والمراوغة والعمل على تغيير أراء منتقدي سياساته بأي أسلوب.[٢]

وهكذا يمكن القول أن السمات الشخصية للقائد يمكن أن تؤثر إيجاباً أو سلباً على التحول من حيث اختيار التحول كهدف رئيسي من ناحية، وفي اختياره للوسائل اللازمة له والدرجة التي يقف عندها التحول. كما أن اختيار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية هدفاً أساسياً للقائد السياسي يرجع إلى عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية سبق تناولها في بداية هذا المبحث، وبمدى اقتناعه بهذا الهدف وإصراره عليه وبمدى اتفاق هذا الهدف مع قيم وأهداف الجماعة في هذه المرحلة، وبمدى مرونة الوسائل التي يستخدمها لتحقيق هذا الهدف واستجابة المواطنين وتعاونهم معه.

ب- محاور التحول:

يقوم التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية على التراكم التاريخي حيث يستلزم إصلاحات متعددة ومتتالية يكون للقائد السياسي دور مهم فيها. إن هذا التحول يجب أن يحدث تغييراً أو تحولاً في شكل النظام ، وفي نمط ممارسة الحكم، وفي العلاقة بين السلطات والعلاقة بين القائد والقوى السياسية المختلفة. ويمكن تصور محاور أربعة للتحول تتشابك وتتداخل مع بعضها البعض يكون للقائد دور كبير من خلالها وهي:

(١)- المحور الدستوري والقانوني

(٢)- محور الأبنية والمؤسسات السياسية

(٣)- محور الإنجازات

(٤)- محور الثقافة السياسية

(١)- المحور الدستوري والقانوني:

[١] د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية ،(القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،١٩٩٨)، ط٢، صص٣٧٣-٣٨٣.

[٢] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا ، مرجع سابق، ص٢٤.

وهو الشرعية الدستورية بمعناها الضيق[١]، ولا يستقيم التحول إلى الشرعية الدستورية بدون مراجعة للقواعد القانونية، وهو ما يمكن تسميته بالإصلاح القانوني بحيث يحوز القانون على رضا أفراد المجتمع سواء من خلال تغيير أو تعديل أو استحداث تشريعات وقوانين جديدة. وتأتي تصفية الإجراءات الاستثنائية وقوانين الطوارئ في مقدمة الخطوات اللازمة للتحول في المجال التشريعي إلى جانب وضع دستور وقوانين ديمقراطية.

إن إصدار دستور للبلاد يعد مطلباً شعبياً وعنصراً مهماً من عناصر هذا المحور إلا أنه يجب توفر عدة مبادئ في هذا الدستور وهى: لا سيادة لفرد ولا لقلة على الشعب، سيادة القانون، عدم الجمع بين السلطات، ضمان الحقوق والحريات العامة، تداول السلطة. وهذه المبادئ يتم تجسيدها في مؤسسات دستورية تكفل أمرين جوهريين أولهما: تنظيم السلطات في الدولة ووضع قيود دستورية على ممارسة السلطة، وثانيهما كفالة الحقوق والحريات العامة. وهذه المبادئ الديمقراطية لا تكتمل في دستور دولة ما إلا بعد أن تمر تلك الدولة بتحولات سياسية وثقافية.[٢]

وتتسم القواعد القانونية بالوضوح والاستقرار طالما كان القانون معبراً عن رغبة ومصالح وإرادة أفراد المجتمع أولاً – وهنا تبرز أهمية المشاركة من جانب المواطنين في رسم القوانين ومراقبة تنفيذها– وإذا اقتنع كل من الحاكم والمحكوم بضرورة احترام القانون ثانياً.[٣] في حين أن القوانين في الدول المتخلفة لا تأتي تعبيراً عن إرادة الجماعة بقدر ما تأتي تعبيراً عن إرادة ومصلحة القائد والفئة المحيطة به، فالقائد هو الذي يصنع القانون في الكثير من الأحيان وما على البرلمان سوى إقرار هذه القوانين وإضفاء شرعية صورية عليها خاصة وأن السلطة التشريعية في الكثير من الأحيان لا تمتلك استقلالية بل تعد امتداداً للسلطة التنفيذية. كما أن القائد قد يعطل أو يلغي الدستور أو بعض مواده، وقد يمارس العنف ضد المواطنين متخطياً حدود القانون ونتيجة لذلك تنخفض ثقة المواطنين في القانون وتتناقص شرعية النظام.[٤]

وقد يحترم القائد الدستور خوفاً من أية ردود أفعال داخلية عنيفة رداً على أية محاولة من جانب القائد للالتفاف حول مواد الدستور أو خوفاً من ردود الفعل الخارجية خاصةً إذا كانت الدولة تعتمد على

[١] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد.بحث في الشرعية الدستورية ، مرجع سابق، ص٣١.

[٢] علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة:المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي العدد:١٧٣ ، يوليو١٩٩٣، صص٥١-٦١.

[٣] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص٣٩٧.

[٤] المرجع السابق، صص٣٩٨-٣٩٩.

المساعدات الدولية. ومن أهم مؤشرات هذا الاحترام احترام القائد لمبدأ تداول السلطة والتقيد بفترة محددة للحكم يحددها الدستور.[١]

إن سيادة القانون ضمانة أساسية لحقوق الأفراد وحرياتهم في مواجهة تعسف السلطة وكفالة المساواة بين المحكومين بغض النظر عن سلطتهم ونفوذهم لما تشمله تلك القوانين من أحكام عامة ومجردة .إلا أن البعد الدستوري القانوني بمفرده لا يكفي بل يستلزم العديد من الأبعاد الأخرى لضمان فعالية القوانين منها وجود مؤسسات وأجهزة لممارسة الرقابة على النخبة الحاكمة مثل الرقابة القضائية والرقابة الشعبية التي يمارسها الرأي العام وأجهزة الإعلام.

(٢) – محور الأبنية والمؤسسات السياسية:

أطلق "ديفيد ايستون"على الشرعية الدستورية الشرعية البنيوية/المؤسسية في إشارة منه لأهمية المؤسسات.[٢] ويرى "مايكل هدسون"– في عرضه للقواعد الممكنة لبناء الشرعية:القاعدة الشخصية،والقاعدة الأيدلوجية،والقاعدة البنيوية– أن القاعدة البنيوية هي تلك التي تنبع من المؤسسات وبقدر ما يكون الحكم متأسساً يزداد الاعتقاد بشرعية القوانين والنظم.[٣]

ويلتقي كل من "ايستون"و"مايكل هدسون" في ذلك مع القائلين بأهمية عملية المأسسة مثل " "جورج بوردو"،و"صامويل هانتنجتون"ويحدد الثاني العملية بأنها "مسار تكتسب فيه المؤسسات والمعاملات القانونية استقراراً وقيمةً لذاتها". هذا الاستقرار يصبح ممكناً إذا تحولت المؤسسات من بنى بدائية إلى بنى معقدة، مستقلة بعض الشئ، متماسكة في بنائها الداخلي، وقادرة على التأقلم مع التطورات والتحولات المجتمعية الكبيرة. آنذاك تصبح هذه المؤسسات قادرة على الإسهام في تحويل الثقافة السياسية نحو الاقتناع المستقل في صحة البنية والقاعدة القانونية.[٤]وللمؤسسات السياسية ثلاث وظائف أساسية، منها كونها تقدم إطاراً للعملية السياسية في النظام السياسي، وتمثل قناة لمشاركة المواطنين، ثم دورها في المحافظة على الاستقرار السياسي.[٥] كما أن بناء شرعية دستورية مستقرة للنظام السياسي لا يعتمد فقط على وجود دستور وقوانين، وإنما لابد وأن يتبعها تطوير لمؤسسات النظام القائمة وإيجاد مؤسسات جديدة تكون قادرة على الاستجابة والتأقلم مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الجديدة.

---

[١] أحمد إبراهيم محمود، انتخابات غانا.التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ، آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس، ربيع ٢٠٠١، ص٤٢.

[٢] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد.بحث في الشرعية الدستورية، مرجع سابق، ص٢٥.

[٣] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٣٧.

[٤] د.غسان سلامة، مرجع سابق، ص٢٥.

[٥] كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية السياسية والعنف السياسي في المجتمعات العربية، رسالة ماجستير،(جامعة أسيوط: كلية التجارة،٢٠٠٥)، صص٨٧–٨٩.

وعندئذ يجب أن تراعي القيادة السياسية التوازن الوظيفي المؤسسي بحيث لا تركز جهودها في تأسيس مؤسسات القهر والضبط وتهمل مؤسسات المشاركة السياسية، أو تضع القيود عليها بحيث تفقد استقلالها في النهاية ولا تستطيع القيام بوظيفتها. ولاشك في أن وجود مؤسسات سياسية فعالة للمشاركة يؤدي إلى تقليل الحاجة لمؤسسات القهر، ففي هذه الحالة ستلجأ القوى الاجتماعية المختلفة إلى قنوات شرعية للتعبير عن رغباتها وتوصيل مطالبها للنظام السياسي.[١]

كذلك يجب مراعاة التوازن المساحي المؤسسي بحيث تنتشر المؤسسات جغرافياً لتشمل مختلف أجزاء الدولة، واجتماعياً لتشمل مختلف الفئات والقوى الاجتماعية. ولا شك في أن انتشار المؤسسات السياسية جغرافياً واجتماعياً يمكنها من الوقوف على حقيقة رغبات وتطلعات القطاعات الواسعة من المواطنين وخاصة في الريف ،وبذلك تكتسب هذه المؤسسات مضموناً شعبياً وتصبح تعبيراً عن القوى الاجتماعية المختلفة في المجتمع. فمن خلال هذه المؤسسات تستطيع هذه القوى أن توصل مطالبها وأن تنسق جهودها لممارسة التأثير على صانعي القرار بطرق سلمية وفعالة ومنظمة.[٢]

ويعتبر استقلال المؤسسات السياسية عاملاً مهماً لفاعليتها فلكي تؤدي هذه المؤسسات وخاصة مؤسسات المدخلات كالأحزاب والنقابات والجمعيات وجماعات المصالح، والبرلمان وظيفتها بفاعلية لابد وأن تتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية.[٣]إن تطوير وتأسيس مؤسسات سياسية فعالة ليس بالمسألة البسيطة فهي عملية تحتاج إلى الوقت والجهد والدعم من جانب كل من القيادة والجماهير على السواء حتى تضرب هذه المؤسسات بجذورها في المجتمع وتكتسب شرعية ذاتية. وقدرة هذه المؤسسات على الاستمرار واكتساب الشرعية يتوقف على قدرتها على التفاعل مع القوى الشعبية واكتساب تأييدها المادي والمعنوي.[٤]

ويعتبر العنصر الأساسي في التحليل السياسي الأمريكي والتحليل السياسي الغربي عامة هو التحول من التعامل مع القادة كأشخاص إلى التعامل معهم كمؤسسات في تأكيد أن انتساب القرار النهائي لشخص القائد لا يختزل الجهد الضخم لطاقم متكامل من المعاونين الذين يبحثون في كل موقف على حدة ويدرسون أبعاده المختلفة. وفي هذا الإطار يقل احتمال الانقطاع في الوظيفة القيادية سواء بتغير يلم بصاحبها أو بتغيير يلحق به طالما أن الاتفاق حول إجراءات الخلافة السياسية يهيئ الاستمرارية، مثلما أن تراكم القرارات العقلانية ينشئ السوابق التي تسمح ببعض التنبؤ. ولا يعني ذلك إطلاقاً تماثل أساليب

[١] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ، مرجع سابق، ص٣٨٩.

[٢] المرجع السابق، ص ص٣٨٩-٣٩٠.

[٣] المرجع السابق، ص٣٩٠.

[٤] المرجع السابق، ص٣٩١.

اتخاذ القرارات بين مختلف القيادات السياسية لكن المقصود هو أنه داخل الحيز المسموح فيه بالاختلاف يبقى اتفاق عام حول الأساسيات.[١]

وغياب الطابع المؤسسي عن العملية السياسية يفسح المجال لبروز العديد من المظاهر من أهمها شخصنة السلطة، وغياب أو تعطيل المشاركة الشعبية الفعالة، ضعف المؤسسات التمثيلية، الفساد المالي، وغيره[٢]مما يعطل الشرعية الدستورية بمعناها الواسع أو يقلل من فاعليتها.

(٣) – محور فاعلية النظام السياسي/الإنجاز:

يرى "كارل دويتش"أن الفاعلية /الإنجاز هي العنصر الثالث للشرعية الدستورية بعد عنصري القواعد والقوانين، والتمثيل.[٣]كما يرى "ليبست"أن استقرار السلطة– كنظام– وديمومتها ورسوخها ولتجنب تقويض شرعيتها لابد من وجود عنصر آخر يصون السلطة ويضمن الاستقرار لها وهو عنصر الفاعلية. بهذا المعنى نجد أن الفاعلية تؤدي دوراً حاسماً في رسوخ الاعتقاد في شرعية السلطة السياسية ذلك لأن الفاعلية تدخل كعنصر حاسم إما لتكيف الوعي والمعتقدات مع المؤسسات السياسية للنظام السياسي القائم أو لتغير هذه المؤسسات طبقاً لطبيعة تطور العلاقات الاجتماعية من دون تعرض النظام السياسي وسلطته إلى تقويض أو إلى فشل في فرض الهيمنة باستمرار على المجتمع.[٤]

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع.[٥]وهذا ما يركز عليه قطاع كبير من الناس، حيث ينادون بوضع حلول للمشكلات التي يعانون منها خلال فترة زمنية معقولة، وأن يمثل النظام السياسي قيمهم ومصالحهم.[٦]لهذا ذكر "ليبست"أن استقرار النظام السياسي سيكون في خطر إذا انهارت الفاعلية لمدة طويلة أو تكرر انهيارها أكثر من مرة.[٧] فالشرعية السياسية أياً كان مصدرها لا تمثل أساساً قوياً ما لم ترتبط بحد أدنى من الإنجازات تعود على مجموع المواطنين.

والقائد الفعال يستطيع أن يدفع بالفاعلية في مختلف أجزاء النظام السياسي– كالمؤسسات والجهاز الإداري– أما إذا كان القائد غير فعال وغير مؤهل فإن ذلك سينعكس سلبياً على النظام برمته. والقائد الفعال هو الذي يكون قادراً على الارتفاع فوق الانقسامات العرقية واللغوية والدينية. وأن يتصف بالمرونة

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية ، المستقبل العربي، العدد: ١٥٥، يناير ١٩٩٢، صص٤٨–٤٩.

[٢] كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص ص٩٠–٩١.

[٣] د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد. بحث في الشرعية الدستورية، مرجع سابق، صص٣٠، ٥٠.

[٤] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٣٩.

[٥] د.غسان سلامة، مرجع سابق، ص٥٠.

[٦] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، مرجع سابق، ص٢٣٧.

[٧] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٤٠.

والتي تمكنه من مواجهة المواقف المتغيرة دون تصلب أو انهيار، علاوة على المواءمة المستمرة بين قدرات وأهداف الجماعة التي يتولى زمام قيادتها. والنجاح الحقيقي لأي قائد سياسي يتمثل في قدرته على إيجاد المؤسسات الفعالة والإنجازات الكبرى التي يمكن أن تستمر بعد نهاية حكمه.[١]والقائد الفعال هو القادر على رؤية الهدف وتحديده، والذي يتوقف بدوره على ما يبذله من جهد في تحليل واقعه الاجتماعي. وعلى ضوء تحديد الهدف ووضوحه يستثمر الإمكانيات ويوجه القدرات من أجل تحقيقه.

(٤)- محور الثقافة السياسية الديمقراطية:

يلزم لتحقيق التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وجود قواعد قانونية متفق عليها، ومؤسسات سياسية رسمية وغير رسمية، وحد أدنى من الإنجازات، ووجود ثقافة سياسية جديدة تواكب هذا التحول أو تسبقه. ثقافة سياسية تدعم القيم الديمقراطية يتفق عليها غالبية الشعب، فلا يمكن أن تكون كل من القواعد القانونية، والمؤسسات السياسية فاعلة ما لم تكن واقعة في إطار ثقافي يساعد على ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية.

وتعبر هذه الثقافة الجديدة عن نفسها من خلال كل من:[٢]

- تصور عملية الصراع السياسي بوصفها منافسة اجتماعية سلمية تقوم على مبادئ التوافق والتراضي بين السلطة والمعارضة على حد سواء، إذ يحرر مفهوم السياسية من ممارسة العنف.

- مراجعة للتقاليد التسلطية والشمولية في الثقافة السياسية كي تتحلى بقيم العدالة في توزيع السلطة.

ولا شك أن الثقافة السياسية ذات تأثير قوي على العمليات السياسية المختلفة فاتجاهات المواطنين نحو النظام السياسي تؤثر في نوعية المطالب وكيفية التعبير عنها واستجابة الصفوة بل إنها تشكل الظروف المؤثرة في أداء النظام السياسي عامة.[٣]

لذا كانت الثقافة السياسية الديمقراطية التي تفترضها عملية التحول هي الثقافة التي تحل النزعة النسبية محل النزعة الشمولية، وتحل التوافق والتراضي والتعاقد والتنازل المتبادل محل قواعد التسلط والاحتكار والإلغاء، فتفتح المجال السياسي أمام المشاركة الطبيعية للقوى السياسية والاجتماعية.[٤]

ولقد قدما "ألموند و فيربا" تصنيفاً للثقافة السياسية، واستعانا بالأبعاد المعرفية والعاطفية والتقويمية للاتجاهات في ثلاثة أنماط هي:الثقافة السياسية المشاركة،والتابعة،والمحدودة. فحينما تكون اتجاهات

[١] حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية ، مرجع سابق، صص٢٢٨-٢٢٩.

[٢] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص٢٣٨.

[٣] د.محمد علي محمد، أصول الاجتماع السياسي،(الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٨٠) ، ص١٦٦.

[٤] د.خميس حزام والي، مرجع سابق، ص ص٢٣٨-٢٣٩.

المواطنين ايجابية نحو الموضوعات السياسية، فالثقافة السياسية في هذا المجتمع تصنف على أنها مشاركة أما حينما تكون استجابة المواطنين للنظام السياسي سلبية فان الثقافة السياسية تصبح تابعة، ذلك أنهم لا يمارسون أي تأثير في الموضوعات السياسية، وإنما يتأثرون بها فحسب ،وحينما لا يجد الفرد أية علاقة بينه وبين النظام السياسي، وليست عنده معلومات كافية عنه فإن الثقافة السياسية في هذه الحالة تصبح ثقافة محدودة.[١]

ويقسم "ماكس فيبر" الثقافات السياسية بناءً على تطور المجتمعات إلى : ثقافة قديمة وتتلاءم مع بنية سياسية تقليدية، بينما تتلاءم ثقافة الخضوع مع بنية سلطوية مركزة، وأخيراً تتلاءم ثقافة المساهمة مع بنية سياسية ديمقراطية.[٢]ويجب الإشارة إلى أن الثقافة السياسية الديمقراطية لا تفرض استئصال القديم أو التقليدي بقدر ما تسعي إلى انتقاء العناصر القديمة الملائمة والمزاوجة بينها وبين العناصر الحديثة. بتعبير أخر مزج القديم والجديد،التقليدي والحديث،الأصالة والمعاصرة.[٣]

ولا شك أن القيادة السياسية تعد من أهم العوامل لتشجيع وانتشار قيم كالحرية والمساواة والثقة وتقديم القدوة والمثل الأعلى في احترام حقوق الإنسان وعلى رأسها الحق في التعبير والنقد بالإضافة لاحترامها لثقافة الاختلاف مع الآخر والتعددية السياسية. ولكن يتوقف ذلك على ثقافة القائد الشخصية ورغبته في خلق الثقة بينه وبين المجتمع ومدى حرصه على احتكار السلطة أو تشجيعه للمشاركة السياسية في صنع القرار مما يتطلب تشجيعه لمؤسسات المجتمع المدني للعمل السياسي.

إن إحساس القائد بالثقة في النفس وفي أهمية التحول إلى الشرعية الدستورية يجد أثره في تشجيع ثقافة المشاركة والتعددية والتزامه بهذا الهدف.

د- القيود التي تحد من دور القيادة السياسية :

توجد عدة قيود قد تحد من دور القائد في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ويمكن تصنيف تلك القيود إلى ثلاث مجموعات :٤

(١)- قيود تتمثل في قدرات القائد ذاته وصفاته الشخصية:

- القدرات الطبيعية للقائد.

---

[١] د.محمد علي محمد، مرجع سابق، ص١٦٤.

يؤكد ألموند و فيربا أن هذه الأنماط مجرد أنماط مثالية فهي لا تتحقق في الواقع على هذا النحو المثالي وإنما هناك خليط منها

[٢] كامل حسن محمد أحمد، مرجع سابق، ص١١٥.

[٣] د.عبد الغفار رشاد القصبي،التطور السياسي والتحول الديمقراطي، مرجع سابق، ص١٨٣.

[٤] نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا ، مرجع سابق، صص٢١-٢٢.

– الوقت المتاح أمامه للتعامل مع هذه القضية.

(٢) – القيود المفروضة من داخل دولة القائد ذاتها وتحددها:

– الموارد الطبيعية المتاحة للدولة

– القيم والتقاليد المتوارثة السائدة في مجتمع الدولة

– المصالح الشخصية للجماعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة

– المؤسسات السياسية وبصفة خاصة القوانين الدستورية التي صاغها المجتمع وفقاً لثقافة المجتمع.

(٣) – القيود التي تفرضها الدول الأخرى على دولة القائد

– مصالح تلك الدول الأخرى.

– مصالح المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسية.

وتتمثل هذه المجموعة من القيود في نفوذ و قدرة الدول الأخرى على توقيع الجزاءات أو منح المكافآت لدولة القائد الذي يريد أن يتحرك في اتجاه معين، وتمثل هذه المجموعة قيوداً على حركته لأداء وظائفه.

إن قضية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية تعتبر من القضايا الأساسية والمهمة في الآونة الأخيرة، خاصة بالنسبة لدول الجنوب التي شهدت العديد من الثورات ولا زالت تتعثر في خطوات التحول إلى الشرعية الدستورية. والتحليل السابق لهذه الظاهرة تناول التعرف على ظاهرة القيادة السياسية في حدود ما يسمح به مجال الدراسة مع إشارة إلى الخصوصية الإسلامية بالنسبة لظاهرة القيادة السياسية، وظاهرة الشرعية السياسية من حيث العرض للأدبيات السابقة مع التركيز على أهم أنماطها. ثم تناولنا التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية و دور القيادة فيه، وتبين محورية هذا الدور نظراً لموقعها على قمة هرم السلطة ولامتلاكها العديد من الإمكانيات المادية والمعنوية للتأثير على التحول وكيفيته وتوجهه مع الأخذ في الاعتبار اختلاف السمات الشخصية للقائد وتأثيرها على التحول من عدمه فقد تجعل أيهم يقبل بجرأة على التحول بينما يتردد آخر. وهذا لا يلغي دور المتغيرات الأخرى الداخلية والخارجية والتي تتفاعل فيما بينها مما يشكل خصوصية كل مجتمع نظراً لخصوصية درجة تأثير أي من هذه المتغيرات. وقد يكون القائد صاحب مبادرة التحول إدراكاً منه بأهمية التحول وحرصاً منه على تنمية البلاد (السادات)، وقد يكون قرار التحول معبراً عن استجابته للضغوط الشعبية (أوربا الشرقية)، كما قد يأتي للتوفيق بين الاتجاهات المختلفة المحافظة والإصلاحية حيث يتخذ الحلول الوسط التوفيقية ويكون التحول تحت سقف محدد. وركزت الدراسة على أربعة محاور للتحول ودور القيادة

فيها وهي: المحور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفعالية، والمحور الثقافي. و تعد هذه المحاور متكاملة ومتداخلة وبتحققها على أرض الواقع وبشكل فعال يصل التحول للشرعية الدستورية إلى الاستقرار النسبي.

الفصل الثاني

الخصائص العامة الحاكمة للحالة الإيرانية

تعتبر الجمهورية الإسلامية الإيرانية من أهم دول الشرق الأوسط. وتتمتع بخصوصية على أكثر من مستوى منها الخصوصية الثقافية ، والخصوصية المجتمعية الداخلية وأيضاً خصوصية في علاقاتها مع الآخر. والتي تؤثر بدورها بأشكال و بنسب مختلفة على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

فيجب أن تبحث هذه العملية من خلال التعرف على المرجعية الدينية والثقافية للنظام السياسي والتي هي في الأساس ثقافة فارسية شيعية تأثرت بالتطور الذي شهده المذهب الشيعي إلى أن وصل إلى التطوير الذي قدمه آية الله الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية ، وعلاقات القوى والمصالح بين مكونات النظام السياسي الرئيسية من قوى ومؤسسات وفي مقدمتها القيادة السياسية والرئاسة ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور والحرس الثوري والحوزة الدينية والصحافة وغيرها ومكانة كل منها في النظام وقدرتها على التأثير المتبادل ، ومن خلال هذه التفاعلات المختلفة يتم تشكيل عملية التحول.

كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الخارجية فمن الملاحظ تمتع إيران بموقع جغرافي متميز يفرض عليها بعض القيود كما يمنحها بعض الفرص والتي تؤثر في كل الأحوال على الداخل الإيراني .حيث تنتج البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي العديد من المتغيرات التي تؤثر على دورها في المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

وفي البيئة الإقليمية و الدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخلياً أو خارجياً كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجي لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا ودول الاتحاد الأوربي والصين.

ويلاحظ تطور هذه المتغيرات مع مرور الزمن ومع الانتقال من مرحلة لأخرى وخاصة بعد رحيل الخميني ووصول آية الله خامنئي وبداية مرحلة جديدة في التحول والانفتاح على كل من الداخل والخارج.

أولاً: خصوصية الثقافة السياسية الإيرانية

تتمتع الثقافة السياسية الإيرانية بعدة مقومات، قدم "جراهام فولر" في كتابه "مركز العالم جيوبوليتك إيران" عدداً منها وهي: الخوف من الآخر بحكم ظروف نشأة المذهب الشيعي، والشعور بالاستعلاء الحضاري والعرقي، المعاناة من الازدواجية بين القومية والإسلام ،القدرة على امتصاص الحضارات الغازية وصهرها في البوتقة الفارسية، والاستمرارية كنتيجة لما سبق، والمبالغة ويعنى المؤلف بها المبالغة في كل شئ :الخطاب السياسي والأهداف الطموحة ووسائل تنفيذها.[1]إلا أنه يمكن القول أن أهم ما يميز الثقافة السياسية الإيرانية هو كونها ثقافة سياسية شيعية وفارسية في نفس الوقت تشكلت عبر قرون بتفاعل التشيع مع القومية الفارسية في ظل ظروف داخلية وخارجية معينة.

و يشير "دايفيد ابتر" إلى الأسطورة والوظيفة السياسية التي تلعبها، وأن درجة كثافة الأساطير تختلف من مجتمع لآخر، ومن فترة لأخرى. ولكن لكل دولة كيان تصوري فريد أو ميراث أسطوري يعاد إحياؤه. وساهمت الثقافة السياسية الشيعية في تشكيل الوعي السياسي وخلق الدور المحوري للإمامة ثم للولي الفقيه في النظام الإيراني بل والإيمان بضرورة هذا الدور.[2]

لقد ارتبط التشيع بالهوية القومية للإيرانيين وبالخصائص النفسية والتاريخية والتراثية والصوفية للمجتمع الإيراني قبل الإسلام وبعد الإسلام ومنذ نشأة إيران المعاصرة على يد الصفويين.[3]وظهر تأثير المذهب الشيعي في تشكيل الوعي السياسي داخل المجتمع الإيراني بجلاء في انتفاضة التبغ عام ١٨٩٠، والثورة الدستورية في الفترة ١٩٠٥-١٩١١، وتأميم النفط في عهد مصدق ١٩٥٠-١٩٥٣، إلا أن رجال الدين لم يشاركوا مباشرة في الحكم وحافظوا على استقلالية مؤسساتهم الدينية حتى أتاحت الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩- لأول مرة في تاريخ إيران السياسي- الفرصة لرجال الدين لمواجهة تحديات الحكم.[4]

وقد تكونت الثقافة السياسية الإيرانية بفعل العوامل الداخلية والخارجية التي كانت تعيشها إيران.

---

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ط١، ص ٣٥.

[2] د.باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق ، ص١٨٠.

[3] خالد عبد الحميد مسعود العواملة،الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٢)، ص١١١.

[4] مهدي نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية في إيران المعاصرة، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج. البحث عن الاستقرار،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦)، ط١، صص٣٣-٣٤.

وكان قيام الدولة الصفوية في إيران ١٥٠١م- التي أعلنت المذهب الشيعي مذهباً رسمياً للدولة- بداية تأسيس دولة شيعية مستقلة ربطت بين القومية الفارسية والتشيع كمكون للهوية الوطنية وإلى دمج الدين بالدولة في المراحل التالية، وبداية الفصل بين الشيعة والعالم السني.[١]

واستطاعت الثقافة السياسية الشيعية أن تترك ملامحها وآثارها في بناء الشخصية والمجتمع الإيراني، وتشكلت الفنون والآداب والعادات والخصائص المجتمعية متأثرة بهذه الثقافة الشيعية.[٢] كما أن الثقافة السياسية الشيعية الإيرانية ثقافة غنية بالرموز والدلالات التي تمكن علماء الشيعة من توظيفها في إلهاب مشاعر الجماهير وتعبئتها ضد استبداد السلطة وعندما استولى علماء الشيعة عليها وظفوا هذه الرموز والدلالات في اتجاه تدعيم النظام من الداخل والدفاع عنه في الخارج.[٣]ولعل التقية الدينية والسياسية والارتباط بحلم أو عقيدة انتظار مجيء الإمام الثاني عشر أبرز ملامح الشخصية الإيرانية والتي تأثرت بالمذهب الشيعي.

لقد أثرت الأفكار الشيعية في الثقافة السياسية الإيرانية، وقام الدين بدور واضح في تشكيل ملامح نمط القيادة الإيرانية، وفي تحديد معالم الشرعية السياسية لكل من القيادة والنظام السياسي. ونحاول في الصفحات التالية بحث أهم نظريتين سياسيتين في الفكر الشيعي وهما:الإمامة، الولي الفقيه.

١- نظرية الإمامة الشيعية:

جوهر النظرية الإمامية يعتمد على القول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة (الإمام) ويجب أن يكون معصوماً.[٤] لذلك كان طرح الشيعة الإمامية لنظرية النص والوصية أي النص على أن الإمام بعد الرسول هو علي بن أبي طالب والوصية من الرسول . بأمر الله – لعلي بالإمامة وكذلك تسلسل النص والوصية بالإمامة لابنيه الحسن والحسين وتتسلسل بشكل وراثي عمودي في ذرية الحسين وكل إمام يوصي لمن بعده إلى أن تبلغ الإمام الثاني عشر المهدي الغائب المنتظر.[٥]

ولا شك أن الذي دفع الشيعة إلى القول بمبدأ التعيين والنص على الإمام هو رفضهم للواقع السياسي الذي نشأ بعد وفاة الرسول (ص)، وانتقادهم لمبدأ الاختيار كأسلوب شرعي لتعيين الخليفة بعد وفاة الرسول. وقول الشيعة بمبدأ الوصية والنص على الإمام إنما يظهر كرد فعل لإخفاقهم في الوصول إلى الحكم ورغبتهم بالتالي في إضفاء عدم الشرعية على الخلفاء الذين اغتصبوا في نظرهم منصب

[١] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق ، ص٨٠.

[٢] المرجع السابق، ص٧٨.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية ، مرجع سابق، ص٣٣.

[٤] شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر، مرجع سابق.

[٥] المرجع السابق

الخلافة دون وجه حق.[١] لذلك نجد أن البعض يأخذ على الفكر الشيعي أنه يخلو من أية نظرية نقدية لتراث الشيعة القائل بالنص والوصية من الله للأئمة الإثنى عشر بالإمامة.[٢]

إن الشيعة الذين عانوا ويلات الاضطهاد الأموي بلغ بهم الأمر إلى حد الكفر بهذه السلطة البشرية، وبعد أن تكررت ثوراتهم وانتفاضاتهم الفاشلة عادوا إلى الذات، ثم تطلعوا إلى ربهم آملين في الخلاص فتمنوا وحلموا بسلطة إلهية عادلة تتمثل في إمام معصوم عصمة الأنبياء ،عالم علم الأنبياء منزه عن نواقص البشر، لم يشترك البشر – العصاة غير المعصومين – في اختياره والبيعة له، وإنما السماء هي التي اختارته وعينته والله سبحانه هو الذي صنعه على عينه كي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت بالجور والفساد . كفروا بالسلطة البشرية الظالمة وكان قول الشيعة بالسلطة الدينية والإمامة الدينية والوصية والنص من الله على الأئمة فهذا في رأيهم هو المتسق مع العدل الإلهي ومع رعاية الخالق للمخلوقين.[٣] وقالت الشيعة إن الإمامة أصل من أصول الدين بل من أهم أصوله. فالإيمان لا يتم إلا بالاعتقاد بالإمامة وهي مع الصلاة والزكاة والصوم والحج تكون فرائض الله الخمس.

وصدوراً من هذا الموقف وأيضاً تسليماً بحاجة المجتمع إلي سلطة عليا قال الشيعة بضرورة السلطة أي بوجوب الإمامة وقالوا إن صلاح الدين والدنيا متوقف عليها وأن استمرار الرسالة الإلهية مرتبط بوجوب الإمام لأنه هو المعصوم وحده من دون الأمة. فهو المرجع المؤتمن في الدين والدنيا. ولما كانت الإمامة على هذا النحو هي مما يقرب الناس من الخير ويبعدهم عن الشر، إذن هي لطف إلهي كما كانت النبوة كذلك فهي على النبوة تقاس وليس كما قال غيرهم تقاس على مناصب الحكام. ولهذا وجدنا الإمامة واجبة عند الشيعة وجوباً عقلياً لا شرعياً، ووجوبها على الله سبحانه لأنه هو مصدرها الأوحد وليس وجوباً على البشر لأنهم لا شأن لهم بها، فهي من أمور السماء.[٤]

وإذا كانت المأثورات التي رواها الشيعة أو فسروها كي تشهد لعقيدتهم في النص والوصية قد جاء أغلبها للنص على إمامة علي بن أبي طالب، فلقد قالوا أنه قد نص على إمامة ابنه الحسن الذي نص على إمامة أخيه الحسين ، وهكذا توالت سلسلة أئمتهم من آل البيت أبناء فاطمة بنت الرسول. وهذه سلسلة الأئمة الإثنى عشر عند الشيعة الإثنى عشرية ومن كونهم اثني عشر أخذت هذه الفرقة تمييزاً لها عن غيرها من فرق الشيعة الإمامية اسم الإثنى عشرية:[٥]

---

[١] أمية حسني أبو السعود، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من ١٩٢٤–١٩٧٩، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،١٩٨٧)، ص٧١.

[٢] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة،(مركز الدراسات العربي– الأوربي،١٩٩٩) ، ط١، ص٢٥.

[٣] د.محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال،١٩٨٢)،العدد:٣٧٦، صص٣١٧،٣١٦،٣١١.

[٤] المرجع السابق، صص٣١٨،٣١٧.

[٥] المرجع السابق، ص ص٣٢٠، ٣٢١.

أ- سلسلة الأئمة الإثنى عشر:

(١) - علي بن أبي طالب"المرتضى" (٢٣ق.هـ . ٤٠هـ)

(٢)- الحسن بن علي "الذكي" (٣.٥٠هـ)

(٣)- الحسين بن علي "سيد الشهداء" (٤. ٦١هـ)

(٤)- علي بن الحسين "زين العابدين" (٣٨. ٩٤هـ)

(٥) محمد بن علي "الباقر" (٥٧. ١١٣هـ)

(٦)- جعفر بن محمد "الصادق" (٨٠. ١٤٨هـ)

(٧)- موسى بن جعفر"الكاظم" (١٢٨. ١٨٣هـ)

(٨)- علي بن موسى"الرضا" (١٥٣. ٢٠٣هـ)

(٩)- محمد بن علي"الجواد" (١٩٥. ٢٢٠هـ)

(١٠)- علي بن محمد"الهادي" (٢١٤. ٢٥٤هـ)

(١١)- الحسن بن علي"العسكري" (٢٣٢. ٢٦٠هـ)

(١٢)- محمد بن الحسن "المهدي" (٢٥٦....هـ)

وفيما يتعلق بتسلسل الإمامة في ولد علي بن أبي طالب فان اختلاف تيارات التشيع حول أعيان الأئمة كان سبباً رئيسياً لما أصاب هذا التيار من انقسامات. وانقسمت الشيعة إلى فرق عديدة إلا أن أهم تياراتها الرئيسية هي: الإمامية الإثنى عشرية، الزيدية، والإسماعيلية.[١]

أما الإثنى عشرية فإنهم بعد تحديدهم لسلسلة أئمتهم الإثنى عشر قالوا أن إمامهم الثاني عشر محمد بن الحسن قد اختفى اتقاءً للهلاك في سرداب بمدينة سامراء بالعراق. وأنه حي لم يمت ولن يموت حتى يظهر فيقود شيعته لبناء الدولة الإسلامية، كي يملأ الأرض عدلاً بعد أن امتلأت بالجور والفساد. وأنه لذلك هو المهدي الذي يدعون الله أن يعجل ظهوره ويسهل فرجه ، وهم يعتبرون بقائه حياً هذه القرون من الأمور الجائزة عقلاً الواجبة بالنصوص المروية عندهم ، وأنه في النهاية ليس إلا إحدى المعجزات التي اختص بها الله الأئمة اختصاصه الرسل والأنبياء.[٢]

[١] المرجع السابق ، ص٣٠٣.

[٢] المرجع السابق، صص٣٢٠-٣٢٣.

ب – صفات الإمام عند الشيعة: [1]

تتمثل صفات الإمام في رأيهم في مجموعتين رئيسيتين:

(١)– صفات يجب أن يتصف بها من حيث كونه إماماً وذلك مثل كونه معصوماً وكونه أفضل الخلق على الإطلاق. والفضل هنا فضل في الدين والمرتبة الدينية والدرجة عند الله بالقياس إلى غير الأئمة من عباد الله.

(٢)– صفات يجب أن يتصف بها بحكم المهام التي يتولاها وذلك مثل علمه بالسياسة وبجميع أحكام الشريعة وكونه حجة وكونه أشجع الخلق.

هذه هي صفات الإمامة عند الشيعة الذين قاسوا الإمامة على النبوة فوصفوا الإمام بصفات النبي بل لعلهم قد بلغوا بالأئمة ما لم يبلغ غيرهم بالأنبياء، وكان طبيعياً للإمام المعصوم وهذه هي صفاته وتلك هي قدراته، أن تكون له سلطات لا تعرف الحدود ولا القيود. والشيعة يؤصلون عموم سلطات الإمام وشمول سلطانه بما يضاف في بعض روايات "حديث الغدير"من أن وضع النبي من حيث كونه أولى بالمؤمنين من أنفسهم هو للإمام فهو أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فكل ما في الدنيا هو للإمام. كما يرون أن دفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر. لأن منطلق الإمامة هو منطلق النبوة والهدف الذي لأجله وجبت النبوة هو نفس الهدف الذي من أجله تجب الإمامة. وكما أن النبوة لطف من الله كذلك الإمامة وامتازت الإمامة على النبوة أنها استمرت بأداء الرسالة بعد انتهاء النبوة.[2]

تعتبر فكرة الحتمية التاريخية تجاه قضية السلطة من أهم خصائص التشيع، فليست هناك حكومة عادلة إلا بعودة الإمام الغائب. هذه الحتمية لعبت دوراً مهماً في صياغة الكثير من المفاهيم المساندة لدعم هذه النظرية مثل: الغيبة، الانتظار، الرجعة، الظهور، التقية..الخ . وظل العمل السياسي منذ قرون محوراً لجدل طويل وعميق في الفكر والفقه الشيعيين وهنا تنبغي التفرقة بين ثلاث مراحل في التاريخ الشيعي:[3]

ج – مراحل علاقة الإمامة بالسلطة في التاريخ الشيعي:

(١)– مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة (بمعنى القيادة السياسية) وهي تبدأ بتولي الإمام علي الخلافة في سنة ٣٥هـ وتنتهي باستشهاد ولده الحسين على يد يزيد بن معاوية في سنة ٦١هـ.

[1] المرجع السابق، ص ص٣٢٦–٣٢٧.

[2] المرجع السابق، ص ص٣٢٩– ٣٣١.

[3] فهمي هويدي، إيران من الداخل،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،١٩٩١)، ط٤، ص٧٧.

(٢)- في المرحلة الثانية انفصلت الإمامة عن السلطة. حيث بقيت الإمامة في آل البيت، بينما انتقلت القيادة السياسية الفعلية إلى غيرهم من الأمويين والعباسيين، وهي تمتد من إمامة علي بن الحسين (زين العابدين المتوفى سنة ٩٤أو٩٥هـ إلى اختفاء الإمام الثاني عشر محمد المهدي ولد سنة ٢٢٥هـ وليس معروفا تاريخ اختفائه بالضبط).

(٣)- المرحلة الثالثة بدأت بغيبة الإمام الثاني عشر وبها فقد الشيعة الرمزين معاً. إذ لم يعد لسلالة الحسين- التي انحصرت فيها القيادة- أي دور في الإمامة. طوال تلك الفترة التي استمرت أكثر من ١١ قرناً ظلت أسئلة عديدة حول مصير الشيعة مثارة بين طبقات الفقهاء وأجيالهم وكان أهم تلك الأسئلة هي: من يتولى القيادة ؟ وكيف؟ وهل يجوز أن تقوم للشيعة دولة أم لا ؟ وهكذا.

لم تكن هناك مشكلة فقهية في مرحلة اجتماع الإمامة مع السلطة، فقد كان الشكل الأمثل للقيادة قائماً، رغم الملابسات المأساوية التي أحاطت به. ولكن النهاية المفجعة للإمام الحسين أحدثت جروحاً عميقة في الضمير الشيعي. إلا إنه كان لها تأثيرها المباشر على مواقف الأئمة الذين تتابعوا بعده.

و لا يشكل التمرد أو الثورة أياً من قسمات المرحلة الثانية في التاريخ الشيعي منذ ما بعد استشهاد الإمام الحسين والى اختفاء الإمام الثاني عشر محمد المهدي . ولا يعني ذلك بالضرورة أن الأئمة الذين تتابعوا في تلك الفترة كانوا مستسلمين للأوضاع القائمة أو راضين عنها. فالمصادر التاريخية تشير إلى أن بينهم من كان ناقداً لتلك الأوضاع فضلاً عن أن أكثرهم اعتبروا خلفاء تلك الأزمنة مغتصبين لحق آل البيت في الإمامة.[١] وربما كانوا يرون أن لهم رسالة أوسع من الحكم والسلطان ، فنجد أسماء معظم هؤلاء الأئمة لا في كتب التاريخ بل في كتب التصوف.[٢]

د- استقرار فكرة المهدوية:

إن فكرة المهدي المنتظر الذي سيعود لكي يملأ الأرض عدلاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً قد قالت بها كل الفرق الإسلامية بشكل أو بآخر، وتباينت الدوافع والأسباب التي أدت إلى ذلك وقد كان الأخذ بهذه الفكرة لدى الشيعة الإثنى عشرية يعد اتساقاً مع مذهبهم الذي لا يسمح بالخروج على الحاكم على تسليمهم بظلمه وجوره.[٣]

كما تأتي أيضاً أهمية فكرة المهدي من كونها أتمت صورة المذهب عقائدياً وساعدته على التماسك في وجه التحدي الذي فرضه موت الحسن العسكري دون أن يترك وصياً ظاهراً. كما أن فكرة غياب الإمام تتناقض مع فلسفة الإمامة التي تقول بعدم جواز خلو الأرض من قائم لله بالحجة ووجوب كونه

[١] المرجع السابق، ص ص٧٧- ٨١ .

[٢] د.إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية.الجذور،الأيدلوجية،(القاهرة:الزهراء للإعلام العربي،١٩٨٨)، ط٢، ص٢٩.

[٣] أمية حسني أبو السعود، مرجع سابق، ص ٨٤.

معصوماً ووجوب التعيين له في كل مكان وزمان. لذلك لجأوا إلى فكرة النيابة الخاصة عن الإمام المهدي في زمن الغيبة الصغرى من سنة ٢٦٠- ٣٢٩هجرية وهي المدة التي كان يتصل فيها بالناس عبر نوابه. واستعملت هذه النيابة في حينها لإثبات وجود المهدي وحماية مذهب الإمامية من الانتكاسة. وأهم ما فيها أنها أرست فكرة جواز النيابة عن المهدي حينئذ.[١]

ثم بدأت الغيبة الكبرى للإمام المهدي بعد ختم النيابة الخاصة. وعاد الأمر بالشيعة إلى اللحظة الثقافية السنية التي تقول بخلو الزمان من نبي بعد وفاة الرسول ﷺ إلا أنهم لجأوا إلى عقيدة التقية والانتظار لظهور المهدي، وذلك لقطع الطريق أمام مدعي النيابة الخاصة وللانسجام مع الأسس التي قامت عليها الإمامة(عدم خلو الأرض من إمام معصوم معين بالنص يتصدى للاجتهاد الديني وللإمامة السياسية).[٢] ويشير البعض أن الدافع وراء ذلك كان تجنب المزيد من القتل والاضطهاد ،وحتى لا يتسرب اليأس إلى أتباع هذا المذهب.[٣]

وهكذا يتبين أن نظرية الإمام الغائب أو الإمام المهدي المنتظر من النظريات المهمة التي تحكم العقيدة الشيعية ومفهوم الانتظار هو أحد الدعامات الأساسية لهذه النظرية. ومع تباطؤ ظهور أية مؤشرات تدل على قرب ظهور الإمام الغائب ظهرت فكرة ولاية الفقيه كصيغة بديلة لنظام حكم الأئمة تقدم صورة أكثر إيجابية لمفهوم الانتظار.[٤]

هـ – تطور دور الفقهاء ومكانتهم الدينية والسياسية في إيران:

تقدم الفقهاء لشغل الموقع الخالي في قيادة الطائفة ـ بعد اختفاء الإمام المهدي ورفضهم للسلطة القائمة . ونجحوا في تصميم نسيج مكنهم من الحفاظ على مسيرة المذهب وولاء أتباعه. وكانت الولاية هي الصيغة التي ابتكرها فقهاء الشيعة لتحل محل الخلافة. وكانت المرجعية صيغة موازية لفكرة الحكومة وكان التقليد تحقيقاً لمعنى الانتماء. أدى ذلك إلى صيانة الطائفة من التشرذم والاندثار وهو المصير الذي لقيته بعض فرق الشيعة الأخرى مثل الرواندية والكيسانية.[٥]مع ذلك ظلت قضية الإمامة والقيادة

---

[١] شفيق شقير، مرجع سابق

[٢] المرجع السابق

انظر أيضاً: جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة.الثورة الإيرانية من١٩٧٩حتى١٩٨٩، ترجمة: محمد أبو رحمة،(القاهرة:مكتبة مدبولي،٢٠٠٤)، ط٣، ص١١٣.

[٣] أمية حسني أبو السعود، مرجع سابق، ص٨٤.

[٤] د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه.تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة،في، د. سيف الدين عبد الفتاح ود.السيد صدقي عابدين،الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠١، صص٣٨٧، ٣٨٨.

[٥] فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٨٣.

الشرعية مثارة، ومحل تساؤل في ساحة الفكر الشيعي قرون طويلة. تعددت الإجابات على مدى هذا الزمن الطويل مما أفرز اختلافاً في مواقف الفقهاء إزاء قضايا العمل السياسي من مبدأ الإسهام فيه إلى صيغة هذا الإسهام ومداه إذ لم يكن عزوف الفقهاء عن السياسة أو الانخراط فيها تعبيراً عن ميول شخصية بقدر ما كان ذلك تجسيداً لمدارس فقهية وتيارات تتفاعل في الحوزة منذ عدة قرون.[١]

وفي ظل عهد القاجار استطاعت المؤسسة الدينية والدور السياسي للفقهاء أن يبرز كقوة حقيقية . فكرية وسياسية ـ مؤثرة في صياغة الأحداث الجديدة في إيران. وبرزت مدرستان داخل الفكر الشيعي الإمامي هما: مدرسة الإخبار ، مدرسة الأصول ، وكان الخلاف بينهما يدور حول فكرتين رئيسيتين هما الاجتهاد والتقليد. فقد كانت مدرسة الإخبار ترى وجوب الوقوف عند الأخبار والأحاديث. وهي ترفض فكرة الاجتهاد، وتؤكد أنه في ظل غيبة الإمام فإن المجتهد لا يمكن أن يمارس الاجتهاد للوصول إلى أحكام معينة، وأن مصدر الأحكام يجب أن ينبع من التقليد لأحكام الأئمة السابقين (الفقيه مجرد مخبر لأحاديث الرسول و الأئمة المعصومين). وقد تأخر ظهور هذا الاتجاه عند الشيعة الإمامية حتى مطلع القرن السابع عشر الميلادي وكان موقف هذا الاتجاه رد فعل لما آل إليه المذهب الأصولي على يد فقهاء الدولة الصفوية في أواخر عهدها حيث حولوا منهج الاجتهاد في علم الأصول إلى أحكام تبريرية للسياسة السلطانية.[٢]

ولكن الأمر لم يستقر على ذلك، فاستطالة ظهور الإمام المهدي، وتقدم الزمن وإلحاح الحاجة وكثرة النوازل قد دفعت ببعض فقهاء الإمامية للسير قدماً في فتح باب الاجتهاد وخرق أبواب فقهية كانت محكمة الإغلاق حتى تلك المتوقفة على وجود الإمام المهدي كالجهاد والجمعة وإقامة الحدود...وغيرها. واحتل الفقيه بهذا موقعاً مميزاً بعد أن أخذ موقعه إلى جانب النص. وتكرست مرجعية الفقهاء ودورهم في النيابة عن المعصوم في الاجتهاد والمرجعية الدينية. وهكذا تبدلت وظيفة الفقيه من راوٍ إلى مجتهد إلى منصب شرعي إلى ولاية مستمدة من الله فتحت الباب أمام ولاية الفقيه المطلقة.[٣]

فالنتيجة المنطقية المترتبة على مرجعية الفقهاء تقود إلى استنتاج سياسي: إذا كان منصب المرجعية يمثل –بشكل ما–سلطة الإمام الثاني عشر الغائب ألا يعني هذا أن المرجع الأكثر علماً يملك أيضاً السلطة الدنيوية للإمام الثاني عشر.[٤]

---

[١] المرجع السابق، ص٨٤.

[٢] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٨٩.

[٣] شفيق شقير، مرجع سابق.

[٤] روي متحدة ،الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية، في، جمال سند بدوي (إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦)، ص ١٠٤.

ويمكن القول أن المعاني السياسية لمكانة المجتهد كمرجع تقليد اكتسبت مكانة تدريجية خلال القرن التاسع عشر. وكان من المفروض أن يخضع الملك تماماً مثل رعيته لإرشاد المجتهد الذي يملك سلطة التوجيه. بمعنى أن تكون الدولة أداة تنفيذية لسلطة العلماء. لكن الافتراض لم يتحقق في عهد القاجار، وكان وجود التوتر الحاد هو السمة الواضحة في العلاقة بين العلماء والملكية.[١]

و تعززت قوة معارضة المؤسسة الدينية وفقهائها المبدئية والقوية تجاه الدولة نتيجة ارتباط حكم القاجار بالقوى الأجنبية، والتي كانت تسعى لبسط سيطرة كاملة على إيران وتدمير خصائص المجتمع الإيراني. وقادت المؤسسة الدينية الدعوة للمقاومة وبث الوعي بأخطار النفوذ الغربي ومصالحه المتزايدة بين الإيرانيين. وجاءت الإجراءات الإصلاحية وإضفاء الطابع الغربي عليها لتزيد من درجة عداء العلماء تجاه الدولة. وكان من أهداف هذه الإجراءات تقليص نفوذ ودور الفقهاء والمؤسسة الدينية خصوصاً في المجال القانوني. وبهذا حددت المعارضة الممثلة بالمؤسسة الدينية والعلماء موقفها من السلطة القائمة بهدفين رئيسين: مقاومة سيطرة القوى الأجنبية الاستعمارية، ورفض الاستبداد والطغيان الداخلي الذي تقوده الأسرة الحاكمة . هذا الهدف المزدوج أورثه العلماء إلى كل المراحل اللاحقة التي ارتبطت بإيران.[٢]

وينبغي الإشارة إلى أن هناك تحالفاً تاريخياً بين المؤسسة الدينية وقطاع التجار "البازار" حيث كانتا تمثلان المؤسستين الرئيسيتين المجتمعيتين المستقلتين عن السلطة. وكان هذان الاتجاهان هما القوة الوحيدة في إيران التي حافظت على استقلالها المؤسسي والفعلي عن سيطرة الدولة ومؤسساتها . هذا التحالف كان يمثل جبهة المعارضة الرئيسية والمتساندة في مواجهة عجز الدولة . وكان من أهم مصادر الاستقلالية المادية للمؤسسة الدينية المساهمات المالية التطوعية والتي تأتي في شكل تبرعات ونسب يحددها الشرع كالزكاة والخمس، والتي يقدمها التجار كحق شرعي ثابت يقرها المذهب الإثنى عشري. ويعتبر هذا الدخل ثاني أهم مصدر دخل للعلماء والمؤسسة الدينية بعد الأوقاف المرتبطة بالمساجد ومؤسسات التعليم الديني.[٣]

وكان هناك جناح في المؤسسة الدينية يرفض المبدأ الدستوري ، ولم يؤيد الحركة الدستورية سنة ١٩٠٥- ١٩١١ لأنه يتعارض مع الإسلام . من وجهة نظرهم . وخوفاً من انتشار العلمانية واقتباس الدساتير الغربية، بينما يدعو إلى التطبيق الكامل والسليم للشريعة الإسلامية. وكان الرأي الراجح في النجف أن التطبيق السليم للشريعة أمر مستحيل ما دام الإمام في حالة الغيبة. لكن استقر رأي الأغلبية على أن الحد من الأعمال القمعية التي تمارسها السلطة ضرورة بانتظار عودة الإمام إلى الظهور. وأنه

[١] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٩٢.

[٢] المرجع السابق، صص٩٢-٩٣.

[٣] المرجع السابق، ص٩٣.

حتى يتحقق هذا الأمر بشكل جيد لابد من إيجاد قوانين منظمة لحركة الدولة، ومجلس استشاري يراقب تطبيق هذه القوانين ولم يكن الفقهاء ينظرون للدستور باعتباره مساوياً للشريعة.[١] ومع زيادة وطأة الظلم والاستبداد السياسي في عهد الشاه رضا بهلوي ومن بعده ابنه الشاه محمد رضا بهلوي في سياسات التعسف والاستبداد السياسي، وفور إعلانه لثورته البيضاء هاجمها فقهاء الشيعة الإثنى عشرية وعلى رأسهم آية الله الخميني. ومع ازدياد التدخل الأجنبي في إيران اشتعلت الثورة الإيرانية عام١٩٦٣.[٢] ثم بدأ طرح الخميني لفكرة ولاية الفقيه على تلاميذه في الحوزة العلمية بالنجف الأشرف.

٢- ولاية الفقيه:

بعد أن رجحت كفة الأصوليين في نهاية المطاف ومارس العديد من المجتهدين الأصوليين المشاركة والعمل السياسي استطاع هذا الاتجاه أن يفرز خطين رئيسيين داخله:

- اتجاه يرى بأن التطبيق الصحيح للشريعة لا يمكن أن يتم في ظل غيبة الإمام لكن يدعو للمشاركة في الممارسة السياسية بالقدر الذي يضعف ويحد من شرعية السلطة القائمة إلى أدنى مستوى، ويساعد في مواجهة استبداد السلطة والحاكم . وقد كان الشيخ نائيني في كتابه "تنبيه الأمة" معبراً عن هذا الخط ولقي المساندة من أغلب مراجع المؤسسة الدينية الكبار أمثال شريعتمداري ، طلقاني، كلبيكاني، أبو القاسم الخوئي وآخرين.

- اتجاه آخر يدعو إلى توسيع الممارسة بحيث يقيم الفقهاء دولة إسلامية دون انتظار عودة الإمام من غيبته. هذا الخط الحركي التثويري داخل المدرسة الأصولية هو الذي دعا إلى عموم ولاية الفقيه في مراحل لاحقة، والى تغليب المنطق والنظرة الواقعية العملية من خلال توسيع صلاحيات الفقيه ووظائفه حتى تشمل ما للإمام الغائب من واجبات ووظائف واختصاصات . ويرى أن غيبة الإمام طوال هذه الفترة تعد سبباً رئيسياً في نقل جميع صلاحياته إلى الفقهاء المعاصرين، وقد أيد هذا الاتجاه الدعوة لعموم ولاية الفقيه، لأن الولاية الخاصة تسبب ضرراً للإسلام والمسلمين في واقعهم المعاش، ودعموا هذه المقولة بالحجج والأسانيد والمأثورات داخل المذهب الشيعي.[٣]

لقد تطورت نظرية ولاية الفقيه تطوراً تدريجياً تاريخياً على يد فقهاء ومجتهدي الإمامية حتى وصلت إلى الصورة التي قدمها الإمام الخميني في كتابه ومحاضراته عن الحكومة الإسلامية.

---

[١] لمزيد من التفاصيل عن موقف الفقهاء الشيعة من الثورة الدستورية انظر المرجع السابق، صص٩٦-١٠٢.
أيضاً: د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين(١٩٠٦-١٩٧٩)،(الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،عالم المعرفة،العدد:٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩)، صص٣٠-٣٨.

[٢] خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٣] المرجع السابق، صص١٢٠، ١٢١.

لعب الفقهاء الشيعة الذين تأثروا بالاتجاه الحركي في المدرسة الأصولية دوراً رئيسياً في تشجيع انخراط الفقيه في المواقف والأحداث السياسية ، فبرز المجتهد الشيرازي ١٨٩٥م في فتواه الشهيرة بتحريم التبغ مما ألغى الامتياز عن الشركة الإنجليزية، وجاءت فتوى الشيرازي الحائري عام ١٩٢٠ بجواز حمل السلاح واستخدام القوة في ثورة العراق ضد الإنجليز والوقوف خلف القادة والساسة والفقهاء ليؤكد تزايد دور الفقهاء في الحياة السياسية ، كما أدى الشيخ حسن المدرس دوراً سياسياً معارضاً في عهد الشاه رضا بهلوي بالتعاون مع نائيني الذي كان من دعاة تقييد سلطات الدولة والحكام بالدستور ، وجاء كاشاني في عهد محمد رضا بهلوي ومصدق ليحافظ على استمرارية الدور السياسي للفقيه منذ بدايات القرن التاسع وحتى الوصول لعهد الخميني.[١]

لكن يظل الخميني هو الذي حول فكرة "ولاية الفقيه " إلى نظرية سياسية وخرج بالفكر السياسي الشيعي من مدخل الجمود السياسي الذي فرضه مبدأ الانتظار أو الغيبة في التعامل مع السلطة. وأصبح وفقاً لهذه النظرية بإمكان الفقهاء العدول حسب الشروط التي بينها الخميني تولي السلطة و إقامة حكومة ودولة إسلامية تطبق فيها الشريعة دون الحاجة لانتظار عودة الإمام الغائب و إقامة حكومته الإسلامية.[٢]

أ- الإمام الخميني ونظرية ولاية الفقيه:

انحاز الخميني للرأي القائل بعموم ولاية الفقيه عندما أدرك مدى عقم الموقف الشيعي التقليدي والذي يؤثر العزوف عن العمل السياسي انتظاراً للإمام الغائب حتى في مواجهة نظام مستبد وجائر. فلقد آمن الخميني أن النظام الإيراني القائم نظام فاسد، وأنه لابد من إزالته. وأنه لا توجد غير قوة العقيدة التي يمكنها أن تسقطه، فاستدعى فكرة عموم ولاية الفقيه من التراث الشيعي، وطورها وأكسبها أبعاداً سياسية مما جعلها ترتبط باسمه تحديداً.[٣]

قدم الإمام الخميني تفسيره لمفهوم "ولاية الفقيه" في كتابه "الحكومة الإسلامية"، ووضح فيه الدوافع الواقعية التي جعلته يدعو للثورة والخروج على مبدأ "الانتظار". وعرض الخميني هذه النظرية عام ١٩٦٥م. وقد ارتكزت على محورين أساسيين : لابد من تشكيل حكومة إسلامية ومسؤولية إقامتها تقع على عاتق الفقهاء العدول.

وكان طبيعياً أن يرد الخميني على مقولات الداعين إلى انتظار الإمام الغائب فطرح على مستمعيه في حوزة النجف الأشرف مجموعة من الأسئلة إذ قال : "قد مر على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام وقد تمر ألوف السنين في طول هذه المدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة ؟ هل حدد الله

[١] المرجع السابق، ص ص١٢٣، ١٢٤.

[٢] المرجع السابق، ص١٢٤.

[٣] د.علا أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٩١.

عمر الشريعة بمائتي عام مثلاً (حتى اختفاء الإمام الثاني عشر) إن الذهاب إلى هذا الرأي أسوأ في نظري من الاعتقاد بأن الإسلام منسوخ.. ". وفي موضع آخر من محاضراته عاد يتساءل : " في عهد الغيبة لا يوجد نص على شخص معين يدير شئون الدولة .. ما هو الرأي ؟..هل تترك أحكام الإسلام معطلة أم نرغب بأنفسنا عن الإسلام ؟ أم نقول أن الإسلام جاء ليحكم قرنين من الزمان فحسب ليهملهم بعد ذلك؟ وبوضوح أجاب على السؤال: على الفقهاء العدول أن يتحينوا هم الفرص وينتهزوها من أجل تنظيم وتشكيل حكومة رشيدة يراد بها تنفيذ أمر الله وإقرار النظام العادل."، ويشترط الخميني في الفقيه الحاكم شرطين رئيسيين: العلم بالقانون والفقه الإسلامي ، والعدالة.[١]

وهو يؤكد ثبوت وعموم ولاية الفقيه، ويفترض لهذا الفقيه العادل– إذا وجد– حق إقامة الحكومة الإسلامية وحق الطاعة. وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عالم عادل فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان النبي (ص) منهم، ووجب على الناس أن يسمعوا ويطيعوا ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية السياسية ما كان يملكه الرسول وأمير المؤمنين علي.[٢]

كما اعتبر الخميني ولاية الفقيه أمر اعتباري جعله الشرع كما القيم على الصغار فالقيم على شعب بأسره لا تختلف مهمته عن القيم على الصغار إلا من ناحية الكمية.[٣] ويشير الخميني أن قيام الفقيه بالوظائف الشرعية إنما هو تنفيذ لأوامر الله وطاعة له. ونظر الخميني للفقيه باعتباره "وصي" النبي في عصر الغيبة، وهو إمام المسلمين و قائدهم والقاضي بينهم في مشاكلهم المعاصرة. ولا يعارض الخميني الاستفادة من أصحاب التخصصات الأخرى في النواحي العلمية والفنية والتطبيقية والتنظيمية. لكن فيما يتعلق بالأمور السياسية والاجتماعية وإدارة الدولة وتحقيق العدل بين الناس فهي من اختصاصات الفقيه العادل. ويرى الخميني أن حكومة الإسلام هي حكومة القانون والحاكم هو الله وحده وهو المشرع لا سواه وهذا ما دفع البعض لوصف الحكومة الإسلامية بأنها حكومة الحق الإلهي إلا أنه وصفها بأنها حكومة الفقهاء العاملين بالفقه والعاملين بالعدل.[٤]

والحكومة الإسلامية عند الخميني لا تشبه الأشكال الحكومية المعروفة فهي وإن كانت دستورية وليست مطلقة يستبد فيها رئيس الدولة برأيه، إلا أنها في فكر الخميني تكتسب معنى خاصاً. فإذا كان

[١] السيد روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ن، د.ت، ط٣، صص٢٦، ٤٥.

[٢] المرجع السابق، ص٤٩.

[٣] المرجع السابق، ص٥٠.

[٤] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، صص١٢٨، ١٢٩.

محك الدستورية في النظم القائمة هو التقيد بالنصوص الوضعية التي قد تكون لها روافدها الدينية أحياناً، فإن محك هذه الدستورية في النظام الإسلامي هو التقيد المطلق بالأوامر الإلهية والسنة النبوية المطهرة.[١]

ب – ولاية الفقيه في نظر علماء الشيعة:

حسب وجهة نظر بعض علماء الشيعة المعاصرين، فان ولاية الفقيه هي ولاية اعتبارية أي تعتمد على العقل وليس الوحي، لأن الوحي انقطع مع موت الرسول (ص). وهي ليست كولاية الإمام لأن الإمام مزود بلطف إلهي، بينما الفقيه مزود بعلمه وعدالته ونزاهته وسعة تفكيره، وهذا ما يؤكده أيضاً الإمام الخميني.[٢]

وليس الفقهاء هم الذين ابتدعوا لأنفسهم هذه الوظيفة بل الله هو الذي حدد لهم هذا الدور سواء في الآيات القرآنية أو على لسان الرسول الذي ذكر ذلك في أحاديثه. وهذا التعيين الضمني من الله لا يطال شخص الفقيه وهويته بل دوره ، وبذلك فإن دور الفقيه برأي المفكرين الشيعة المعاصرين هو دور إلهي أي تم تعيينه من الله أما شخص الفقيه وهويته فهذا من اختصاص الأمة الإسلامية لأنها هي التي تحدد الشخص المناسب كما يقول السيد محمد باقر الصدر:"والنبي والإمام معينان من الله تعالى تعييناً شخصياً وأما المرجع فهو معين تعييناً نوعياً. أي أن الإسلام حدد الشروط العامة للمرجع، وترك أمر التعيين والتأكيد من انطباق الشروط إلى الأمة نفسها. ومن هنا كانت المرجعية كخط قراراً إلهياً، والمرجعية كتجسيد في فرد معين قراراً من الأمة".[٣]

يعترض بعض علماء الشيعة المعاصرين على رأي الإمام الخميني في مسألة ولاية الفقيه. وبعض هؤلاء ممن شاركوا شعب إيران ثورته على الحكم الإمبراطوري، وكانت لهم مكانتهم البارزة في قيادة الثورة وبعد انتصارها وبعضهم ممن يقيمون خارج إيران وكان لهم موقف واضح في تأييد الثورة وقيادتها.[٤]

في الفريق الأول أغلب المراجع الكبار وعلى رأسهم آيات الله شريعتمداري، طلقاني، والطباطبائي، والقمي، والشيرازي، وزنجابي، وكلبايكاني، ومرعشي نجفي، والخوئي، وإجمال موقفهم هو ضرورة امتناع الفقهاء عن الاشتغال بالسياسة، وأن يكونوا معنيين فقط بالدعوة والتربية مع إمكانية توجيه السلطة من خلال لجنة إشراف على القوانين، حيث لا دور للفقيه في الحكم بأية صورة على أساس أن الحاكم العادل

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، مرجع سابق، ص ٥٤.

[٢] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، إيران: تحديات العقيدة والثورة، مرجع سابق ، ص٢١.

[٣] المرجع السابق، ص٢١.

[٤] د.محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية ، (الإسكندرية:المكتب المصري الحديث،١٩٨٣)، ص٢٧٧.

لا يمكن أن يبرز بين ظهراني الشيعة إلا بظهور الإمام الغائب.[1] ويقرر آية الله شريعتمداري أحد كبار علماء الشيعة في إيران:" أن المبدأ الذي نسعى إليه هو أن يحكم الشعب نفسه. هذه هي الجمهورية الإسلامية لأنه لا يجوز أن يحكم فرد واحد أو طبقة واحدة . فللشعب أن ينتخب ممثليه للبرلمان بالاقتراع الحر وكل حكومة تريد أن تحكم لابد أن تنال ثقة البرلمان بعد أن يعينها رئيس الجمهورية . وعندما يقر البرلمان القوانين لابد أن يراعى رأي الأكثرية انطلاقاً من عدم جواز مخالفة القوانين للإسلام، لأن الأكثرية الساحقة من أهل البلاد هم من المسلمين".[2]

ومن الفريق الثاني العالم الشيعي المعروف الشيخ محمد جواد مغنية، فقد كان آخر ما نشره قبيل وفاته كتابه "الخميني والدولة الإسلامية"، فبينما يرى الخميني أن ولاية الفقيه ولاية عامة كولاية النبي (ص) وكولاية الأئمة المعصومين، يرى الشيخ مغنية أن ولاية الفقيه أخص وأضيق من ولاية النبي أو ولاية الأئمة المعصومين. ويناقش مغنية محاولة الخميني للربط بين ولاية الفقيه أو"قوامته" وبين الولاية أو القوامة على القصر فينتهي إلى تقرير أن التفاوت في المنزلة يستدعي التفاوت في الآثار لا محالة . ومن هنا كان للمعصوم الولاية على الكبير والصغير حتى المجتهد العادل. أما المساواة بين الاثنين كماً وكيفاً فلا تستدعي بحال أن تكون ولاية المجتهد كولاية المعصوم الذي هو أولى بالمؤمنين من أنفسهم حتى أنفس المراجع الكبار وينقل الشيخ مغنية بعض أقوال علماء الشيعة التي تذهب إلى عدم صحة عموم ولاية الفقيه ويقصرونها على أمور القضاء والإفتاء في عصر الغيبة.[3] ويرى أن الدولة الإسلامية لا تعني سيطرة الشيوخ على الحكم،واحتكارهم لسلطان السياسة ،وإنما تعني أن الشريعة الإسلامية هي الإطار والمعيار لقوانين الدولة لتصرفاتها. فكل ما يتفق وهذه الشريعة يجب تنفيذه ولا يجوز الطعن فيه. وما ثبت تعارضه يحكم ببطلانه وإلغاء آثاره.[4]

ويبدو أن الخلاف بين رأي الخميني ورأي غيره من علماء الشيعة يرجع إلى اختلاف غاية الخميني عن غاية غيره ممن سبقه من علماء الشيعة الذين قصروا هذه الولاية على أمور القضاء والإفتاء. حيث أن اتجاه الخميني إلى هدف سياسي محدد منذ بدأ حركته المعارضة للشاه ونظام حكمه . هذا الهدف السياسي هو إقامة حكومة إسلامية ترث حكم الشاه، وتقيم في إيران دولة إسلامية. وكانت العقبة التي تقف في وجه هذا الاتجاه وتحول دون تحقيق هذه الغاية عقبة فكرية تتمثل في عدم اقتناع أتباع المذهب الشيعي بحكومة تتصف بصفة الإسلامية إلا إذا كان على رأسها الإمام المعصوم. وهذا الإمام في نظرهم لم يعد بعد ويتعين على الشيعة انتظار عودته ليقوم بأمر الدولة الإسلامية. ولم يكن أمام

[1] د.علا أبو زيد، مرجع سابق، ص٣٩٥.

[2] د.محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص٢٧٧.

[3] المرجع السابق، صص٢٧٨، ٢٧٩.

[4] فهمي هويدي، مرجع سابق، ص١٠٥.

الخميني من سبيل لتخطي هذه العقبة في المذهب الشيعي والفكر السياسي الشيعي إلا تطوير نظرية ولاية الفقيه من منطلق سياسي يتيح للشيعة إقامة دولة إسلامية على الرغم من غيبة الإمام المعصوم.[١]

ج – ولاية الفقيه عند فقهاء أهل السنة:

يرى الإمام أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني الملقب بإمام الحرمين أن العلماء هم في الحقيقة الذين يجب أن يكونوا حكام الأمة إذا لم يوجد شخص يستحق منصب الخلافة بشروطه المحددة في الفقه السياسي الإسلامي. وهو لا يضع العلماء كما يفعل غيره من الفقهاء ضمن أهل الحل والعقد بمكانتهم المعروفة في الفقه الإسلامي، وإنما يجعل الحكم إليهم والحاكم المحتكر لقوة السلطة تابع لهم . ويبدو من ذلك وضوح الشبه بين نظرية ولاية الفقيه كما يعرضها آية الله الخميني ومكانة الفقهاء عند الجويني. وإذا كان الخميني يرى للفقيه ولاية سياسية في غيبة الإمام المعصوم فإن الجويني يرى للفقهاء الولاية نفسها في حالة عدم وجود الخليفة الشرعي الذي يحكم الدولة الإسلامية.[٢]

ويرى د.محمد عمارة أن الخميني لم يقدم . والفقهاء المجتهدين الذين زاملوه وتابعوه في الثورة الشيعية الإيرانية الحديثة. الجديد فيما يتعلق بنظرية الإمامة، ففي هذه القضية نجد الخميني تقليدياً محافظاً ليس لديه تجديد ولا جديد، لكن الجديد الذي سلط عليه المزيد من الأضواء هو: [٣]

– تشخيص الواقع البائس الذي يحيا فيه المسلمون

– إبراز تناقض هذا الواقع مع الإسلام نهجاً وفكراً

– التركيز على "عموم ولاية الفقيه" كموقف عملي مدعم بالفكر النظري يتجاوز به الشيعة الجمود الذي شل حركتهم الثورية منذ غيبة الإمام الثاني عشر.

د – ولاية الفقيه في الدستور الإيراني:

جاء الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ ليؤكد على ولاية الفقيه، ونص على أن قيادة المرجع الأعلى هي القاعدة .ثم أدى منطق الأحداث السياسية إلى تعديل الدستور عام ١٩٨٩حيث يستلزم أن يكون قائد أو مرشد الأمة الإيرانية مجتهداً ولا يشترط بالضرورة أن يكون مرجعاً.[٤]

جاء في نص المادة الأولى في الدستور أن نظام الحكم في إيران هو الجمهورية الإسلامية، كما تنص المادة الخامسة على "في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية

[١] د.محمد سليم العوا، مرجع سابق، ص٢٨٢.

[٢] المرجع السابق، صص٢٨٣-٢٨٧.

[٣] د.محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، (القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع،١٩٨٢)، ط١، ص١٣.

[٤] روي متحدة، مرجع سابق، ص١٠٥.

إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل المتقي البصير بأمور العصر الشجاع القادر على الإدارة والتدبير وذلك وفقاً للمادة ١٠٧".[١]

و يخصص الفصل الثامن للمواد المتعلقة بالقائد أو مجلس القيادة ، ونجد في المادة ١٠٧" بعد المرجع المعظم والقائد الكبير للثورة الإسلامية ومؤسس جمهورية إيران الإسلامية آية الله الخميني الذي اعترفت الأكثرية من الناس بمرجعيته وقيادته توكل مهمة تعيين القائد إلى الخبراء المنتخبين من الجامعين للشرائط المذكورة في المادتين الخامسة والتاسعة بعد المائة ومتى ما شخصوا فرداً باعتباره الأعلم بالأحكام والموضوعات الفقهية أو المسائل السياسية والاجتماعية أو حيازته تأييد الرأي العام أو تمتعه بشكل بارز بإحدى الصفات المذكورة في المادة التاسعة بعد المائة انتخبوه للقيادة وإلا فإنهم ينتخبون أحدهم ويعلنونه قائداً ويتمتع القائد المنتخب بولاية الأمر ويتحمل كل المسئوليات الناشئة عن ذلك.كما تشير نفس المادة إلى أن القائد يتساوى مع كل أفراد البلاد أمام القانون".[٢]

(١)- الشروط اللازم توافرها في القائد:

وتأتي المادة التاسعة بعد المائة لتبين الشروط اللازم توفرها في القائد وصفاته وهي:[٣]

(أ) الكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه

(ب) العدالة والتقوى اللازمتان لقيادة الأمة الإسلامية

(ج) الرؤية السياسية الصحيحة والكفاءة الاجتماعية والإدارية والتدبير والشجاعة والقدرة الكافية للقيادة ، وعند تعدد من تتوفر فيهم الشروط المذكورة يفضل من كان منهم حائزاً على رؤية فقهية وسياسية أقوى من غيره.

(٢)- وظائف القائد وصلاحياته:

ثم تأتى المادة العاشرة بعد المائة وتبين وظائف القائد وصلاحياته وهي:[٤]

- تعيين السياسات العامة لنظام جمهورية إيران الإسلامية بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام

- الإشراف على حسن إجراء السياسات العامة للنظام

---

[١] دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية،(طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر،١٩٩٧)، ص ص٢٣، ٢٧

[٢] المرجع السابق، ص٩٥.

[٣] المرجع السابق، ص٩٦.

[٤] المرجع السابق، ص٩٧.

- إصدار الأمر بالاستفتاء العام
- القيادة العامة للقوات المسلحة
- إعلان الحرب والسلام والنفير العام
- نصب وعزل وقبول استقالة كل من :
  - فقهاء مجلس صيانة الدستور
  - أعلى مسئول في السلطة القضائية
  - رئيس مؤسسة الإذاعة والتليفزيون في جمهورية إيران الإسلامية
  - رئيس أركان القيادة المشتركة
  - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية
  - القيادات العليا للقوات المسلحة وقوى الأمن الداخلي
- حل الاختلافات وتنظيم العلائق بين السلطات الثلاث
- حل مشكلات النظام التي لا يمكن حلها بالطرق العادية من خلال مجمع تشخيص مصلحة النظام
- إمضاء حكم تنصيب رئيس الجمهورية بعد انتخابه من قبل الشعب أما بالنسبة لصلاحية المرشحين لرئاسة الجمهورية من حيث توفر الشروط المعينة في هذا الدستور فيهم، فيجب أن تنال قبل الانتخابات موافقة مجلس صيانة الدستور وفي الدورة الأولى تنال موافقة القيادة.
- عزل رئيس الجمهورية مع ملاحظة مصالح البلاد وذلك بعد صدور حكم المحكمة العليا بتخلفه عن وظائفه القانونية، أو بعد رأي مجلس الشورى الإسلامي بعدم كفاءته السياسية على أساس من المادة التاسعة والثمانين.
- العفو أو التخفيف من عقوبات المحكوم عليهم في إطار الموازين الإسلامية بعد اقتراح رئيس السلطة القضائية ويستطيع القائد أن يوكل شخصاً آخر أداء بعض وظائفه وصلاحياته.

وتنص المادة الحادية عشر بعد المائة على أنه عند عجز القائد عن أداء وظائفه القانونية أو فقده أحد الشروط المذكورة في المادة الخامسة والمادة التاسعة بعد المائة أو علم فقدانه لبعضها منذ البدء، فانه يعزل عن منصبه ويعود تشخيص هذا الأمر إلى مجلس الخبراء المذكور في المادة الثامنة بعد المائة . وفي حالة وفاة القائد أو استقالته أو عزله فان الخبراء مكلفون بالقيام في أسرع وقت بتعيين القائد الجديد وإعلان ذلك وحتى يتم إعلان القائد فان مجلس شورى مؤلف من رئيس الجمهورية ورئيس السلطة

القضائية وأحد فقهاء مجلس صيانة الدستور. منتخب من قبل مجمع تشخيص مصلحة النظام – يتحمل جميع مسؤوليات القيادة بشكل مؤقت ....ومتى ما عجز القائد– أثر مرضه أو أية حادثة أخرى–عن القيام بواجبات القيادة مؤقتاً يقوم المجلس المذكور في هذه المادة – خلال مدة العجز– بأداء مسؤوليات القائد.[١]

ويمكن القول أن نظرية ولاية الفقيه هي الإطار النظري للأفكار والقواعد الحقيقية فيما يتعلق بإدارة الشئون الداخلية والخارجية للمجتمع والدولة كما قدمها الخميني .

ثانياً: دور القوى والمؤسسات السياسية الإيرانية

لا تختلف الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ كما يرى البعض عن الثورات الكبرى –الثورة الفرنسية، والثورة الروسية، والثورة الصينية– اختلافاً كثيراً حيث عرفت "ثيدا سكوكبول" الثورات الثلاث بأنها ثورات اجتماعية جسدت التحولات الأساسية والسريعة في وضع المجتمع وهياكله الطبقية، وكانت التمردات الشعبية المنطلقة من القاعدة مرافقة لهذه التحولات ومكملة لها. وبالمثل كانت الثورة الإيرانية تجسد حركة اجتماعية سياسية بارزة مرت عبر مراحل طويلة وبلغت ذروتها في انتفاضات عامي ١٩٧٨و ١٩٧٩. وأحدثت هذه الثورة تحولاً كبيراً لا يزال يثير اهتمام المحللين.[٢]

وأحدث هذا التحول الثوري العديد من التحولات الواسعة على كل من المستوى الداخلي والخارجي. حيث أثارت توجهات النظام الجديد بخصوص السياسة الخارجية قلق بعض دول العالم على المستوى الإقليمي والدولي. كما نجد على مستوى الداخل الإيراني تغييراً شاملاً في طبيعة النظام ومصدر شرعيته والنخبة الجديدة وعلاقتها بالقوى السياسية الأخرى.

ويسمي البعض إيران جمهورية المتناقضات حيث يخضع النظام الإيراني لمراكز قوى متنافسة وتصورات مختلفة للسلطة السياسية. فالدستور يحدد الغاية العليا للدولة توفير الظروف اللازمة لنشر القيم الإسلامية عالمياً. ولتنفيذ ذلك هناك مناصب منتخبة (بشكل غير مباشر) كالمرشد الأعلى ومعينين كمجلس صيانة الدستور، كما وفر النظام فرصاً للشعب لانتخاب الرئيس والبرلمان والمجالس المحلية مما يجعله نظاماً غير سلطوي.[٣]

---

[١] المرجع السابق، صص٩٨-٩٩.

[٢] بهمان بختياري،المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى (البرلمان)، في، جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار ،(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦، ط١، ص٧٣.

[3] Takyh,Ray,Iran at Crooroads,Middel East Journal,v.57,Winter 2003,p.43.

ومع رحيل الخميني وتولي خامنئي مؤسسة الإرشاد في إيران حدث ما يمكن تسميته بحراك سياسي، نتج عنه صعود التيار الإصلاحي لإعادة التوازن بين القوى السياسية، والحد نسبياً من احتكار المحافظين للسلطة مع تصاعد دور المؤسسات السياسية المنتخبة (مؤسسة الرئاسة ومجلس الشورى الإسلامي)، و بداية تبلور المجتمع المدني، مما قد يشير إلى أن إيران بصدد التحول من الثورة إلى الدولة، ومن الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. وتلعب كل من المؤسسات والقوى السياسية الإيرانية دوراً ملحوظاً في التأثير على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية سواء بالإيجاب أو بالسلب وفي مقدمتها مؤسسة القيادة.

١ – مؤسسة القيادة السياسية/المرشد/(رهبر):

تأتي مؤسسة القيادة على قمة مؤسسات الحكم في إيران حيث يجعل الدستور الإيراني الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية، فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها على ما تقدم. وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً، لأنه يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.[١] و ينص دستور جمهورية إيران الإسلامية على أن المرشد أو القائد هو أعلى سلطة في إيران وقد منحه الدستور السيادة السياسية والدينية.

وتنص المادة ٥٧ من الدستور على أن"السلطات الحاكمة في جمهورية إيران الإسلامية هي:السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية،والسلطة القضائية. وهي تمارس صلاحياتها بإشراف ولي الأمر المطلق، وإمام الأمة. وذلك وفقا للمواد اللاحقة في هذا الدستور. وتعمل هذه السلطات مستقلة عن بعضها البعض".[٢] ووفقاً لهذه المادة من الدستور فإن المرشد يقوم بمراقبة السلطات الثلاث، كما تسير شئون الدولة تحت مراقبته وإرشاده.

تعدلت الشروط الواجبة في شخص المرشد طبقاً للتعديل الذي طال الدستور في عام ١٩٨٩ ،فقد اشترطت المادة ٥ في دستور ١٩٧٩ أن يكون الفقيه عادلاً متقياً بصيراً بأمور العصر ، شجاعاً قادراً على الإدارة والتدبير ممن أقرت له أكثرية الأمة وقبلته قائداً لها.ثم بعد التعديل أسقط شرط إقرار أكثرية الأمة له وقبولها قيادته. ثم جاءت المادة ١٠٩ بعد تعديلها لتسقط شرطاً آخر هو شرط مرجعية التقليد، واقتصرت على النص على تحلي المرشد بالكفاءة العلمية اللازمة للإفتاء في مختلف أبواب الفقه.[٣]

انتخاب المرشد:

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية ، مرجع سابق، ص٧٨.

[٢] الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص٦١.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨٠.

اختار الشعب آية الله الخميني أول مرشد للثورة الإيرانية، وبعد وفاته في عام ١٩٨٩ انتخب مجلس الخبراء (المنتخب من قبل الشعب) سيد علي خامنئي مرشداً للثورة ، ولكي يتم ذلك يراجع أعضاء مجلس الخبراء كل الأشخاص المرشحين لهذا المنصب آخذين في الاعتبار الصفات المطلوبة، والواردة في المادتين ٥، ١٠٩. وبعد الاختيار تؤول كل سلطات ولي الأمر للمرشد المنتخب.أما في حالة توافر هذه الصفات في أكثر من شخص فإنه يختار من بينهم الأعلم في الشريعة والأكثر خبرة بالسياسة.[١]

اختلفت مكانة القيادة باختلاف شخص المرشد نظراً لاختلاف ثقل وشخصية خامنئي عن الخميني زعيم الثورة الإسلامية، كما أنه تطورت مكانة المرشد ،كمحور أو بؤرة تركيز للقوة في النظام الإيراني وسط قطاعات النخبة الإيرانية، بتغير واقع وآليات وتوازن قوة أطراف الحياة السياسية.[٢]

وترد بعض القيود، ولو من ناحية نظرية، على سلطة المرشد.من أهمها إمكانية عزله كما تقدم ولكن هذا القيد الذي ورد في المادة ١١١ لم يتم اختباره حتى الآن. أما في المادة ١١٢ فلقد ذكر أنه يتساوى أمام القانون مع الأفراد الآخرين، في حين أنه ذكر في المادة ١٤٢ على أن يتم تقدير ممتلكات المرشد وزوجته وأولاده قبل وبعد ولايته حتى يتم رصدها إذا ما تصاعدت بطريقة غير مشروعة.[٣]

ويعتبر المرشد الأعلى هو القوة الرئيسية الأولى في النظام السياسي الإيراني. ويتبع المرشد مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الإستراتيجية مثل مجلس صيانة الدستور، والسلطة القضائية والمحاكم، والإذاعة والتليفزيون، والقوات المسلحة، والحرس الثوري، والأجهزة الأمنية.[٤]ويعد أمر استخدام المرشد الفتوى الشرعية كقرار سياسي من الأمور التي تضع القرار في مرتبة أعلى مما يجب. ولكن تداخل السلطة الدينية مع السلطة السياسية جعل القضايا السياسية بمثابة فتاوى شرعية.

٢- مؤسسة الرئاسة:

في الوقت الذي أعطى فيه الدستور للمرشد سلطات محددة وواسعة، نجده وإن اعترف برئيس الجمهورية كأعلى سلطة رسمية في الدولة بعد سلطة المرشد، إلا أنه مسئول عن تطبيق الدستور، وأنه رئيس السلطة التنفيذية فيما عدا المسائل التي ترفع مباشرة للمرشد. كما أعطى الدستور لرئيس الجمهورية

---

[١] إسماعيل محمد (إعداد)، نظام الحكم في إيران
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3htm.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٠)، ص١٥٤.

[٣] باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٩.

[٤] إبراهيم غرايبة ، من يحكم إيران ،(عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm.

مهمة الربط ما بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية حيث إن كل منهما مستقلة عن الأخرى وذلك في المادة ٥٧ من الدستور.[١]

يخضع رئيس الجمهورية ونوابه والوزراء للاستجواب والعزل من جانب مجلس الشورى الإسلامي. فقط يكون استجواب رئيس الجمهورية من خلال طلب ثلثي أعضاء المجلس ويجب أن يكون ذلك في موضوع الكفاءة أو عدم الكفاءة فقط. ورئيس الجمهورية وفقاً للدستور قابل للعزل من جانب مجلس الشورى الإسلامي استناداً لعدم كفاءته السياسية. كذلك الحال بالنسبة لدار القضاء العالي(السلطة القضائية) استناداً لتخلفه عن أداء وظائفه القانونية. وعلى ذلك فإن رئيس الجمهورية خاضع لسيطرة هاتين السلطتين.[٢]

يتم اختيار رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر ولا يحق للرئيس الترشيح لأكثر من ولايتين متتاليتين مدة كل منهما أربع سنوات. ويجب أن يكون المرشح لأبوين إيرانيين.[٣] ويحق له تعيين الوزراء بعد موافقة مجلس الشورى على منحهم الثقة. كما توسع الدستور المعدل في حق الرئيس في تعيين معاونين ونواب له مع اختصاص النائب الأول بوضع متميز.[٤]

تعاقب على رئاسة إيران منذ عام ١٩٧٩ وحتى الآن ستة رؤساء:أبو الحسن بني صدر،محمد رجائي،علي خامنئي،علي اكبر هاشمي رافسنجاني،محمد خاتمي[٥]،محمود أحمدي نجاد. وبمقتضى الدستور المعدل فإن رئيس الجمهورية أصبح مسئولاً عن ممارسة سلطاته أمام كل من الشعب، والمرشد، ومجلس الشورى(المادة ١٢٢) بعد أن كان مسئولاً أمام الشعب فقط.[٦]

٣- مجلس الشورى:

إن مجلس الشورى الإسلامي هو المؤسسة الوحيدة غير القابلة للحل. وهو أيضاً لا يعد مسئولاً أمام السلطتين التنفيذية والقضائية. ولكن تتم مراقبته والإشراف عليه بواسطة مجلس صيانة الدستور.[٧]

وتختص المواد(من٦٢إلى ٩٠) في الفصل السادس المعنون"السلطة التشريعية"بوضع الإطار التنظيمي المتصل بعمل المجلس من حيث قواعد الانتخاب وعدد الأعضاء وطبيعة المداولات

---

[١] باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ١٨٠.

[٢] محمد علي صنيعي منفرد، فصل السلطات في الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العدد:٢٥، أغسطس٢٠٠٢، ص١٣.

[٣] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٩٦.

[٤] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص٩١، ٩٨.

[٥] المرجع السابق، ص٩٣.

[٦] المرجع السابق، ص٩٢.

[٧] محمد علي صنيعي منفرد، مرجع سابق، ص٨.

والصلاحيات. و ينص الدستور على أن نواب المجلس ينتخبون بالاقتراع السري المباشر لمدة أربع سنوات ويحدد عددهم بـ ٢٧٠ عضواً يضاف إليهم عشرون عضواً بعد كل عشر سنوات استجابة للتطورات الديموجرافية والسياسية،على أن ينتخب الزرادشت واليهود نائباً لكل منهم ويشترك المسيحيون والآشوريين والكلدانيون في انتخاب نائب واحد ويكون لكل من المسيحيين الأرمن في الجنوب ونظرائهم في الشمال نائبه الخاص. ويلاحظ أن الزيادة المقررة في عدد الأعضاء طبقت لأول مرة في انتخابات فبراير ٢٠٠٠حيث ارتفع عدد الأعضاء من ٢٧٠ إلى ٢٩٠عضواً.[١]

ويعد مجلس الشورى من أقوى مؤسسات صنع القرار في إيران فقد استطاع المجلس أن يعزل رئيساً للجمهورية، ويسحب الثقة من وزراء، ويسن قوانين، ويحجب مشروعات ويسجل مواقفه من قضايا عديدة مثل: أسلمة المجتمع، والعلاقة مع السلطة التنفيذية والسياسة الخارجية.[٢]ولكن ربما يكون هذا التأثير على صنع القرار مرهون بأغلبية برلمانية لصالح المحافظين وإلا تدخل مجلس صيانة الدستور ضد بعض التشريعات في حالة الأغلبية الإصلاحية.

٤- مجلس صيانة الدستور:[٣]

يهدف مجلس صيانة الدستور إلى مطابقة ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع الأحكام الإسلامية والدستور. ويتكون من ستة أعضاء من الفقهاء العدول العارفين بمقتضيات العصر وقضايا الساعة ويختارهم القائد، وستة أعضاء من الحقوقيين المسلمين من ذوي الاختصاص في مختلف فروع القانون يرشحهم رئيس السلطة القضائية (الذي يعينه المرشد) ويصادق عليهم مجلس الشورى الإسلامي.[٤]

الإسلامي.[٤]

تنص المادة ٩٢ من الدستور على أن دورة مجلس صيانة الدستور ست سنوات ويجب على مجلس الشورى الإسلامي إرسال جميع ما يصادق عليه إلى مجلس صيانة الدستور. وخلال عشرة أيام على الأكثر من تاريخ الوصول يجب على مجلس صيانة الدستور دراسة وتقرير مدى مطابقته مع الموازين الإسلامية ومواد الدستور فإذا وجده مغايراً لها فعليه إعادته إلى مجلس الشورى الإسلامي لإعادة النظر فيه وإلا يعتبر نافذ المفعول.[٥]وتحديد عدم تعارض ما يصادق عليه مجلس الشورى الإسلامي مع

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٠٩.

[٢] المرجع السابق، ص١١٢.

[٣] هذا هو الاسم الرسمي للمجلس في الدستور، بينما تطلق عليه بعض دراسات النظام السياسي الإيراني مجلس أمناء الدستور أو مجلس حراس الدستور أو مجلس الرقابة على القوانين.

[٤] الدستور الإيراني، المادة ٩١، مرجع سابق، ص٨٢.

[٥] المادة ٩٤، المرجع السابق، ص٨٤.

أحكام الإسلام يتم بأغلبية الفقهاء في مجلس صيانة الدستور، أما تحديد عدم التعارض مع مواد الدستور فيتم بأكثرية جميع أعضائه(المادة ٩٦).[١]

ويكون تفسير الدستور من اختصاص مجلس صيانة الدستور، ويتم بمصادقة ثلاثة أرباع الأعضاء. ويتولى المجلس الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة، ورئيس الجمهورية وأعضاء مجلس الشورى الإسلامي، وعلى الاستفتاء العام(المادة ٩٨، ٩٩).[٢]

تسبب أول تطبيق عملي لإشراف المجلس على انتخابات مجلس الخبراء في عام ١٩٩٠ في إثارة أزمة داخلية بسبب شرط وضعه المجلس للمرشحين وهو اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم. ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل المجلس قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة ليس فقط فيما يخص مرشحي مجلس الخبراء، وإنما مرشحي مجلس الشورى للتحقق من قبول مبدأ ولاية الفقيه من جانب المرشحين. لذا يجعل هذا الفرز للمرشحين المجلس يتحكم في تحديد من يحكم، كما أن صلاحياته الرقابية تمكنه من تحديد كيف يحكم.[٣] إلا أن هذا المجلس في شقيه الشرعي والفقهي القانوني يعمل تحت مراقبة وإشراف المرشد. ولذلك فإن المجلس لا يتمتع باستقلالية أمام المرشد.[٤]

٥- مجمع تشخيص مصلحة النظام:

نشأ هذا المجمع بقرار من الخميني في ١٩٨٨/١٢/١٢ أي قبيل تعديل الدستور[٥]، تلبية لحاجة ماسة إليه برزت من خلال ممارسة السلطة حيث كان الهدف الأساسي من إنشائه هو الحكم والفصل في أي خلاف يحدث بين سلطات مجلس الشورى التشريعية وسلطات مجلس صيانة الدستور الفقهية الدستورية العليا ويتخذ قراراً في شأنه.[٦] وفي الدستور المعدل نصت المادة ١١٢على تشكيل هذا المجلس من قبل القائد ووظائفه الموكلة إليه.[٧] و يتكون مجمع تشخيص مصلحة النظام من ٣١ عضواً ، ويقدم المشورة للمرشد.[٨]

---

[١] المرجع السابق، ص٨٥.

[٢] المرجع السابق، ص ٨٦.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، صص ١١٨-١١٩.

[٤] محمد على صنيعي منفرد، مرجع سابق، ص١٥.

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٧.

[٦] د. مدحت أحمد حماد،التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨، صص٩٠-٩١.

[٧] الدستور الإيراني، مرجع سابق، ص٩٩-١٠٠.

[٨] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

ويقوم المرشد بتعيين الأعضاء الدائمين والمؤقتين لهذا المجمع[١]، ولقد جرى توسيع عضوية المجمع بحيث يضم ممثلي السلطات الثلاث، والنائب الأول لرئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس الشورى، وممثلين للوزارات السيادية، والوزير المختص بالقضية المطروحة، وفقهاء الصيانة، وممثلاً للمرشد من ناحية أخرى. ظلت رئاسة المجمع من حق رئيس الجمهورية حتى عام ١٩٩٧ بتعيين رافسنجاني لرئاسة المجمع بعد انتهاء دورتي رئاسته البلاد.[٢]وكان أول رئيس للمجمع خامنئي رئيس الجمهورية في ذلك الوقت.[٣]

وأتاح الدستور للمجمع استقلاليته في إعداد اللوائح والمقررات التنظيمية الخاصة به وأن يصدق عليها أعضاء المجمع أنفسهم على أن ترفع إلى القائد للموافقة.[٤]وقام المرشد خامنئي بإدخال تعديلات هامة في تركيبة المجمع ، وفي طريقة عمله مما جعله ليس مجرد هيئة استشارية بل شريكاً له في اتخاذ القرارات، وجعل رافسنجاني الرجل الثاني في هرم السلطة في إيران.[٥]

٦-السلطة القضائية:

نص الدستور على أن القضاء سلطة مستقلة تعمل على حماية حقوق الأفراد والمجتمع، كما أنها مسئولة على تطبيق العدالة في المجتمع الإيراني. وورد ذكر مرفق القضاء الإيراني في الدستور في ١٨ مادة (١٥٦-١٧٤). ويتولى وزير العدل مسئولية التنسيق بين السلطة القضائية من جهة وبين الحكومة والهيئة التشريعية من جهة أخرى، ويختار رئيس الدولة وزير العدل من قائمة مرشحين من رئيس الهيئة القضائية. ويعين المرشد شخصاً معروفاً بالاجتهاد الفقهي والعدالة والخبرة في القضاء لرئاسة الهيئة القضائية لمدة خمس سنوات.[٦]

ويتوزع القضاء في إيران ما بين القضاء العام والقضاء الثوري والقضاء الخاص. علماً بأن بعض هذه الأنواع نشأ وتطور خارج إطار الدستور، ثم صارت له صلاحيات تجب صلاحيات القضاء المنشأ بحكم الدستور، بل وتجاوزت مهام القضاء المتعارف عليها وتحولت من فض الخصومات بين المتقاضين إلى تصفية الحسابات بين التيارات السياسية.[٧]

---

[١] سعيد الصباغ، تقديم وترجمة، في ، د.بيزن ايزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر ،٢٠٠٠)، ص٢٥.

[٢] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٨.

[٣] باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٦.

[٤] سعيد الصباغ، مرجع سابق ، ص٢٥.

٥ د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، ص ص٩١-٩٢.

٦ إسماعيل محمد، نظام الحكم في إيران، مرجع سابق

٧ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٣.

٧- مجلس الخبراء:

يتألف مجلس الخبراء من ٨٦ عضواً ينتخبهم الشعب لمدة ثماني سنوات.[١] لا تقل سن أحدهم حسب القانون عن ستين عاماً.[٢] ولا يتقاضى أعضاؤه راتباً.[٣] ويتميز هذا المجلس بأنه يشرع بنفسه لنفسه.[٤] لنفسه.[٤] وتمثل فيه كل محافظة بعضو واحد طالما كان عدد سكانها نصف مليون نسمة فإن زادوا زاد التمثيل.[٥]وأعضاء المجلس غير ممنوعين من تولي المناصب الحكومية المختلفة مثل عضوية مجلس الشورى.[٦]

ومن عادة هذا المجلس أنه يجتمع مرة كل عام، وفي الظروف غير العادية يجتمع مرتين، مما جعل أعضاء هذا المجلس غير معروفين على المستوى الإعلامي، وربما كان المقصود من ذلك ألا يقع عليهم أي تأثير خاصة عند اتخاذ قراراتهم.[٧]كما يناط بالمجلس واجبان أحدهما انتخاب المرشد والآخر التأكد من استمرار الشروط الأساسية في المرشد بما يعني نوعاً من الرقابة على سجل أعمال المرشد.[٨]

ويسيطر على هذا المجلس التيار المحافظ. ورغم تزايد عدد الأعضاء ممن ينتمون إلى التيار الإصلاحي، إلا أن شرط اجتياز امتحان الاجتهاد على المرشحين- الذي وضعه مجلس صيانة الدستور- في انتخابات المجلس لم تمنح الإصلاحيين الفرصة للسيطرة على هذا المجلس أو القدرة على التأثير على قراراته.[٩]

٨-المؤسسات الأمنية:

ظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير من المؤسسات الأخرى.وهي تنقسم إلى: الجيش النظامي (عدده ٣٢٠ألفاً)، والمؤسسات الأمنية الثورية وتتمثل في الحرس الثوري (عدده ١٢٠ألفاً)، والباسيج(عدده مليون و ٣٠٠ألف من الأعضاء سواء العاملين كل الوقت أو نصف الوقت).[١٠]

---

[١] إبراهيم غرابية ، مرجع سابق

[٢] د.محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد٤٥،ابريل ٢٠٠٤، ص١٧.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨١ ،الهامش.

[٤] محمد على صنيعي منفرد، مرجع سابق، ص١٣

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٨١،الهامش.

[٦] إسماعيل محمد ، مرجع سابق.

[٧] د.محمد السعيد عبد المؤمن، مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مرجع سابق، ص١٧.

[٨] المرجع السابق،١٧.

[٩] المرجع السابق، ص١٨.

[١٠] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

أ- الجيش:

كان على قمة أولويات نظام الثورة فور نجاح الثورة تطهير الجيش عضوياً وفكرياً نظراً لدعمه للشاه في السابق ولنظامه، وخاصة في انقلاب الشاه المضاد على مصدق عام ١٩٥٣. واستهدف التطهير العضوي العناصر الموالية للنظام الإمبراطوري السابق، وكانت تمثل الأكثرية، واتخذ هذا التطهير أشكالاً مختلفة بدأت بالإبعاد وانتهت بالتصفية الجسدية. واتجه التطهير الفكري أو الأيدلوجي إلى العناصر البديلة وتلك التي اقتنعت بالثورة أو راهنت عليها فكان إنشاء فروع للتوجيه العقائدي داخل الجيش وتأسيس نواد إسلامية متعددة الأنشطة وإيفاد العلماء لإلقاء الدروس الدينية.[١] ولقد تكون الحرس الثوري عقب الثورة للتوازن مع الجيش الذي لا يثق النظام في ولائه.[٢]

ومن جوانب التطوير في الجيش: تحقيق الاكتفاء الذاتي في الصناعات العسكرية الصغيرة والمتوسطة،وتنويع مصادر السلاح، وتحديث كل من القوات الجوية والبحرية، وتطوير صناعة الصواريخ، وزيادة فرق الجيش النظامي من ثلاث إلى أربع.[٣]

ب -المؤسسات الثورية:

توجد في إيران العديد من قوات الأمن الثورية من أهمها اللجان المعروفة باسم الباسيج ومؤسسة إعادة الإعمار التي تستطيع تطبيق إجراءات قسرية لتنفيذ النظام الإسلامي في المناطق الريفية. واللجان الثورية المكونة من مجموعات من المتدينين يعملون إلى جانب الشرطة وكانت مهتمة بمطاردة النساء اللواتي لا يرتدين الحجاب. وقد قلل رافسنجاني كثيراً من هذه اللجان.[٤] إلى جانب قوات الحرس الثوري والذي كان يعتبر بمثابة جيش موازٍ للجيش النظامي.

(١)- الباسيج:

هي مليشيات مسلحة وهي أهم قوة عسكرية بعد الحرس الثوري الإسلامي وينتظم فيها ملايين المتطوعين من الفتيان الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً. وتتألف من ٩٠ ألف رجل مسلح متفرغ. ولكنها تستطيع تعبئة عدد كبير من الاحتياطي لاستعراض قوتها أمام الشعب في الأعياد الثورية، والمناسبات الاستثنائية الأخرى التي يأمر بها المرشد الأعلى. وقد فوضت هذه المليشيات بكثير من وظائف الحرس

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق ، ص ص١٣٢-١٣٣.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٤.

[٤] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

الثوري المتعلقة بالأمن الداخلي ليتحول الحرس الثوري إلى قوة تدخل سريعة لحماية الحدود من التهديدات المحتملة.[١]

ويرى البعض أن الباسيج يعد غير مؤهل ليوازي أياً من الجيش أو الحرس الثوري في ظل تعصب أعضائه وانتمائهم القوي للثورة. وأمام ما أثبته من قدرة في دحر اضطرابات كازفين تم إلحاق مهمة الحفاظ على الأمن الداخلي كمهمة أولية له. إنه تنظيم قادر على تعبئة مليون عضو احتياطي في أوقات الأزمات. واعترافاً بتزايد أهمية دوره تم زيادة الأعضاء الدائمين إلى ثلاثة أضعاف منذ ١٩٩١ حتى وصلوا إلى حوالي ٣٠٠ألف كما تضاعفت ميزانية المنظمة أربعة أضعاف.[٢]

اختص الباسيج بأمن المدن وتكون من المراهقين والمتطوعين ويقدر عددها في عام ١٩٩٥ بـ١,٧ مليون عضو من بين تلاميذ المدارس الثانوية في البلاد. وأمام الاضطرابات في مشهد وتبريز وآراك وغيرها من المدن عملت الحكومة على بناء الباسيج وإعطاء أعضائها الحوافز للقيام بمهامهم وبالسماح لها بالحفاظ على تواجدها المستمر بين جماهير المدن. ومنذ عام ١٩٩٣ تقوم المنظمة بالمناورات من وقت لآخر في طهران بما وصف بأنه تلويح بالحرب في المدن.[٣]

وتختلف قوات الباسيج عن الحرس الثوري نظراً لأن قواتها أقل تعليماً وأكثر شباباً وأسرع ترقية إلى الرتب الأعلى. وعلى الرغم من أنها تتمتع من الناحية التنظيمية بكيان مستقل بذاته إلا أنها تحسب فعلياً على الحرس الذي يتولى تدريبها.[٤]

(٢) -الحرس الثوري:الباسداران

يعتبر الحرس الثوري من أهم وأقوى مؤسسات الثورة ونظام الجمهورية الإسلامية حيث يدافع عن الثيوقراطية ضد معارضيها، وفي نفس الوقت يعد أداة مؤثرة في توزيع القوة ومع ذلك-حسبما يرى البعض- لم تظهر مؤشرات لمحاولة الحرس الثوري الاستقلال عن النخبة الحاكمة.[٥] لذا يرى البعض أنه يشبه الحرس الجمهوري في النظم الرئاسية.[٦]

---

[١] المرجع السابق

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص١٩٠-١٩١.

[٣] المرجع السابق، ص١٩١.

[٤] د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٥] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق ، ص١٨٦.

[٦] د.مدحت أحمد حماد،التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي١٩٩٩ ، ص١٠٢.

ويتفق "كينيث كاتزمان" مع هذا الرأي ويقرر أن الحرس الثوري يعتبر أحد أهم المؤسسات التي أنتجتها الثورة الإيرانية، وسبب ذلك أن الحرس الثوري يشكل وسيلة أساسية لترويج أهداف الخميني والثورة الإسلامية، كما أن موقعه الفريد بين القوات الثورية المسلحة–التي ظهرت في الثورات الاجتماعية الرئيسية الأخرى– يرجع لتحوله إلى منظمة متماسكة ومعقدة التركيب إلى حد ما، بدون فقدان حماسه الأيدلوجي.[١]

ويمثل الحرس الثوري امتداداً للجان الثورية والميلشيات العسكرية التي شكلت في الفترة الأولى للثورة وقبل عودة الخميني إلى إيران في فبراير ١٩٧٩. حيث اتخذ من مركز اللجنة الثورية مقراً لقيادة الجمهورية الإيرانية.[٢]وكان الحرس الثوري هو الدعامة الرئيسية للثورة الإسلامية– التي لم تثق بالجيش الإيراني النظامي– لسحق انتفاضة الأكراد والبلوش والتركمان في الفترة بين العامين ١٩٧٩ و١٩٨٢.[٣]

وبالرغم من المطالب الكثيرة التي طالبت الخميني بحل هذا الجهاز إلا أنه رفض ذلك وأمر بوضعه تحت إشراف مجلس قيادة الثورة من خلال أحد آيات الله ثم أصبح يخضع لإشراف خامنئي. ويرى البعض أن استمرار نظام الثورة يعود جزئياً إلى قدرته على إقامة مؤسسات ثورية بهدف احتواء القوى الاجتماعية الكثيرة التي ساهمت في إسقاط الشاه. وبالرغم من المرجعية الشخصية المطلقة لآية الله الخميني ، فإن النظام لم يكن باستطاعته مواجهة التحديات الكثيرة التي واجهته لو لم يقم قاعدة مؤسساتية. وبحكم قدرة الحرس على التنظيم والدمج قام بتوفير قناة مشاركة أمام القوى الاجتماعية الجديدة التي عبأتها الثورة كما لعب دوراً شديد الأهمية في هزيمة أعداء الثورة.[٤]

و تأتي المادة ١٥٠ من الدستور الإيراني من الفصل التاسع لتؤكد على التمسك بالحرس و قواته لحماية الثورة ومكاسبها، وتحيل على القانون تعيين حدود مهامه والتنسيق بخصوصها مع العناصر الأخرى الداخلة في تشكيل القوات المسلحة.[٥] ولقد تحددت المهام الخاصة بالحرس الثوري وفقاً للممارسة الواقعية التي كان يقوم بها في الأشهر الأولى من بعد نجاح الثورة.[٦]

ويفصل قانون الحرس الثوري ما كان أجمله الدستور من مهام على الصعيدين الداخلي والخارجي، فقد حددت مهامه في: حماية الثورة وأمنها، وقمع كل القوى المناوئة لها ودعم حركات التحرير في العالم ، وحراسة الثورة وقادتها وأهدافها من العدوان الأمريكي والصهيوني وعملائهم في المنطقة ،

---

[١] كينيث كاتزمان ،الحرس الثوري الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره، (أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦)، دراسات مترجمة:٣، ط١ ، ص١٧.

[٢] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٠٢.

[٣] إبراهيم غرابية ، مرجع سابق

[٤] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص١٨.

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٥.

[٦] د.مدحت أحمد حماد، مرجع سابق، ص١٠٢.

والحفاظ على الحدود من تسلل الأسلحة والجواسيس والعملاء، وإقامة الدوريات على الطرق والمدن لتأمين الأمن والحفاظ على الأموال والأرواح وضرب الانفصاليين.[١]

وكان الحرس الثوري لاعباً رئيسياً في عملية تصدير الثورة إلى العالم العربي منذ العام ١٩٨٢ عندما أرسل أول قوة له إلى لبنان لدعم ميليشيات حزب الله وقد نشط أيضاً في السودان منذ عام ١٩٩٠.[٢]

ويتكون الحرس الثوري من ثلاثة أقسام: قسم اقتصادي، قسم عسكري، قسم سياسي. ويضم الحرس ١٢٠ ألف جندي مسلح موزعاً بين القوات البرية (١٠٠ألف)، والقوات البحرية(٢٠ ألف)[٣]، تتوزعهم ١٥ فرقة تنتشر في ١١ منطقة أمنية في إيران.[٤]

والحرس الثوري يمثل القطب الثاني من المؤسسة العسكرية في إيران والتي يمثل الجيش القطب الأول منها. وقد تبلورت قوة الحرس الثوري أثناء قضية آية الله منتظري حيث ذكر قائد الحرس الثوري بأن الحرس هو اليد الحديدية التي تضرب وستضرب كل من يبدي تعاطفه مع منتظري، وأعلن أنه يد الولي الفقيه الحديدية في قمع المنتقدين لولاية الفقيه. ويقف على رأس الحرس الثوري الولي الفقيه يليه في الترتيب المجلس الثوري للحرس.[٥] ولا يخضع الحرس الثوري لسيطرة الحكومة أو رجال الدين فيتمتع باستقلالية كبيرة.[٦]

لم يتمرد الحرس الثوري علناً على القيادة السياسية، وإن كان يعتقد أنه كان يراقب السياسيين، ويرى البعض أنه قد يكون له دور في محاولة اغتيال الرئيس رافسنجاني. ولم يتخل على نحو غير رسمي عن طموحاته بالحصول على السلطة. وقد بذل جهداً كبيراً في السر والعلن لمعارضة سياسات رافسنجاني في فترة رئاسته للجمهورية الإيرانية، ومن ذلك دعم خصومه السياسيين.[٧]

ويمكن القول أن هناك أربعة مصادر لتأثير الحرس في عملية صنع القرار في إيران: الأول دوره في الحرب مع العراق، فعلى الرغم من أن الخسائر التي منيت بها إيران في هذه الحرب تعود في جانب كبير منها إلى تعجل الحرس شن هجمات موسعة غير مخطط لها،إلا أن الرأي العام الإيراني ظل يحتفظ

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٣٥-١٣٦.

[٢] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[٣] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٠٣.

[٤] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[٥] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٩، مرجع سابق، ص ص١٠٢-١٠٣.

[٦] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[٧] المرجع السابق

للحرس بسالته في الحرب واستعداده العالي للتضحية والشهادة.[1]والثاني كونه مؤسسة ضخمة لها مواردها وميزانيتها وكوادرها وجامعاتها، ومساهمتها الإنتاجية الواسعة.ومما يذكر في هذا الخصوص أن الحرس الثوري كان يشارك في عام ١٩٩٧ في ١٦٥٠ مشروعاً عمرانياً وإنتاجياً يتراوح ما بين الوحدات السكنية وصناعة الأدوية والآلات الزراعية. والثالث أن الحرس كمؤسسة علاقاته متشعبة ووطيدة مع مراكز القوة في إيران، وفي مقدمتها المرشد. فالحرس هو مؤسسة المرشد التي تدين له بالولاء، وفي المقابل يتمتع الحرس بامتيازات من الاستقلال النسبي في مواجهة المرشد نفسه. وتجسد العلاقة مع خامنئي مثل هذا التعقيد والتشابك وأيضاً المصلحة المتبادلة. فلقد دافع الحرس عن خامنئي في مواجهة حملات التشكيك في أهليته الدينية التي قادها منتظري.لكن ممثل المرشد في الحرس لا يمارس دوره الرقابي على غرار ما يفعل في المؤسسات الأخرى بل يعتبره البعض أقرب إلى أن يكون رجل الحرس من أن يكون من رجال المرشد. وللحرس صلاته بالبازار والحوزة الدينية والمؤسسات الخيرية الواسعة الإمكانيات والحضور على الساحة الإيرانية. أما المصدر الرابع والأخير من مصادر قوة الحرس فإنه يتمثل في انتشار رجاله في العديد من مراكز صنع القرار ومؤسساته في إيران:مجلس الشورى، ومؤسسة المستضعفين والجيش والوزارة.[2]

ومن مظاهر نفوذ الحرس في النظام الإيراني مقاومة التدخل في شئونه من جهة وتدخله في شئون المؤسسات الأخرى من جهة ثانية.[3]ويرى البعض أنه لا يعرف مدى علم القيادة السياسية في إيران بأعمال الحرس الثوري الإسلامي. وقد دخل خاتمي في مواجهة غير علنية مع هذه القوات، وقام بعزل قائدها منذ عام ١٩٨١ محسن رضائي، وعين مكانه نائبه يحيى رحيم صفوي. واختير رضائي سكرتيراً لمجمع تشخيص مصلحة النظام.[4]

حاول الحرس زرع أعضائه أو تعيين حلفائه المقربين في المناصب الحكومية الرئيسية. كما عارض تعيين خصومه في مناصب قيادية داخل جهاز الحرس. كما كان مسئولاً عن إقالة قادة عسكريين نظاميين من مناصبهم القيادية في حين أن ضغط القوات المسلحة النظامية لم يشكل عاملاً ذا بال – في أي وقت من الأوقات– للتأثير في التعيينات الخاصة في الحرس.[5]

٨-الأحزاب السياسية:

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٦.

[2] المرجع السابق، ص١٣٧.

[3] المرجع السابق، ص١٣٨.

[4] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[5] كينيث كاتزمان ، مرجع سابق، ص ص ٢٧، ٢٨.

نص دستور ١٩٧٩ على إباحة العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية. وفي هذا الإطار نصت المادة ٢٦ من الفصل الثالث الخاص بحقوق الشعب وهي مادة لم يطلها تغيير في تعديلات ١٩٨٩ على ما يلي:"الأحزاب، والجمعيات، والهيئات السياسية، والاتحادات المهنية، والهيئات الإسلامية، والأقليات الدينية المعترف بها تتمتع بالحرية بشرط أن لا تناقض أسس الاستقلال، والحرية، والوحدة الوطنية، والقيم الإسلامية وأساس الجمهورية الإسلامية. كما أنه لا يمكن منع أي شخص من الاشتراك فيها أو إجباره على الاشتراك في إحداها".[١] أما العمل بهذا النص فلم يتم إلا خطوة خطوة في سياق موقف واضح للخميني منها. ففي البداية تم حظر الكيانات غير الموالية وتم تأجيل حظر باقي الأحزاب لأسباب تكتيكية أو تنظيمية.[٢]

سادت إيران نظرة خاصة للأحزاب جعلت التنظيمات السياسية المعبرة عن التيارات المختلفة تتسم بالديناميكية في التحرك فيما بينها وبتعديل متكرر لأفكارها ومبادئها المعلنة بشكل يتوائم مع كل مرحلة، بل إنه نادراً ما استخدم لفظ الحزب للتعبير عن هذه الكيانات وانتشرت بدلاً منها كمصطلحات على سبيل المثال، جبهة أو جمعية أو تجمع حتى تعكس اتساع نطاق ما تشمله من أفكار ومبادئ.[٣]كما تعددت التنظيمات الإيرانية بشكل واضح خاصة إبان فترة الانتخابات التي تظهر فيها جبهات وتجمعات خصيصاً من أجل الحدث، وتظهر التحالفات الوقتية بين عدة تنظيمات تتقارب في الاتجاهات الأيدلوجية.[٤]

ومن أهم الأحزاب السياسية الإيرانية:حزب كوادر البناء وحزب جبهة المشاركة نظراً لتمتعهما بهيكل تنظيمي متماسك هذا بالإضافة لعدد من الأحزاب القائمة الأخرى مثل رابطة علماء الدين المناضلين (روحانيات مبارز) وتجمع علماء الدين المناضلين (روحانيو مبارز) وحركة الحرية .

أ- حزب كوادر الإعمار:

أسسه على أكبر هاشمي رافسنجاني الرئيس الأسبق لإيران ورئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام الحالي في عام ١٩٩٦ كتطوير لجماعة العاملين من أجل البناء المعبرة عن الطبقة الوسطي الداعية لوسطية الحلول في السياسة كما في الاقتصاد. وفي عام ١٩٩٩ انتخب الحزب لجنته المركزية من بعض أعوان رافسنجاني السابقين كما ضم إليه أربعة أفراد من عائلة رافسنجاني بخلاف المؤسس

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٥٤.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٤

[٣] المرجع السابق، ص٢٠٤.

[٤] المرجع السابق، ص٢٠٣.

وهم:ابنته فائزة، وابنه محسن، وأخوه محمد، وصهره. وغني عن البيان أن الحزب يدعم رافسنجاني في الانتخابات التشريعية،[1] والانتخابات الرئاسية الأخيرة.

ب – حزب جبهة المشاركة

أسسه محمد خاتمي رئيس إيران السابق في عام ١٩٩٨ وضم إليه مائة من أعوانه ومستشاريه، ومثل حزب كوادر الإعمار، ضم حزب جبهة المشاركة بعض أقارب خاتمي ممثلين في أخويه علي ومحمد رضا.[2]

٩– المعارضة الإيرانية:

تعمل في داخل إيران مجموعات من المعارضة بعضها ديني وبعضها علماني. وتظل قوى المعارضة الإيرانية مكونة من جماعات متنوعة تحمل أيدلوجيات متعددة ولكن لا يوجد أحد من قادة المعارضة يضاهي الخميني في كاريزميته وشعبيته. وذلك بالإضافة إلى الشك في تمثيل أي من جماعات المعارضة الموجودة طبقات اجتماعية رئيسية.[3]

وتتراوح التنظيمات المعارضة ما بين أنصار الملكية المطلقة وبين الثوار اليسار ومعظمهم يعمل في المنفى. وبينما توجد في الداخل العديد من التجمعات الصغيرة، إلا أن أياً من هذه التنظيمات لا يمثل تهديداً جاداً لبقاء الجمهورية الإسلامية. ويمكن التمييز بين المعارضة التي تعمل من خلال النظام، وتلك الآتية من خارجه حيث تسعى الأخيرة إلى تغيير أكثر راديكالية ولطرح بديل مغاير لما هو سائد.[4]

وتعتبر المعارضة الفقهية من أخطر مكونات المعارضة الإيرانية. وهي المعارضة التي تعددت وذاعت مقولاتها الناقدة للنظام أحياناً والهادفة لتغيير مبادئه أحياناً أخرى. وانطلق نقد تطبيق نظرية ولاية الفقيه من احتمال تعرض الفقهاء للنقد المفتوح بتحولهم إلى سياسيين. فبتدخل الفقهاء المباشر في شئون الدولة تم إلقاء اللوم في مشاكل المجتمع عليهم.[5]

١٠– المؤسسة الدينية:

أ–الحوزة الدينية:

[1] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٥٨–١٥٩.

[2] المرجع السابق،ص١٥٩.

[3] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[4] المرجع السابق، ص٢٠٦.

[5] المرجع السابق، ص٢٠٧.

الحوزة هي النواة الأساسية في مدارس الشيعة وهي حلقة للمريدين الذين يلتفون حول المعلم يتلقون شروحه. وإذا وصل احد الدارسين إلى مرتبة حجة الإسلام يمكنه أن يؤسس الحوزة الخاصة. وكلما زاد عدد المريدين الملتفين حوله كلما اقترب من الوصول إلى المرتبة التالية مرتبة آية الله. ولكن المرشح لا يمكن أن يصل إلى المرتبة الأخيرة كأية الله العظمى إلا إذا قبله هؤلاء الذين هم في هذه المرتبة بالفعل وكان في مقدوره أن يقدم بحثاً دينياً له قيمة عالية، وكانت رسالة الخميني بعنوان تحرير الرسالة وهو عنوان له مغزاه العميق.[١]

وبين كل الحوزات الدينية في إيران تتمتع الحوزة الدينية في قم بشهرة خاصة، فهي التي خرجت للمؤسسة الدينية آياتها العظام أمثال منتظري، وكلبايكاني، وشريعتمداري. وهي قبلة المتبركين بمرقد المعصومة فاطمة بنت موسى بن جعفر الصادق.وفيها نحو خمس وخمسين مدرسة تأسست قبل الثورة وبعدها، ومن أهم مدارسها المدرسة الفيضية.وفي الحوزة تيارات ومواقف ومذاهب سياسية كثيرة تتمتع بالاستقلال في مواجهة بعضها البعض.[٢]واكتسب نظام التعليم في قم الموازي لمؤسسات التعليم العلماني ثقة أفراد الشعب حيث لا يقتصر فقط على التعليم بل وعلى تخريج الدعاة.[٣]

تتسم المؤسسة الدينية في إيران بالاستقلال عن الدولة. وليس معنى ذلك أن المؤسسة الدينية كانت على طرف نقيض مع السلطة في كل الأحوال أو أنها غاصت في العمل السياسي حتى آذانها، ولكن وجودها المتميز والسمات التي حافظت عليها منذ نشأتها جعلتها قادرة على إفراز قيادات سياسية تستقطب الجماهير خارجها من ناحية، وتربي قيادات جديدة تدفع إلى الساحة عندما يجد الجد من ناحية أخرى. وكانت جماعة رجال الدين المناضلين "روحانيان مبارز"بالإضافة لقيادة المرجعية العظمى الأثر الأقوى في انتصار الثورة الإيرانية.[٤]

إن المراجع الشيعة يمتلكون سلاحاً فعالاً متمثلاً في الفتاوى التي تجيز أمراً أو تمنعه فهي أكثر فعالية من أي أمر آخر يطلقه جيش بأكمله،[٥]فتوى التبغ الشهيرة أكبر مثال على هذه الفعالية للفتوى.وكان

---

١ محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله.قصة إيران والثورة،(القاهرة: دار الشروق،٢٠٠٠)، ط٥، ص١١٢.

وتوجد ست مراتب محددة للذين ينخرطون في سلك الدراسة في هذه المدارس الأولى هي مرحلة طالب العلم وعند تخرجه يصبح مجتهداً والتي تعني حرفياً شخص أجهد نفسه كي يكون رأياً، والمرتبة الثالثة هي مبلغ الرسالة، والرابعة هو حجة الإسلام، والخامسة آية الله ، والسادسة والأخيرة آية الله العظمى الذي يصبح بشكل آلي مرجعية، أي شخص يرجع إليه في كل شئ.

٢ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٤٣-١٤٤.

٣ باكينام الشرقاوي ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٢٨.

٤ إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية.الجذور،الأيدلوجية، مرجع سابق ، ص٤٧.

٥ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٢١.

للفتوى.وكان لتبلور مفهوم التقليد أثر بارز في سلطة مرجع التقليد. كما كان نموذجاً بارزاً لتأثير القوى الدينية في الأمور الدنيوية. فقد جعل من مرجعية التقليد قوة سياسية واجتماعية واقتصادية ذات حضور ملموس. كما وحد رجال الدين في صورة مؤسسة.[١] كما أعطى مبدأ لا تقليد لميت حيوية ودوراً فعالاً للمرجع في حياته.[٢] مما جعل أهمية الفقيه مستقاة من أسفل وليس من أعلى، وقدرته تتحدد في تحريك التعبئة الجماعية خاصة في الاحتفالات الشيعية.[٣]

من جانب آخر تحالفت المؤسسة الدينية مع الفئات الاجتماعية المستقرة والمؤثرة تاريخياً، سواء التجار أو الفلاحين أو الصناعيين. حيث كانت المؤسسة الدينية هي التي تصوغ الأحكام والقوانين للسلوك التجاري والزراعي ومحددات النشاط الاجتماعي–الاقتصادي.[٤] وكان لدور المؤسسة الدينية التاريخي في مقاومة استبداد ملوك إيران ومقاومة النفوذ الأجنبي أثره في ريادة هذه المؤسسة لأي تغيير في إيران، وإعطاء الثقة على قدرتها على الحفاظ على استقلال ووحدة البلاد.

ب–الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات:

قبل انتصار الثورة الإسلامية في إيران لم تكن تقام صلاة جمعة أو جماعة بدعوى أن إمامة الجمعة والجماعة للإمام المهدي الغائب أو من ينيبه.[٥] و بعد أن عطلت طويلاً صلاة الجمعة في غيبة المهدي في انتظار عودته أفتى الخميني بإعادة صلاة الجمعة، وأصبحت هذه الصلاة مناسبة أسبوعية لمناقشة قضايا الدين والدنيا معاً.[٦]

تقوم الأمانة الدائمة لأئمة الجمعة والجماعات بالتنسيق بين الأمانات الفرعية التي تنبثق عنها وتتصل بالتنظيمات التي يؤلفها رجال الدين داخل إيران وخارجها وتنظم مؤتمرات لأئمة الجمعة وتوالي تنفيذ توصياتها وتضع الخطوط العامة لخطب الجمعة في مختلف البلاد.وليست كل موضوعات خطبة الجمعة تتصل بالسياسة الداخلية ولا كل خطبائها إيرانيين فكثير من موضوعاتها يتطرق إلى قضايا إسلامية يدعى أحياناً للحديث فيها دعاة وربما سياسيون من غير الإيرانيين.لكن كما أنه للسلطة خطباؤها

١ إبراهيم الدسوقي شتا، مرجع سابق، ص٥١.

٢ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ١١١.

٣ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٩.

٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، صص ١١١–١١٢.

٥ مجلس توجيه أئمة الجمعة ، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية ، العدد٤٦، مايو ٢٠٠٤، ص٨٦.

٦ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٤٥.

فلمخالفيها خطباؤهم وذلك أن الاستقلالية التي يتمتع بها كبار رجال الدين قبل بعضهم البعض تنتقل معهم وبهم من ساحات الحوزة إلى منابر المساجد.[١]

١١-القوى الاقتصادية:

في إيران قوتان اقتصاديتان رئيسيتان :البازار والمؤسسات الخيرية وبين الطرفين أوجه شبه كثيرة ومصالح متشابكة. يشترك الطرفان في أنهما من القوى المحسوبة على التيار المحافظ عموماً، وعلى شخص المرشد خصوصاً.[٢]

وتدين المؤسسات الخيرية – في معظمها – بوجودها إلى الخميني الذي أرادها أن تدير أملاك الشاه وتعيد توزيعها على المحرومين وأسر الشهداء. ويتمتع كل من البازار والمؤسسات الخيرية بدرجة عالية من الاستقلال. فعلى امتداد التاريخ قاوم البازار كل ما اعتبره محاولة للتدخل في شئونه واعترض مساعي الحكومات المتعاقبة لفرض الضرائب والجمارك، وإعادة تنظيم التجارة الداخلية والخارجية، وتوحيد سعر الصرف وتحديث هيكل الاقتصاد ومؤسساته. وتراوح هذا الاعتراض ما بين تحريك النواب المحافظين في مجلس الشورى، والتظاهر والإضراب، وغلق الحوانيت. وبالنسبة للمؤسسات الخيرية فليس أدل على استقلالها من أنها لا تخضع – بخلاف سائر المؤسسات الأخرى وجميع الإدارات الحكومية– للمحاسبة وللرقابة وعلى الرغم من تكرار المطالبة بإخضاع هذه المؤسسات للرقابة إلا أن تلك المطالبات باءت بالفشل، ثم أنهما معاً ضد الشفافية التي تفتح ملفات ثرواتهما.[٣]

أ- البازار:[٤]

يمثل البازار إحدى القوى المؤثرة في إيران، حيث كان له و ما زال دوره الفاعل في الحياة السياسية منذ بروز توجهه السياسي عام ١٨٣٧عندما تصدوا للتجار الأوروبيين في تلك الفترة و حتى الآن.[٥] ولم تفلح أي سلطة في احتوائه، حتى أن رافسنجاني حاول إنشاء هيئات تابعة للدولة تقوم مقام البازار إلا أن هذه الهيئات كانت عبئاً على الاقتصاد الإيراني ولم تستطع أن تحل محل البازار.[٦]

---

[١] المرجع السابق، ص١٤٥.

[٢] المرجع السابق، ص١٤٦.

[٣] المرجع السابق، ص١٤٦.

[٤] البازار هو التعبير الشائع المشتق من اللغة الفارسية عن التجار الإيرانيين

[٥] د.عبد الله يوسف سهر محمد ،السياسة الخارجية الإيرانية:تحليل لصناعة القرار ،السياسة الدولية، العدد:١٣٨، أكتوبر ١٩٩٩، ص١٦.

[٦] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٣.

و يسيطر البازاريون على ٧٥%من التجارة الداخلية، وحوالي نصف الواردات. ويقومون بدور رئيسي في عملية الإقراض، ويضعون أيديهم على مفاتيح القرارات الاقتصادية مما يفسر حرصهم على الوزارات التقليدية مثل "التجارة. فهم بمثابة السمسار، فالبازاري يستورد من الخارج ومن مصانع الدولة ويوزع البضائع التي يشتريها في الأسواق الداخلية والخارجية، لكنه لا يشارك فعلياً في العملية الإنتاجية.[١]

وعرف عن التجار الإيرانيين بأنهم مع السلطة كلما كانت هناك اتجاهات للسلطة لحماية مصالحهم الاقتصادية مما يعني أنهم بشكل عام مع الإصلاح الاقتصادي ومع أي سياسات طالما تصب في النهاية في تنشيط التجارة الداخلية والخارجية لإيران.[٢]

ولقد أظهر البازار عدم رضا على سبيل المثال في الفترة التي سيطرت فيها السياسات التدخلية للدولة.[٣] وحرصاً على مصالحهم حاولوا التوغل في مؤسسات صنع القرار عن طريق ممثليهم في مجلس الشورى أو اشتراكهم في الوزارة أو من خلال أفراد أثرياء لهم نفوذهم لدى دوائر صنع القرار وبالتالي لم يتركوا طريقاً إلا وسلكوه لتعزيز مواقعهم والدفاع عن مصالحهم.[٤]

ب – المؤسسات الخيرية:

لا تخضع المؤسسات الخيرية لا لرقابة أصحاب الأسهم أو للرقابة الحكومية ولكنها مسئولة فقط أمام من يرأسها أو المرشد وهي تعد مورداً لثروة النخبة الإيرانية.[٥]وهي بمثابة مصدر دعم وتأييد وقوة إضافية للقائد بما تضمه من مؤيدين وبما تشمله من أنشطة تمس قطاعات واسعة من الشعب الإيراني.[٦] وهي تكتسب أهمية كبرى في إيران بسبب مواردها الهائلة ونشاطاتها المتعددة فهي تقوم بنشر الدعوة وتقديم المساعدات الاجتماعية والاستثمار، وتعد من أهم الفاعلين في الحياة السياسية والاقتصادية الإيرانية ومن أهمها ما يلي:[٧]

(١)– **مؤسسة المستضعفين:** ورثت هذه المؤسسة الأموال المنقولة وغير المنقولة لمؤسسة بهلوي التي كان قد كونها الشاه في الستينيات وأناط بها إدارة بعض ممتلكات أسرته.عهد الخميني إليها مساعدة فئة المحرومين في ظل الشاه. ثم مع اندلاع الحرب أضيف إلى نشاطها رعاية معوقي الحرب وأسرهم وتغير

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق، ص١٤٧.

[٢] د.عبد الله يوسف سهر محمد ، مرجع سابق ، ص١٧.

[٣] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي .دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٣٣٢.

[٤] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني ١٩٩٨، مرجع سابق، ص١٠٤.

[٥] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٥٠

[٦] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٧٩–٢٠٠٠)، رسالة دكتوراة،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٤)، ص٩٧.

[٧] د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق، ص ص ١٥٠–١٥٢.

اسمها إلى مؤسسة المستضعفين والمضحين وإن ظل أسمها الأول والمختصر هو الأكثر تداولاً. ويقدر حجم أعمال هذه المؤسسة زهاء ٤٠% من مجموع الإنتاج الوطني وأن ميزانيتها في نهاية التسعينيات تصل إلى ٦مليارات دولار وأن عدد العاملين فيها يصل إلى ٦٠ألف شخص وأن عدد المستفيدين منها من معوقي الحرب يبلغ ١٢٠ ألف شخص. وتحتل مؤسسة المستضعفين المرتبة الثانية عشر بين كبريات الشركات على مستوى العالم وتحتل المرتبة الثانية بعد شركة البترول الوطنية على المستوى الوطني الإيراني. يكمل هذا الدور الاقتصادي –الاجتماعي الداخلي للمؤسسة دور لا يقل أهمية في النطاق الخارجي وعلى مستويات أخرى عسكرية وسياسية وثقافية مثل تصفية المعارضة الإيرانية في الخارج وتمويل صفقات السلاح أثناء الحرب مع العراق، ومساعدة المستضعفين والمحرومين الشيعة في أماكن عديدة من العالم.

(٢)– **مؤسسة الشهيد:** نشأت هذه المؤسسة في الأصل لإعانة أسر قتلى الثورة الإيرانية ثم قتلى الحرب مع العراق. والمؤسسة كيان اقتصادي ضخم يتداخل نشاطها في بعض الأوجه مع نشاط مؤسسة المستضعفين، ويتمدد خارج إيران حيث أنشأت المؤسسة ١٦مركزاً طبياً ومدرسة في حوالي ١٢ دولة من بينها لبنان والسودان واليمن.

(٣)– **مؤسسة الإمام الرضا:** وهي مؤسسة أقيمت قبل الثورة لإدارة شئون ضريح الإمام الرضا علي بن موسى بن جعفر الصادق ثامن أئمة الشيعة، والإمام الرضا مدفون في مدينة مشهد وقد آلت إدارة ضريحه لآيات الله بعد الثورة. وتستمد المؤسسة أهميتها من ضخامة ميزانيتها التي تمولها زيارات ملايين الحجيج من الشيعة كل عام.

(٤)– **مؤسسة ١٥خرداد:** وقد قامت هذه المؤسسة تخليداً لذكرى إعلان الخميني جهاده ضد الشاه في٥ يونيو ١٩٦٢. ولهذا الغرض سمح الخميني لمقلديه بتحويل جزء من زكاة الخمس الواجبة له لتمويل نشاط هذه المؤسسة.ويتركز نشاطها في أعمال الاعمار والبناء.

(٥)– **مؤسسة إمداد الإمام:** وهي مؤسسة نشأت من أجل إعانة المضارين من الكوارث الطبيعية داخل إيران وخارجها–لبنان على وجه الخصوص– كما قامت بتمويل أنشطة الحرس الثوري ووزارة المخابرات.

ومن الصعب في الواقع التطبيقي وضع هذه المؤسسات تحت رقابة صارمة بالفعل لأن أصحاب المراكز العليا هم أكبر المستفيدين منها ولأن نسبة من أرباحها تذهب إلى فئات مثل أسر الشهداء والمستضعفين الذين يحافظون على بقاء وسلطة نظام ولاية الفقيه.وهي بالرغم من خضوعها لرقابة المرشد إلا أنها ليست كياناً حكومياً ولا تستخدم الميزانية الحكومية ولذا لا تخصص الحكومة أي موارد لها. ويمكن الإشارة إلى دور هذه المؤسسات في الاستفادة من برنامج الخصخصة أي تحجيم الآثار الايجابية المطلوبة من هذا البرنامج حيث سيطرت هذه المؤسسات التي يسيطر عليها الفقهاء على عملية

خصخصة مؤسسات الدولة من خلال شرائها بمجرد الإعلان عنها في السوق مما صعب الأمر على رجال الأعمال والصناعة في منافستها. وتعد هذه المؤسسات من المؤسسات الثورية والتي تعددت بدورها ما بين مؤسسات أمنية وإعلامية وقضائية واقتصادية.[١]

١٢- الشباب/ الحركة الطلابية:

يتميز المجتمع الإيراني بالحيوية الديموغرافية ،فالشباب من الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة يشكل ٦٥% من الإيرانيين،وترتفع النسبة لتصل إلى ٧٥% للفئة العمرية أقل من ٣٥ سنة. ولد أغلبهم بعد الثورة الإيرانية أو كانوا في مرحلة الطفولة عند انتصارها،[٢]ويمثل الطلاب نسبة كبيرة من الشباب. ويرى البعض أن الطلاب هم من بدأوا الثورة الإسلامية عام ١٩٧٧، ورجال الدين من تقدموا لقيادتها.[٣]وهذا مما يدل على دورهم الكبير في الثورة. ويشمل الطلاب ضمن ما يشمل طلاب الحوزات الدينية، وشباب رجال الدين.

وتأثير الطلاب ليس غريباً على المشهد الإيراني ولا يقتصر على الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩ فلقد سبق أن عارض مجموعة كبيرة من الطلاب النظام الشاهنشاهي في ثلاثينيات القرن العشرين عندما ذهب مجموعة كبيرة من الطلاب للدراسة في ألمانيا.[٤] لذا أدرك رجال الدين أهمية الشباب والحركة الطلابية منذ منذ وقت مبكر حتى قبل قيام الثورة فالتمرد سمة الشباب. ولم يكن طموحهم أن يقتصر تأثيرهم في طلاب الحوزة الدينية والدارسين في مدارسها لكن اختراق جامعات المدن الكبرى وجامعة طهران بالذات.[٥]

وبعد انتصار الثورة الإسلامية صارت الحركة الطلابية جزءاً من البناء السياسي للنظام وكان وجودها الأساسي في داخل الجامعة لكن مع مرور الوقت وحدوث تغييرات في بعض مكونات ومؤسسات النظام السياسي انعكست هذه التغييرات والتطورات داخل الجامعة، ومن ثم على الحركة الطلابية التي انتهجت فكراً جديداً للتعاطي مع مستجدات الساحة الداخلية. وقد تصاعد دور الحركة الطلابية على

---

[١] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي .دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ص٢٥١-٢٥٢.

[٢] د.مصطفى اللباد،انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٠)،كراسات استراتيجية، العدد:٩٠،السنة العاشرة، ص٢٩.

[٣] وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن،خيارات إيران المعاصرة.تغريب.أسلمة.ديمقراطية، (دمشق:دار علاء الدين ،٢٠٠٢)،ط١، ص٣٤.

[4] Abrahamian,Ervand, a review of"Iranian Student Opposition to the Shah",by Afshin Matin-asgari,Middel East Journal ,v.56,Autumn2002,p.710.

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٦٨.

الساحة الداخلية في الفترة ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠٠ وهما عامي انتخابات رئاسة الجمهورية الإيرانية التي فاز فيها خاتمي وانتخابات مجلس الشورى الإسلامي في دورته السادسة.[١]

ومع نجاح الثورة توقع الشباب حدوث تغييرات جوهرية للأوضاع الاقتصادية. و يرى البعض أن العامل الاقتصادي هو السبب الرئيسي في بزوغ الشباب كقوة اجتماعية، إلا أنهم صدموا في قيادات الثورة التي مارست تشدداً أيدلوجياً في سنوات الثورة الأولى، لذلك لم يستطع الشباب إعلان اختلافهم مع توجهات النظام الحاكم(فترة الخميني)، حيث كان أي داعٍ إلى التغيير معرضاً للسجن أو القتل دون محاكمة، خاصة مع ظروف الحرب مع العراق.[٢]

ومن ناحية أخرى وفرت الثورة للشباب ذوي الأصول الطبقية الدنيا التقليدية والدينية إمكانيات أفضل للالتحاق بالتعليم العالي واحتراف مهن جديدة. ففي سعيها لتأمين ولاء المهنيين والتكنوقراط والبيروقراطيين لجأت السلطة إلى تخصيص ٤٠% من الأماكن في الجامعات لعائلات الشهداء والحرس الثوري والمحاربين القدماء والباسيج.[٣]

وإذا تذكرنا أن الشاب يحصل على حقه في التصويت في سن الخامسة عشرة نستنتج أن الشاب الساخط في استطاعته لعب دور حاسم في السياسات الإيرانية. والواقع أن تعبئة الشباب والنساء ساهمت في دفع محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في انتخابات ١٩٩٧. وهي نتيجة طبيعية لأن محمد خاتمي رجل دين معتدل، وخصص الكثير من برنامجه الانتخابي لمعالجة المشكلات المحدقة بالشباب والنساء. وعندما جاءت انتخابات فبراير ١٩٩٩ المحلية انتهز الشباب والنساء الفرصة من أجل إعادة تأكيد مطالبهم الرامية لتحقيق تحولات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة، وانتهت الانتخابات بفوز الإصلاحيين، وتلاها فوزهم في الانتخابات التشريعية في فبراير عام ٢٠٠٠.[٤]

مثلما كان طلبة الجامعات والشباب النشطاء سياسياً هم أول من ناصروا وتبنوا أجندة خاتمي الإصلاحية – فهو يدين بجزء كبير من نجاحه غير المتوقع عام ١٩٩٧ إلى الحركة الطلابية – كانوا هم أول من يثور في وجهه بسبب عدم وفائه بعهوده الإصلاحية لهم.[٥]

---

[١] الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية. نقد لاستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات إيرانية،العدد٥١،أكتوبر ٢٠٠٤،ص٣٢.

[٢] د.مدحت أحمد حماد ،التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي، ١٩٩٨، ص١٠٥.

[٣] آذادية كيان ثايباوت ، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، رؤى مغايرة،(القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،١٩٩٩)،العدد العاشر، ص١٧.

[٤] المرجع السابق، ص٢٠.

[5] Amuzegar,Jahangir,Khatami:A Folk Hero in Search of Relevance,Middel East Policy,vol.x1,NO.2, summer 2004,p.78.

ويشير بعض المحللين إلى وجود صراع ثقافي بين الجيل الجديد من الشباب الإيراني والأيدلوجية الأصولية للنظام الإيراني وأن المشروع الثقافي للنظام فشل في صياغة ما يسمونه الإنسان الإسلامي Homo Islamicus فهناك حركة بين الشباب للبحث عن البهجة تضرب بمعول في شرعية النظام.[١]

وبذلك نجد أن الشباب الإيراني الآن يشكل تحدياً للنظام في الجمهورية الإسلامية ورغم أن هذا الشباب ولد وتعلم في ظل الحكم الجمهوري الإسلامي نراه الآن يعاني من عدد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهو يسعى من خلال تفاعله مع الأحداث والمستجدات من الأمور إلى إصلاح هذا الواقع. إن الحركة الطلابية قوة سياسية لا يستهان بها في الوقت الحالي. ويحاول كل من التيارين الإصلاحي والمحافظ استمالة الطلاب وضمهم لصفوفه. فالحركة الطلابية فاعل رئيسي في التأثير على صنع وتنفيذ السياسة في إيران، وعلى التحول إلى الشرعية الدستورية.

١٢-المرأة الإيرانية:

لم يكن تغيير موعد الاحتفال بيوم المرأة الإيرانية، من المناسبة التي حظر فيها الشاه ارتداء الحجاب في الأماكن العامة إلى الذكرى الموافقة لمولد السيدة فاطمة الزهراء بنت الرسول(ص) مجرد اختلاف في التوقيت بين عهدين، لكنه كان يعبر عن الهوة العميقة بين مشروعين ثقافيين مختلفين:المشروع الثقافي الإمبراطوري العلماني، والمشروع الثقافي الجمهوري الإسلامي.[٢]

كما لم تكن المرأة الإيرانية بعيدة عن الحراك الاجتماعي في إيران سواء قبل الثورة أو بعدها. ففي مظاهرات الشعب الحاشدة ضد الشاه تقدمت المرأة الصفوف احتجاجاً ضد استبداد الشاه وفساد النظام. ثم تطور دور المرأة بعد الثورة، ورغم أن الخميني هاجم الثورة البيضاء التي منحت المرأة حق الترشيح والاقتراع إلا أنه بعد الثورة لم يعارض المشاركة السياسية للمرأة التي ضمنها الدستور.[٣]

بدأ ذلك في يوليو ١٩٩٩ عندما انطلقت مظاهرة سلمية من الطلاب نتيجة حظر إحدى المحاكم صحيفة "سلام" فواجهها الحرس الثوري بعنف، فهتف الطلاب أين أنت يا خاتمي وأبناؤك يقتلون وأين حكم القانون .أدان خاتمي استعمال العنف ضد الطلاب ثم غير موقفه عندما انضم للطلاب عناصر أخرى. وبعد عام تجددت المظاهرات في ذكرى المظاهرة السابقة وكان من بين هتافات الطلاب خاتمي أظهر قوتك أو استقل ،ثم دعت بعض المجموعات الطلابية إلى عدم انتخاب خاتمي في يونيو ٢٠٠١ إلا إذا وافق على إجراء استفتاء شعبي على مستقبل النظام في إيران.وفي أواخر عام ٢٠٠١ في جامع طهران دافع خاتمي عن نفسه أمام الطلاب وقال أن يديه مقيدة فرد الطلاب لا نريد كلمات نريد أفعالاً. وفي الذكرى الثالثة لمظاهرات يوليو ١٩٩٩ واجه الطلاب خاتمي بشعارات مضادة منها خاتمي الصدق الصدق.

[1] Ghamari-Tabrizi,Behrooz,a review of"Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent,Defiance,and New Movemnts for Rights,by,Behzad Yaghmaian,Middel East Journal,v.56,Autumn2002,p.711.

[٢] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٧٢.

[٣] وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٤٢.

وبعد الثورة شاركن في مجالس الشورى، ورفعت القيود عن دراساتهن الجامعية في فروع منعن عنها في بداية الثورة وعادت المرأة للقضاء كقاض استشاري، وتمتعن حسب الدستور بمساواة مع الرجال ضمن الموازين الإسلامية،مما جعل هذه المساواة مرهونة عملياً باجتهاد الفقهاء.[١]

وتتعدد مجالات المشاركة السياسية للمرأة الإيرانية سواء على المستوى الجماهيري أو على مستوى النخبة السياسية. وعلى المستوى الأول شاركت المرأة الإيرانية في الثورة كما شاركت في الانتخابات الدورية وفي المظاهرات والمسيرات كما تشارك في الاتحادات والجمعيات وفي الأنشطة التعبوية والحرب. وعلى المستوى الثاني نجدها تشارك في عضوية المجالس التشريعية وفي بعض المراكز العليا لاتخاذ القرار في الدولة والقطاع الخاص والعمل في سلك القضاء كما تشارك المرأة الإيرانية في الميدان الثقافي وأحرزت تقدما ملموساً في حقل التأليف والترجمة.[٢]

وينبغي الإشارة إلى أن المرأة الإيرانية خرجت من تحت عباءة النظام وأن النخبة النسائية في أساسها تقوم على زوجات رجال الدين وبناتهم وأخواتهم...الخ والأمثلة عديدة مثل: فريدة، وزهراء مصطفوي ابنتي آية الله الخميني ، وفائزة وفاطمة رافسنجاني ابنتي هاشمي رافسنجاني رئيس مجمع تشخيص مصلحة النظام.[٣]

ومن منابر النخبة النسائية في إيران:[٤]

- الصحف والمجلات والنشرات:ومنها :هاجر، زن، زن روز، الساعيات على طريق زينب، وشاهد النساء.
- التنظيمات النسائية: وهي إما حكومية تمثل في مكتب الشئون النسائية الملحق برئاسة الجمهورية لجمع المعلومات ودعم اتخاذ القرار في قضايا المرأة، والأمانة المركزية للجان شئون المرأة بوزارة الداخلية والمشرفة على نشاط الهيئات الاجتماعية والثقافية والمجلس الثقافي الاجتماعي النسائي التابع للمجلس الأعلى للثورة الثقافية. وإما غير حكومية مثل:رابطة السيدة زينب، ومنتدى العاملات .

إن المرأة الإيرانية تتفاعل مع النظام السياسي وتمثل إحدى أهم القوى السياسية المؤثرة في صنع السياسات والتحول للشرعية الدستورية بإصرارها على المشاركة السياسية من خلال منابر متعددة منها ما

[١] المرجع السابق، ص٥١.

[٢] المرأة في الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص ص١٧-١٨.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص ص١٧٤-١٧٥.

[٤] المرجع السابق، ص١٧٥.

هو نيابي وما هو إعلامي وخاصة الصحافة النسائية سواء عن طريق الانتخابات أو عن طريق الصحافة أو المنظمات النسائية المتعددة.

١٣-الصحافة:

شهدت الصحافة الإيرانية درجات متزايدة من الحرية بمرور الوقت خاصة في ظل رئاسة خاتمي الذي دافع بشكل عام عن الحريات المدنية. ويمكن الإشارة إلى قانونين تم تمريرهما في ١٩٧٩و١٩٨٦، وينص الأول على ضرورة حصول أي مطبوعات على تصريح من لجنة حكومية منشأة لهذا الغرض، أما الثاني فيعطي لنفس اللجنة الحق في ممارسة الرقابة المستمرة على الصحافة. لقد سمح قانون النشر بمستوى من النقد تقوم به الصحف الموالية للحكومة يتم في إطاره نشر المقالات التي تشير إلى مكامن النقص في الوزارات المختلفة والشكاوى حول ذلك من خلال صفحات خاصة بذلك منتظمة تنشر أسئلة موجهة للوزارات والمحليات حول غياب التسهيلات.إلا أن المواجهة الحاسمة تكون من نصيب أي معارضة حقيقية تتخطى هذه الحدود.[١]

ومثلت حرية الصحافة الساحة الرئيسية للصراع ما بين الإصلاحيين والمحافظين فأراد المعسكر الأخير الإعلان عن قوته فقام من خلال مواقعه في السلطة القضائية وغيرها بإغلاق العديد من الصحف التي توصم بالإصلاح.[٢]وأثارت الفتوى الصادرة من آية الله خامنئي بشان مخالفة قانون الصحافة الجديد- الذي ناقشه مجلس الشورى الإسلامي في عام ٢٠٠٠ -للمصلحة و الشرع والتي أرسل بها إلى مجلس الشورى الإسلامي ردوداً متباينة من قبل الإصلاحيين.[٣]

ثالثاً: المتغيرات الخارجية

يعتبر البعض الثورة الإسلامية الإيرانية أحد أهم الأحداث في التاريخ الحديث في الشرق الأوسط ولها تأثير وآثار تتعدى حدود إيران والمنطقة بأسرها[٤]، بسبب التغيير الحادث في داخل إيران وفي رؤيتها للعالم الخارجي ولتغيير خريطة الحلفاء والخصوم في البيئة الإقليمية والدولية.[٥] كما يرى البعض الآخر أن

[١] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١١.

[٢] المرجع السابق، ص٢١٣.

[٣] مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١، صص٦-١١.

[4] David Menashri,The Iranian Revolution and The Moslim World ,p.1.

[٥] د. باكينام الشرقاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية

www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm

إيران ترى لنفسها دوراً لا في منطقة الشرق الأوسط فقط بل على مستوى العالم كله.[١] وفي المقابل تنتج البيئة الخارجية بمستوييها الإقليمي والدولي العديد من المتغيرات التي تؤثر على دورها في المنطقة وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول. وعدد من هذه المتغيرات الخارجية ارتبط بخصوصية موقعها الجغرافي حيث قدم الموقع المتميز لإيران مزايا عديدة كما فرض عدداً من التحديات، فهي محاطة بعدد من الدول والثقافات تتفاعل معها عبر الأزمان (صراع أو تعاون).

وقبل البحث في متغيرات البيئة الخارجية لابد لنا من الإشارة إلى طبيعة الجغرافيا السياسية لإيران لنتعرف على محيطها الجغرافي وما يشكله من فرص أو قيود على مصالحها وأهدافها.

وتقع إيران في الجنوب الغربي من آسيا، ويشبه الإيرانيون دولتهم بأنها على شكل قطة رأسها يتجه صوب الشمال حيث بحر قزوين وتركيا، وذيلها يتداخل مع الأراضي الباكستانية، وقدميها في بحر عمان والخليج، وظهرها تركمانستان وبحر قزوين .وكان من أهم النتائج التي نتجت عن مثل هذه الطبيعة الجغرافية طول الحدود الجغرافية لإيران والتي تبلغ مجموعها ٨٧٥١كم، منها ٢٩٠٠ كم حدوداً مائية، و ٥٨٥١ كم حدوداً برية. وتتجاور إيران مع سبع دول هي أفغانستان وباكستان من الشرق ، تركيا والعراق من الغرب، وتركمانستان وأذربيجان وأرمينيا من الشمال. وتطل على ثلاث مناطق بحرية هي بحر قزوين وبحر عمان والخليج العربي– الفارسي [٢].

هذه المقدمة تجسد الواقع الجغرافي لإيران كمنطلق لفهم حجم التحديات المضافة التي تواجه الدولة الإيرانية نتيجة هذه الحدود الممتدة والمشتركة مع عدد من الدول خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حيث صارت إيران معرضة لمخاطر أكثر من الناحية العددية بسبب تعدد الدول التي صارت تحيط ببحر قزوين، وهو ما تستغله الولايات المتحدة للدوران الجغرافي حول حدود إيران والذي تقابله إيران بمحاولة عرقلة هذه السياسة الأمريكية من امتلاك قدرات ردع لأمريكا وحلفائها وان تكون شريكة في أية ترتيبات إقليمية.[٣]وهكذا نجد أن هذا الموقع الجيوبوليتيكي المهم لإيران جعلها عرضة لمزيد من التهديدات والضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية منذ انتصار الثورة الإسلامية فيها إلى اليوم.[٤]

[١] د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل– يوليو ،١٩٩٥، ص٥٣.

[٢] د.مدحت أحمد حماد،التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ص٣٥.

[٣] انظر: المرجع السابق، صص٣٥–٤٨.

[٤] طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص٥.

كما تعد إيران من الدول ذات التعددية العرقية والمذهبية. ومعظم الأقليات العرقية في إيران يقطنون المناطق الحدودية كما أن هذه العرقيات لها امتداداتها في الخارج فالعرب يمتدون إلى العراق ودول الخليج في الجنوب، والبلوش لهم امتدادهم في اقليم بلوشستان في باكستان وأفغانستان، أما التركمان فيجاورون تركمانستان، والأذريون يقطنون جنوب جمهورية أذربيجان، والأكراد جزء من الحلم الكردي الكبير في تركيا وكردستان العراق.[١] وهكذا يمكن ملاحظة الأهمية الديموجرافية لإيران والتي لا تقل أهمية عن المسألة الجغرافية مما يضيف بعض الأعباء والتحديات على أمنها القومي.

١ – البيئة الإقليمية:

لا ريب في أن إيران تمتلك أطول السواحل على الخليج كما أنها تعد أقوى دول المنطقة وأكثرها سكاناً، وهي الدولة الوحيدة التي ترتبط جغرافياً ببحر قزوين ومنطقة آسيا الوسطي والقوقاز. وقد حظيت إيران باهتمام بالغ من قبل الدول الكبرى بعد الاكتشافات المثيرة للطاقة في بحر قزوين.[٢]

كما ترى إيران لنفسها دوراً إقليمياً كبيراً في المنطقة يستند إلى مقومات ودوافع فكرية وهي الإيمان بنظرية الحكومة العالمية للإسلام، بالإضافة إلى منطلقات الأمن والمصلحة.[٣]

أ- إيران والخليج:المجال الحيوي الأول

تحتل إيران موقعاً مهماً وثقلاً استراتيجياً في إطار علاقات التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي–الفارسي. وتطرح إيران نفسها كقوة إقليمية بارزة في إطار التفاعلات السياسية والأمنية في المنطقة. كذلك لا تخفي السياسة الخارجية الإيرانية منذ حكم الشاه السابق أطماعها الإقليمية. إن القيمة الأساسية للخليج العربي –الفارسي بالنسبة لإيران تكمن في توفير الأمن والمصالح الاقتصادية. ولهذا السبب فإن إيران هي أكثر الدول عرضة للآثار السلبية عند حدوث أي اضطراب في المنطقة. لذا كان إصرارها على أن يبقى الخليج ممراً دولياً مفتوحاً للجميع كما أبدت رغبتها في المشاركة في أي نظام أمني في المنطقة من شأنه ضمان الاستقرار فيه،[٤]إذ تعتمد إيران على الخليج في تصدير النفط الذي يمثل

---

١ مطيع الله تائب، الورقة العرقية في إيران.. هل من أزمة قادمة
www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm

٢ أرش بومند و آخرون ، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني – الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص٤٩.

٣ د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في،المسألة الإيرانية:النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٦٤.

٤ هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شئون الأوسط، العدد:٢٧، مارس ١٩٩٤، ص٧.

٩٠% من دخلها من العملات الأجنبية. ويعتبر الخليج الطريق الرئيسي الذي تمر عبره تجارة إيران إلى جيرانها وإلى أنحاء العالم.[١]

ولعبت العقيدة دور الركيزة الأساسية لرؤية إيران الثورية للعالم الخارجي خاصة في العقد الأول من عمرها وتلخص المعيار الأساسي للتمييز والتفرقة على المستوى الخارجي في مصطلح الاستكبار. وارتبطت تلك الفترة بمبدأ تصدير الثورة الذي يلقي حساسية مفرطة من قبل دول الخليج تجاهه لوجود أقليات شيعية كبيرة فيها خاصة في البحرين والسعودية والكويت.[٢]

وحاولت إيران من جديد بعد وقف إطلاق النار مع العراق في أغسطس ١٩٨٨ تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون. وأثناء أزمة الكويت اتخذت تدابير متنوعة لتطوير العلاقات مع تلك الدول حتى أن البعض من مسئولي المجلس أعرب عن الأمل في أن تنضم إيران إليه. وأعربت إيران عن احترامها لسيادة جيرانها، وساعد وقوفها بشدة ضد الاحتلال العراقي للكويت في تحسين علاقاتها مع دول مجلس التعاون، والأهم من ذلك أن العلاقات السياسية بين طهران والرياض استؤنفت من جديد في مارس ١٩٩١.[٣]

ولقد كان التعاون الاستراتيجي العسكري بين تركيا وإسرائيل وانعكاساته السلبية على الأمن القومي العربي والإيراني على السواء دافعاً قوياً لتكريس الرغبة الإيرانية في الانفتاح على دول الخليج والمنطقة العربية. كما تطلعت إيران إلى أن تصبح القوة الرئيسية في منطقة الخليج.[٤] وازداد الدور الإيراني في المنطقة مع احتلال العراق بعد حرب الخليج الثالثة حيث أصبحت تتقاسم الهيمنة على الخليج مع القوات الأمريكية مع تصاعد التوتر بين الدولتين اللتين أصبحا الآن على خط المواجهة.

ب- إيران والدول العربية غير الخليجية:

ومع تولي خاتمي زاد الاهتمام الإيراني بالدائرة العربية غير الخليجية ممثلة في البداية بمحور يضم كلاً من سوريا ولبنان، كما سعي لكسب مصر . وتتميز العلاقات السورية الإيرانية بالخصوصية والتفرد، فالدولتان تفرقهما الأيدلوجية وتجمعهما المصلحة والخصوم (الولايات المتحدة وإسرائيل والعراق ما قبل الاحتلال) والمنفعة المادية. فسوريا بمثابة مدخل إيران للعالم العربي، وإيران ورقة ضغط هامة في يد سوريا في أية مفاوضات مع إسرائيل. وركزت السياسة الخارجية في لبنان على العلاقة مع الطائفة الشيعية

[١] هوشنك أمير أحمدي، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية،في،جمال سند بدوي(إعداد)،إيران والخليج.البحث عن الاستقرار،(أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦)، ط١، ص٤٦١.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

[٣] هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، مرجع سابق، ص١٧.

[٤] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

خاصة حزب الله وجاء التطور الإيراني منذ انتخاب خاتمي في تعزيز العلاقات على مستوى المؤسسات من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسئولين من البلدين.[١]

ج- أسيا الوسطي:المجال الحيوي الثاني

إن نشوء الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطي ضاعف من أهمية إيران كبلد وسيط تحتاجه القوى العالمية التي تتنافس على الثروات الطبيعية الهائلة في هذه الجمهوريات. بل إن إيران باتت في موقع جيوبوليتيكي استثنائي بين منابع النفط في الخليج وآسيا الوسطي والقوقاز وبحر قزوين بعد غياب جارها الشمالي القوي وزاد من أهمية هذا الموقع إعادة إحياء طريق الحرير الذي يربط أوربا بآسيا براً.[٢]

وتمثل منطقة آسيا الوسطي مجالاً حيوياً لكسر طوق الحصار الأمريكي المفروض على الدور الإيراني، ولتفعيل عوامل تاريخية وثقافية تربط بين إيران ودول آسيا الوسطي بوصفها دولاً بكراً تشهد تنافساً دولياً محموماً للاستفادة بموارد الطاقة بها من نفط وغاز طبيعي، بالإضافة إلى كونها دولاً حبيسة مما يفتح مجالاً واسعاً أمام التجارة وطرق المرور في إيران خاصة وأن لإيران ميزة جيوبوليتيكية داخل المنطقة لأن لها حدوداً مع معظم هذه الدول.[٣]

مرت إيران في تعاملها مع الجمهوريات المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي السابق بعدة مراحل، بدأت المرحلة الأولى بالبعد الديني والثقافي على حساب العلاقات الاقتصادية، وجاءت المرحلة الثانية بعد أن أدركت إيران أنه لا يوجد حماس لدى هذه الدول وخاصة من جهة الحكومات تجاه إنشاء دولة إسلامية وأن روسيا لن تسمح بقيام مثل هذه الدول نظراً لنفوذها القوي هناك. ثم بدأت الرؤية الإيرانية تتسم بالواقعية فكان التركيز على حفظ السلم والأمن في المنطقة خاصة، وتطوير التعاون الاقتصادي والثقافي. وركزت إيران في مشاريعها الاقتصادية على تسهيلات الترانزيت والطرق. وأعطى موقع إيران الجغرافي ميزة في مسألة نقل نفط المنطقة عبر خطوط أنابيب والتي تتنافس مع تركيا على عقود إنشائها.[٤]

كما أن إحياء طريق الحرير سيؤدي إلى تراجع فائدة السيطرة البحرية من قبل كل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وبما أن إيران تعتبر من أهم نقاط الارتباط في طريق الحرير بوصفها أقصر الطرق التي تصل بين أوربا وآسيا من جهة وآسيا الوسطي والقوقاز من جهة ثانية فان ذلك سيزيد من أهميتها

---

[١] المرجع السابق

[٢] طلال عتريسي، مرجع سابق، ص٤.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق.

[٤] المرجع السابق

الجيوبوليتيكية في إحياء هذا الطريق. إلا أن الولايات المتحدة لن توافق على هذا الدور المفصلي لإيران في طريق الحرير ما لم تكن إيران خاضعة لنفوذها.[١]

٢- البيئة الدولية:

يقول البروفسور "فولر" مؤلف كتاب مركز العالم "إن إيران تعد من الناحية الجيوبوليتيكية من أهم نقاط العالم وهو ما يكسب البلاد أهمية قد تجلب الخير للشعب الإيراني كما قد تجلب له الشر".[٢] وكان الرئيس الأمريكي السابق كلينتون قد اعترف أيضاً في أبريل ١٩٩٩ بأن إيران تعرضت بسبب أهميتها الجيوسياسية الكبيرة على مر الزمن إلى كثير من الظلم من مختلف الدول الغربية داعياً إلى إيجاد وسيلة لبدء حوار معها من أجل بناء مستقبل مشترك.[٣]

وفي البيئة الدولية يتعدد الفاعلون الدوليون كما تتعدد تأثيراتهم على إيران سواء داخلياً أو خارجياً كما تتأثر البيئة الدولية بدورها بالسلوك الخارجي لإيران. ومن أهم الفاعلين الدوليين: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وأوربا والصين.

أ- العلاقات الإيرانية الأمريكية:

ارتبطت إيران ما قبل الثورة بالكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وقامت بأدوار مختلفة منها دور حامية المنطقة. إلا أنه مع نجاح الثورة الإسلامية ورغبتها في القيام بدور مستقل على الساحة الدولية، انقلبت المعادلات الموجودة وتسببت في ردود أفعال متعددة من قبل الدول الغربية منها الحصار الاقتصادي والحرب مع العراق.

وتحتل إيران مكانة هامة بالنسبة للولايات المتحدة إلا أن الطبيعة الاستقلالية للسياسة الإيرانية جعلتها في صدام مع الولايات المتحدة كقوة مهيمنة عالمياً. ولقد سبب ذلك إزعاجاً شديداً للولايات المتحدة من واقع الأهمية الجيوستراتيجية لإيران من ناحية، ورفضها التام للمساومة على سيادتها القومية وكرامتها الوطنية.[٤]

وتعد الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العملية جار إيران اللصيق حائطاً بحائط نظراً لوجودها العسكري في كل من العراق وأفغانستان بالإضافة إلى تواجد أساطيلها البحرية في منطقة الخليج

[١] أرش بومند وآخرون ، مرجع سابق ، ص٥٣.

[٢] المرجع السابق، صص٥٧-٥٨.

[٣] هيثم مزاحم ، عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩، ص٧٠.

[٤] جيمس أ.بيل، إيران والولايات المتحدة.صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، العدد العاشر، ص٢٦.

وإبرامها الكثير من الاتفاقيات العسكرية والاقتصادية والسياسية مع دول المنطقة العربية مما يجعل العلاقات الأمريكية الإيرانية تكتسب أهمية أكبر[١].

وتتسم العلاقات الإيرانية – الأمريكية بخصوصية كبيرة، فهي شديدة التعقد والتشابك وتشهد العديد من الأزمات والانفراجات والقضايا والملفات القديمة والجديدة والتي يضاف إليها –مع مرور الوقت–ملفات جديدة إضافية. الأمر الذي يصعب تناولها جميعاً بالتحليل في هذه الدراسة وتتطلب دراسة مستقلة. ومن أهم هذه الملفات والقضايا أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بعد نجاح الثورة، والحرب مع العراق والتي ساندتها الولايات المتحدة، وتجميد الأرصدة الإيرانية، والعقوبات الاقتصادية الممتدة على إيران، والوضع في الخليج خاصة بعد احتلال العراق، والملف النووي الإيراني، والموقف من قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي والموقف من حزب الله اللبناني وتنظيمات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، ومكافحة الإرهاب والتسلح الإيراني، ومسألة حقوق الإنسان. ملفات عديدة مفتوحة منذ قيام الثورة الإيرانية تمثل في بعضها فرصاً وبعضها الآخر قيوداً على صنع القرار السياسي في إيران[٢] ، وعلى عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية حيث تؤثر في ترتيب الأولويات بالنسبة للقيادة السياسية إذ تكون الأولوية للملفات المتعلقة بالأمن القومي والمصلحة القومية في بعدها الخارجي والتي يمكن أن تؤجل عدداً من قضايا التحول إلى الشرعية الدستورية نتيجة للخطر الخارجي.

وهناك مستويات لتعامل إيران مع الولايات المتحدة، المستوى الأول المعلن بتأكيد الاستعداد للحوار مع حكومة الولايات المتحدة حيناً وإعلان العداء والتشدد في شروط عودة العلاقات حيناً آخر. والمستوى غير المعلن عبر الدبلوماسية والوسطاء الدوليين إما لمحاولة عودة العلاقات وإما لتسوية بعض الأمور مثل العراق ما بعد الاحتلال الأمريكي أو أفغانستان. وهكذا كانت العلاقات بينهما تتحدد تبعاً لرؤية الجانبين لمصالحهما الآنية ونلاحظ هنا تجنيب الخارجية الإيرانية لمسألة الأيدلوجية والتعامل بمبدأ المصالح القومية.[٣]

وتبدأ التفاعلات بحالة من الشد والجذب الإعلامي على خلفية تباين المواقف من قضية معينة، ثم سرعان ما تتقارب المواقف، خاصة على المستوى السلوكي أكثر من الإعلامي. وكثيراً ما يتكشف أن ثمة حوارات كانت دائرة بين الطرفين سواء مباشرة أو عبر وسطاء بما يساعد على تقريب المواقف. غير أن التقارب لا يمتد ليشمل العلاقات الثنائية خاصة الرسمية ربما لخضوعها لاعتبارات أكثر تشدداً على كل

[١] أرش بومند وآخرون ، مرجع سابق، ص٥٨.

[٢] انظر: سامح راشد ، طهران وواشنطن..قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية ،العدد ٤٨، يوليو ٢٠٠٤، ص ٨٢.

[٣] د.باكينام الشرقاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

من الجانبين، فتتوقف دورة العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية عند حدود التنسيق لحين بروز قضية خلافية جديدة.[١]

و تطور الأمر بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر واتهام بوش لإيران وسوريا وكوريا الشمالية بالإرهاب وأنهم يمثلون محور الشر لتبدأ مرحلة جديدة من العداء (خاصة بعد احتلال العراق). وما زال مرشد الثورة يصف الولايات المتحدة بالعدو الأول لإيران ويندد بالداعين لإعادة العلاقات إلى طبيعتها. وفي ظل سيطرة المحافظين في إيران على صنع القرار يصعب إجراء تغييرات واضحة في توجهات النظام تجاه الرؤية الأمريكية، وهم يخشون من تهديد الولايات المتحدة للهوية الإيرانية. ولجأت إيران إلى إيجاد بديل للعلاقة مع الولايات المتحدة مثل تطوير العلاقات مع روسيا والصين وكوريا الشمالية وأوربا.[٢]

وبدأت الأزمة النووية الإيرانية منذ أواخر عام ٢٠٠٢، وبالرغم من أن البرنامج النووي الإيراني كان موضوعاً للتقييد من جانب الولايات المتحدة والكثير من القوى الغربية منذ قيام الثورة الإيرانية الإسلامية بهدف منع إيران من مواصلة تطوير قدراتها النووية، فإن كافة الخطوات الأمريكية كانت تتحرك تحت تأثير مجموعة من الشكوك التي لم يكن لها ما يؤكدها في الواقع ، في حين أن ما حدث منذ أواخر عام ٢٠٠٢ يتمثل في اكتشاف قيام حكومة إيران ببناء منشأتين سريتين الأولى لتخصيب اليورانيوم بالقرب من مدينة ناتانز ، والثانية لإنتاج الماء الثقيل بالقرب من مدينة آراك الواقعة غرب طهران، وهو ما وفر للولايات المتحدة أدلة عملية على حدوث ما يمكن أن يعتبر انتهاكاً من جانب إيران لالتزاماتها بموجب معاهدة الانتشار النووي.[٣]

وترى الولايات المتحدة أن لإيران برنامجين نوويين. الأول معلن وأبلغت به الأمم المتحدة وهدفه إنتاج الطاقة الكهربائية واستخدام الطاقة النووية في المجالات السلمية، والآخر سري يهدف إلى إنتاج أسلحة نووية والأخير يمثل الهدف النهائي لإيران من سعيها لامتلاك التكنولوجيا النووية. وتؤكد إيران من جانبها أنها تتعامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولا يوجد ما يستحق أن تخفيه عن مفتشي الوكالة. ووقعت إيران على الملحق الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي الذي سمح لمفتشي الوكالة بالقيام بعمليات تفتيش مباغتة لها.[٤]وانتقل القلق من البرنامج النووي الإيراني إلى دول الجوار خاصة دول الخليج إلا أن إسرائيل تظل أكثر المهتمين بهذا الملف وتعده خطراً على أمنها القومي بل على وجودها.

---

[١] سامح راشد، طهران وواشنطن..قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مرجع سابق، ص ص٨٢-٨٥.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

[٣] د.أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني.آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد،(القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥)، ص ١٤٥.

[٤] أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية، العدد٤٨، يوليو ٢٠٠٤، صص٨٠-٨١.

ويرى "كمال خرازي" وزير الخارجية الإيراني السابق موضحاً أهمية إيران وموقفها من الأسلحة النووية أن "إيران تتمتع بمساحة جغرافية كبيرة والعديد من الموارد الطبيعية وهوية قوية متماسكة وتراث ثقافي ثري. كما يرى أن الفتوى التي أصدرها خامنئي بتحريم تطوير أو استخدام الأسلحة النووية تمثل بعداً عقائدياً ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل".[١]

وإذا كانت إيران قد أطلقت لقب الشيطان الأكبر على الولايات المتحدة، فان هذه الأخيرة وصفت إيران بالدولة الخارجة عن القانون ومركز الإرهاب العالمي وقاعدة الأصولية في العالم الإسلامي وإحدى دول محور الشر (إيران وكوريا الشمالية وسوريا). وساهم في وصم إيران بهذه النعوت الدعوات الحماسية التي أطلقها الإيرانيون لتصدير الثورة إلى دول العالم الإسلامي كافة، ودعم وتمويل بعض الحركات الإسلامية، وخصوصاً في فترة الحرب مع العراق (١٩٨٠-١٩٨٨). ولا ريب أن الخطاب الثوري الإسلامي أثار قلق معظم الأنظمة العربية وحلفائها الغربيين وخصوصاً الولايات المتحدة التي رأت في الجمهورية الإسلامية الإيرانية خطراً على مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية في منطقة الخليج.[٢]

لم يبق في نظر الولايات المتحدة واللوبي الصهيوني وإسرائيل من يخل بأمن المنطقة واستقرارها إلى جانب الحركات المناهضة للعملية السلمية إلا إيران. بالإضافة إلى أن امتلاك إيران قدرات بشرية واقتصادية وعسكرية كبيرة تجعلها مع سعيها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل قوة إقليمية تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة (النفط والأنظمة الحليفة وإسرائيل).[٣]

ب - العلاقات مع أوربا:

تراوحت علاقات إيران بالدول الأوربية بين الازدهار والتوتر. فقد مثل انتهاء الحرب الإيرانية - العراقية، ومجئ حكومة جديدة في إيران نقطة تحول في تاريخ علاقات إيران بالدول الأوربية. وكانت الحكومة الجديدة قد وجهت اهتمامها نحو إعادة بناء اقتصادها وجهازها الدفاعي الذي تم تدميره وإضعافه على مدى ثمانية أعوام من قبل. وكان هذا يتطلب التعاون مع الدول الأوربية لأن الاقتصاد الإيراني كان منذ زمن بعيد مرتبط بالاقتصاديات الأوربية، بالإضافة إلى أن صناعات النفط والغاز الإيرانية كانت متهالكة وتحتاج إلى استثمارات وتقنية. وكان المصدر الوحيد الذي يستطيع تلبية حاجة إيران بعد الولايات المتحدة هو أوربا.[٤]

---

[1] Kamal,Kharrazi,The View From Tehran,Middel East Policy,vol.x11,No.1,Spring2005,pp.25,29.

[٢] هيثم مزاحم، مرجع سابق، ص ص٦١-٦٢.

[٣] المرجع السابق، ص٦٨.

٤ د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الأحادية بدأت الولايات المتحدة فرض هيمنتها كقوة عسكرية عالمية وحيدة. وقامت في هذا الصدد بالحد من نفوذ الاتحاد الأوربي في منطقة الشرق الأوسط. وقد أدت أزمة الغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠ إلى تدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة على حساب مصالح دول الاتحاد الأوربي.[١]

وسعت أوربا إلى التفاهم مع إيران حيث أدركت أن فشل التفاهم بينها وبين إيران ستكون فيه هي الخاسر الأكبر خاصة مع سعي إيران إحلال روسيا والصين في علاقاتها التجارية والاقتصادية بدلاً من أوربا.[٢]وقد استغل الاتحاد الأوربي التوتر في العلاقات الإيرانية– الأمريكية لتدعيم تعاونه مع إيران، ففي عام ١٩٩٣ تبنى سياسة الحوار النقدي مع إيران، ولم يتبع السياسة الأمريكية المعروفة بسياسة الاحتواء المزدوج ضد إيران والعراق . كما تجاهل قانون داماتو الذي كان يمنع القيام باستثمار أكثر من ٤٠ مليون دولار في صناعات الغاز والنفط الإيراني، وأطلق لنفسه العنان في مجال الاستثمارات في هذه الصناعات. وبدأت جلسات الحوار بين إيران والاتحاد الأوربي عام ١٩٩٨وحتى عام ٢٠٠٠ شملت موضوعات ذات اهتمام مشترك مثل الطاقة وحقوق الإنسان الإرهاب والبيئة وعملية السلام في الشرق الأوسط.[٣]

ولكن بعد أحداث ١١ سبتمبر طرأ تطور أساسي على علاقات إيران بالاتحاد الأوربي فجعل استمرار الحوار مشروطاً بتحقيق إيران تقدم في بعض القضايا منها إحراز تقدم في مجال احترام حقوق الإنسان وحظر انتشار الأسلحة النووية ومكافحة الإرهاب وتغيير التعاطي مع عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا التغيير ناجم إلى حد كبير عن التوجه الأمريكي الجديد الذي بدأ في أعقاب أحداث ١١ سبتمبر.[٤]

ج – العلاقات مع روسيا:

بانهيار الإتحاد السوفيتي تخلصت إيران من مشكلة الجار القوي مما مثل مكسباً مادياً وأيدلوجياً حرر النظام الإيراني من أحد هواجسه الأمنية. إلا أنه تزامن مع بروز القوة الأمريكية كقطب أعظم. وعلى الجانب الآخر لا يزال أقصر الطرق التي يمكن لروسيا اتخاذها للوصول إلى المياه الدولية الدفيئة يكون عبر الخليج العربي –الفارسي وإيران بالتحديد.[٥]

---

[١] المرجع السابق

[٢] د.مدحت أحمد حماد،التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي ١٩٩٨، مرجع سابق، ص٢٥٧.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

[٤] د.أصغر جعفري ولداني، العلاقات الإيرانية – الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد٤٨، يوليو ٢٠٠٤، صص١٠-١١.

[٥] أرش بومند وآخرون، مرجع سابق، ص٥٣.

ومع نهاية الثمانينيات شهدت العلاقات مع روسيا مرحلة جديدة من التقارب بين البلدين. فتوقف حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٨ ، وخروج إيران منهكة منها، وسعيها إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب، والعزلة التي فرضتها الدول الغربية عليها دفعتها إلى إعادة النظر في علاقاتها الخارجية. حيث وجدت أن طريق موسكو هو الأقرب، وأن العاصمة الروسية هي الأكثر استعداداً لتقبل هذا التحول الإيراني. في ظل ظروف مختلفة كان من شأنه أن يؤدي في ظروف دولية وإقليمية مختلفة إلى تردي العلاقات بينهما واحتدام الصراع واتخاذه أشكالاً خطيرة ولكن شيئا من هذا لم يحدث.[١]

وتوثقت العلاقات الإيرانية الروسية حيث اشتركت الدولتان في كثير من الرؤى لمواجهة الهيمنة الأمريكية في النظام الدولي الجديد. واتضحت العلاقات القوية بين روسيا وإيران عندما تصاعد التعاون بين البلدين في المجال النووي. حيث دخلت روسيا لاستكمال بناء محطة بوشهر النووية عام ١٩٩٥ بعد انسحاب كل من ألمانيا وأوكرانيا بسبب الضغوط الأمريكية الإسرائيلية، ثم تلاها الاتفاق على بناء ثلاثة مفاعلات نووية أخرى بتكلفة تقدر بحوالي بليوني دولار.[٢]

كما تمثل روسيا مصدراً رئيسياً للتسليح وللمساندة التي يمكن أن تخفف من الضغوط الدولية على إيران. ولقد غطت الأهمية الإستراتيجية للعلاقات الإيرانية الروسية على أي أبعاد أخرى للعلاقة حتى الاقتصادية منها. ومثال على ذلك الاعتراف الإيراني بأن الأزمة الشيشانية شأن روسي داخلي. حيث أعطت إيران الاعتبار الأقوى للعلاقات مع روسيا، فلا تستطيع أن تضحي بحليفها الاستراتيجي في المنطقة خصوصاً في ظل حالة العزلة التي تفرضها عليها الولايات المتحدة.[٣]

إن الأوضاع المحيطة بالبلدين تدفعهما على ما يبدو إلى إبقاء عناصر التنافس والخلاف بعيدة بالقدر الذي يتيح تجنب اصطدام المصالح وتغليب أوجه الالتقاء والتعاون.[٤]

د – العلاقات مع الصين:

تشترك الدولتان الإيرانية والصينية في رؤيتهما لكثير من القضايا الدولية، ومنها الموقف من الهيمنة الأمريكية، حيث تساند الدولتان التعددية في النظام العالمي. ومن ناحية أخرى تمتلك إيران احتياطات نفط كبيرة في وقت تعد الصين من أكبر مستوردي الطاقة. ومن ثم أقامت الدولتان علاقات اقتصادية وثيقة في عدة مجالات منها الطاقة والطرق والنقل والصلب وبناء السفن. وارتبطا أيضاً بمشاريع

[١] ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون ، شئون الأوسط، العدد:٦٤، أغسطس ١٩٩٧، ص٩٠.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

[٣] المرجع السابق

[٤] ياسين مجيد، مرجع سابق، ص٩١.

مشتركة من أهمها تمويل مشروع مترو طهران. كما ساعدت الصين إيران في الحصول على التكنولوجيا النووية. ولا يجب إغفال ما تخشاه الصين من امتداد التطرف الأصولي إلى الحركة الانفصالية الإسلامية في إقليم زنجيانج كمصدر إضافي لترحيب الصين بأي علاقات وثيقة مع إيران.[١]

هـ – العلاقات مع تركيا:

تعتبر تركيا المنافس التقليدي لإيران في منطقة آسيا الوسطي، فقد تذبذبت العلاقات التركية الإيرانية منذ انتصار الثورة الإسلامية في إيران ما بين مهادنة وصراع خفي ومعلن. فعلى الرغم من رجوع سفراء كلا البلدين إلى عملهما في طهران وأنقرة بعد انقضاء فترة استدعاء طويلة، فإنه ظلت هناك مشكلات جوهرية تعترض مستقبل العلاقات بين البلدين مثل توتر العلاقات السورية التركية بين الحين والآخر، والتحالف العسكري الاستراتيجي التركي الإسرائيلي. ومن ثم احتلت تركيا مكانة لها خصوصيتها في الرؤية الإيرانية . وحاولت إيران التقارب مع الدول العربية في محاولة للضغط على محور أنقرة– تل أبيب الذي هو من وجهة النظر الإيرانية محور لتغيير المحيط السياسي الأمني بالشرق الأوسط.[٢]

وهكذا نلاحظ تعدد متغيرات كل من البيئة الإقليمية والدولية وتفاعل إيران معها وتغليبها –إيران – منطق المصلحة على الأيدلوجية، خاصة بعد تولي خامنئي مؤسسة الإرشاد. وكان الفاعل الرئيسي في البيئة الخارجية لإيران هو الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول باستمرار محاصرة إيران بكافة الوسائل السياسية والاقتصادية. وعلى ما يبدو أن هذا المتغير سيكون له دور كبير في تحديد مستقبل واستقرار الدولة الإيرانية.

وفي خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن الحالة الإيرانية لها خصوصيتها سواء داخلياً أو خارجياً. وأن العامل الثقافي الشيعي يعتبر عاملاً مشتركاً في التأثير على الداخل والخارج. ولكن كان لمبدأ المصلحة الغلبة أحياناً كثيرة على تلك الثقافة العقائدية. وحاول هذا الفصل التعرف على طبيعة هذه الثقافة وتتبع تطورها إلى أن وصلت إلى صيغة ولاية الفقيه بشكلها الموجود حالياً، وأثر هذه الصياغة على طبيعة النظام ومؤسساته والعلاقات البينية بينها، وطبيعة وعمل القوى السياسية المختلفة في المجتمع الإيراني وعلاقاتها بالنظام، وعلاقة هذا النظام بالخارج. كما حاولت الدراسة في هذا الفصل التعرض لمتغيرات البيئة الخارجية ومحورية الدور الإيراني الإقليمي والدولي. ودور هذه المتغيرات في التأثير على الداخل الإيراني كعلاقة تأثير وتأثر. مما يعد مدخلاً للتعرف على دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية في الأجزاء المتبقية من الكتاب.

---

١ د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية ، مرجع سابق

٢ المرجع السابق

الفصل الثالث

دور القيادة السياسية الإيرانية في التحول (١٩٧٩-١٩٨٩): مرحلة الشرعية الثورية

لابد لمن يدرس دور القيادة السياسية الإيرانية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من أن يميز بين طبيعة المرحلة ومتغيراتها الحاكمة ونمط الشرعية الغالب عليها من ناحية والسمات والخصائص الشخصية للقيادة من ناحية ثانية ثم طبيعة هذا الدور والمحاور التي يعتمد عليها من ناحية ثالثة.

ويجب التنويه إلى أنه يصعب عملياً تقسيم ظاهرة التحول إلى مراحل زمنية منفصلة، حيث أن التحول لا تختص به مرحلة بذاتها وإنما تتداخل المراحل فيما بينها. كما أن التحول يكون تدريجياً وتراكمياً ونسبياً تبعاً لتطور المرحلة والرؤية لكل من القيادة والشعب. وهذا الفصل- بين مراحل التحول- لغرض التحليل والمقارنة بين المرحلتين .

و يمكن تقسيم مراحل التحول في إيران إلى مرحلتين رئيسيتين :الأولى مرحلة الشرعية الثورية وهي مرحلة حكم الخميني والتي امتدت لعشر سنوات ، والثانية مرحلة التحول أو المرحلة الانتقالية وهي مرحلة حكم خامنئي. حيث تميزت كل مرحلة بخصائص ومميزات على طريق التحول. كما شهدت كل مرحلة تطورات تتعلق بالتحول إلى الشرعية الدستورية.

ويتناول هذا الفصل المرحلة الأولى من مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية ألا وهي مرحلة الشرعية الثورية[١]، وهي في نفس الوقت مرحلة حكم آية الله الخميني. وينبغي الإشارة هنا إلى أن الثورة الإيرانية اكتسبت شرعيتها بالتفاف الجماهير الإيرانية حولها. ولكن الشرعية الثورية شرعية مؤقتة يستلزم تحولها لنمط شرعية آخر، وفي عصرنا هذا يكون هو نمط الشرعية الدستورية.

وليس المقصود في هذا الفصل متابعة الأحداث في الفترة الممتدة من عام ١٩٧٩ إلى عام ١٩٨٩ م (أي فترة حكم الخميني) وتفاصيلها المختلفة بقدر ما يكون الهدف هو دراسة إشكالية التحول ودور الخميني في هذه المرحلة الحرجة من عمر الجمهورية الإسلامية.

لقد خضعت هذه الفترة لرؤية وتصور الخميني لنظام ما بعد الثورة وللتحول من شرعية الثورة إلى الشرعية الدستورية. وبالرغم من أن الغلبة في هذه المرحلة كانت من نصيب الشرعية الثورية إلا أن

[١] لمزيد من التوضيح انظر الفصل الأول ص ص٥٤-٥٨.

الخميني اتخذ خطوات عديدة على طريق التحول للشرعية الدستورية من خلال محاور أربعة وهي الدستور والقوانين، والمأسسة، الفاعلية والانجازات، بالإضافة للجانب الثقافي.

ولكن يلزم بدايةً توضيح شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية والعوامل التي أدت إلى الثورة.

شرعية قيام الثورة الإسلامية الإيرانية١٩٧٩:

بدايةً عند التعرض السريع لمرحلة الشاه باعتبارها مرحلة تفجر الثورة والتي توافرت فيها عوامل قيام الثورة واندلاعها نلاحظ أن الشاه كان يسعى إلى إعادة بناء الإمبراطورية الفارسية القومية القديمة التي قامت على تركيز السلطة في شخص الشاه.[١] وأسس هياكل سياسية توحي بشكل ما إلى الممارسة الديمقراطية. لكنه لم يسمح بالمشاركة السياسية الفعلية للقوى السياسية المختلفة، ولم يستطع إقامة روابط بين النظام والفئات الاجتماعية المختلفة مما أدى إلى انحسار شرعيته،[٢]، وظهور أزمة مشاركة حادة بمعنى عجز النظام عن استيعاب مطالب الجماهير وفي مقدمتها المطالبة بالمشاركة السياسية بمعنى الإسهام في صنع القرارات السياسية.[٣]

ومنذ عودة الشاه – بعد فشل حركة مصدق – إلى إيران وتوليه من جديد مقاليد الحكم في البلاد، عمد إلى إنشاء جهاز ضخم من الوحدات العسكرية والبوليسية ووحدات المخابرات ومنذ البداية كان واضحاً أن الشاه يهدف من وراء ذلك إلى تحقيق أكثر من هدف في وقت واحد: تحقيق طموحه في أن تصبح إيران قوة عسكرية ضاربة في المنطقة بما يمكنه من تحقيق دوره الإقليمي فيها. وأن يصبح بمقدور القوة البوليسية وقوة المخابرات الضاربة للنظام أن تصل إلى كل مكان وكل فرد في إيران بحيث يصبح بمقدوره أن يحصر كافة تحركات المعارضة بكافة أشكالها وأن يتلافى مقدماً آثار أي تحرك معارض يبدو في الأفق.[٤]

وفي سعيه لاستعادة مجد الحضارة الفارسية كدس الشاه السلاح لتكون إيران واحدة من أقوى خمس قوى عسكرية تقليدية في العالم. فأصبحت أكبر مستورد للسلاح الأمريكي، وفي نفس الوقت شرطي

---

[١] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص١٨٨.

[٢] المرجع السابق، ص١٩٣.

[٣] نبوية علي محمود الجندي، الفساد السياسي في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٣، ص١٨٥.

[٤] د.السيد زهرة، الثورة الإيرانية.الأبعاد الاجتماعية والسياسية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥)، صص٥٤-٥٥.

أمريكي في الخليج العربي– الفارسي الذي اشترك الشاه وآيات الله في تسميته بالخليج الفارسي. ووقع الشاه اتفاقية دفاع مع الولايات المتحدة وصفها الخميني بأنها"وثيقة استعباد لإيران".[١]

كما تبنى الشاه سياسات تحديثية وفق النمط الغربي، وكان أهم ملامح هذا النمط– في رأي البعض– أنه كان مفروضاً على الناس بالقوة ، ولم يشاركوا في وضعه وتخطيطه بل لم تكن سياسات التحديث موجهة لصالح الشعب، وإنما كان تركيزها على خدمة الصفوة. وكان الشاه يسعى من خلال هذه السياسات إلى ربط الاقتصاد الإيراني بالنظام الرأسمالي الأمريكي، هذا بالإضافة إلى أن توجهات هذه السياسات كانت علمانية.[٢] وبذلك دخل الشاه في مواجهة مع المؤسسة الدينية فأعلن نفسه المرشد الروحي للمجتمع. وبدأ يدعو للعودة إلى الحضارة الفارسية القديمة. فاستعاض عن التقويم الهجري بتقويم ملكي جديد، واتخذ النظام إجراءات صارمة ضد المؤسسة الدينية.[٣]

كما صاحب كل هذا، عدم قدرة الشاه على بناء تحالفات مع قوى اجتماعية مؤثرة يمكن الاستناد عليها في مواجهة القوى المعارضة المتزايدة لنظامه. و أدى استمرار تدهور الشرعية السياسية لنظام الشاه إلى بروز حركة تغيير ثورية شعبية داخل المجتمع الإيراني. حيث تحالفت قوى المعارضة في تشكيل جبهة سياسية ضخمة تهدف لإسقاط نظام الشاه . وقد جاءت الثورة الإيرانية معبرة عن رفض الشعب الإيراني لنظام الشاه ومشروعه في إدارة وحكم المجتمع والدولة حتى تمكنت من إسقاطه في ١٦ يناير ١٩٧٩.[٤]

ويمكن إيجاز أهم العوامل والدوافع التي ساعدت على تفجير الثورة الإيرانية فيما يلي:[٥]

١– انعدام قنوات المشاركة السياسية وفرض السلطة والقوة والبطش في تنفيذ سياساتها.

٢– التبعية الكاملة للولايات المتحدة في المجالات الرئيسية مما ساعد على ازدياد الغضب الشعبي تجاهها.

٣– تكريس الاضطهاد المستمر لرجال الدين الإيرانيين ومحاولة الحكومة تقييد حريتهم وإبعادهم عن المشاركة في الإدلاء بآرائهم في السياسات الداخلية والخارجية للحكومة.

---

[1] Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.p.554.

[٢] خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سابق، ص١٩٤.

[٣] المرجع السابق، ص١٩٦.

[٤] المرجع السابق، ص ص٢٠١–٢٠٣.

٥ معيض عيد معيض السلمي، العلاقات السعودية الإيرانية(١٩٧٩–١٩٩٩)، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠٠٣)، ص١١.

٤- شيوع الفساد الإداري والرشوة وتضخم الجهاز الإداري الذي كان يفتقر إلى الكفاءة والقدرة على أداء الوظائف اليومية المنوط بها.

ومع ذلك أوضح "هنري ماسون" أن أغلب أساسيات الثورة المتواجدة في إيران لها مثيل في دول أخرى ولم تقد إلى ثورة ولكن باختلاطها ببعض السمات المحلية الخاصة أخرجت الثورة. والدليل على ذلك أن نظام الشاه سقط بالرغم من أن جيشه لم يمس وبدون أي هزيمة عسكرية خارجية وبالرغم من عدم وجود أزمة مالية تمر بالدولة أو أي تمرد وسط الفلاحين ،فالثورة الإيرانية أوضحت أن النظام يمكن أن ينهار بدون هذه الشروط وهو ما يبرز أهمية البعد الثقافي الديني في الحالة الثورية الإيرانية وهو البعد الذي يتحكم فيه الفقهاء وبفعالية سمحت لهم بتكوين جماعة ثورية فعالة.[١]

أولاً: خصائص مرحلة الشرعية الثورية

يرى "ديليب هيرو" أن الثورة الإيرانية تختلف عن مثيلاتها في الشرق الأوسط. ففي الفترات بين عامي ١٩٥٢و١٩٦٢ أطاحت مجموعات من ضباط الجيش بالأنظمة الملكية في مصر والعراق واليمن الشمالي ، وأقاموا بدلاً منها جمهوريات ورحبت الشعوب بهذا. إلا أن اشتراك الملايين من الإيرانيين في عملية الإطاحة بنظام الشاه يمثل خرقاً نوعياً في هذا المجال.[٢]

هكذا نجد أن الثورة الإسلامية الإيرانية اكتسبت شرعيتها من كونها شعبية، وكونها إسلامية أكسبها مصداقية في مواجهة التغريب الذي فرضه الشاه ، فمعظم الجماهير رفضوا التغريب حتى الذين تلقوا تعليماً غربياً، فلم يتقبلوا النفوذ الغربي وخاصة الأمريكي ومحاولات التقليل من أهمية القيم الدينية.[٣]

واكتسبت الثورة صفتها الإسلامية من ثلاثة مصادر: أولها القيادة الدينية المتمثلة في الخميني، وثانيها تسييس جماعة فقهاء الشيعة، وأخيراً تأسيس دولة ثيوقراطية فيما بعد الثورة أو بمعنى أدق دولة يلعب الدين فيها دوراً محورياً في هيكلة مؤسساتها وتحديد سياساتها وهذه العناصر ارتبطت بدرجات متفاوتة بالتجديد الفكري الشيعي الذي قاده بعض العلماء مثل الخميني وشريعتي.[٤]

كما ميز بعض المحللين بين الثورة الإسلامية والجمهورية الإسلامية حيث أصبحت الثانية مجالاً وساحةً لتطبيق أهداف الثورة. وذلك الخطاب الشعبي للثورة الذي تحول إلى أيدلوجية رسمية أو خمينية في

---

[١] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٤.

[2] Hiro,Dilip, Iran Under The Ayatollahs,London,Routledge &Kegan Paul,1985,p.357.

[٣] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٧.

[٤] المرجع السابق، ص١٣٥.

محاولة لفرض تفسير بذاته للإسلام مما خلق توتراً بين الدولة والتيارات العلمانية. وهو ما يعبر عن اختلاف من قام بالثورة عمن قام بتأسيس الجمهورية الإسلامية.[1]

ويمكن تصور مرحلتين للشرعية الثورية الأولى تتمثل في مرحلة ما قبل انتصار الثورة وتعبر عن اتفاق غالبية الشعب على قيام الثورة ضد النظام آنذاك (نظام الشاه)، ومنذ انتصار الثورة وقيام النظام الجديد بدأت المرحلة الثانية من الشرعية الثورية وهي المرحلة التي يعنى بها الكتاب. وتعد هذه المرحلة هي التي تبدأ زمنياً منذ انتصار الثورة الإيرانية الإسلامية وحتى غياب القيادة الكاريزمية للخميني . واعتمدت القيادة الإيرانية (الخميني) في هذه الفترة – والتي يطلق عليها البعض الجمهورية الأولى– على الشرعية الثورية كمصدر رئيسي لشرعية النظام ، فيلاحظ في هذه الفترة سواء في حركة النظام الداخلية أو الخارجية اعتماد قيم الشرعية الثورية من أجل حشد تأييد الجماهير الراغبة في التغيير وكانت قد خرجت لتوها من ربقة حكم الشاه الاستبدادي وراء فعاليات الثورة المتحمسة للتجاوب مع تطلعات وآمال الجماهير التي كانت لا زالت تحت تأثير فرحة التخلص من حكم الشاه.[2]

ولأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية ولأن نظام ما بعد الثورة نظام إسلامي شيعي فإن شرعيته السياسية تميزت في هذه المرحلة بتجاور مصادر الشرعية:الثورية والدينية وارتبطت كلتاهما بكاريزما الخميني قائد الثورة والنظام الجديد. وارتبط تعدد مصادر الشرعية السابقة بطبيعة هذه المرحلة. وشرعية الثورة كانت المصدر الرئيسي لشرعية كل من القيادة والنظام لأن معظم الإيرانيين اتفقوا في ذلك الوقت على الثورة واختلفوا في نفس الوقت –إلى حد ما– على شرعية ولاية الفقيه. ومثلت ولاية الفقيه في ذلك الوقت تطابق الشرعية الدينية (في تصور الخميني) وكاريزما الخميني ولو لم يكن طرح ولاية الفقيه خمينياً لما كتب له هذا الاستمرار. هذا بالإضافة إلى الشرعية الدستورية والتي اعتمد عليها النظام ولكن بشكل جزئي كما سيأتي توضيحه في هذا الفصل لاحقاً.

أنتجت الثورة القليل من الأفكار التي تعالج شكل دولة ما بعد الثورة، فالمعارضة لم تتح لها فرصة لبلورة رؤيتها عن مستقبل النظام ناهيك عن أن معالجة التفاصيل قد تؤثر على قوة المؤيدين ودرجة تضامنهم وذلك حتى يتلافى أي خلاف ما بين هذه الجماعات.[3]

وترى "روبين رايت" أن الثورة الإيرانية هي آخر الثورات الكبرى، إلا أنها لا تستثنيها من وصف "برنتون" للثورات بأنها مثل الحمى حيث تمر كل من الثورة والحمى بمراحل متشابهة تبدأ الثورة بارتفاع

---

[1] المرجع السابق، ص١٧٥.

[2] د.طلال صالح بنان، إيران: معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩، ص١٨.

[3] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٩.

حاد في الحرارة مع وجود علاقات شديدة التطرف في الحالة العامة للجسم تصل إلى حد الانفعال أو حتى هذيان الحمى، ثم تأتي مرحلة انخفاض درجة الحرارة، ومرحلة النقاهة تظهر بها بعض التشنجات. وغالباً ما تحدث انتكاسة أو اثنتين، ثم يأتي الشفاء والعودة إلى الحالة الطبيعية.[1] ونلاحظ أن ما يميز المرحلة الأولى للثورة طبقاً لهذا التصور هو غلبة التطرف وشدة الانفعال والذي ينخفض مع مرور الوقت في المراحل التالية.

إن النظام في خطواته الأولى كان يحتاج لقيادة الخميني نظراً لسماته الكاريزمية في هذه المرحلة الاستثنائية في عمر الجمهورية الإسلامية. والذي استخدم مقولات الثورة حيناً والعنف حيناً آخر. بالإضافة إلى إجراءات الأسلمة التي طالت جميع القطاعات الاقتصادية والتعليمية وغيرها والتي تمت بأسلوب الثورة أي بشكل قسري لا يستخدم أسلوب الإقناع أو التمهيد بل استخدم القوة عن طريق اللجان الثورية. إن اندفاع رجال الدين الثوار في تأسيس النظام الجديد كان بسبب خوفهم من انقلاب بعض الثوار عليهم، لذا كان تشكيل اللجان الثورية والحرس الثوري من أهم مؤسسات الشرعية الثورية. فهي مرحلة كان الهدف الرئيسي فيها تأمين وتثبيت النظام الجديد.

١- المراحل الفرعية لمرحلة الشرعية الثورية:

ويمكن تقسيم مرحلة الشرعية الثورية إلى مرحلتين فرعيتين:الأولى تمثل مرحلة الازدواجية، وتمثل الثانية مرحلة المركزية.

أ- مرحلة الازدواجية:

جاءت نشأة الجمهورية الإسلامية نتاجاً لاستفتاء شعبي تضاربت حوله مواقف النخبة الثورية.وحقق أغلبية ٩٨.٢% من مجموع من لهم حق التصويت.[2]وتوقع البعض من الإيرانيين بعد نجاح الثورة عودة رجال الدين إلى حوزاتهم العلمية، ولكن عند سؤال الخميني لدى عودته لطهران متى يعود لـ قم أجاب بوضوح "لن نعود".[3] واستعد رجال الدين بدورهم للسيطرة على السلطة مما استدعى وقوع خلافات بل وصدامات كما يحدث في العديد من الثورات بين الرفقاء(ثوار الأمس).

وعزم رجال الدين على السيطرة على السلطة، ولكن واجهتهم مشكلة عدم خبرتهم بشئون الحكم. وخوفاً من فشل علماء الدين وما قد ينتج عنه من انقلاب الرأي العام عليهم، آثر الخميني في بداية الأمر أن يكون موقع علماء الدين من السلطة هو موقع التوجيه والرقابة بالإشراف حتى تكتمل خبرتهم في المسائل الإدارية والفنية. وأكد على ما طرحه في كتابه الحكومة الإسلامية من ضرورة التعاون بين علماء

[1] Wright,Robin,The Last Great Revolution:Turmoil and Transformation in Iran ,New York,Alfred A.Knopf,2000,p.12.

[2] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورية الإيرانية ، مرجع سابق، صص١٧٦-١٧٧.

[3] المرجع السابق، ص١٧٨.

الدين ورجال العلم المناضلين والأحرار من أجل إقامة الحكومة الإسلامية، ولتنفيذ هذه الفكرة اختار مهدي بازركان.[١] وهكذا استعان علماء الدين بمن يثقون فيهم مع توفر الخبرة اللازمة لديهم . ولكن تحت إشرافهم فعلماء الدين كانوا يخشون أن يستبعدوا من السلطة بعد تحقيق هذا النجاح. وأكد الخميني في أكثر من مرة بأنه لن يسمح لليبراليين أن يستولوا على السلطة. من جانب آخر تمر مرحلة الازدواجية بمرحلتين فرعيتين هما: مرحلة التوافق السياسي، مرحلة الحكومة الائتلافية.

(١)- مرحلة التوافق السياسي:

بدأت هذه المرحلة بقدر من التوافق بين كل الليبراليين الإسلاميين ورجال الدين الثوريين وحاول نظام الثورة في البداية أن يثبت أنه أكثر ليبرالية مما كان يعتقد .وأنه لا يعادي قيم عقلانية الدولة كما يخشى الكثير من مؤيديها الليبراليين الذين تحالفوا معها بسبب معارضتهم لحكم الشاه.[٢] وتم تشكيل حكومة مشتركة بين الجناحين حيث عين آية الله الخميني مهدي بازركان رئيساً للوزراء في فبراير ١٩٧٩. وانتهت بتقديم استقالته بعد محاصرة السفارة الأمريكية بطهران من قبل الطلبة في نوفمبر ١٩٧٩أي لم تدم أكثر من تسعة أشهر. وأطلق عليها البعض مرحلة التوافق السياسي بين القوى السياسية في إيران.[٣]

لقد وصف بازركان مهمته في هذه المرحلة بأنها إعادة إيقاف الدولة على قدميها من جديد ووضع الأساس التشريعي والمؤسسي للنظام الجديد، ولكن واجهته قوة التنظيمات الشعبية الثورية. وأقرب مثال لذلك العلاقة بين الحكومة المؤقتة والمجلس الثوري، حيث اتسمت بالتعقيد فليس هناك فصل واقعي في القوى والمسئوليات، ولكن في الحقيقة كانت السيطرة للمجلس مما أجبر الحكومة على حتمية استشارته في المسائل الداخلية والخارجية.[٤] خاصة عندما بدأت مرحلة بناء المؤسسات الجديدة مثل محاكم الثورة الإسلامية والحرس الثوري واللجان الثورية مما أجبر بازركان على الاستقالة . ووصف هذا اليوم بأنه يوم مولد الثورة الإسلامية الثانية حيث تم تحجيم الليبراليين. واستطاع الاتجاه الديني أن يفقد الاتجاه العلماني الكثير من رصيده الجماهيري.[٥]

(٢) - مرحلة الحكومة الائتلافية:

وتعني الحكومة الائتلافية تشكيل حكومة من بين الليبراليين والإسلاميين. وبدأت هذه المرحلة بعد بازركان واستمرت حتى إعفاء بني صدر في شهر يونيو ١٩٨١. واعتبر العديد من المحللين ظهور بني

---

١ المرجع السابق، ص١٨١.

٢ د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٨.

٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة ، مرجع سابق،٢٢٣.

٤ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٣.

٥ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، صص ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٣٦.

صدر مجرد تأجيل لمركزة السلطة في يد رجال الدين الممثلين أساساً في حزب الجمهورية الإسلامية وانتصاراً للمعتدلين. حيث إن انتخاب بني صدر من قبل ٧٦% من المصوتين اعتبره البعض تقهقراً لنفوذ رجال الدين. خاصة وأنه أراد توسيع السلطات المحدودة التي كفلها له الدستور. ولكن العكس تماماً هو ما تحقق فلقد حقق حزب الجمهورية الإسلامية أغلبية كبيرة في الانتخابات البرلمانية الأولى منتجاً بذلك صراعاً داخل الهيكل الرسمي للسلطة خلافاً لما واجهه بازركان من تحدي جاء أساساً من خارج السلطة الرسمية من التنظيمات الثورية.[١]

ولقد اختلف بني صدر مع حزب الجمهورية الإسلامية حول عدة مسائل منها:أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية، تكوين الوزارة، انتخابات مجلس الشورى التي فاز فيها الحزب الجمهوري الإسلامي، وإدارة الحرب مع العراق ، والاقتصاد المنهار، والموقف من مجاهدي خلق حيث حاول خلق مؤسسة رئاسة قوية. [٢]وكانت تصريحات بني صدر المعارضة للنظام دافعاً للبعض لاعتبار إيران قد تكون أول دولة يكون رئيسها هو المتحدث الرئيسي باسم المعارضة أكثر من كونه رئيساً للدولة. ويفسر هذا الانكسار للقوى المعارضة غير الدينية بقيادة بني صدر و بازركان بعدم قدرتها على بناء تنظيم سياسي أو حزب يستطيع مواجهة الحزب الجمهوري الإسلامي.[٣]

ونجح علماء الدين في جمع الأسباب التي تؤدي إلى عزل بني صدر فاتهموه بالتردد في مواجهة الحرب مع العراق، وعدم الكفاءة في إدارة شئون البلاد، والإسراف، ودعم القوى المعارضة للنظام الإسلامي. ووافق المجلس على اقتراح سحب الثقة منه في ١٩٨١/٦/٢١ وصدق الخميني على هذا القرار. وفي إطار فشل التيار الليبرالي يرى البعض أن كلا من بازركان وبني صدر كانا أداة لمساعدة الخميني في تدعيم أسطورته . وكان للصراع الداخلي في هذه الفترة أثره السلبي على قدرة الحكومة على الوصول إلى سياسة خارجية معتدلة فلقد حدث نوع من الشلل للسياسة الخارجية.[٤]

وبانتهاء هذه المرحلة انتهت مرحلة الحكومة الائتلافية بين الاتجاه الديني والاتجاهات الليبرالية الإسلامية. وتم التخلص فيها من كافة العناصر الليبرالية الإسلامية داخل السلطة. وعرفت بمرحلة انهيار التحالف السياسي بين المؤسسة الدينية والقوى السياسية الأخرى. وهكذا نجد أن مرحلة الازدواجية كانت تمثل مرحلة انتقالية. حيث تقبلت الشرعية الثورية في هذه المرحلة الآخر ومبدأ التعددية ولو بشكل جزئي

١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية ، مرجع سابق، صص٢٠٤-٢٠٥.

٢ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامي ، عدد خاص: الأمة في قرن ، الكتاب الثالث،(القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،٢٠٠٢)، ص٢٤٤.

٣ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص ص٢٤٥، ٢٤٨.

٤ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٣٢٩،٢٠٦ .

مما كان يمكن أن يكون تمهيداً للتحول للشرعية الدستورية لولا اتجاه الخميني والفقهاء للهيمنة على السلطة واستبعاد التيارات السياسية الأخرى.

ب- مرحلة المركزية: مرحلة تدعيم الهيمنة الفقهية

يمكن الإشارة إلى قول لينين في ذروة الثورة الروسية عام ١٩١٧ "إن القضية الأساسية لكل ثورة هي قضية قوة الدولة" وتنطبق هذه الملاحظة على معظم الثورات الحديثة حيث ينفجر صراع على القوة بين الثوار بعد انتصار ثورتهم. فقد وقع خلاف بين القوى الثورية في كل من الثورة الروسية والثورة الصينية على طبيعة ومبادئ واتجاه النظام فيما بعد الثورة، بعد أن كانوا متفقين على هدفهم الأساسي في إزاحة النظام القديم. وإيران ليست استثناء من ذلك. فطبقاً لهذا التحليل ،فإن القوى المعارضة للشاه- وتشمل إلى جانب القوى الدينية، القوميين المتدينين، والماركسيين، ومن أسماهم "مهدي مسلم" الإسلاميين الماركسيين- سعت لإسقاط نظام الشاه. وبعدها كان لكل طرف منهم رؤية خاصة للنظام الذي يريدونه أن يحكم إيران بعد الثورة.[١] وكانت السيطرة النهائية على السلطة لأكثرهم قوة وتأثيراً على الجماهير أي لصالح جماعة رجال الدين.

إن تغلغل رجال الدين في النظام السياسي الجديد لم يتحقق إلا تدريجياً. وحتى مرحلة بازركان كان الخميني رافضاً لأي مشاركة مباشرة للفقهاء في الأمور العامة. فلقد منع مثلاً الفقهاء من التقدم إلى الانتخابات الرئاسية في يناير ١٩٨٠. ولكن تغير الوضع بعد ذلك في انتخابات البرلمان في ربيع ١٩٨٠ وبمرور الوقت بدأ إسناد المناصب الهامة المتعددة للفقهاء سواء على مستوى القمة أو القاعدة وسط حركة سميت ببيروقراطية الفقهاء.[٢]

وتعني مرحلة المركزية، مرحلة سيطرة الاتجاه الديني حيث استطاع توحيد السلطة بيده وحده، مع إبعاد كافة عناصر التحالف الثوري التي لا تسلم بالقيادة المطلقة للخميني وبدأت مرحلة جديدة سيطرت فيها العناصر الموالية لسلطة الخميني المطلقة .[٣]وقام هذا الاتجاه ببناء مؤسسات جديدة وبناء آليات للسيطرة على المؤسسات الموجودة منذ عهد الشاه. وبدأ باتخاذ سياسات تخفف من مواقفه المتشددة داخلياً خصوصاً بعد ديسمبر ١٩٨٢، حيث طالب الخميني بإجراء إصلاحات على القوانين والإجراءات المتعلقة بالنواحي الأمنية رغم استمرار الاعتقالات والإعدامات ضد المعارضة بأشكالها المختلفة. وفي هذه الحالة

[1] Moslem , Mehdi , Fachional Politics in Post – Khomeini Iran ,(Syracuse University Press,2002),p3.

٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية ، مرجع سابق، ص٢٠٧.

٣ باكينام الشرقاوي ، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق ، ص٢٢٩.

برز الخلاف حول خلافة الخميني وإدارة النظام السياسي بين أجنحة التيار الديني الجديدة .وعرفت هذه المرحلة بمرحلة السيطرة السياسية للمؤسسة الدينية على السلطة. [١]

وترى روبن رايت في النتيجة الانتخابية لعام ١٩٨١ نقطة تحول حرجة في التاريخ الإيراني حيث لم يعد رجال الدين مجرد مراقبين. وهكذا سارت الحكومة الجديدة الإسلامية بخطى حثيثة، في اتجاه إعادة تشكيل جميع نواحي الحياة الاجتماعية بدءاً من الكتب المدرسية إلى أنظمة الملبس والموسيقى. وخلال تلك الفترة أيضاً بدأت إيران تشكل نموذجاً يتأمله الكثيرون على امتداد العالم.[٢]

وبحكم شغله منصب الفقيه وسع الخميني من صلاحياته وأدخل منصبه في الإطار المؤسساتي بإقامة ثلاث شبكات شخصية متداخلة. ففرض سلطته أولاً على أصحاب المناصب الرسمية الهامة في الدولة عن طريق تعيين ممثليه الشخصيين ويعرفون باسم ممثلي الإمام– أي الإمام الخميني، لمكانة الخميني عند الإيرانيين لقبوه تجاوزاً بلقب نائب إمام الزمان أو بالإمام وهو ما لا يطلق على خامنئي مما يشير إلى اختلاف المكانة بين الاثنين– في كافة المصالح الحكومية الهامة. وعند تعيين هؤلاء المسئولين كانت تعليمات الخميني لهم أن يلتزموا باليقظة والحرص على متابعة كل صغيرة وكبيرة. وكان منصب "ممثل الإمام" يعلو على منصب الوزير والمسئولين الآخرين ، ويتلقى ممثل الإمام تعليماته من مكتب الخميني وليس من رئيس الوزراء. وكانت لممثلي الإمام أهمية خاصة خلال السنوات الأولى من عمر الثورة عندما شن الثوريون حملة لتطهير الهيئات والدواوين الحكومية ممن اعتبروا غير ملتزمين أيدلوجياً، وكان هؤلاء الممثلون بمثابة عين الخميني وأذنه، ومسئولين مسئولية مباشرة أمامه.[٣]

وانتشر رجال الدين في مؤسسات الدولة، وتم توحيد السلطة بيد هذا الاتجاه وحده بعد أن استمرت الثورة أربع سنوات في تصفية المعارضين. بدأ هذا النجاح في مايو ١٩٨٢ عندما تمكنت القوات الإيرانية من استرداد ميناء خورمشهر ذي الموقع الاستراتيجي المهم في إيران والذي قوى من قبضة الاتجاه الديني داخلياً.وانتخب في هذه المرحلة على خامنئي رئيساً للجمهورية وأصبح أية الله منتظري يقدم للإعلام في تلك الفترة باعتباره الفقيه الأول مستقبلاً بعد وفاة الخميني. استطاع النظام في هذه المرحلة أن يواجه العديد من التحديات الداخلية والخارجية منها مواجهة تمرد الأقليات العرقية ومعارضتها للنظام مثل الأكراد وحركات الحكم الذاتي في أذربيجان.[٤]

كما أصدر الخميني بعد وصوله طهران بفترة قصيرة مرسوماً يقضي بتشكيل "سلاح الحرس الثوري الإسلامي" ، وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاض أي تهديد يوجه للدولة. وكان

---

١ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

2 www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

٣ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٦.

٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، صص٢٤٨-٢٤٩.

من بين مهام الحرس الثوري كبح سلطات القوات المسلحة النظامية. بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع. وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخميني في تأمين نصر سهل لمؤيديه في الصراع على السلطة في فترة ما بعد الثورة، بل إنه نجح أيضاً في ترسيخ سلطته وإدخالها في الإطار المؤسساتي بإقامة دولة مصغرة داخل الدولة.[١]

وهكذا يكون الخميني ومن وراءه رجال الدين قد أمسكوا بمقاليد السلطة وكافة مؤسساتها مع استبعاد المعارضة بكافة أشكالها من ممارسة حقوقها السياسية. وقام هذا الاتجاه بتأسيس دولة أشبه ما تكون بنظام الحزب الواحد.[٢]

٢- البحث عن خليفة للخميني:

كان القرار بضرورة البحث عن خليفة للخميني في مطلع عام ١٩٨٢ أهم خطوة نحو تثبيت منصب الولي الفقيه، وإدخاله الإطار المؤسسي. وبموافقة الخميني قام مجلس الخبراء بتعيين آية الله حسين علي منتظري خليفة له. وكانت خلفيته الثورية وعلاقته بالخميني المعيارين الأساسيين لاختياره خليفة للخميني. وبمجرد أن أعلن مجلس الخبراء قراره رسمياً علقت صور منتظري- جنباً إلى جنب-مع صور الخميني وحذت وسائل الإعلام حذو مجلس الخبراء.[٣]

وقد تحدد مصير منتظري السياسي في شهر أكتوبر ١٩٨٦ حينما فشل في منع القبض على عدد من أتباعه الذين عارضوا الاتصالات السرية مع الولايات المتحدة. ومنذ عام ١٩٨٨ هاجم منتظري النظام السياسي الإيراني وكبار المسئولين فيه. ونفذ صبر الخميني وكان رد فعله صارماً إذ أرسل تحذيراً إلى منتظري يقول فيه:"إني أعلنها صراحة لكل من يعبر عن آرائه عبر الإذاعة والتليفزيون والصحافة أني -ما دمت على قيد الحياة- لن أسمح للحكومة الإيرانية بالسقوط في أيدي الليبراليين. وبعدها قدم منتظري استقالته ووصفت وسائل الإعلام الغربية هذه الاستقالة بأنها ضربة للمعسكر المعتدل.[٤]

وفي الثالث من يونيو وقبيل منتصف الليل أعلن أحمد الخميني للعالم الإسلامي وفاة آية الله الخميني. وانتهت حقبة الخميني دون تعيين خليفة له. وفي أقل من ٢٤ ساعة على وفاته بدأ مجلس الخبراء في مناقشة مسألة الزعامة فيما بعد عهد الخميني الذي لم يذكر في وصيته السياسية اسماً مؤهلاً لخلافته. وواجهت الجمهورية الإسلامية أزمة خطيرة تتعلق بالقيادة السياسية إذ لم يكن هناك من يتمتع

١ بهمان بختياري ، مرجع سابق، ص ص٧٦-٧٧.

٢ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٥.

٣ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٨.

٤ المرجع السابق، صص٧٩-٨٠.

بهذا المزيج من المناقب الدينية والسياسية مثلما كان آية الله الخميني لكن الطريقة التي حلت بها هذه الأزمة حافظت على استمرارية منصب الولي الفقيه.[١]

٣- خصائص مرحلة الشرعية الثورية:

أ- تميزت هذه المرحلة بارتفاع درجة العنف وتشدد القيادة السياسية خوفاً من أن تفلت الأمور من بين يديها خاصة مع قيام الحرب مع العراق – والتي يرى البعض أنها ساهمت في ردع الشقاق بين الإيرانيين والتحام الشعب الإيراني بكافة طوائفه تحت قيادة الخميني . لذلك لم تشهد إيران ذاك الصوت المرتفع لمعارضي ولاية الفقيه والذي ظهر بعد وفاة الخميني فزاد عدد المساجين والاعتقالات والمحاكمات حتى بدأ الخميني يحذر من استمرار هذه الأفعال .

ب- ظلت خريطة القوى السياسية في هذه المرحلة موزعة بين موقفين واضحين بينهما مسافة شاسعة إما مع الثورة تماماً أو من أعدائها. وكان أصحاب الموقف المؤيد للثورة هم الأغلبية عدداً وعدة. لذا كانت المحصلة العامة أن الاختلاف والتباين في الآراء والتصورات حول كيفية تحقيق أهداف تلك الثورة ونشر مبادئها محدود. وكانت الرؤى المخالفة تنضوي تحت عباءة الثورة إما بالتخلي عنها أو بتصفية أصحابها دون السماح بخروجها للنور.[٢]

ج- هيمنة الجناح المتشدد من الثوار وإبعاد الجناح المعتدل مما يعد تعبيراً عن طبيعة ومتطلبات المرحلة. ومن أبرز مؤشرات هذه الهيمنة سيطرة هذا الجناح-نخبة رجال الدين- على أدوات النظام السياسي الفعالة من تنظيمات ثورية والمؤسسات الدستورية مع عملية أسلمة المجتمع الإيراني. وذلك في إطار دستوري يسمح للفقيه باعتلاء قمة السلطة السياسية وبممارسة دور رقابي قوي على السلطة التشريعية من خلال مجلس صيانة الدستور.

د- أسلمة المجتمع :لأن الثورة الإيرانية ثورة إسلامية فإن الجانب الديني في التغيير المجتمعي كان من الأهمية بمكان. كما سعت الحكومة إلى التغيير الشامل في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية. إن تطبيق الشريعة باعتبارها المرادف الفعلي لمعنى الحكومة الإسلامية كهدف لنظام الثورة واجه العديد من العقبات خاصة على الصعيد الاقتصادي. والتشريع الإسلامي أعطي خصوصية للسلطة التشريعية الإيرانية ومزيداً من النفوذ والتأثير مقارنة بعهد الشاه.

هـ- الاعتماد على الذات في التنمية (تحقيق الاكتفاء الذاتي والتخلص من التبعية)، وعكس هذا الجانب موقف الخميني من الآخر(كان شعار الثورة لا شرقية ولا غربية) . وتميزت هذه المرحلة بقيام حرب الخليج

---

١ المرجع السابق، ص٨١.

٢ سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما.. تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص٥٥.

الأولى وانتهاؤها، وللحرب قوانينها الحاكمة كما أن لها تكاليفها المرتفعة. لقد أثرت الحرب في أداء الاقتصاد الإيراني من عدة وجوه من أهمها استنزاف الموارد المالية لتمويل الواردات العسكرية (رغم كل القيود المفروضة على تلك الواردات) وتدمير البنية التحتية للمدن الحدودية. ومن هنا عانت إيران خلال عقد كامل مختلف مؤشرات الأزمة الاقتصادية –الاجتماعية ومن بينها :التضخم والبطالة ونقص السلع والخدمات الأساسية وزيادة الفجوة بين من يملكون ومن لا يملكون مما أدى إلى مناشدة الخميني في عام ١٩٨٥ للرئيس التزام التقشف. [١]

وكان يمكن أن يؤثر هذا الأمر على شرعية النظام بالسلب لولا شحن النظام للشعب باستمرار ضد العدو الذي يقف على الأبواب و لا يخلو الأمر من استخدام العنف تجاه المعارضة السياسية. إن تكاليف الحرب المرتفعة كان لها الأثر على شرعية النظام فهي من جانب حرمت جماهير المستضعفين– الذين كانوا ينتظرون من النظام الجديد الذين ساندوه مسبقاً– وضع أفضل وهو ما سبق وأن وعدت به الثورة من تحقيق العدالة في التوزيع. إن شعورهم بأنهم يحصلون على أقل القليل كان يضع مصداقية الثورة على المحك فضلاً عن استقرار النظام نفسه . ومن جانب آخر وضعت الحرب الكثير من الخلافات بين الثوار في حيز ضيق أو يمكن القول تم تأجيل الكثير منها لحين انتهاء الحرب. لذا نجد من يرى أن الحرب أفادت النظام الجديد وحافظت عليه من التفكك والانهيار نظراً لعدم الانسجام الكامل بين عناصر الجماعة الثورية. إذن الحرب كان لها جانب ايجابي هو حماية النظام من التفكك ولها جانب سلبي وهو استفحال الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل كبير على محدودي الدخل والذين هم أساس شرعية النظام لأنهم من المفترض أكثر من استفادوا من الثورة لتعديل وضعهم الاقتصادي والاجتماعي. ولعبت خصائص الخميني القيادية دورها في تماسك الداخل وتحمل تكلفة الحرب من بدايتها وحتى نهايتها.

و– لم ينجح النظام الجديد في التعامل بايجابية مع ثورة التطلعات لدى الجماهير بتحسين أوضاعهم مقارنة بما كان عليه الحال وقت حكم الشاه، ليس على مستوى تلبية الحاجات المعاشية اليومية فقط بل على مستوى الحريات، حيث أظهرت فعاليات نظام الثورة عداء للحريات الفردية السياسية والاجتماعية لا يختلف عن ذلك الذي كانت تعاني منه في عهد الشاه مما ولد ثورة الإحباطات التي ولدتها عدم قدرة النظام على الاستجابة لثورة التطلعات التي خلقها عند قيامه. [٢]

ز– برغم بناء مؤسسات الدولة الجديدة فان الشرعية الثورية لا زالت الشرعية ذات الثقل في الاعتماد عليها من جانب كل من القيادة والنظام. ويرجع ذلك لمحاولة تثبيت الثورة وملاحقة أعدائها وبالرغم من وجود دستور إلا أن حقوق الإنسان وسيادة القانون ظلت بعيدة المنال.وهذا شأن العديد من الثورات. فالتحول إلى الشرعية الدستورية والتخلص من الفوران الأيدلوجي لا يحدث بين يوم وليلة، وإنما يتطلب الوقت والعمل

١ د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية – الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩١.

٢ د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٨.

من جانب كل من القيادة والقوى السياسية الأخرى على تجاوز هذه المرحلة بأقل التكاليف. وارتبطت شرعية الثورة بقيادة كاريزمية "الخميني" لها مصداقيتها الشعبية ولها أيضاً دور رئيسي في نظام ما بعد الثورة وفي صياغة مؤسساتها، كما كان لها الدور الرئيسي في قيادة الثورة في السابق. ومع كون القيادة الكاريزمية قيادة دينية وكون النظام الجديد جمهورياً إسلامياً والمشروع منذ بدايته وحتى الآن إسلامياً فإن الشرعية الدينية لها ثقل كبير ،حيث تعد ولاية الفقيه المحور الأيدلوجي لأفكار الثورة. هذا التعدد في مصادر الشرعية يضفي خصوصية على الحالة الإيرانية لا لتنوع مصادر الشرعية التي يعتمد عليها النظام فحسب، وإنما لتقارب ثقل هذه المصادر مما قد يشير إلى خصوصية المرحلة والتي هي بالرغم من كل ذلك مرحلة ثورية وتعتمد على شرعية الثورة بشكل رئيسي، نظراً لأن الفترة الزمنية قريبة من حدث الثورة ولأن الأحداث والتفاعلات والشعارات الأيدلوجية والتغيير على مستوى الداخل وصياغة السياسة الخارجية، اعتمدت بشكل كبير على المقولات والأدوات الثورية.

ح- وسرعان ما أبدت الثورة الإسلامية بعد نجاحها طموحات على المستوى الإقليمي والدولي ونادت بأممية فكرها وعالمية ثورتها وتبنت مشروع تصدير الثورة ومعاداة الإمبريالية الأمريكية. ولم تمض سنة على الثورة إلا ودخلت إيران في حرب مع العراق استمرت ثماني سنوات فيما كان تطبيقاً عملياً لمبدأ تصدير الثورة بمستوى العنف.[1]

ط- امتدت هذه الفترة لمدة عشر سنوات واجه خلالها النظام الجديد العديد من التحديات على كل من المستوى الداخلي (تدعيم الثورة ومؤسساتها،وطبيعة القائمين عليها، وحسم الصراع الداخلي لصالح التيار الأكثر انتماءً لخط الإمام)، والمستوى الخارجي (حرب ممتدة ثماني سنوات مع العراق بالإضافة إلى العداء السافر مع الولايات المتحدة والذي ترجم نفسه في سياسة حصار سياسي واقتصادي طويل). من هذا المنطلق أصبح مهاجمة معارضي الثورة سواء من داخل نخبة الثورة(الصراع بين يسار ويمين الثورة)، أو من بقايا فلول النظام القديم تصبح من بين أساليب الحفاظ على المجتمع. أدى هذا الأسلوب إلى تدعيم بقاء النظام متماسكاً ومحتفظاً بهويته الجديدة. وكان المهم هو تجميع الجهود ضد عدو خارجي يسهل تشخيصه بحيث يصبح منبعاً لكل الشرور ومواجهته هي السبيل الوحيد للبقاء. من هنا يمكن فهم نظرة الخميني للعلاقة مع الآخر (الغرب).[2]كما أنه لا يمكن إغفال البيئة الخارجية والتي كانت بيئة معادية بشكل عام.

---

[1] المرجع السابق، ص١٨.

٢ أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة: دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمي بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر ، في، د.سيف الدين عبد الفتاح ،السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين ،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠١)، صص٣٤٥-٣٤٦.

ثانياً:الخصائص الشخصية للخميني ودوره في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

تميزت مرحلة حكم الخميني بأنها مرحلة حرجة من عمر الثورة والنظام الإيرانيين غلب عليها نمط الشرعية الثورية. كما أن خصائص شخصية الخميني على تعددها كان لها الأثر على تصوره للنظام الجديد وشرعيته، وتصوره للمرحلة القادمة. فالهدف الرئيسي عنده هو الحفاظ على النظام الجديد. ولم يتردد في الجمع بين الإجراءات الدستورية والاستثنائية كما استغل تأثيره الطاغي على الإيرانيين في الحفاظ على النظام وتوجيه التحول بالقدر والشكل الذي يريده .

١- الخصائص الشخصية للخميني:

هو آية الله روح الله الموسوي بن مصطفى بن أحمد الموسوي الخميني من سلالة جد هندي نفاه الإنجليز من كشمير في بدايات القرن التاسع عشر إلى النجف الأشرف. ثم دعاه أحد وجهاء بلدة خمين الإيرانية للإقامة في بلدته خمين وهو السيد أحمد الهندي (جد أية الله الخميني) وتزوج من شقيقة هذا الرجل، أثمر هذا الزواج ثلاث بنات وولداً أسمه مصطفى هو والد آية الله روح الله الخميني.[١]

يعتبر الخميني الأب الروحي للشعب الإيراني ومفجر الثورة الإسلامية ١٩٧٩ومرشدها الأول. وقد استطاع عبر سنوات طويلة من الصراع الفكري والسياسي أن يدعم ويقوي اتجاهات أكثر ثورية داخل الفكر الشيعي.[٢]

إن مظاهر الحفاوة الشعبية البالغة التي استقبل بها الشعب الإيراني عودة الخميني إلى إيران أكدت تمتعه بشعبية كبيرة. ومن ثم كانت سيطرته على الأوضاع في إيران من الناحية الواقعية.[٣]وهذا يرجع لتميزه بعدد من الخصائص الشخصية وهي كما يلي:

أ- كونه من آل البيت:

وكان يطلق عليه تلاميذه لقب "حاجي أغا"أو السيد الحاج. إذ كان قد جمع بين كونه سيداً من سلالة الرسول، وحاجاً إلى بيت الله في مكة، وفي زمانه كان الحج شيئاً فريداً يميز صاحبه.[١]ومسألة

---

[١] فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٢١.

[٢] أمل حمادة ، د.سيف الدين عبد الفتاح ، من الثورة إلى الدولة : دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمي بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص٣٤١.

[٣] د.عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير،(القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،١٩٩٣)، ط١، ص١٣٢.

الانتساب إلى رسول الله من المسائل التي لها تقديرها في المذهب الشيعي وبالتالي في الثقافة الإيرانية مما يضيف إلى شخص الخميني الكثير من الاحترام والتبجيل.

ب- **السن:**

ولد الخميني في ٢٤ سبتمبر عام ١٩٠٠ [٢]في قرية خمين التي تبعد ٨٠ ميلاً جنوب غربي مدينة قم. حيث كان أبوه مصطفى موسوي رجلاً من رجال الدين، وكان آيات الله يكنون دائماً بأسماء المدن أو القرى التي أتوا منها.[٣]

و يتضح مما سبق تقدم عمر الخميني وقت بداية نشاطه السياسي في بداية الستينيات حيث جاوز الستين من عمره، فهو لم يكن من الشباب، والثورات عادةً تقاد بالشباب. واستمر نضاله ضد الشاه ونظامه سنوات حتى عام ١٩٧٩ ، وهو يناهز الثمانين إبان انتصار الثورة الإسلامية. وتقدم العمر له احترامه عند الشعب الإيراني، ولأن الإيرانيين من المعمرين فهذا التقدم في العمر لا يعد نقطة ضعف له بل نقطة لصالحه.

إلا أنه صاحب تقدم العمر للخميني اعتلال صحته العامة. كما يقال أنه أصيب بأكثر من نوبة قلبية بعد عودته إلى مدينة قم في عام ١٩٧٩، وأصبح لا يستطيع أن يركز أكثر من عشرين دقيقة في اللقاء الواحد.[٤]

ج- **مرجع تقليد:***

والخميني هو أحد رجال الدين البارزين في التاريخ الإيراني . قام بالتدريس لطلاب المدرسة الفيضية بقم علوم الفلسفة ثم العلوم الأخلاقية ثم الفقه والأصول.[٥] فكونه من رجال الدين ومكانة رجال الدين في المذهب الشيعي مفهومة- سبق تناولها في الفصل الثاني- خاصة عندما يكون من آيات الله العظمي، حيث المقلدين له في كل مكان مما يجعل تأثيره الديني والسياسي على الجماهير مسألة مؤكدة.

---

[١] فهمي هويدي، مرجع سابق،ص ص٣٧، ٣٨.

[٢] رفعت سيد أحمد، وصية الخميني: إيران ما بعد الإمام، د.ن، د،ت، ص٩.

[٣] محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص١٧٨.

[٤] المرجع السابق، ص٢٤٢.

* هو الشخص أو الأشخاص الذين ينبغي أن يذعن لهم المجتهدون والطلاب والعامة فيما يقضون من أحكام ويصدرون من فتاوى ويتم اختيار المرجع على أساس: التفقه الكامل، التقوى والعدالة والأمانة، أن تكون مرجعيته مصدر خوف للأعداء وأمان للتابعين، أن يكون جريئاً في الحق ، فضلاً عن الجهود السياسية والعلم بظروف الزمان والمكان.انظر د.محمد السعيد عبد المؤمن، ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص ٥٨.

[٥] فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٣٧.

ولم يكتف بالدروس والخطب التي كان يلقيها في التصدي لممارسات الشاه بل استخدم أيضاً سلاح الفتاوى، ودخل الخميني على هذا المعترك من باب الفقه السياسي، محاولاً في هذه الفتاوى أن يبطل القوانين التي أصدرتها الحكومة بواسطة المؤسسات التشريعية التي تتبعها، كما أشهر سلاح الفتاوى في وجه المستعمرين والصهاينة.[١] وباعتبار الخميني فقيهاً فقد كانت له إسهاماته الخاصة في علم الفقه الشيعي. كما كان لديه يقين راسخ بأن الدين سيكون القوة الدافعة وراء الثورة[٢] وتشكيل الحكومة الإسلامية.

كما ارتبط عنده الوطن بالدين. وفتح باب الفتوى الذي ظل مغلقاً على المسائل العبادية وعلاقة الناس بالله. وتعرض لمختلف القضايا السياسية والاجتماعية والثورية .أي علاقة الناس بالناس، وعلاقة الشعب بالحكومة ،والدولة بالعالم الخارجي. وكانت هذه لغة جديدة في الخطاب الديني في قم وفي إيران كلها.[٣]

بل إن مظهره من ملبسه ولحيته وعمامته السوداء يقدم رموزاً لها دلالة في الثقافة الشيعية الإيرانية. بالإضافة إلى تبنيه لغة وألفاظاً مستمدة من القرآن مثل المستكبرين والمستضعفين والطواغيت، واستفادته من تجمع الجماهير في المناسبات الدينية الشيعية. ومنحه فقهاء نظام ما بعد الثورة لقب الإمام وهي ظاهرة جديدة في النظام الشيعي.[٤]

د- **كاريزميته:**

الزعامة الكاريزمية تناسب بدايات الثورة وينزوي تأثيرها مع استمرارها . وشكل الخميني قيادة كاريزمية حملت عبء تفجير الثورة والحفاظ عليها. وهو ما أفرز سياسات الرفض والحصار من الوسط الذي يتفاعل معها وهي تحمل قدرات التكتيل والتعبئة خاصة إذا ما تخلل ذلك حرب إقليمية استدعت استمرارية التكتيل (الحرب العراقية الإيرانية).[٥]

يؤكد العديد من محللي الثورة الإيرانية على أن الإيمان والثقة في شخص الخميني لهما تأثير واضح على درجة قبول وانتشار أفكاره. حيث يضع الشعب الإيراني الثقة في الخميني ذاته فوق أي برامج أو أفكار. لذا يجب تقدير أبعاد الشحنة العاطفية والهيبة المحيطة به. إن الدراسات المقيمة لشخصية الخميني أخذت أحد موقفين: إما اعتبار الخميني مجرد رجل مستبد جائع للسلطة أو أنه رجل قديس. لقد

---

١ المرجع السابق، صص ٤٠، ٤٣، ٤٤.

٢ محمد حسنين هيكل ، مرجع سابق، صص١٨١، ١٨٩.

٣ فهمي هويدي، مرجع سابق، ص٣٩.

٤ د.محمد السعيد عبد المؤمن ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق ، ص٥٨.

٥ أمل حمادة ، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٦٩.

استطاع الخميني أن يحيط نفسه بهيبة أسطورية مستمدة أساساً من زهده الشديد ولهجة كلامه ورفضه الشديد لأي اهتمامات مادية في العالم. وبالتالي ظهوره بمظهر الشخص غير القابل للإفساد .١ ويذكر رافسنجاني :"كان الخميني هو رأس الحربة وناضل بضراوة أشد من آخرين كثيرين مؤمنين بالقضية – وكنت بحكم مرافقتي له – أحد طلابه وأعجبني منهاجه واقتربت منه أكثر فأكثر. من هنا بدأ نشاطي السياسي لأول مرة في حياتي عام ١٩٦٢."[٢]

تبنى الخميني لغة شعبية وأسلوباً دعائياً في توجهه للشعب بالتخاطب، فهو يتحدث لغة الرجل العادي مهاجماً أحياناً الأغنياء والنخبة والمثقفين لمزيد من كسب ثقة الجماهير. كما تميز بالقدرة الفائقة على طرح القضايا التي تهم المجتمع الإيراني والجماهير العريضة بصفة خاصة مع إحساس وثيق بمعاناتها مع قدرة كبيرة على الصمود أكسبته ثقة الشعب.[٣]

أدت كاريزمية الخميني ومرجعيته اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً في تعزيز سلطته. وفي أمور الدين لم يتردد في إصدار أحكام بخصوص الحج والملكية الخاصة في الإسلام وقوانين الميراث وتأميم التجارة واستصلاح الأراضي والمعاملات المصرفية. وكانت لمراسيمه قوة القانون أما بخصوص المسائل السياسية فقد استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين، والحرب مع العراق، وكتاب سلمان رشدي الذي أثار جدلاً واسعاً. وكانت سلطته حاسمة أيضاً فيما يتعلق بإدارة الصراعات والتحزبات الداخلية في الجمهورية الإسلامية إذ كان الخميني فوق كل الفئات وهو الذي يحدد الحلال والحرام داخل الجمهورية الإسلامية .ولكنه لم يكن يتدخل إلا عند تعرض النظام السياسي للتهديد.[٤]

وهناك من يرى أن القائد الكاريزمي يستطيع إذا أولى عناية خاصة لقضية ما أن يرفع من أهميتها فتصبح محل اهتمام المقودين ،كما أنه يستطيع كسب تأييدهم لهذه القضية مع ضمان اشتراكهم في تنفيذ الإجراءات المتعلقة بهذه القضية عند مرحلة التنفيذ،بالإضافة إلى قدرته على كسب مزيد من الأنصار المؤثرين.[٥]وهذا ينطبق على حالة كاريزما الخميني. لقد كان له تأثيره الطاغي في توجيه سلوك الإيرانيين إبان الثورة وما بعد انتصارها وفي مرحلة الدولة، بل لا زال له تأثير غير محدود بعد رحيله حتى الآن على النظام والقيادة الحالية.

---

١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، صص١٤٧-١٤٨.

٢ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٧.

٣ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

٤ بهمان بختياري، مرجع سابق، صص ٧٧، ٧٨.

[5] Alison Van Rooy ,The Global Legitimacy Game.Civil,Globalization,and Protest,England,Palgrave,2004,p.111.

ويمثل المجتمع الإيراني بيئة صالحة لظهور كاريزما الخميني حيث عانى من التغريب وتنطبق عليه نظرية "كورن هاوزر" عن المجتمع المغرب بأن المجتمع المغرب والمفكك أو المفتت عادة ما يكون مستعداً لاستقبال القيادة الكاريزمية مما يفسر شعبية الخميني.[١]

هـ- قائد ثوري:

بدأ نجم الخميني في الصعود كقائد ثوري مع محاولة محمد رضا بهلوي شاه إيران فرض نموذج تنموي سياسي وثقافي غربي في بداية الستينيات مما عرف باسم الثورة البيضاء أو ثورة الشاه و الشعب.[٢] لذا نجد البعض يرى أن الثورة الإسلامية الإيرانية هي بشكل ما نتاج صراع طويل بين رجلين الشاه محمد رضا بهلوي وآية الله روح الله الخميني.[٣] فقد هاجم الخميني هذه السياسات واعتبرها مهددة للكيان الإيراني. وزادت معارضة الخميني للنظام مع سياسات الامتيازات الخاصة التي بدأ الشاه في منحها للرعايا الأمريكيين والتي اعتبرها الخميني مهينة، ودليلاً على خضوع نظام الحكم للقوى الأمريكية وعميلتها إسرائيل. وهكذا نلاحظ أنه منذ الستينيات تبلور الوجه الآخر في شخصية روح الله الخميني وشيئاً فشيئاً تحول من السيد الهادئ إلى الفقيه الثائر الذي يتحدى الشاه ونظامه السياسي.[٤]

لقد استطاع الخميني أن يصبح القائد الوحيد لحركة ثورية كبرى، حيث اكتسب أهميته كزعيم ثوري من ارتباطه الكامل بهذه الثورة ورفضه لأي حلول وسط . كما لا يجب إغفال قدراته الروحية والمعنوية، حيث استطاع تجنيد من لم يكن له أي ارتباط بالأيدلوجية الإسلامية، مما ساعد على إعادة ربط الإسلام بأيدلوجية ثورية ممثلة للتطلعات الإيرانية.[٥]ويرى البعض أن الخميني قد أظهر كفاءة بالغة في الإستراتيجية الإستراتيجية الثورية فقد كان لديه من الصبر ما يقلب به نظام حكم الشاه. كما أظهر حساسية لمزاج وتطلعات أمته بشكل يكاد يكون فريداً في التاريخ الإيراني.[٦]

إن وضع الخميني بالنسبة للثورة الإيرانية لم يكن يختلف عن وضع لينين في الثورة البلشفية أو وضع ماوتسي تونغ بالنسبة للثورة الصينية. لكن ربما كان نموذج الخميني أقرب إلى نموذج لينين منه إلى نموذج ماوتسي تونغ. فكل من الخميني ولينين أدار الثورة من منفاه أما ماوتسي تونغ فقد أدار الثورة من

---

١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

٢ أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق ، ص٣٤٣.

[3] Hoveyda , Fereydoun , The Shah and The Ayatollah . Iranian Mythology and Islamic Revolution , (London:Praeger,westport,Connecticut,2003),p1.

[٤] فهمي هويدي ، مرجع سابق،ص٣٩.

٥ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٤٨.

٦ محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص٢٤٤.

داخل الصين. لذلك يرى البعض أنهما لم يكن لهما الدور الكبير في الثورة وقصروه على جني ثمار أحداث كان لآخرين فضل صنعها.[١]

إلا أن الخميني يختلف عن غيره من قادة الثورات الأخرى من حيث حجم الشحنة المعنوية والروحية التي فجرها. وهو اختلاف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالصفة التي قدم بها نفسه للمجتمع الإيراني الذي عاد إليه بعد سنين الغربة: صفة نائب الإمام المعصوم. فالخميني إن لم يزعم لنفسه مرتبة الإمام الغائب إلا أنه منح نفسه الصلاحيات نفسها في إطار ما يعرف بالتجديد في النسق السياسي الشيعي.[٢]

و –أسلوب تفكيره وخطابه السياسي:

تعددت الدراسات والرؤى التي تناولت أسلوب تفكير الخميني وخطابه السياسي. فهناك من يرى أن الخميني محنك للغاية، لكنه أحادي التفكير مما يقوده لتبني مواقف تبدو غريبة مثل قوله:"إن الثورة لم تقم لتزود الناس بالطعام" في رده على مسألة البطالة. كما أنه يفكر ويتحدث بأسلوب المطلق، وتهيمن عليه رؤيته لتاريخ الشيعة هيمنة كاملة، فهو لا يمكن أن ينسى قط موقعة صفين. ولذا رسخ في نفسه شك عميق من أي شئ له علاقة بالتحكيم أو الحلول الوسط، وقد تسبب عجزه عن التوصل إلى حلول وسط إلى تعقيدات عديدة في الشئون الخارجية والداخلية. كما ذاع عن الخميني أنه يقتنع بسهولة برأي آخر شخص يتحدث إليه.[٣]

و يرى البعض الآخر أن خطابه السياسي تميز بالسلاسة والبساطة مما كان له الأثر على مشاعر المستمعين ووصول رسالته بشكل يسير. كما أن الإعلام الغربي كان له الفضل في تسليط الضوء عليه أثناء إقامته في فرنسا.[٤]

ويشير البعض إلى أن ثمة اختلافاً بين كتابات الخميني ما قبل الثورة وخطبه ما بعد الثورة. فبعد إسقاط الشاه ظهر التحول الأيدلوجي من استخدام الإمام الحسين كرمز للاحتجاج أمام الطغيان إلى سيدنا علي كرمز للحكومة البناءة ولسيدنا محمد (ص) كرمز للعالمية.[٥]

وشكل كتاب الحكومة الإسلامية للخميني – الذي اشتمل على محاضراته التي ألقاها على تلاميذه في الحوزة الدينية بقم – منهاجه للتغيير والإصلاح للمجتمع الإيراني. وينبغي الإشارة إلى أن هذه الأفكار بخصوص الولاية المطلقة للفقيه تخالف ما سبق أن طرحه من آراء في كتابه كشف الأسرار الذي صدر

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، ص٤٩.

٢ المرجع السابق، صص ٤٩–٥٠.

٣ محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، صص٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥.

٤ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٥٠

٥ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٥.

في الأربعينيات حيث إنه ردد في هذا الكتاب مقولات الفكر الشيعي التقليدي التي لا تقبل إلا بالولاية المقيدة للفقيه.[1] مما يعبر عن تطور أفكاره من مرحلة لأخرى.

ز – **أسلوب اتخاذه للقرار:**

يرى البعض أن الخميني كان يتعمد أن تكون تعليماته فضفاضة وغير محددة، حيث إن أي تقاعس في تنفيذ أحد أوامره أو تجاهلها يقلل من زعامته وهيبته. فهو لا يأخذ جانب أي طرف من أطراف الصراع إلا بعد الوصول لطريق مسدود. كما أنه لا يهتم بشكل فردي ومباشر إلا بعدة سياسات محددة وقليلة – مثل قرارات الحرب– بل إن البعض رآه تابعاً وليس قائداً للرأي العام فلا يوضح نواياه إلا بعد أن يتحسس اتجاه ومشاعر الجماهير العريضة المعبر عنها في المظاهرات والمسيرات. وعند القيام باتخاذ القرار يراعي دائماً أن يكون على علم بكل شئ وعن كل شخص، وعلى مساعديه تبسيط المشكلة إلى عدة خيارات ليختار منهم فيقوم بالاختيار السريع والحاسم فهو قليلاً ما واجه الحيرة أمام قرار اتخذه،ولا يحتاج إلى اجتماعات واستشارات وما إلى ذلك.[2]

ويرتبط أسلوب اتخاذه للقرار بسماته الشخصية السابق تناولها وعلى سبيل المثال يرى "مهدي نوربخش" أنه توجد عدة عوامل ساهمت بشكل ملموس في أن يتجاوز آية الله الخميني الحدود التي أقرها الإطار القانوني للدستور الإيراني. كان أولها الكاريزما التي تميز بها وزعامته للثورة الأمر الذي مهد الطريق بطبيعة الحال إلى تأثيره المطلق في المجتمع ومؤسساته بما في ذلك الحكومة. ويرجع العامل الثاني إلى ميل المدافعين عن ولاية الفقيه – من بين رجال الدين– إلى إشراكه خطوة بخطوة في كل صغيرة وكبيرة من قرارات البلاد أما العامل الثالث فقد كان هو الدور الذي وجب عليه أن يلعبه كوسيط بين الجماعات المختلفة التي تولت حكم البلاد.[3]

حيث عارض الخميني أي انقسام واضح داخل النخبة فلقد عمل على تحقيق نوع من الاتفاق حول السياسات العامة وفي حالة الاختلاف غالباً ما يمنح دعمه لمن يبدو الأضعف والنتيجة عدم قدرة أي طرف على تحقيق نصر واضح في صراع القوى الداخلي. لقد كان الخميني من خلال دوره غير المؤسسي الملجأ الأخير لكافة القوى السياسية المتصارعة من وصولها لنقطة اللاعودة . ولقد استغل الخميني مناخ الرهبة وإستراتيجية الأزمة والتهديدات الموجهة للثورة واستخدامها لغرض التوحد حول سلطته. وسهلت سلطة الخميني الروحية ودوره كمرشد للأمة أن يلعب دوراً واضحاً في مؤسسات ما بعد الثورة وفقاً لنظرية

---

١ د.علا أبو زيد ، ولاية الفقيه: تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، صص٤٢٠-٤٢١.

٢ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٤.

٣ مهدي نوربخش، مرجع سابق، صص٤٤– ٤٥.

ولاية الفقيه التي نص عليها الدستور.[1] ودوره كحكم بين القوى السياسية يمثل أهم الأدوار في هذه المرحلة.

٢- دور القيادة (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

يتبين مما سبق تعدد الأدوار التي كان يلعبها الخميني في قيادته للنظام الجديد ومن أهمها دوره كقائد للثورة وكقائد كاريزمي وكرجل دين وكحكم بين القوى السياسية المختلفة ودوره في التغيير: الأسلمة ثم التحول إلى الشرعية الدستورية ويرتبط ذلك برؤيته للنظام السابق نظام الشاه وتصوره للتغيير والإصلاح والتي ترتبط بكل من: سماته الشخصية، وثقافته والإطار الدستوري الذي يحدد صلاحيات القائد، بالإضافة لمتغيرات كل من البيئة الداخلية والخارجية.

أ- رؤية الخميني للمجتمع الإيراني ما قبل الثورة:

استقر رأي الخميني على أن المجتمع الإيراني ما قبل الثورة يعاني من أكثر من مشكلة من أهمها:[2]

(١)- بعد النظام الإيراني عن الإسلام سواء في ممارساته الداخلية (نظام اجتماعي واقتصادي وسياسي مغلق بالإضافة إلى النظام الثقافي المتغرب)، أو ممارساته الخارجية(العلاقات الخاصة بين النظام والولايات المتحدة،وإسرائيل).

(٢)-عدم قيام المؤسسة الدينية بالدور المفترض أن تقوم به فهي غارقة في ممارسات التقية وتبرير ممارسات النظام السياسي، أو كما أطلق عليهم الخميني فقهاء الحيض والنفاس، وفقهاء السلطان.

من ناحية أخرى نلاحظ التحول في أفكار الخميني، ففي عام ١٩٧٨ صرح بأنه ليس في نية علماء الدين إدارة الدولة والمشاركة في الحكومة الرسمية بأنفسهم بل إرشاد الشعب لمتطلبات الإسلام مع حقهم في ترشيح أنفسهم للمجالس. إلا أن ولاية الفقيه أصبحت بعد انتصار الثورة وانحياز الشعب الواسع للقيادة الدينية جوهر الحكومة الإسلامية، رغم أن مشروع الدستور الذي صيغ أثناء إقامة الخميني في باريس لا يشير إليها(مما يشير إلى أن هذا التحول قد يكون مناورة سياسية من قبل الخميني لتجنب الانشقاق عن الجماعة الثورية والتي تشكلت من مختلف التيارات السياسية التي كانت موجودة إبان فترة حكم الشاه) . وبشكل عام قاوم الخميني فصل الدين عن السياسة ومطالبة رجال الدين بعدم التدخل في الشئون السياسية واعتبره مفهوماً غربياً انتشر بفعل الاستعمار، ولا يردده إلا غير المتدينين.[3]

---

١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٥.

٢ أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٤٤.

٣ وليد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٣٩.

وبدا واضحاً أنه رغم استقرار مبدأ ولاية الفقيه فإن صيغته لم تكن واضحة تماماً. وفي فورة الحماس للثورة ومبادئها وافتتاناً بالشخصية الكاريزمية للخميني صيغ دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية بنصوص تجعل الولي الفقيه فوق جميع السلطات وفوق كل مساءلة وبروح توحي بأن دور الفقهاء لا يمكن إغفاله. وتم تدعيم هذا التوجه عملياً في ظل ولاية الخميني وبمساندة منه.

وتحدد إطار النظام السياسي للجمهورية للإسلامية الإيرانية على يد مجلس الخبراء الذي بدأ اجتماعاته عام ١٩٧٩. ونجح التيار الديني– بقيادة آية الله بهشتي–في التغلب على محاولات القوميين العلمانيين التي كانت تهدف لصياغة وثيقة لا تتضمن دوراً بارزاً لآية الله الخميني. و لقد جاءت مبادرة تعيين الخميني في منصب الولي الفقيه–أساساً– من رجال الدين ذوي المناصب المتوسطة ورجال الدين القرويين أثناء انتخابات مجلس الخبراء التي جرت في صيف عام ١٩٧٩. وثمة ما يشير إلى أن هذه المبادرة أتت كرد فعل دفاعي ضد المعارضة التي أبداها المثقفون العلمانيون وبدافع الخوف من إمكانية استبعاد رجال الدين من العملية السياسية.[١] فلا يزال في ذاكرة رجال الدين مواقف استبعادهم من قبل الليبراليين من العملية السياسية في حركة مصدق. وعدم فاعلية دورهم في الثورة الدستورية.

وأصبح الفقيه في الجمهورية الإسلامية ككل هو أعلى سلطة ويملك صلاحيات واسعة ولقد بين آية الله بهشتي – الذي وضع المواد الخاصة بالولي الفقيه في الدستور – "أن غالبية الشعب قد عبرت عن قبولها واعترافها بالخميني ولهذا لا تعد زعامته مفروضة على الشعب".[٢]وفي رأي الباحثة أن التصويت كان لصالح الخميني وليس لهذه المواد من الدستور لكن الأمر تغير بعد رحيل الخميني فتعددت الآراء بخصوص ولاية الفقيه وصلاحياته.

هكذا يتضح أن الوضعية الخاصة التي تميز بها الخميني هي نتاج:[٣]

– السمات الشخصية التي تمتع بها وخاصة كاريزميته

– أسلوب وصوله للسلطة (الثورة)

– الصلاحيات الدستورية التي يتمتع بها الولي الفقيه(الخميني) وعلاقته بالمؤسسات الأخرى.

لذا امتزجت عدة أدوار للخميني دوره كقائد للثورة الإسلامية، ودوره كمرجعية دينية مع دوره كقائد دولة وهو الدور الأهم . كما أن لتوجه الخميني (القائد الثوري والذي هو رجل دين في نفس الوقت) أهمية حاسمة

١ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٥.

٢ المرجع السابق، ص٧٦.

٣ انظر: منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٩.

في تحديد معالم البنية السياسية في مجتمع ما بعد الثورة. فإن الخميني شكل النظام الإيراني وفي ذهنه تصور معين للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية.

ب – محاور التحول:

ونتعرف على دور القيادة (الخميني) في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية من خلال أربعة محاور رئيسية : المحور الدستوري، والمحور المؤسسي، ومحور الفاعلية، والمحور الثقافي.

(١)– المحور الدستوري والتشريعي:

جاءت الدستورية الغربية في التجارب الغربية عقب حسم مسألة فصل الدين عن الدولة، بينما لم تحسم هذه القضية في الأمم الإسلامية ، ولذا اتخذت الدستورية أشكالاً عدة لتنسجم مع القوانين الإسلامية. ومثلت إيران هذه الإشكالية، وكانت أوضح في دستور ١٩٠٦.أما عن دستور الجمهورية الإسلامية فلقد تمت صياغته في إطار من عدم الشعور بعقدة النقص تجاه ما هو غربي بل تمت صياغة الأهداف الدينية بوضوح.[١] لأنه كانت هناك قناعة كبيرة من قبل كل من الخميني ونخبته الجديدة بالحكومة الإسلامية طبقاً لتصور ورؤية الخميني لها. حيث أنه طوال فترة وجود آية الله الخميني على قمة المعارضة لنظام الشاه كان في تصوره قيام إيران جديدة على غرار ما كان عليه الأمر في الحقبة الأولى للإسلام. ومن وجهة نظره أن النظام السياسي الجديد نظام دستوري إسلامي ومؤسسي في إطار الشريعة كما أنه يعتمد في شرعيته على تحقيق أهداف الثورة المتعددة وخاصة تحقيق العدالة أي أنه يحقق الإنجازات المرجوة في إطار ثقافة سياسية ذات اتجاه واحد لا يقبل التعددية ويركز على إسلامية هذه الثقافة.

ونناقش هذا المحور من خلال العنصرين التاليين:

(أ)–الدستور:

يذكر البعض أن الخميني كان قد شكل في أثناء إقامته في باريس لجنة لإعداد مسودة دستور الدولة بعد سقوط الشاه لكنه تراجع بعد ذلك.[٢]كما شكل المجلس الثوري قبل وصوله إلى السلطة وبعدها دعا لإجراء انتخابات لتشكيل مجلس الخبراء لوضع دستور جديد للدولة.[٣]وتعتبر مواد الدستور مؤشراً على هيمنة الجناح الراديكالي من الفقهاء. كما سعى الخميني بعد الثورة إلى مأسسة نظام الثورة سريعاً، فلقد

١ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران: ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٥.

٢ د.السباعي محمد السباعي، التاريخ والدور الخارجي، في، المسألة الإيرانية:النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل– يوليو،١٩٩٥، ص٣٦.

٣ منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق ، ص٩٤.

تزامنت عملية إبعاد العناصر العلمانية في السنوات الأولى للثورة مع مأسسة حكم الفقهاء لنظام الدولة الجديدة.

ويشير المحللون إلى تميز الثورة الإيرانية (بقيادة الخميني) حيث وضعت فور نجاحها دستوراً يقنن علاقات السلطات ويحدد ملامح السياسة الخارجية. وتلك خاصية تختلف بها الثورة الإسلامية عن الثورة البلشفية التي ظلت من دون دستور لبضع سنوات. كما أن الظروف التي وضع فيها الدستور، وآلية وضعه والتصديق عليه والعوامل التي أدت إلى تغييره ،وآلية هذا التغيير وغيرها من التفاصيل تعكس بعض أبعاد صراع القوى في إيران وتساهم في التعرف على الأهمية النسبية لهذه القوى مقارنة بعضها ببعض.[١]

ولقد سعي الخميني منذ البداية لمأسسة حكم الفقهاء (ولاية الفقيه) من خلال: انتخاب مجلس الخبراء في ٣ أغسطس ١٩٧٩، والاستفتاء على الدستور في ٢-٣ ديسمبر في وقت كانت المشاعر والأفكار فيه ما تزال مشدودة إلى الرهائن في السفارة الأمريكية، كما أن وفاة آية الله طلقاني جعلت الأجواء ملائمة لوضع الدستور وفق إرادة الخميني.[٢] وحرص الخميني على وجوب أن يكون الدستور إسلامياً ١٠٠% ، وأن الزعماء الدينيين هم فقط المؤهلون لتقرير ما هو إسلامي وما هو معادي للإسلام.[٣]واشترك في صياغة الدستور فقهاء مجلس الخبراء الذي تم انتخابه من قبل الشعب وناقشه مجلس الشورى الإسلامي، ثم أقره فقهاء مجلس صيانة الدستور واعتمده الخميني. بعد ذلك طرح على الاستفتاء العام في ١٩٧٩/١٢/١م[٤]، وعبر هذا الدستور عن آراء الخميني إلى حد كبير.

وتتضمن ديباجة الدستور(٧٩ ثم في تعديل ٨٩) -كدأب معظم دساتير الثورات الكبرى- الإشارة نصاً إلى رمز الثورة وقائدها وكفاحه من أجل إسقاط النظام السابق. لكن بحكم الخصوصية العقائدية للثورة الإيرانية شددت الديباجة على أن المحتوى الديني لكفاح الخميني كان له أكبر الأثر سواء في إحداث الثورة أو في إنجاحها، وقارنت ذلك بسوابق الحركات الوطنية الإيرانية التي لم ترد هذا المورد العقائدي ، وبالتالي لم يقيض لها تحقيق أهدافها. لكن حدود تأثير الخميني في دستور ١٩٧٩ تتجاوز الاعتراف له بهذه المنزلة الروحية والسياسية الرفيعة إلى التعبير عن مجمل منظومته القيمية والتطور الذي لحقها والذي تجسد في تعديلات ١٩٨٩.[٥]

---

١ د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، مرجع سابق، صص٥٠-٥١.

٢ باكينام الشرقاوي ،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق ، ص١٤٦.

٣ المرجع السابق، ١٧٨.

٤ المرجع السابق ، ص١٨٧.

٥ د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق، ص٦٩.

وقد حرص الدستور الإيراني على الموازنة بين الخصوصيات الشيعية والعموميات الإسلامية مثل مبدأ الشورى الإسلامي و مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونص على مبدأ وحدة المسلمين وواجب النظام في العمل على تحقيقها. ونص على معاملة غير المسلمين بالحسنى. و الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة الإسلام. ونص على أن الدين الرسمي لإيران هو الإسلام وأن المذهب الجعفري الاثنى عشري هو المذهب الرسمي بدون تغيير إلى الأبد، وعلى الاحترام الكامل للمذاهب الإسلامية الأخرى. بالإضافة إلى خصوصية أخرى تتعلق بالمذهب الشيعي وهي ولاية الفقيه حيث نص على الإمامة والقيادة المستمرة ودورها الأساسي في استمرار الثورة الإسلامية.[1] لذا نجد من يرى أن الدستور الإيراني قنن الثيوقراطية واستخدموا مفهوم الثيوقراطية الدستورية عند الحديث عن النظام الإيراني.[2]

وترى بعض الكتابات الغربية بشكل عام أن هذا الدستور جعل الخميني أول قيصر بابا في التاريخ، فسلطته مطلقة بدون مسئولية إلا أمام الله سبحانه وتعالى، مع الاعتراف ببعض الأهمية الشعبية للولي الفقيه بانتخابه من قبل خبراء هم أنفسهم منتخبون.[3]

كما يعتمد الدستور بشكل أساسي على بعض المفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية ورغم أنه لا يعترف بذلك إذ يسميها حقوق الشعب، لكنه يقيدها بعد إقرارها بأشكال مختلفة منها ألا تتعارض مع الموازين الإسلامية. حيث أقر الدستور المشاركة السياسية والانتخابات والاستفتاءات، فكما أن الثورة قامت على أساس دور واسع للشعب ودور قيادي لرجال الدين فإن هذا الازدواج يتجلى في الدستور بين حكم الشريعة الذي يعطي دوراً مميزاً لرجال الدين وبين حكم الشعب مع رجحان لصالح الأول عند إعطاء علماء الدين ميزات خاصة في مراقبة مجلس الشورى المنتخب من قبل الشعب من خلال مجلس صيانة الدستور.[4]

وينبغي الإشارة إلى أن الدستور الذي اعتمد عليه النظام في مرحلة الخميني هو دستور ١٩٧٩ لأن الدستور المعدل تم الاستفتاء عليه بعد رحيله بأيام وإن كان قد تم تحديد عناصر هذا التعديل وفقاً لتصور الخميني وموافقته قبل الوفاة .

(ب) – التشريعات أو القوانين:

١ د.محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص٦٠.

٢ باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٧٧.

٣ المرجع السابق، ص١٧٩.

٤ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٤٤.

شرع الخميني فور انتصار الثورة الإيرانية في أسلمة المجتمع الإيراني بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص. وأسس المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف وهي مجلس الشورى الإسلامي ، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التي يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور.

خضع المحور التشريعي لتأثير الأفكار الثورية كما خضعت عملية صنع القواعد القانونية لرقابة إسلامية صارمة. فالحكومة الإسلامية في رأي الخميني حكومة قانون والقانون فيها هو أمر الله وحكمه. وقانون الإسلام أي أوامر الله لها السلطة التامة على جميع الأفراد.[١] وداخل هذا الإطار أيضاً يظهر دور مؤسسة مجلس صيانة الدستور وسلطاتها كمحور أساسي وهام حيث تعد جزءاً حيوياً في العملية التشريعية فلابد من الحصول على موافقتها على كافة التشريعات كما أن لها الحق في الاعتراض على تشريعات البرلمان.[٢]

وأسلمة القوانين ترتبط بأسلمة القضاء وصرح الخميني في أغسطس ١٩٨٢ "علينا العمل من أجل تحويل الجهاز القضائي القديم إلى قضاء إسلامي. وكل قانون لا يتفق مع أحكام الشريعة لا يمكن اعتباره قانوناً. ويجب على مجلس صيانة الدستور والمجلس القضائي الأعلى إلغاء القوانين القديمة المناقضة للشريعة. وكل من يقوم بتطبيق تلك القوانين القديمة مذنب ويتعين محاكمته لكي يتلقى العقوبة التي يستحقها."[٣]

وكان مجلس الشورى الإسلامي ينظر في العديد من المشاريع والقرارات الحكومية ثم يوافق عليها ويحيلها إلى مجلس صيانة الدستور ثم ينظر إليها مجلس الصيانة ويرفضها بحجة عدم توافقها مع الشريعة الإسلامية. فهو يتبنى في أدائه لمهامه المكلف بها خطاً متشدداً كانت نتيجته الطبيعية ظهور صراعات مستمرة مع مجلس الشورى وهذا الأمر فرض تدخل الخميني.[٤]

وليخفف الخميني عن كاهله مشكلات هذا التدخل المستمر بين المجلسين كتب الخميني في السادس من فبراير ١٩٨٨:"في حالة فشل مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور في الوصول إلى اتفاق فيما بينهما حول المسائل المتعلقة بالشريعة والقانون يتعين تكوين مجلس لتشخيص المصلحة العليا لنظام الحكم وعلى كل الأعضاء الموقرين أن يدركوا جيداً أن حماية المصلحة العليا لنظام حكمنا

١ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٣.

٢ المرجع السابق، ص١٨٤.

٣ أزادية نيكنام ، أسلمة القانون في إيران. زمن التخلي عن الأوهام، رؤى مغايرة،(القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،١٩٩٩)،العدد العاشر، ص١٢.

٤ المرجع السابق، ص٩.

الإسلامي تمثل ضرورة حيوية للإسلام نفسه..." وفي أعقاب ذلك وافق مجلس تشخيص مصلحة النظام على القوانين التي رفضت سابقاً من قبل مجلس صيانة الدستور لعدم اتفاقها مع الإسلام.[١]

وبالرغم من أن تطبيق الشريعة وأسلمة المجتمع تأتي على قمة أهداف الخميني فإننا نجد أنه قدم الأحكام الحكومية على الأحكام الشرعية في بعض الأحيان. فلكي يواجه الخميني التحديات المرتبطة بتطبيق الشريعة في التشريع القانوني أكد على أنه في استطاعة الأحكام الحكومية أن تصل في استقلاليتها إلى درجة تمكنها من معارضة أحكام الشريعة. ذلك أنه في استطاعة الولي الفقيه أن يصدر المراسم المعارضة للأحكام الدينية إذا استشعر ضرورة لذلك. ونجد عرضاً واضحاً لتلك الفكرة في رد الخميني على سؤال خامنئي عن مدى سلطة الولي الفقيه وكتب الخميني :"واقع الأمر أن الولي الفقيه إذ يمارس الحكم يمارس حقاً مستمداً من السلطة الشرعية الكلية التي منحها الله سبحانه وتعالى للرسول (ص)، ويمثل الحكم أحد مبادئ الإسلام الأساسية ويفوق في أهميته المبادئ الثانوية بل يفوق كذلك الصلاة والصوم والحج ...من حق الحكومة منع أي فعل ديني أو غير ديني إذا وجدته مضراً بمصالح الإسلام وللمدة التي تراها ضرورية." [٢]

واستناداً لما سبق نلاحظ أنه بالرغم من تركيز الخميني في المحور الدستوري والتشريعي على تطبيق الشريعة وأسلمة القوانين، نرى أن الدستور لم يغفل دور الشعب وأهميته وحقه في المشاركة في صنع القرارات والتي هي من مبادئ الشريعة الإسلامية (الشورى والأمر بالمعروف) بل أكد عليه في كثير من المواد . ولكن يظل القيد الرئيسي على ديمقراطية الدستور (سواء دستور ١٩٧٩ أو دستور ١٩٨٩) هو ولاية الفقيه بصلاحياتها الواسعة . وهذا يمثل العائق الدستوري للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، حيث يمثل الدستور تناقضاً بين الجمهورية وولاية الفقيه.

(٢)- المحور المؤسسي:

وإذا تجاوزنا المحور الدستوري إلى المحور المؤسسي نجد مدى ارتباط هذا المحور بالمحور الدستوري- القانوني حيث يرتكز عدد من المؤسسات على شرعية دستور ١٩٧٩ ،فنجد أن الدستور الإيراني تميز بالنص على مأسسة النظام ، كما اكتسبت مؤسسات النظام طابعاً خاصاً . ولكون نظام ما بعد الثورة هو نظام الجمهورية الإسلامية، نجد أن الدستور الإيراني اشتمل على ازدواجية مؤسسية: مؤسسات إسلامية تعبر عن الأيدلوجية الإسلامية ومؤسسات تمثل الشعب وهذه الازدواجية مثلت وجهة نظر الخميني والتي أصر عليها في مواجهة معارضيه.

(أ)- الازدواجية المؤسسية:

---

١ المرجع السابق، صص١١-١٢.

٢ المرجع السابق، ص١١.

حرص الخميني منذ انتصار الثورة ورحيل الشاه على أن يكون تصوره للحكومة الإسلامية موضع التنفيذ والتي يأتي على رأسها الولي الفقيه، حيث يجعل الدستور الإيمان بولاية الفقيه من الركائز الأساسية للجمهورية الإسلامية فلا يستقيم نظامها إلا بها ولا يكتسب شرعيته إلا بإعمالها، وبناء عليه فإن المرشد يتمتع بوضع شديد التميز والتمدد أيضاً لأنه باختصار شديد يتدخل في عمل مختلف سلطات الدولة.[١]

وتميز النظام السياسي الإيراني تحت قيادة الخميني بأنه نظام هرمي بشكل كامل، فعلى القمة يقف الخميني ممتلكاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى تمثلت في خصائصه وسماته الشخصية[٢]والتي سبق تناولها. وكانت السلطة المطلقة للخميني مطلباً أساسياً لحسم الصراعات المتفجرة في أوساط النخبة الإيرانية.[٣]

وبعد تقنين وضع الولي الفقيه وضمان مكانة متميزة إن لم تكن مسيطرة على مجريات الأمور السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال عدد من المؤسسات المرتبطة والخاضعة مباشرة لسلطة الولي الفقيه زاد التأكيد علي مسئولية الفقهاء عن الإصلاح والإبقاء والحفاظ على النظام الجديد .[٤]

وبالرغم من تخلي إيران عن الديمقراطية بشكلها الصريح باعتبارها مستورداً غربياً فلقد احتوى الدستور على إجراءات ديمقراطية مثل التمثيل الشعبي وتصويت الأغلبية والبرلمان. وبذلك اجتمعت عناصر الحكم الشعبي مع عناصر الحكومة الإلهية كأحد أشكال شرعية النظام . فهي ثيوقراطية شعبية على حد تعبير Moghodam ولا يقلل هذا الاقتباس مما هو قائم في الغرب من مصداقية المؤسسات الأيدلوجية طالما أن هذه المؤسسات في النهاية لا تخالف الشريعة الإسلامية بل تحقق مقاصدها.[٥]

(ب)- ثنائية ولاية الفقيه وولاية الشعب:

من جانب آخر تميز النظام السياسي الإيراني بتوزيع السلطات بين نوعين من المؤسسات: الأول يتمثل في ما يمكن تسميته مؤسسات ولاية الفقيه وتشمل مؤسسة الولي الفقيه والمؤسسات التابعة والخاضعة له مثل مؤسسة مجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام وغيرها. ويتمثل الثاني في ما يمكن تسميته مؤسسات ولاية الشعب أي المؤسسات التي تمثل الشعب مثل مجلس الشورى ومؤسسة الرئاسة ومجلس الخبراء.

١ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ٧٨.

٢ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

٣ المرجع السابق، ص١٥٤.

٤ أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، ص٣٦٥.

٥ باكينام الشرقاوي ، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٥.

ويمثل الدور المعطى للشعب أهمية خاصة لاستكمال البعد المعاصر من الدستور حيث تلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً في النظام السياسي الإيراني وهو ما أكده الدستور الإيراني. كما قام الخميني بتشجيع الشعب الإيراني للاشتراك في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العديدة التي قامت في الجمهورية الإسلامية باعتبار ذلك التزاماً دينياً فالانتخابات تعد الميكانزم لتطبيق مبدأ الشورى في القرآن ولكن ليس هناك مجال للحديث عن الانتخاب عند اختيار الخميني.[١] وأدخل الخميني مبدأ المشاركة في نص الدستور الإيراني وحرص على تذكير كبار المسئولين الذين كانوا يزورونه بأن الشعب هو الأساس والمعيار.[٢] إلا أنه تم تعطيل المجالس البلدية رغم نص الدستور عليها.

(ج)- ثنائية السلطة التشريعية: مجلس الشورى و مجلس صيانة الدستور

تنقسم السلطة التشريعية وفق ما ورد في الدستور(سواء دستور ٧٩ أو ٨٩) إلى مؤسستين تشريعيتين هما: مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان) ومجلس صيانة الدستور. ويمثل الأول مؤسسات ولاية الشعب والآخر مؤسسات ولاية الفقيه.

ويرى البعض أنه قد لا يتوقع من رجل دين – مثل آية الله الخميني- أن يسوق حججاً ومقولات مؤيدة للنظام البرلماني. وبرغم هذا فإنه لولا موافقته لم تكن الجمهورية الإيرانية الإسلامية لتشكل مجلس الشورى. فقد كان الخميني يرى البرلمان جزءاً مهماً من البنية السياسية للجمهورية الإسلامية ويقول في ذلك "إن أهم دور لمجلس الشورى الإسلامي يتمثل في عقد المشاورات والمناظرات وتوجيه النقد،علاوة على تحمل المسئوليات ...إنه الجهة المختصة بسن القوانين التي من شأنها تحقيق مصالح الفقراء والمحرومين...إنه الأداة التي تعطي الشعب إحساساً بالمشاركة".وفي خطبة ألقاها الخميني في عام ١٩٨٤ صرح بأن "مجلس الشورى يقف على رأس مؤسسات الجمهورية الإسلامية وأنه مجلس إسلامي قومي".[٣]

وينبغي الإشارة إلى أن هدف الخميني الأسمى هو تطبيق الشريعة وأسلمة التشريعات. ولذلك برغم انتخاب البرلمان من قبل الشعب، وحقه في تشريع القوانين نيابة عن الشعب إلا أن هدف الأسلمة يأتي في المقدمة . لذلك حرص الخميني على أن تكون هناك مؤسسة تعمل على الرقابة على تشريعات المجلس الأول ليس فقط طبقاً لموافقتها للشريعة- طبقاً للمذهب الشيعي الاثنى عشري- ولكن أيضاً طبقاً لموافقتها لنصوص الدستور، وليحول دون منازعة البرلمان لسلطة ولاية الفقيه.

---

[١] المرجع السابق، ص١٨٧.

[٢] سالم مشكور، المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/5/5-6-1.htm.

[٣] بهمان بختياري ، مرجع سابق، ص٩٤.

بينما يرى آخرون أن مجلس الشورى يعمل في إطار الشريعة حيث عليه فقط تحويل الشريعة إلى نظام وتفاصيل، ولذا فبدلاً من كونه مجلساً تشريعياً فهو بمثابة مجلس تخطيطي في ضوء أوامر الإسلام حيث يقدم البرامج الضرورية للوزارات والهيئات التنفيذية المختلفة.[١] والبعض يرى كونه مجلساً تمثيلياً يمثل الشعب بانتخابات مباشرة وغير مزيفة و قدم درجة مقبولة من الشرعية للنظام لتعبيره منذ السنوات الأولى من الثورة عن التنوع.

وينبغي الإشارة إلى أنه بالرغم من رقابة مجلس صيانة الدستور على تشريعات مجلس الشورى الإسلامي والذي يراقب من قبل القيادة من خلال اختياره للأعضاء الفقهاء، فإنه من الملاحظ في إطار الحديث عن مجلس الشورى وصلاحياته عدم وجود مادة دستورية تنص على حله. ولا تنحصر أعمال مجلس صيانة الدستور في النظر في القوانين والتشريعات الصادرة من مجلس الشورى بل إن مجمل العمليات الانتخابية في إيران يفترض مرورها في قنوات مجلس الصيانة.[٢]

ومثل الخميني الحكم بين هاتين المؤسستين ليفصل بينهما في النزاعات حول التشريعات ومدى دستوريتها و مطابقتها للشريعة. فكان له دوره في حسم الخلاف بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور للخروج من المأزق التشريعي. واستمر هذا الدور ثماني سنوات، لذا أمر الخميني بإنشاء مجمع تشخيص مصلحة النظام الذي يتكون من ممثلين للمؤسسات الهامة والحيوية في الجمهورية ويحول إليها القوانين التي وافق عليها مجلس الشورى ورفضها مجلس الصيانة فهو بمثابة الحكم بينهما. وهو من المؤسسات التي نشأت خارج الدستور وبقرار من الخميني في ١٩٨٨/١٢/١٢ أي قبيل تعديل الدستور.[٣] أي أنه نشأ بدايةً خارج الدستور ليفصل بين مؤسستين دستوريتين هما مجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور.

(د)- المؤسسات الثورية:

شكل الخميني بعض المؤسسات الثورية في مجال القضاء والبعض الآخر في المجال الأمني مثل المحاكم الثورية والحرس الثوري والباسيج.

- القضاء الثوري ومحاكم رجال الدين:

ظل القضاء الثوري قضاءً استثنائياً طوال ولاية الخميني. ونفذت هذه المحاكم مئات الأحكام بإعدام معارضي الثورة في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات . كما نشأت محكمة رجال الدين بأمر من

[١] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، صص١٨٥-١٨٦.

[٢] توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران:الصلاحيات والأدوار، شئون الوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص٤٧.

[٣] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٦.

الخميني.[١] وجاء إنشاء محكمة خاصة برجال الدين لعزل مقاضاة رجال الدين عن مقاضاة بقية الأهالي. ويرى البعض أن الهدف من إنشائها إخماد أصوات رجال الدين المخالفين وتحييد المعارضة للسلطة. وفي إمكان هذه المحكمة عزل رجال الدين عن وظائفهم.[٢]

– المؤسسات الأمنية: ثنائية المؤسسات الأمنية

تنقسم المؤسسات الأمنية في إيران إلى مؤسسات نظامية ومؤسسات ثورية حيث لم يثق الخميني بالجيش النظامي بالرغم من عمليات التطهير التي اتبعها في السنوات الأولى بعد انتصار الثورة، لذا عمل على تشكيل جهاز عسكري منافس وموازٍ للجيش النظامي ومدين بالولاء الكامل للثورة وقائدها، وكان هذا الجهاز هو الحرس الثوري الذي تكون من المليشيات المسلحة الشعبية التي تشكلت في المراحل الأخيرة للثورة.[٣] وقامت بالإشراف على مهام الحرس وزارة الحرس الثوري والتي أسست عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي. [٤]

واستغرق تغيير النظرة إلى الجيش من كونه مؤسسة محسوبة على نظام الشاه إلى كونه مؤسسة من مؤسسات الجمهورية الإسلامية وقتاً طويلاً يزيد على العقد الأول من عمر الثورة. وجاء اندلاع الحرب مع العراق ليؤجل تطبيع العلاقة بين الجيش ونظام الثورة فتوقيت الحرب بعد شهور قليلة من انتصار الثورة جعل من قبيل المغامرة الرهان على مؤسسة كانت حتى الأمس القريب في خدمة الشاه. ولذلك جعل الخميني الحرس الثوري وليس الجيش هو من يحدد المدى الزمني للحرب وإستراتيجيتها.[٥]

وظهرت الازدواجية على مستوى المؤسسات الأمنية مثلها مثل كثير من المؤسسات الأخرى. وتعمل هذه الازدواجية على استمرار دور الفقيه من خلال اضطلاع الحرس الثوري ومنظمة الباسيج بمهمة أمن النظام خاصة في المدن ضد أي اضطرابات.[٦] وكان الخميني قد أصدر– عقب وصوله إلى إيران بفترة قصيرة–مرسوماً يقضي بتشكيل سلاح الحرس الثوري الإسلامي وإقامة شبكة من اللجان الثورية الهدف منها إجهاض أي تهديد يوجه للدولة. وكان من بين مهام الحرس الثوري كبح سلطات القوات المسلحة النظامية بينما تقوم اللجان الثورية بالسيطرة على جماهير الشعب في الشوارع . وبإحكام السيطرة على هذه القوى الأمنية الهامة نجح الخميني في تأمين نصر سهل لمؤيديه في الصراع على السلطة في فترة ما بعد الثورة بل نجح أيضاً في ترسيخ سلطته وإدخالها في الإطار المؤسسي. وخلال سنوات حكمه

[١] د نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٢٥.

[٢] آزادية كيان ثايباوت ، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، مرجع سابق، ص١٣.

[٣] أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية، العدد:٦، يناير ٢٠٠١، صص٥٨–٥٩.

[٤] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص٢٤.

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص١٣٣.

[٦] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٠.

العشر نجح الخميني في استخدام هذه المؤسسات بطريقة فعالة لتدعيم الجمهورية الإسلامية.وأدت الكاريزما والمرجعية اللتان كان يتمتع بهما إلى جعله أكثر قوة ونفوذاً في تعزيز سلطته.[١]

(هـ)- ثنائية السلطة التنفيذية:

ومن بين عناصر هذا المحور أيضاً تلك الثنائية داخل السلطة التنفيذية، فالأخيرة تكونت في هذه المرحلة من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت تلك المرحلة شداً وجذباً بين كليهما واختلفت نسبة هذا الصراع أو الشد والجذب باختلاف شخص كل منهما.

وبشأن منصب رئيس الوزراء أصدر الخميني وثيقة في بداية الثورة تقول: إن تعيين رئيس الوزراء التزام ديني يحتاج إلى استحسان وقبول الخميني وليس فقط الرئيس والبرلمان. وتذكر المادة ١٢٤ من دستور ١٩٧٩ إن رئيس الجمهورية ليس مطلق اليد في اختيار رئيس الوزراء ولابد من موافقة مجلس الشورى عليه . وأعطى دستور ٧٩ رئيس الوزراء مهمة تعريف السياسة العامة للحكومة وتطبيق القوانين ونص أيضاً على مفهوم المسئولية البرلمانية لرئيس الوزراء عن أفعال الوزراء.[٢]

ورغم وجود أحكام واضحة في دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية (لعام ١٩٧٩) لدور كل من الرئيس ورئيس الوزراء فإن مؤسسات أخرى كانت تحاول التقليل من دور كليهما. فمثلاً شكل المجلس الثوري الذي أنشأه الخميني قوة موازية للسلطة الفعلية القائمة خاصة سلطة بازركان الذي تولى رئاسة الوزراء في فبراير ١٩٧٩ كما كان للبرلمان دور كبير في مواجهة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء خاصة في حالة صمت الخميني.[٣]

ومع التطبيق العملي لهذا النظام المختلط بين رئيس للجمهورية ورئيس للوزراء ظهرت بعض المشكلات والأمثلة على ذلك عديدة. حيث كان بني صدر يعتبر أن له الحق دستورياً في رفض أي وزير إلا أن المجلس الثوري اعتبر أن له الحق في اختيار الوزراء الذين يمثلون المجلس الثوري في الحكومة. بل اعتبروا أن الأغلبية البرلمانية لها السلطة في اختيار كل مجلس الوزراء. وبعد ثلاثة شهور أجبر بني صدر على قبول رجل المجلس الثوري محمد علي رجائي رئيساً للوزراء.[٤] واحتدم الصراع بينهما وطالب بني بني صدر الخميني بحل حكومة رجائي وإطلاق يده في إدارة الحرب مع العراق بينما حاول التيار الديني ووسيلته رجائي عزل بني صدر عن القرار ونجح في ذلك. أما عن الصراع بين خامنئي رئيس الجمهورية

---

١ بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٧.

٢ مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١)، صص٢٧-٢٨.

٣ المرجع السابق، صص٢٨-٢٩.

٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٤١.

حينها وحسين موسوي رئيس الوزراء فلم يكن بنفس الشكل الواضح في علاقة بني صدر ورجائي وإن شهد الصراع الهادئ انحساراً لقدرات رئيس الجمهورية حتى في اختيار الوزراء فمجلس الشورى استطاع أن يقاوم رغبة خامنئي لتنحية موسوي عن رئاسة الوزراء واستبداله بـ علي ولاياتي الأكثر تعاوناً معه وفي فترة الرئاسة الثانية لـ خامنئي تصاعدت درجة الصراع حتى إن الخلافات التي وقعت بين الشخصين في هذا الوقت بررت إلغاء وظيفة رئيس الوزراء فيما بعد في دستور ١٩٨٩.[١]

وكان قد حدث صراع عام ١٩٨٨ حيث طلب الرئيس خامنئي ورئيس الوزراء مير حسين موسوي ورئيس مجلس الشورى رافسنجاني من الإمام الخميني رسم معالم واضحة لمهام إعادة البناء الموكلة إليهم والسماح لأحمد الخميني (نجل الخميني) بالانضمام لهم في المجموعة التي سيوكل إليها الإشراف على هذه العملية. وفي معرض رفضه لطلبهم حذرهم الخميني من مغبة إظهار عوامل الفرقة ووجه إليهم اللوم لعدم مبادرتهم بحل خلافاتهم.[٢]

و- دور رجال الدين:

وصاحب تطبيق مفهوم ولاية الفقيه عملية تخصيص متصاعد لكل المناصب القيادية لصالح الفقهاء والمراكز الأخرى الأقل أهمية لمسانديهم أو أقاربهم. ولقد بدأت هذه العملية بالمجلس الثوري وامتدت إلى أفرع الحكومة: مجلس الخبراء، مجلس صيانة الدستور، مجمع تشخيص مصلحة النظام مجلس الأمن القومي. كما تحولت مؤسسة القضاء إلى احتكار للفقهاء. واحتل الفقهاء أهم المراكز البرلمانية ولجانها بالرغم من تناقص أعدادهم في المجلس مع توالي الفترات التشريعية . ولم يكن من الممكن تأمين احتكار الفقهاء للسلطة بالارتكاز على أدوات الدولة وهياكل أمنها الموجودة قبل الثورة فكان لابد من خلق مؤسسات جديدة لخدمة هذا الهدف وهي التنظيمات الثورية.[٣]

وفي هذا السياق قام الخميني بالسيطرة على مؤسسات الدولة القائمة بطريقة تدريجية والتحكم فيها من خلال الإدارة والتوجيه المباشر لهذه المؤسسات،[٤] كما أنشأ النظام بقيادة الخميني مجموعة من الوزارات الجديدة منها:[٥]

– وزارة الإرشاد العام: وهي من المؤسسات الجديدة ووظيفتها مراقبة المواد والمطبوعات المنشورة وتوجيه السلوك العام للمجتمع الإيراني بما يتلاءم مع القيم الجديدة لنظام الجمهورية الإسلامية.

---

[١] مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص ص٥٢-٥٣.

[٢] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٧٨.

٣ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي . دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٧.

٤ خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٦٤.

٥ المرجع السابق، ص٢٦٩.

– وزارة جهاد البناء: التي عهد إليها بتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية في كافة أرجاء البلاد ولاسيما المناطق الريفية .

– وزارة الحرس الثوري الإسلامي: وقد أسست لكي تكون جيشاً ثانياً وهي مستقلة تماماً عن وزارة الداخلية والجيش ومهمتها إعداد الكوادر المسلحة المؤيدة للثورة.

– وزارة المعلومات والأمن.

وهكذا يتبين أن الخميني كان حريصاً على أن يسيطر على النظام في إطار مؤسسي مما أخل بحق الفئات والقوى السياسية الأخرى في المشاركة مما ساهم في زيادة الاعتماد على قوات الأمن الثورية لإخماد أية اضطرابات.

و إذا كان الدستور نص على عدد من المؤسسات السياسية، إلا أن هناك عدداً آخر من المؤسسات ينشط خارج نطاق الدستور، وعلى سبيل المثال فإن اللجان الثورية لعبت دوراً أساسياً في السنوات الأولى التالية على الثورة على الرغم من أنها ليست من مؤسسات الدستور. كما أن المحاكم الثورية الناشطة حتى الآن على الساحة الإيرانية ليس لها سند من دستور الجمهورية الإسلامية. ويمكن في هذا الإطار التمييز بين مؤسسات الدولة ومؤسسات الثورة أي بين المؤسسات التي تهدف إلى حماية عقيدة النظام وبثها وترويجها والمؤسسات التي تتوخى تسيير النظام وإدارته. ويعاني هذا التصنيف إشكالية أن الثورة والدولة تتداخلان في إيران إلى حد بعيد في تشكيل المؤسسات الإيرانية وفي آليات عملها فبعضها من بعض، ويعزز ذلك أن كل المؤسسات هي بالضرورة ذات رسالة عقائدية بنص الدستور. وبالتالي فإن مؤسسة مثل مجلس صيانة الدستور تحمل الطبيعة المزدوجة المشار إليها لأنها توفر الانضباط لأحكام قوانين مجلس الشورى وتتفق بذلك مع كثير من المؤسسات التي تؤدي دوراً مشابهاً في الدول الأخرى تحت مسمى المحاكم الدستورية العليا. لكنها على صعيد آخر تجسد خصوصية النظام الإيراني بتركيبتها المزدوجة: فقهاء/قضاة وبدورها الأساسي في توخي احترام دين الدولة ومذهبها ومبدأ ولاية الفقيه.[1]

ز- التنظيمات الحزبية :

ويعد هذا العنصر أحد أهم عناصر المحور المؤسسي فهو يعبر عن ديناميكية التحول وبقدر فاعليته يساهم ويدفع في اتجاه تحول حقيقي و تداول السلطة والوصول للشرعية الدستورية. إلا أنه يرتبط بطبيعة المرحلة وعلاقات القوى فيها . لقد نص دستور ١٩٧٩ على إباحة العمل الحزبي في إطار الالتزام بمجموعة من الضوابط الوطنية والقيمية .٢ وبدأ الحظر على الأحزاب بعد الثورة قبل أن يتم تمرير قانون

١ د.نيفين عبد المنعم مسعد، مرجع سابق، ص٧٧

٢ المرجع السابق، ص١٥٤.

للأحزاب في ١٩٨١، ولذا يرى البعض أن هذا القانون لا يقصد منه تنظيم الأحزاب بقدر ما يهدف لعدم السماح بنشأة أحزاب معارضة في إطار من تبرير سائد في هذه الفترة بأن الأمة الدينية لا تتحمل أن تنقسم إلى أحزاب والحزب الوحيد في هذه الأمة هو حزب الله .ولم يبدأ الحديث في وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس العديد من التنظيمات السياسية قبل عام ١٩٨٧.[١]

و تم تأسيس حزب الجمهورية الإسلامية ليكون هو حزب النظام الثوري الإسلامي. وقد أعلن هذا الحزب عن نفسه في ٢٦ فبراير ١٩٧٩. ونشر برنامجه بعد يوم واحد من هذا التاريخ، ثم شكل مجلسه التأسيسي من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة. ومن ناحية أخرى بدأت حملة منظمة، وهادئة، ومتصلة ضد الأحزاب السياسية استهدفت إضعافها وتصفية قواعدها.[٢]

وفي عام ١٩٨٧ رأى النظام أن حزب الجمهورية الإسلامية أصبح من عوامل تهديد استقراره فعلى الرغم من كل مصادر التأثير التي تمتع بها هذا الحزب، ومنها علاقته الوثيقة بالحرس الثوري، وهيمنته على أول مجالس الشورى، بل ووصل أحد قادته وهو محمد رجائي إلى رئاسة الجمهورية، إلا أن الحزب منى بشقاق داخلي، كما عاني ندرة الكوادر الحزبية المتمرسة على العمل السياسي. لذلك أصدر الخميني قراره بحل الحزب في عام ١٩٨٧. ولم يقترن حل الحزب بحظر دستوري للعمل الحزبي، وكان الخميني يستطيع أن يفعل ذلك في تعديل الدستور عام ١٩٨٩.[٣]

وأصبحت المؤسسة الدينية هي مصدر النخبة السياسية الجديدة واستطاع النظام الجديد أن يغير من شكل النظام وهياكله. وأظهرت النخبة والنظام الجديد الكثير من التشدد في التعامل مع مفهوم الحرية، خصوصاً مع الجماعات العرقية والطوائف الدينية والاتجاهات الدينية المعارضة كاتجاه شريعتمداري وطلقاني والاتجاهات الفكرية الأخرى كالاتجاه الإصلاحي الليبرالي بقيادة بازركان وبني صدر وغيرهم.

(٣)- محور الإنجاز/الفاعلية:

إن الفاعلية تركز على ما تحقق بالفعل على أرض الواقع، لأن قطاعاً كبيراً من الناس يطالبون بوضع حلول للمشكلات التي يعانون منها. لذلك تمثل الإنجازات المحك الرئيسي لشرعية النظام عند الكثيرين وأحد عناصر الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع عند البعض الآخر.[٤]

---

١ باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٥.

٢ د.نيفين عبد المنعم مسعد ، مرجع سابق، ص١٥٤.

٣ المرجع السابق، صص١٥٤-١٥٥ .

٤ انظر الفصل الأول ، صص٦٨-٦٩.

وعلى أرض الواقع نجد أن النظام الإيراني في ظل الخميني حقق عدة إنجازات منها: مواجهة حرب طويلة مع العراق والحفاظ على سلامة أراضيها ،وإمداد الريف بالكهرباء وهيمنة الأشكال الإسلامية من الحياة. كما نجحت إيران بعد ذلك في قضية الخلافة ونجح النظام في إيجاد حل سلمي وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو المرشد على عكس الدولة البهلوية.[١]

تعددت إنجازات النظام الجديد بقيادة الخميني في حدود تصور ورؤية الخميني ويمثل الحفاظ على السيادة الوطنية أحد أهم الإنجازات. وتمسك الإيرانيين باستقلال بلادهم يشكل أحد الأسباب التي دفعتهم إلى كراهية نظام الشاه فعندما يقول الخميني" لن ندع أي قوة تتدخل في شئوننا.. لا تخافوا من القوة العظمى لأنكم في رعاية الله وحمايته.." فهو يستعيد كبرياء الإيرانيين الجريح ويضمن استقلالهم في آن.[٢]

(أ)- ميكانزم الانتخابات:

ومن أهم هذه الإنجازات الاعتماد على ميكانزم الانتخابات كتعبير عن إرادة الشعب وكشكل من أشكال المشاركة السياسية للجماهير . وتلعب العمليات الانتخابية دوراً محورياً في النظام السياسي الإيراني فيساهم التصويت الشعبي في اختيار مجلس الشورى ومجلس الخبراء ورئيس الجمهورية. كما قام الخميني بتشجيع الشعب الإيراني للاشتراك في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العديدة التي قامت في الجمهورية الإسلامية في عهده باعتبار ذلك التزاماً دينياً. فالانتخابات تعد الميكانيزم لتطبيق مبدأ الشورى في القرآن.[٣]

والعملية الانتخابية لها بعدان الأول خاص بالمشاركة الشعبية في الانتخابات والبعد الثاني خاص بممارسات النظام وما يفرضه من شروط للترشيح وما يمنعه من فرص للظهور والدعاية لكافة التيارات المختلفة. وأثناء الانتخابات الثانية لمجلس الشورى صدر قانون جديد للانتخابات سمح للجميع بالتصويت اعتباراً من سن السادسة عشرة ومن واقع البطاقة الشخصية ودون كشوف محددة للناخبين كما زاد النظام من عدد لجان الانتخابات فأضاف لجاناً متنقلة إلى جانب اللجان الثابتة لتصل إلى الجماهير في كل مكان. وفي ثالث انتخابات رئاسية تم خفض السن التصويتي من ١٦عاماً إلى ١٥عاماً . أما عن تسيير النظام للعملية الانتخابية يمكن ملاحظة أن درجة المنافسة المسموح بها في الانتخابات خاصة البرلمانية لها قيودها حيث هناك سيطرة كاملة على عملية الترشيح ذاتها فيمكن إنكار صحة ترشيح بعض المتنافسين.[٤]

---

[١] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٧.

[٢] أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤، ص٦١.

٣ باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٨٧.

[٤] المرجع السابق، صص١٨٩-١٩٠.

(ب)- المسألة الاقتصادية:

وعلى الجانب الاقتصادي نجد أن النظام بقيادة الخميني تبنى في البداية النظرية الاقتصادية التي وضعها بني صدر وتقوم على أساس إحداث تغيير شامل في النظام الاقتصادي عن طريق قطع الروابط العضوية لتبعية الاقتصاد وإلغاء النظام المصرفي الموجود وتحرير العملة من ارتباطها بالدولار الأمريكي وإعادة دمج البترول بالاقتصاد الإيراني من خلال تغيير بنية الصادرات وإعادة توزيع الأنشطة الاقتصادية، ولكن بني صدر فشل في تطبيق نظريته مع بدء الحرب مع العراق. ثم قامت حكومة الرئيس محمد علي رجائي بتبني فكرة الاقتصاد الإسلامي والتي تجعل للبرامج الاقتصادية هدفين هما التنمية والعدالة الاجتماعية، ولكن الإستراتيجية التي فرضتها ظروف الحرب أدت إلى تحويل الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد حرب، واتجه إلى إقامة اقتصاد مركزي مما أدى إلى نزع الملكية من القطاع الخاص ودخول عدد كبير من الصناعات تحت مظلة القطاع الحكومي وإشراف الدولة على عدد آخر وكانت النتيجة انزواء النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.[١]

ونلاحظ ارتباط أبعاد التغيير الحادث في النظام الاقتصادي بعد الثورة بأهداف الثورة ولعل أهم هذه الأهداف على المستوى الكلي وليس الاقتصادي فقط هو محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية. لذلك فالجدل الذي ساد عند صياغة السياسة الاقتصادية في تلك المرحلة نشأ في معظمه للحرص على التوصل للقرارات ليست الرشيدة اقتصادياً بل الصحيحة شرعاً أيضاً. ولعبت السلطة التشريعية خاصة مجلس صيانة الدستور دوراً محورياً في هذا المجال، ومن أهم هذه السياسات أسلمة النظام المصرفي.[٢]

أما عن تحقيق الهدف الخاص بتحقيق الاكتفاء الذاتي وكسر حلقة التبعية مع الغرب فهي أهداف لا تخص السياق الإسلامي فقط بقدر ما تخص سياق العالم الثالث بأجمعه. وعلى صعيد كسر حلقة التبعية فإن قطع العلاقات الاقتصادية بالكامل مع الغرب لم يتحقق لاستحالة العزلة في عصرنا الحالي وللطبيعة البترولية للاقتصاد الإيراني، وبالتالي انحصرت محاولات تحقيق المصالح الاقتصادية من وجهة نظر الإيرانيين في انتقاء شركاء التجارة الغربيين من أسفل سلم "الهيراركية الشيطانية" التي تبناها النظام في نظريته للعالم المحيط. أما على مستوى مدى النجاح في تحقيق الاكتفاء الذاتي نجد أن النظام الثوري عمد إلى الاهتمام الكبير بالزراعة باعتبارها الوسيلة الرئيسية لتحقيق ذلك ولاقى نجاحاً نسبياً ملحوظاً في هذا المجال بالنظر إلى القيود المفروضة عليه من البيئة الخارجية وساعده على ذلك ما تمتع به النظام

[١] د.محمد السعيد عبد المؤمن ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، صص٦٢-٦٣.

[٢] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية ، مرجع سابق، ص٣٢٦.

من قدرة على تعبئة الفلاحين لتلك الأهداف باعتبارها واجباً إسلامياً.أما على صعيد الصناعة فان النجاح المتحقق أقل مما هو في المجال الزراعي ولكن تطوره يسير بخطى بطيئة وإن كانت ثابتة.[١]

كذلك أنشأ الخميني العديد من المؤسسات لتحقيق أكبر قدر من تعبئة الجماهير وراء النظام. وكان من أهم هذه المؤسسات مؤسسة المستضعفين ومؤسسة إعادة البناء ومؤسسة الشهيد وغيرها . وقد تباينت مهام هذه المؤسسات بين المهام الاقتصادية والمساهمة في عمليات البناء والإعمار والقيام بالوظائف الاجتماعية كتزويد الجماهير بالمواد الغذائية في أوقات الحرب والقيام بتوفير فرص عمل ورعاية أسر الشهداء والإعداد النفسي والبدني للمتطوعين الجدد. وهذه المؤسسات تعتمد بالأساس في عملها على مشاركة المواطنين في أعمالها مما يزيد من ارتباط الجماهير بالنظام . فالدولة من خلال هذه المؤسسات تصبح العون الأكبر للأفراد حيث تتولى تقديم المواد الغذائية وفرص العمل وتقدم الدعم المادي والمعنوي للمحتاجين . كما شجع الخميني انخراط المجتمع ككل في حل المشكلات ذات الطابع الفني عن طريق إعلان أسابيع الوحدة لحل مشكلات المرور أو النظافة.[٢]

(٤)- المحور الثقافي:

نصل الآن إلى المحور الأخير من مراحل التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وهو المحور الثقافي. إن أهم ما تقدمه الثورة للمجتمع إعادة البناء المعنوي أي تغيير الظروف المعنوية للإنسان وليس فقط بيئته المادية فلابد من خلق إنسان جديد يؤمن بما جاءت من أجله الثورة.[٣]

وحدد الخميني عدة طرق لإصلاح المجتمع: الإطاحة بنظام الشاه، إصلاح المؤسسة الدينية من الداخل، تفعيل دور الفقهاء في الحياة العامة، بناء الفرد المسلم الملتزم.

(أ)- أسلمة المجتمع:

أعلت القيادة السياسية من البعد الإسلامي للثقافة الإيرانية. فقامت بعملية أسلمة للمجتمع الإيراني وسلوكياته بشكل كبير وكان البعد الأخلاقي يؤخذ في الاعتبار بجدية من قبل النظام الثوري الجديد لاعتبارهم أن الثورة الإسلامية قامت على أساس أنها ثورة عقائدية أخلاقية ضد نظام لا أخلاقي فاسد. وقد برزت عملية أسلمة المجتمع في جوانب مختلفة أهمها:المجال السلوكي والأخلاقي، المجال التشريعي، المجال التعليمي، المجال الإعلامي ،المجال الاجتماعي والاقتصادي.

---

[١] المرجع السابق، ص٣٢٦.

[٢] أمل حمادة، إيران، في، د.محمد السيد سليم، د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرران)،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز الدراسات الآسيوية)،ص٤٨٩.

[٣] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٤١.

وتبدأ أسلمة المجتمع وبناء الفرد المسلم – عند الخميني – من المدرسة والمسجد والحوزة وبالتالي كان تركيزه على أسلمة التعليم وتطهيره من أي آثار للعلمانية والقيم الغربية التي وضعتها الدولة البهلوية. وتم ذلك من خلال ما عرف بالثورة الثقافية حيث تمت مراجعة الكتب المدرسية في المدارس الابتدائية والثانوية وتم تقليل التركيز على المكون الفارسي وكانت الثورة والإسلام بديلاً له.[١] وكان للحرس الثوري دور كبير في هذا الجانب.

ويرى البعض أن النظام الحاكم في إيران بعد الثورة استخدم النظام التعليمي لإقناع الشباب بحق هذا النظام في الحكم تأسيساً على شرعية مؤسساته وقيمه وسياساته. وقد كان طلاب الجامعة والمدارس الثانوية أنشط المشاركين في الثورة عام ١٩٧٩ ثم اعترضت بعض المنظمات مراراً على ضعف الالتزام الثوري لدى الطلاب وأكدت على ضرورة مكافحة هذا الاتجاه السلبي.[٢]

(ب)– موقف القيادة من قضية الحريات الفردية:

تمتعت مختلف التيارات السياسية في الأيام الأولى للثورة بجو من تسامح النظام الجديد– بقيادة الخميني– معها، ووجدت نفسها أمام إمكانيات هائلة للتعبير عن مختلف الآراء السياسية. ولذا فقد ظهر العديد من التنظيمات السياسية التي لم تكن بالضرورة محسوبة على التيار الديني وإنما تميزت بالتنوع الأيدلوجي داخلها لتضم كلاً من الليبراليين واليساريين بالإضافة إلى الأحزاب ذات الطابع الإثني. وامتلأت شوارع طهران بالعديد من المطبوعات السياسية وخاصة ذات الاتجاهات اليسارية ولذلك أعلن الخميني في أكثر من مناسبة أن على الصحفيين الالتزام بالخط الإسلامي للثورة ، بجانب المواجهة الأمنية للكتاب والصحفيين ومصادرة العديد من الصحف ومنها الصحف الناطقة بلسان بازركان وبني صدر لتبنيهم مفاهيم غير إسلامية. وقد حاول كل من هذه القوى الاحتفاظ بنصيب في تحديد وجهة النظام الجديد ولكن التيار الديني قام باستبعاد معظم هذه القوى ولم يستمر سوى القوى التي تتمتع بالتقارب الأيدلوجي مع النظام الجديد كحزب الجمهورية الإسلامية وحركة تحرير إيران.[٣]

وحتى عام ١٩٨٩ كان لكاريزما الخميني وقدراته الفائقة في توجيه الرأي العام أثر في توجيه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخوض في موضوعات مثل الحريات والتعددية وغيرها.[٤]

(ج)– موقف القيادة من حقوق المرأة:

---

[١] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٦.

[2] Siavosbi,Sussan,Regime Legitimacy and High-school Textbooks,in,Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad(eds.),Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State,London:I.B.Tauris.1995,pp.213-214.

[٣] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص ص٤٨٠–٤٨١.

[٤] سالم مشكور، مرجع سابق

بالرغم من أن العديد من المصادر الغربية سجلت الانتهاكات المتعددة التي قام بها نظام الخميني ضد المرأة منذ الأيام الأولى لنجاح الثورة كفرض الحجاب ومنع عمل المرأة في القضاء ومنعها من الدراسة في بعض الكليات كالزراعة(أصدر الخميني قراراً في يونيو ١٩٨٠ بأنه على النساء الإيرانيات الالتزام بالزى الإسلامي، كما أكد الدستور على أهمية الأسرة ودور المرأة داخلها مما عد دليلاً على رغبة النظام لقصر دور المرأة على القيام بمسئولياتها داخل المنزل) ، فإن الخميني عاد وشجع اشتراك المرأة في تقرير مصير الجمهورية الوليدة من خلال حثها على الاشتراك في الانتخابات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً. بالإضافة لذلك فقد اعترف الخميني بحق المرأة في الحصول على أجر مقابل القيام بالأعمال المنزلية واعترف بحقها في دخول البرلمان والوزارة.

ولقد أسهم عاملان في تغيير الموقف المتشدد من تحجيم دور المرأة في السنوات الأولى للثورة: الأول قيام الحرب مع العراق والاحتياج لجهود المرأة لذا اضطرت القيادة السياسية في ظل هذه الظروف أن تسمح بمزيد من مشاركة المرأة في القوى العاملة الإيرانية. بل وصل الأمر إلى قبول الخميني وتشجيعه لمشاركة المرأة في قوات الباسيج والمساهمة في العمليات العسكرية. أما العامل الثاني هو استتباب الأمر للنظام الحاكم مما أدى إلى تقليل تشدد النظام في فرض الحجاب في الشوارع.[١] ويذكر بني صدر أن الخميني كان أكثر تقدمية وتطوراً عن باقي رموز التيار الديني فيما يخص المرأة.[٢]

(د)- حرية الصحافة: حرية التعبير وحرية الفكر

لقد قامت الثورة بتحرير الصحافة الإيرانية مما أدى إلى وجود أكثر من ٧٠٠ صحيفة عند بداية الحرب العراقية الإيرانية في سبتمبر ١٩٨٠، كان الكثير منها يصدر عن جماعات منتقدة أو معارضة للجمهورية الإسلامية . وقد كانت رسالة السلطة تصل للجمهور عبر الإذاعة والتليفزيون بصفة أساسية ومن خلال المساجد وعدد قليل من الصحف مثل صحيفة جمهوري إسلامي الناطقة باسم حزب الجمهورية الإسلامية التي أسسها سيد علي خامنئي رئيس الجمهورية الإسلامية وقائدها فيما بعد . وخلال أشهر من قيام الثورة قامت السلطات بإغلاق عدد كبير من الصحف المستقلة المعارضة . وقد صدر قانون للصحافة قبل أن يصدر الدستور للدولة الجديدة- يوفر أرضية قانونية لإغلاق مزيد من الصحف. وقد كانت القيود على الصحافة أكثر تشدداً،[٣] وكان لهذا الوضع ما يبرره، وأهم مبرراته أن إحساس النظام بالانكشاف الأمني في الداخل والخارج كان إحساساً عالياً. ففي الداخل لم تكن استقرت بعد أسس النظام

[١] أمل حمادة، إيران ، مرجع سابق، ص ص٤٩٠-٤٩١.

[٢] أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ص١٤٦.

[٣] حسين شهيدي، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة:حمدي أبو كيلة، الثقافة العالمية، العدد ١٤١، مارس ٢٠٠٧، صص١٠٧-١٠٨.

ومبادئه وكان احتمال الانقلاب عليه وارداً. وفي الخارج كانت هناك حرب طاحنة مع العراق، وبالتالي فإن الصحف المتداولة آنذاك إما أنها تأسست بواسطة النظام لبث أفكاره وترويجها، وإما أنها كانت قد تأسست من قبل ثم غيرت اتجاهها، وعلى حين كانت صحيفة جمهوري إسلامي نموذجاً للنوع الأول من الصحف قدمت صحيفة كيهان نموذجاً للنوع الثاني.[١] كما احتجز الكثير من الصحفيين لفترات مختلفة من الوقت وأعدم آخرون، وآخرون كثيرون تركوا المهنة أو غادروا البلاد .[٢]

ولم يكن حال ناشري الكتب بأفضل من الصحفيين حيث فرض المدعي العام رقابته على نشر الكتب الجديدة ،وكان لابد من الحصول على موافقة مسبقة منه لنشر أي كتاب .بل وتطورت هذه الرقابة لتفرض حظراً على استيراد الكتب الأجنبية من الدول الخمس الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن بحجة مخالفتها للقيم الإسلامية واستثنى من هذا القرار الكتب العلمية والأكاديمية والدينية.[٣]

ثالثاً: المتغيرات الداخلية والخارجية

تعمل القيادة في بيئة داخلية وخارجية تؤثر على رؤيتها ودورها كما تؤثر بدورها في البيئة المحيطة وهذا التفاعل بين الطرفين يحدد مدى إمكانية التحول ونسبته.

١- المتغيرات الداخلية:الفرص والقيود

وخلال تناولنا لهذه المتغيرات نلاحظ أنها أثرت على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في التحول حيث أنها مثلت في معظمها قيداً على التحول في المدى الزمنى القصير ولكنها على المدى البعيد مثلت عامل ضغط للتحول للشرعية الدستورية ومن أهمها:

أ- المعارضة المسلحة داخلياً:

أدى الغزو العراقي إلى تعبئة الشعب الإيراني وأعطت الثورة دفعة شديدة لاتخاذ سياسات متشددة في عملية التوحيد بالذات تجاه التركيبة المجتمعية الداخلية خوفاً من حدوث حرب أهلية. وأصبحت الحرب مبرراً للعنف والقمع أيضاً تجاه المعارضة السياسية بأجنحتها المختلفة. فالنخبة الجديدة كانت ترى أن التركيز على مواجهة الأعداء الخارجيين يتطلب تماسك الساحة الداخلية. ولهذا فقد كانت الحرب أداة مقنعة لتبرير هذه السياسات ، واستطاع الحزب الجمهوري الإسلامي من خلالها أن يحتكر السلطة.

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦١.

[٢] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٣] أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية(١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، صص١٤٧-١٤٨.

اتسمت الفترة من يونيو ١٩٨١ وحتى نهاية العام وخلال عام ١٩٨٢ بتصاعد شديد في العنف السياسي سواء من جانب التيار الديني بهدف إحكام سيطرته أو من جانب الجماعات المسلحة المعارضة للإطاحة بالنظام. فبدأت جماعة مجاهدي خلق في تبني إستراتيجية جديدة تهدف إلى النيل من رموز النظام القوية والمؤثرة بغرض خلق حالة من الذعر والارتباك تسهل الانقلاب الكامل على النظام فيما بعد؛ فقامت بتدبير حادث تفجير مقر حزب الجمهورية الإسلامية في ٢٨ يونيو ١٩٨١ والذي راح ضحيته آية الله بهشتي رجل النظام القوي ومؤسس الحزب. وأعقب هذا الانفجار حادث تفجير آخر في أغسطس من نفس العام قتل فيه الرئيس الجديد المنتخب رجائي ورئيس وزرائه بهونار.[١]

وقد اتبع النظام بقيادة الخميني في مقابل هذا العنف تكتيكاً مزدوجاً فمن ناحية قام بتوجيه نداء إلى كافة أفراد الشعب بضرورة الإبلاغ عن النشاطات والأشخاص المشتبه فيهم والذين يمكن أن يضروا بالثورة. ومن ناحية أخرى بدأ النظام في تصعيد حملاته الأمنية في تعقب والقبض على أعضاء جماعات المعارضة وخاصة المجاهدين وجماعات اليسار بحيث لم يتبق من القوى السياسية من خارج التيار الديني سوى حزب توده، والذي تم التخلص منه والقضاء عليه في عام ١٩٨٣. ومن ثم بدأ التيار الديني بعد إحكام سيطرته على السلطة واستكمال خطوات إعادة تشكيل المجتمع الإيراني وفقاً للمنظومة الثورية الجديدة في توجيه اهتماماته لقضايا جديدة تتعلق بترسيخ أسس ممارسة السلطة مما سمح للنظام الثوري بالاستمرار وتجاوز الأزمات المتعددة سواء المصاعب الاقتصادية المترتبة على الحرب مع العراق أو السياسية التي واجهته عقب وفاة الإمام الخميني في عام ١٩٨٩.[٢]

ومن أهم المؤسسات التي مارست دور الإكراه والعنف السافاما (وزارة المخابرات الإيرانية)، الحرس الثوري، المحاكم الثورية، اللجان الثورية. وتعددت سياسات الإكراه ما بين السجن والتعذيب والإعدام للمعارضين السياسيين . بل إن الممارسات الإكراهية في بعض القضايا كانت أكثر استخداماً من أيام الشاه.[٣]

وفي مقابل ذلك فقد النظام مصداقيته بادعائه أنه خلص الشعب من حكم الشاه المستبد لأنه مارس نفس الاستبداد تجاه المعارضة. ونتيجة هذه الرؤية للمعارضة ونتيجة لظروف الحرب ظلت المعارضة تعمل سراً بعيداً عن الشرعية متخذة من العنف وسيلة لمقاومة النظام. ومثل العنف من قبل الجماعات المعارضة المسلحة وعنف السلطة قيداً دموياً على التحول للشرعية الدستورية فلا يوجد مجال

[١] أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية(١٩٧٩-١٩٨٢)، مرجع سابق، ص١٦٨.

[٢] المرجع السابق، ص١٦٩.

[٣] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٨٤.

للحديث عنها ولا عن حقوق الإنسان وقيم التسامح والتعددية، وعليه تم تأجيل هذا الهدف – والذي هو هدف الثورة سابقاً– للمحافظة على نظام الثورة.

ب– المشكلات الاقتصادية وتأثيرها على التحول ودور القيادة:

عانى الاقتصاد الإيراني من أوضاع صعبة في المرحلة الأولى للثورة بسبب الحرب مع العراق في الثمانينيات التي أدت إلى تعطيل ٩٠% من المصانع الإيرانية، ولقتل وجرح الملايين ولخسائر تصل إلى ٢٠٠مليار دولار حسب مصادر عربية وخليجية. بالإضافة على تدمير البنية التحتية، وتهجير ملايين السكان، وتخريب المنشآت النفطية مما أدى لانخفاض كبير للإنتاج وتضخم وبطالة ونقص في السلع الضرورية والخدمات وجمود في الأسعار.[١]

لقد عاني الاقتصاد الإيراني من التداعيات السلبية للثورة بالإضافة إلى مصاعب اقتصاد الحرب التي كان لزاماً على إيران مواجهتها معظم سنوات الثمانينيات. في السنوات التي أعقبت تأسيس الجمهورية الإسلامية عانى الاقتصاد الإيراني فترات من التدهور الحاد نسبياً تليها أعوام من النمو الملحوظ تحت تأثير مقتضيات الحرب في الثمانينيات: فقد عانت إيران من أربع سنوات من الكساد في الفترة ما بين ٧٩/٧٨ و ٨٢/٨١ أعقبها أربع سنوات من الانتعاش ٨٣/٨٢ و٨٦/٨٥ ثم تلاها انكماش اقتصادي جديد فيما بين ٨٧/٨٦ و٨٩/٨٨ ثم دورة جديدة من النمو بعد ٩٠/٨٩.

ارتبط هذا التذبذب في التطور الاقتصادي بعدة عوامل داخلية وأخرى خارجية. تتعلق العوامل الداخلية بتعدد وتوازي مراكز صنع القرار ،غموض قوانين العمل وحقوق الملكية وحدود النشاط الاقتصادي الشرعي ،التركيز على معيار الولاء لولاية الفقيه في شغل الوظائف ،تأميم المؤسسات الكبرى الذي واكبه ضعف خبرة المديرين، الأمر الذي أدى ليس إلى انخفاض الإنتاج فقط وإنما أيضا إلى زيادة نسبية في الفساد، وبالإضافة إلى النمو السكاني السريع الذي لا يتلاءم مع الموارد المحلية. في حين تتضمن المتغيرات الخارجية الحرب الطويلة مع العراق، اضطراب سوق النفط العالمي الذي أدي إلى انخفاض كل من الصادرات النفطية والواردات التي تعتمد عليها في التمويل، تجميد الأرصدة الإيرانية في الخارج، الحظر المفروض على إيران من قبل الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، تسلل ما يقدر بثلاثة ملايين لاجئ أفغاني وعراقي على البلاد، بالإضافة إلى مناخ انعزالي عام هيمن على علاقات إيران الخارجية لفترة طويلة. [٢]

ومثلت المشكلات الاقتصادية قيداً على دور القيادة للتحول لتركيزها على جانب أسلمة الاقتصاد ومواجهة مشكلات اقتصاد الحرب فكان الحديث عن التحول للشرعية الدستورية والإصلاح السياسي يعد

[١] وليد خالد المبيض،جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص ص٥٧–٥٨.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٢٧.

بمثابة ترف في ظل هذه الظروف المركبة والمعقدة. وفي منتصف الثمانينيات بدأت مرحلة جديدة من السياسة الواقعية تجاه المجتمع الإيراني، فتراجع حالة التعبئة المستمرة للثورة واستقرار الجمهورية بعد حسم الصراع على السلطة مع الفئات المنافسة الأخرى أشعرت القيادة بأن تخفيف الضغوط أصبح مطلباً رئيسياً لاستمرار واكتساب تأييد هذه الفئات الاجتماعية للنظام الإيراني قيادة وسياسات . وحذر الرئيس خامنئي من تصرفات بعض الثوريين الإسلاميين وحذرهم أن يكونوا ثوريين أكثر من الإمام الخميني.[١]

٢- المتغيرات الخارجية:

أظهرت الشعارات الثورية في نظام ما بعد الثورة عداءً للغرب وللشرق بل وحتى أوربا لأن الثورة كانت قد حلت محل نظام يدعم هؤلاء جميعاً. وخاصة مع بدء الحرب مع العراق فتم خلق مناخ حرم فيه الجميع من مناقشة الأمور وبات رموز النظام أسرى لهذا المناخ. وهكذا نشأ مناخ لا يجرؤ فيه أحد على سبيل المثال على الحديث عن الولايات المتحدة ناهيك باستعادة العلاقات معها، وبالتالي فان صنع القرار في العلاقات الخارجية تأثر بقوة بالعوامل النفسية والأيدلوجية والسلوكيات القديمة.[٢]

ويوجد عدد من المتغيرات الخارجية التي أثرت على التحول ودور الخميني، ولكن قبل تحليل هذه المتغيرات (الفرص/القيود) نعرض لتصور الخميني للآخر.

أ- موقف الخميني من الآخر:

كان الخميني قائداً دينياً قبل الثورة وتولى منصباً سياسياً شديد الأهمية والفعالية بعد نجاحها وحتى وفاته في عام ١٩٨٩. هذا الانتقال من خارج دائرة السلطة إلى مركز صنع القرار لم يؤد إلى تغير في المقولات الرئيسية للخميني سواء فيما يتعلق بإصلاح المجتمع أو من ناحية العلاقة مع الغرب. بل إنه يمكن القول إن مواقفه ازدادت تصلباً فيما يخص العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة التطورات السياسية والاقتصادية التي صاحبت نجاح الثورة (خروج الشاه إلى الولايات المتحدة، وأزمة الرهائن، وتجميد الأرصدة الإيرانية، وموقف الولايات المتحدة من الحرب مع العراق، وفرض العقوبات الاقتصادية على الدولة الجديدة).[٣]

لقد استخدم الخميني مصطلحاً ذا دلالة دينية قوية(الشيطان الأكبر) للتعبير عن الولايات المتحدة ولم يستعمل مصطلحاً سياسياً كالاستعمار أو الإمبريالية. مكنه هذا المصطلح من جمع وتعبئة الجماهير

---

[١] خالد مسعود عبد الحميد العواملة، مرجع سابق، صص٢٧٠-٢٧١.

[٢] أحمد نجيب زادة، مرجع سابق، ص٦٨.

[٣] أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح، من الثورة إلى الدولة: دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمي بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر، مرجع سابق، ص٣٦٥.

بدون مناقشة في رحلة عداء طويلة ومستمرة منذ ما قبل نجاح الثورة وحتى بعد نجاحها. ومن ناحية أخرى فإن هذا المصطلح أغلق كل الأبواب أمام بحث أية تسوية تتم في عهد الخميني.[١]

ويضع الخميني كلاً من الشرق والغرب في سلة واحدة حيث يقسم العالم لمعسكرين رئيسيين: مستكبرين ومستضعفين مع ملاحظة ما لهذه المفاهيم من مضامين داخلية أيضاً ،بل إن الجمهورية الإسلامية تأسست على انتصار المستضعفين. وقد كان شعار لا شرق ولا غرب من شعارات السياسة الخارجية الإيرانية الرئيسية.[٢]

والدليل على تميز لغة الخطاب الخارجي للخميني دارسة قامت بتحليل ثلاثة آلاف حديث للخميني في وسائل الإعلام الإيرانية. حيث أحصت استخدام كلمة الإسلام مائة ألف مرة، ودماء الشهداء خمسين ألف مرة، والشيطان الأكبر مائة وثلاثين ألف مرة، ولا شرق ولا غرب عشرين ألف مرة، ومحمد رضا بهلوي عشرة آلاف مرة، وأعداء الثورة الإسلامية خمسة آلاف مرة. ويعد هذا مؤشراً على نظرة الخميني المتوجسة و العدائية في نفس الوقت للعالم الخارجي خاصة الغرب وبالأخص الولايات المتحدة.[٣]

وكان لبعض فتاوى الخميني الأثر على العلاقات الدولية لإيران ففي ١٥ فبراير ١٩٨٩ أصدر الخميني فتواه بإهدار دم الكاتب البريطاني سلمان رشدي الذي أساء إلى الإسلام والرسول في كتابه آيات شيطانية مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وتوترها مع عدد من الدول الأوربية .أيضاً فتواه بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة باعتبارها الشيطان الأكبر كما استخدم الخميني سلطته في تحديد مصير الرهائن الأمريكيين.[٤]

ب- الحرب مع العراق:

ترى "ألين سيولينو" أن الحرب ساعدت في عملية بناء الدولة حيث زودت هذه الحرب الخميني بفرصة ذهبية للوفاء بالتزامه بتصدير الثورة. فقد قام بإنشاء مجلس أعلى للثورة الإسلامية وهدفه الرسمي قلب نظام حكم صدام حسين في ذلك الوقت. حيث إن موقف حكومة إيران الرسمي هو تشجيع الثورات في الدول المجاورة لتحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والثقافية للعالم الإسلامي وعلى الثورة الإيرانية أن تكون مصدراً للإلهام لدى جيرانها.[٥] وخلال هذه الحرب عانت إيران من تكاليفها الاقتصادية والعسكرية.

---

[١] المرجع السابق، صص٣٤٥-٣٤٧.

[٢] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٣٢.

[٣] المرجع السابق، ص٣٣٣.

[٤] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٨.

[٥] السياسة الدولية، يوليو١٩٨٣، ص٢٠٦.

وكان قبول إيران لقرار مجلس الأمن رقم ٥٩٨ في الثامن عشر من يوليو ١٩٨٨مفاجأة لجميع المراقبين سواء أولئك الذين توقعوا قرب انتهاء الحرب أو أولئك الذين لم يروا نهاية قريبة لها وإن اختلفت درجة المفاجأة وتفاوتت.[١] وآياً كانت الأسباب–سواء سياسية أو عسكرية أو اقتصادية– التي دعت الخميني لاتخاذ هذا القرار الذي يراه أنه أصعب من تجرع السم، فإنه ما كان لقائدٍ إيراني سواه أن يتخذ هذا القرار بعد هذا الرفض لهذا القرار – الذي استمر لعام حتى وإن كان معبراً عن رأي العديد من أفراد الشعب الإيراني – دون إثارة التساؤلات عن سبب التحول المفاجئ في موقفه.

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بداية لمرحلة جديدة حيث ظهرت أولويات جديدة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي لأنه كان واجباً تحسين الصورة الخارجية على المستوى الدولي مع اهتمام واضح بالتسليح كما ركزت إيران على إعادة بناء الوطن. فخلال فترة الثماني أشهر التي تلت قبول الخميني إطلاق النار عادت العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا وتحسنت العلاقات مع العالم العربي بشكل عام بل تسابقت بعد ذلك كل من ألمانيا وفرنسا للتعاون بأبعاده المختلفة العملية والاقتصادية بل العسكرية مع إيران.[٢]

وموافقة إيران على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار في أغسطس عام ١٩٨٨،كان الخيار الذي لاح أمام إيران خاصة بعد أن أسقطت أمريكا طائرة النقل المدنية الإيرانية وقتل جميع ركابها البالغ عددهم ٢٩٠ راكباً ، مما دفع الخميني للقول بأن الموافقة على ذلك القرار كانت أشبه بتجرع السم .[٣]

ويمكن القول أن الحرب مع العراق عطلت التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية وكانت ذريعة من قبل القيادة السياسية للامساك بقبضة من حديد بمقاليد الحكم وكبت الحريات بحجة الحرب وأعداء الثورة وكأن الثورة جاءت للعودة إلى نهج الشاه ولكن بثوب جديد. وكان قبول قرار وقف إطلاق النار بمثابة خطوة على طريق التحول والانفتاح على الداخل والخارج.

ج– تصدير الثورة :

إن كل ثورة من ثورات التاريخ الإنساني احتوت على اتجاهين فيما يخص نشر أفكارها خارج حدودها وهما:[٤]

[١] طلعت مسلم، الأبعاد الإستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨، ص٢٤٨.

[٢] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، صص٣٣٠-٣٣١.

[3] 3 www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

[٤] د.وليد عبد الناصر، إيران . دراسة عن الثورة والدولة، (القاهرة: دار الشروق،١٩٩٧)، ط١، ص٧٠.

(١)- اتجاه بناء الدولة النموذج Model-State من خلال محاولة الوصول ببناء الدولة إلى مرحلة الكمال من وجهة نظر أيدلوجية الثورة بما يجذب تأييد شعوب أو قوى محيطة تكون مشاركة في خصائص معينة مع شعب الدولة الذي قامت فيه الثورة.

(٢)- اتجاه تصدير الثورة وهو يناصر فكرة دور خارجي فعال للنظام الثوري في مساندة قوى تتبنى نفس أفكاره. وإحدى حجج هذا الاتجاه هي أن أفضل وسائل الدفاع الهجوم ، فعندئذ يعتبر الدور الخارجي الفعال والمتدخل في شئون دول أخرى إجراءً وقائياً لاحتواء أي هجوم على الثورة من القوى الإقليمية والدولية التي تعتبرها هذه الثورة معادية لها. والحالة الإيرانية ليست استثناءً من هذه القاعدة، بل إن كون الثورة الإيرانية رفعت شعارات إسلامية أعطت مبرراً إضافياً لأنصار الاتجاه الثاني.

يقول "أرون" لا أحد يفهم الإستراتيجية الدبلوماسية لدولةٍ ما لم يدرس فلسفة من يحكمها.[١] وهي مقولة تتمتع بقدر كبير من المصداقية. ومبدأ تصدير الثورة الإيرانية من أهم أهداف كل من القيادة والنخبة السياسيتين، وتعبير عن جزء من رؤية النظام السياسي الإيراني للعالم الخارجي.

إن مواجهة إيران للعالم الخارجي وطبيعة ارتباطها به خاصة سنوات الثورة الأولى تعتمد بالأساس على البعد العقيدي وهو ما أكده الخميني نفسه: "إننا نواجه الدنيا مواجهة عقيدية...".[٢]وفي نفس الوقت يرى الخميني أن تصدير الثورة لا يتم عن طريق الإكراه والضغط بقدر ما يتم عبر الإقناع.[٣]

يقول خامنئي في (١٩٨٤/٧/٣١جريدة كيهان) "إن تصدير الثورة هو بمعنى تصدير مفاهيم الثورة وهذا لا يتيسر إلا بوجودنا في ساحة السياسة الدولية" ، ويرى أحد النواب البارزين في مجلس الشورى الإيراني، أنه سوف يكون خط الثورة الإسلامية قدوة لجميع شعوب العالم الحر في المستقبل القريب (كيهان ١٩٨٧/١/٢٩).[٤]

وتستخدم الدولة الإيرانية أدواتها المختلفة لنشر رسالة الثورة ومن أهم هذه الأدوات: المؤتمرات، واستغلال موسم الحج لنشر الأفكار الثورية الشيعية، والسفارات في الخارج ففي نهاية عام ١٩٨٢ تم تسريح حوالي ٤٥٠دبلوماسياً من عدد إجمالي يقدر بـ٦٠٠دبلوماسي وذلك ليحل محلهم الثوار الإسلاميون.[٥]

---

[١] باكينام الشرقاوى ،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٢٧.

[٢] المرجع السابق، ص ص٣٢٧-٣٢٨.

[٣] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، ص٩٩.

[٤] د.محمد السعيد عبد المؤمن ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٥٥.

[٥] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤٢.

وفي خطاب له في عيد النيروز (رأس السنة الفارسية) عام ١٩٨٠ أكد الخميني على تصدير الثورة إلى العالم كله.[١] وخاطب الخميني شيعة الخليج داعياً إياهم للإطاحة بنظمهم بقوله"يا أبناء علي انهضوا ضد أبناء يزيد"، وتولى تمويل بعض تنظيماتهم بل ومنح بعضها حق ممارسة نشاطه من الأراضي الإيرانية نفسها مثل المجلس الأعلى للثورة الإسلامية. ويفسر البعض التحالف الإيراني – السوري على ضوء التقارب المذهبي بين النظامين الحاكمين وانتماء كليهما للشيعة الإثنى عشرية.[٢]

ولكنه أكد في مرات أخرى أن تصدير الثورة يملي على إيران الدعاية لمبادئها بين المسلمين عبر العالم، خاصة مبادئ الإخوة والمساواة. وقد يكون هذا الاعتدال أيضاً مرجعه أن كلام الخميني بعد الثورة كان يؤخذ كموقف رسمي لإيران مما كان سيستعدي عليها الدول الأخرى لو تحدث عن تصدير الثورة بالقوة.[٣] و كررت إيران بكثرة منذ عام ١٩٨٥ إدانة عمليات التخريب وخطف الطائرات كما ساهمت في الإفراج عن ركاب طائرات مختطفة.

وهناك من يرى أن إيران اعتبرت تصدير الثورة ومساندة حركات المعارضة الراديكالية خاصة ذات التوجه الإسلامي وبالذات الشيعية منها– في الدول المجاورة أسلوباً لهذا الهجوم الوقائي مستغلة البريق الأيدلوجي للثورة في سنواتها الأولى . وتوظف إيران دعمها للحركات الإسلامية خارج حدودها – حتى ولو كان معنوياً وإعلامياً فقط–في علاقاتها مع الأطراف الإقليمية والدولية بما يخدم أهداف ومصالح سياساتها الخارجية ، ويلهي الحكومات المعادية لها عن محاولة التدخل في شئون إيران الداخلية.[٤]

بينما هناك من يرى أن تصدير الثورة يدخل في إطار نظرية الدفاع النشط حيث تهدف لتحقيق هدفين أساسيين الأول حفظ الدولة الوحيدة التي عرفت انتصار الثورة الإسلامية وثانياً الخروج من العزلة بخلق دول إسلامية وشيعية صديقة. وفي إطار البيئة الإقليمية فان معظم الجهود تتجه للأقليات الشيعية خارج إيران مع اهتمام واضح بالحركة الإسلامية السنية . لذا ظهرت كل من لبنان وأفغانستان وباكستان والعراق كمناطق الاهتمام الإيراني خاصة لبنان التي بالإضافة إلى كونها دولة داخل المنطقة وبها أقلية شيعية قوية جاء الغزو الإسرائيلي بجنوب لبنان مما زاد من درجة اهتمام إيران.

---

[1] Clark,Charles,Nations in Transition:Iran ,California,Thomson,2002,p.88.

[٢] د.نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، في، جمال زكريا قاسم ، د.يونان لبيب رزق(محرران)،العلاقات العربية الإيرانية،(معهد البحوث والدراسات العربية،)، صص ٣٨٥ ،٣٩١.

[٣] د.وليد عبد الناصر، إيران .دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ٦٣.

[٤] المرجع السابق، صص٧٠-٧١.

وهناك رأي يرى أن الزعماء الإيرانيين يميلون إلى تصدير الثورة والتوسع كلما كان تقدير القدرة الذاتية عالياً مع درجة كبيرة من أمن النظام.[1] وهو ما يمكن تفسيره من خلال التحركات الإيرانية في هذا المجال منذ رئاسة محمود أحمدي نجاد. فهذا المبدأ يتحور ويتغير تبعاً لظروف الدولة الإيرانية من عناصر قوة أو ضعف وظروف البيئة الإقليمية والدولية. وسواء بالقدوة أو بالقوة فإن تصدير الثورة مبدأ أساسي لإيران مما قد يعوق استقرار العلاقات بينها وبين الدول الأخرى خاصة دول الجوار.

وأدت الحرب مع العراق والتي كانت من الموجهات الأساسية لإيران في علاقاتها مع الدول العربية إلى أن تتخذ أسلوب طرح فكرة الثورة باعتبارها نوعاً من الوسائل العنيفة التي تخلق كثيراً من الحساسية لدى الشعوب والحكومات العربية. ولكن قبول إيران لقرار وقف الحرب قد أدخلها مرحلة جديدة في علاقاتها مع العالم عامة ومع الدول العربية خاصة حيث استتبع هذا القرار سلسلة من التغييرات في شكل النظام وتوجهاته مع تعديل في إستراتيجيته بل وتطوير في نظرية ولاية الفقيه ذاتها بما يتلاءم مع المستجدات . ومن هنا فان الدعم الإيراني لأية دولة أو حزب أو جماعة غير إيرانية أو شيعية أصبح يخضع لمراجعات كثيرة وأصبح هدفه تحقيق مصلحة مباشرة لإيران.٢

واعتبر رافسنجاني أن الثورة الإسلامية قدوة ومثال. وذكر في عام ١٩٨٩ عندما كان رئيساً للبرلمان أنه يرفض التضحية بما تحقق على مستوى بناء المؤسسات داخل الجمهورية الإسلامية أو إعاقة استكمال تنفيذ أهداف الثورة داخلياً مقابل تصدير الثورة خارجياً.

كل هذه الأمور جعلت دول الخليج هي الأخرى تنظر بعين الحذر والريبة إلى ما يجري في الداخل الإيراني بعد قيام الثورة. كما بدأت خطواتها الفعلية لمواجهة التهديد الإيراني وما صاحبه من أطروحات للهيمنة والتدخل في شئونها الداخلية. فقامت بتأسيس مجلس التعاون الخليجي كنوع من رد الفعل الأمني المباشر لتصدير الثورة والحرب العراقية الإيرانية. وكان من الطبيعي أن تتحالف دول المجلس مع العراق ليمثل اشتباكاً عسكرياً غير مباشر.[3]

وهكذا نجد أن تصدير الثورة بشكله العسكري، تعارض مع التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، وأعاق العمل الداخلي بالانشغال بتصدير العنف والتورط في بعض العمليات الإرهابية مما شدد من العزلة الدولية والعقوبات الاقتصادية وظهور إيران بمظهر الدولة راعية الإرهاب. ومما ساهم في تأجيل –بجانب الحرب مع العراق– التحول للشرعية الدستورية بشكل واسع، الاحتفاظ بالدور الكبير

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤١.

[2] د.محمد السعيد عبد المؤمن،إيران ..لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥، ص٥٦.

[3] خاتمي والخليج في ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث،(الكويت: مركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية،٢٠٠٠)، قضايا إستراتيجية(٤)، السنة الأولى، ص٦.

للمؤسسات الثورية في الداخل والخارج، وتأجل إدماج المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة. ولكن بعد الموافقة على قرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار مع العراق بدأت تتغير نظرة كل من القيادة والنظام لدور تصدير الثورة وتم التركيز على بناء الداخل في بداية فعلية وعملية للتحول للشرعية الدستورية بأبعادها المختلفة.

د- الاستيلاء على السفارة الأمريكية بطهران :

وتعتبر مرحلة الخميني –من وجهة نظر البعض- من أحرج المراحل وأكثرها تحدياً. ومن أهم التحديات لهذا النظام الناشئ عملية الاستيلاء على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز اثنين وخمسين من موظفيها كرهائن في رد فعل إيراني على تدخل أمريكا في الشئون الداخلية لإيران، والذين أطلق سراحهم بعد ما يقرب من ٤٤٤ يوماً من الاحتجاز.[1]وكان لهذا الحدث الأثر الكبير –إلى جانب عوامل أخرى- على توتر العلاقات بين إيران والولايات المتحدة منذ ذلك الحين وحتى الآن، والتي يتخللها العديد من الأحداث الأخرى والتحديات والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على التحول إلى الشرعية الدستورية، ومنها ما هو يقود في اتجاه التحول ومنها ما يعطله ويؤجله. إن تزايد الأعباء الأمنية للنظام بسبب استمرار التهديدات الأمريكية منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن –مع تغير الأسباب لهذا العداء من وقت لآخر- يعطل العمل للتحول ويوحد الإيرانيين كلما تزايدت التهديدات لا فرق بين محافظين وإصلاحيين.

هـ- العقوبات الاقتصادية:

عاني الاقتصاد الإيراني من تداعيات الثورة السلبية بالإضافة إلى مصاعب اقتصاد الحرب التي كان لزاماً على إيران مواجهتها معظم سنوات الثمانينيات.[2]

وتحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران . وتعاني إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة ، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية .

ولا شك أن الاقتصاد الإيراني عاني الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادي ومثل أحد المحددات التي تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الإعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق . مما جعل الكثير من الشعب يضيق بالمشكلات الاقتصادية ويعبر عن سخطه تجاه النظام ويطالب بالانفتاح الاقتصادي والسياسي مما هدد شرعية النظام.

[1] www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٢٦.

و – العلاقة مع الآخر:

في فترة بازركان ظهرت أولى محاولات ترشيد الثورة وتأسيس علاقات صداقة مع البيئة الدولية وتحييد آثار التصريحات الثورية الصادرة عن الجماعات غير الرسمية. فلقد تميزت تلك المرحلة المبكرة بالخوف من التدخل السوفيتي، ولذا عملت حكومة بازركان ليس على قطع بل على إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة والدول الغربية على أساس جديد. فظهرت المساعي لإقامة علاقات طيبة مع أوربا الغربية واليابان، كما أعادت المعاهدات الاقتصادية والعسكرية التي أبرمت في عهد الشاه وحرصت على ملاءمتها مع الظروف الجديدة. كما كانت سياسة بازركان التي واصلها إلى حد ما بني صدر هي السعي لتحسين العلاقات مع العالم العربي بغض النظر عن طبيعة النظم الحاكمة. لذا كانت المرحلة الأولى الخاصة ببازركان تتسم بشكل عام باعتدال نسبي.[1] ولكن كان احتلال السفارة الأمريكية الفعل المؤسس لدبلوماسية النظام الإسلامي الإيراني حيث أظهر رغبة لمواجهة الولايات المتحدة .[2]

ويمكن اعتبار قبول قرار ٥٩٨ ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران بداية لمرحلة جديدة على المستوى الخارجي حيث يجب تحسين الصورة الخارجية على المستوى الدولي مع اهتمام واضح بتحسين العلاقات مع العالم الخارجي. وكان التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يقدم إيران للعالم الخارجي في صورة الدولة الديمقراطية. واستمر هذا النهج مع تولي خامنئي الولاية.

ز – العزلة السياسية:

عاشت إيران شبه عزلة مع العالم الخارجي حتى المجال الإسلامي الذي حرصت على أن تقدم النموذج له لم تستطيع أن تلعب فيه دوراً مؤثراً فلم تحضر علي سبيل المثال مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد بالكويت عام ١٩٨٧ مما انعكس على إيران سلباً وزاد في عزلتها عربياً وإسلامياً عن عزلتها الدولية.[3]

وفي خاتمة هذا الفصل يمكن القول بأن القيادة لا تعمل في فراغ وأن طبيعة المرحلة الزمنية بمتغيراتها الداخلية والخارجية المختلفة تحكم عملية التحول ودور القيادة للتحول .إن النظام الإيراني الجديد كان يتطلب القيادة الكاريزمية للخميني لأن طبيعة المرحلة تطلبت قيادة ذات سمات قوية قادرة على قيادة المجتمع . واجه الخميني العديد من التحديات الداخلية والخارجية وبالرغم من ذلك كانت مرحلة الخميني مرحلة تأسيس للجمهورية الإسلامية ولكن حسب تصوره مع وضعية خاصة للولي الفقيه والجمع بينها

[1] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص٣٢٨.

[2] المرجع السابق، ص٣٢٩.

[3] د.السباعي محمد السباعي ، التاريخ والدور الخارجي ،في، المسألة الإيرانية:النظام السياسي والدور الإقليمي، مرجع سابق، ص٤٥.

وبين ولاية الشعب في ثنائية مؤسسية وثقافية لها خصوصيتها .هذا التأسيس للنظام الجديد هو الذي مهد لاستمرار النظام بعد الخميني وانتقال السلطة سلمياً.

إن محاور التحول من الشرعية الثورية للشرعية الدستورية الأربعة :الدستوري ،المؤسسي ، الفاعلية، الثقافة الديمقراطية بقيادة الخميني وفي ظل الصراعات الداخلية والخارجية، مثلت مرحلة أولى للتحول وإن غلب عليها نمط الشرعية الثورية. ولكن بمرور الوقت يتراجع الزخم الثوري لحساب المؤسسية والدستورية والثقافة الديمقراطية والفاعلية وبمعنى آخر مثلت مرحلة أولى في اتجاه التحول للشرعية الدستورية.

الفصل الرابع

دور القيادة السياسية الإيرانية

(١٩٨٩-٢٠٠١): مرحلة التحول/المرحلة الانتقالية

بدأت في إيران بعد انتهاء الحرب العراقية-الإيرانية مرحلة جديدة بشرت بحدوث انفتاح سياسي، فقد شهدت إيران في هذه الفترة تغييرات على مستوى كل من القيادة والسياسات الداخلية والخارجية مما يشير إلى التحول نحو مرحلة جديدة قد تنبئ عن مستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودورها في محيطها الإقليمي والدولي. وفي نفس الوقت شهد العالم من حول إيران العديد من التغيرات مما له أثر على دور القيادة وعلى التحول نحو الشرعية الدستورية.

وفى إطار التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية تم الاعتماد أكثر على مؤسسات الدولة، ودمج بعض مؤسسات الثورة مع مؤسسات الدولة خاصة بعد وفاة الإمام الخميني. وكانت مسألة تداول السلطة على مستوى كل من القيادة السياسية والرئاسة بشكل قانوني و سلمي من أهم انجازات هذه المرحلة و كانت المهمة شاقة على من يخلف الخميني وحاولا معاً كل من المرشد خامنئي والرئيس هاشمي رافسنجاني- ملء الفراغ الذي تركه الخميني معتمدين على المؤسسات بشكل أكبر وعلى الانفتاح السياسي والإصلاح الاقتصادي . وفى انتخابات الرئاسة عام ١٩٩٧ - التي أتت بالرئيس محمد خاتمي- تعاظم دور الشعب الذي أقبل على الانتخابات بشكل أذهل العالم وتحدى ديمقراطيات الغرب من حيث هذا الإقبال المدهش مؤكداً أن الشعب لايزال هو مصدر السلطات. لأن شعارات خاتمي حول التعددية وسيادة القانون والمجتمع المدني لاقت انتشاراً واسعاً لدى كل من الشباب والنساء نظراً للتغييرات التي شهدها المجتمع في هذه المرحلة.

الرغبة في تحسين الأوضاع السياسية وتحقيق درجة معقولة من الحريات والانفتاح السياسي على كل من الداخل والخارج كانت من أولويات المرشد السيد خامنئي ولكن تحت سقف محدد يضمن الحفاظ على مكانة وهيبة ولاية الفقيه. وهذه هي الإشكالية الرئيسية في مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية أي العلاقة بين ولاية الفقيه والتحول، والتي أثرت بالطبع على العلاقة بين كل من المرشد خامنئي وخاتمي.

إن التفاعلات بين القوى والمؤسسات الداخلية كشف عن بعض المشكلات والعقبات التي تواجه التحول في إيران والتي قد تواجه التحول في دول أخرى . كما أن المتغيرات الخارجية الإقليمية والدولية في

هذه المرحلة قد ساهمت في دعم التحول أحياناً وأساءت له أحياناً أخرى. لقد كان الخروج من العزلة السياسية والترويج لفكرة خاتمي عن حوار الحضارات والانفتاح على دول الخليج بعد حرب تحرير الكويت من العوامل المشجعة لدعم برنامج خاتمي الإصلاحي مما دعم التحول إلى حد كبير برغم الصعوبات التي واجهها من سيطرة التيار المحافظ.

أولاً: مرحلة التحول
من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية

وهي مرحلة بناء الدولة الإسلامية الإيرانية. وتبدأ هذه المرحلة زمنياً منذ وفاة الخميني وتولي علي خامنئي منصب مرشد الثورة، ورافسنجاني رئاسة الجمهورية لفترتين رئاسيتين ثم خلفه محمد خاتمي. واختلفت هذه المرحلة عن سابقتها تبعاً لاختلاف الظروف الداخلية والإقليمية والدولية وفي مقدمتها وقف إطلاق النار بين إيران والعراق، واختفاء الخميني. ومنذ ذلك الوقت بدأت الجمهورية الإسلامية التحول بشكل أكبر إلى الشرعية الدستورية، وإنجاز ما وعدت به الثورة طوال الأعوام الماضية.

ويمكن تقسيم هذه المرحلة(تحت قيادة خامنئي) إلى مرحلتين فرعيتين:الأولى فترة رئاسة رافسنجاني والثانية تمثل الفترة الأولى لرئاسة خاتمي، ومهدت المرحلة الأولي (مرحلة الانفتاح الاقتصادي) إلى المرحلة الثانية(مرحلة الانفتاح السياسي)، وبعد الانتهاء من دراسة المرحلتين يمكن الانتقال إلى خصائص مرحلة التحول عموماً كما ستبين الدراسة.

١- مرحلة البناء والتعمير(١٩٨٩-١٩٩٧):مرحلة خامنئي-رافسنجاني

بالرغم من أن البعض ربط بين استمرار النظام الإيراني بحياة الخميني وتوقعوا انهيار النظام باختفائه[١]، وبالرغم من أن اختفاء الخميني كان بالفعل من أهم متغيرات هذه المرحلة وهو الإمام الأفقه، وأن هذا المتغير من وجهة نظر البعض الآخر كان كفيلاً في حد ذاته بإذكاء الصراعات السياسية والاقتصادية والإثنية العديدة والمتشابكة الأطراف التي شهدتها حياته، إلا أنه مما يلفت النظر أن الصراعات التي ظهرت خلال هذه المرحلة كانت في العموم صراعات محدودة ومحكومة.[٢]

[١] السياسة الدولية، يوليو ١٩٨٣، مرجع سابق، ص٢٠٥.

٢ د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

ويرى "كينيث كاتزمان" أن نظام حكم الخميني لم يستمر بعده فحسب، بل أرسى أساساً لانتقال السلطة إلى خلفائه بشكل منظم نسبياً.[1] ويتمثل جوهر هذه المرحلة في العبور إلى ما وراء المرحلة الخمينية دون أن يعني ذلك رفض أفكاره أو إنكار أهمية تأثير الإسلام إذ يتعلق الأمر بتغير الأولويات والممارسات.

وبتوقف الحرب العراقية الإيرانية وغياب القيادة الكاريزمية وتراجع الفورة الأيدلوجية بدأت الساحة الإيرانية مرحلة جديدة من التفاعل والنزوع إلى التغيير والتمايز في المواقف بين التيارات السياسية.[2] لقد خرج الإيرانيون من الحرب الإيرانية العراقية الطويلة المكلفة ساخطين عليها معلنين عن مطالبهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . وبالتوازي مع هذا التصاعد في المطالب الجماهيرية أخذت القيم المجيدة لسنوات الثورة الأولى في الضعف والتقهقر. وكان على القيادة والحكومة أن تستجيب لتلك المطالب وفي معرض استجابتها لها أقرت بقدر من حرية الصحافة. وعلى الفور ظهرت عدة مئات من الصحف والمجلات الجديدة الممثلة لكل درجات الطيف السياسي. وتبعاً لغياب الأحزاب السياسية خضعت الصحافة لعملية تسييس سريعة فأصبح في مقدورها ملء تلك الفجوة الخطيرة في السياسة المحلية.[3]

في مرحلة الخميني ركزت الدولة على الشرعية الثورية وتماسك النظام، وبعد انتهاء هذه المرحلة وبداية مرحلة خامنئي – رافسنجاني أكد المحللون على بداية مرحلة جديدة تركز على العامل الاقتصادي وتتبني سياسات ليبرالية اقتصادية مع اتساع هامش الحريات خاصة في مجال الصحافة. ثم ركزت مرحلة خامنئي –خاتمي على الحريات السياسية والمجتمع المدني وسيادة القانون.

ويرى البعض أن هذه المرحلة (فترة قيادة خامنئي، ورئاسة رافسنجاني) تتميز بالنهج المعتدل في الممارسة السياسية الداخلية والخارجية وعرفت بمرحلة الواقعية الجديدة.[4] وفي هذا السياق يرى البعض أن التوازن بين الأيدلوجية والبراجماتية يمثل ملمحاً أساسياً في التاريخ الإيراني، استمر في التواجد بل قوى وتجذر بمجيئ الثورة الإيرانية. وبعد الثورة بدا المشهد أيدلوجي الطابع فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الإيرانية والأمثلة على ذلك كثيرة، دعوة الخميني لتصدير الثورة وإيواء إيران العديد من حركات التحرر العالمية واستخدام الحج لأغراض سياسية، كما حدث عام ١٩٨٧ حين أصر الخميني على أن الحج واجب سياسي كما هو واجب ديني. لكن البراجماتية كانت واضحة في السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة حين تعاملت إيران مع الشيطان الأكبر أمريكا والشيطان الأصغر إسرائيل للحصول على السلاح في فضيحة إيران– كونترا . ولعل أوضح ما يشير إلى العلاقة بين الأيدلوجية والبراجماتية في السياسة

[1] كينيث كاتزمان ،الحرس الثوري الإيراني.نشأته وتكوينه ودوره، مرجع سابق، ص١٧.

[2] سالم مشكور، مرجع سابق

[3] آزادية كيان ثايباوت، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية، مرجع سابق، ص١٨.

[4] خالد عبد الحميد مسعود العواملة، مرجع سابق، ص٢٢٣.

الخارجية الإيرانية هو ما قاله رافسنجاني في مقابلة صحفية عام ٢٠٠٣ حيث أعلن أن الوزن النسبي للأيدلوجيا والمصلحة القومية في السياسة الخارجية يعتمد على الظروف حالة بحالة باختلاف القضية والتوقيت.[١] إلا أن التحول نحو البراجماتية داخلياً وخارجياً قد ارتبط بانتهاء الحرب مع العراق والإحساس بالاختناق الاقتصادي وبالحاجة للانفتاح على العالم خاصة اجتذاب استثمارات الغرب وتكنولوجيته لإعادة تعمير إيران مما تطلب اعتدالاً في السياسة الخارجية.[٢]

وهناك من يرى أنه أعقبت وفاة الخميني في العام التالي من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية سلسلة أخرى من النتائج والمؤثرات. إذ شجعت وفاته على ظهور أزمة إجماع على مستوى المجتمع كما صاحبها انقسام داخل النخبة السياسية والدينية حول ولاية الفقيه. كما شجع على ظهور وتدعيم التفسيرات الحديثة للإسلام التي تطرح ضرورة ارتكاز الشرعية السياسية على الإرادة العامة حصراً.[٣]

ويرى البعض أن التغيير الذي شهدته إيران في هذه الفترة لم يكن خروجاً عن الإطار الأيدلوجي العام بل محاولة للتخلي عن تفاصيل داخل هذا الإطار بعد عشر سنوات من الاقتصاد الموجه مركزياً – بسبب الحرب–ورغبة في تحقيق أجواء انفتاح ثقافي وفكري وسياسي واقتصادي وهو ما جعل نسبة المشاركة الشعبية في الانتخابات الرئاسية الأولى بعد الحرب كبيرة، رغم كون رافسنجاني خاضها وحيداً أملاً في دخول مرحلة جديدة ،إلا أن ما حدث هو أن التيار الجديد عمل باتجاه الانفتاح الاقتصادي بينما مارس سياسة محافظة في المجالين السياسي والثقافي مبرراً ذلك بوجود خطر غزو ثقافي غربي يستهدف تقويض أسس النظام الإسلامي. في هذه المرحلة ضغط المحافظون على رافسنجاني لإقالة وزير الثقافة والإرشاد آنذاك د.محمد خاتمي – وهو ما تم بالفعل– بعدما حاول خاتمي تفعيل الوزارة باتجاه الانفتاح الفكري والثقافي. وتصدى المحافظون أيضاً لخطة رافسنجاني الاقتصادية التي استهدفت إعادة بناء الاقتصاد الإيراني في مرحلة ما بعد الحرب على أساس التطوير الصناعي والتركيز على المشاريع العملاقة في ما كان معارضو هذه السياسة يميلون إلى تنمية الاقتصاد التجاري وإنعاش البازار.[٤] واللافت أن التيار الذي عرف بالاعتدال والذي مثله علي أكبر هاشمي رافسنجاني الذي وصل إلى الرئاسة عبر انتخابات عام ١٩٨٩ وتفاءل به البعض لتغيير هوية الحكم لم يكن سوى التيار المحافظ الذي أصبح فيما بعد معارضاً للتيار الإصلاحي.[٥]

---

[1] Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.pp.554,555,556.

[٢] د.وليد عبد الناصر، إيران . دراسة عن الثورة والدولة، مرجع سابق، ص٧٥.

[٣] آزادية كيان ثايباوت، مرجع سابق، ص١٩.

[٤] سالم مشكور، مرجع سابق

[٥] المرجع السابق

ومن بين القضايا التي دار حولها الخلاف في هذه المرحلة قضية ولاية الفقيه بتفصيلاتها المختلفة وتساؤلاتها أيضاً: أي دور الفقيه عموماً وهل يصلح خامنئي على وجه الخصوص فقيهاً. وكان يقف وراء إثارة هذه القضية آية الله حسين منتظري الخليفة المخلوع للخميني ولاسيما بعد أن تعزز موقع الفقيه في تعديلات دستور ١٩٨٩. كذلك كانت قضية حدود صلاحيات مجلس صيانة الدستور والتي طرحت نفسها بالذات بمناسبة التمهيد لانتخابات الدورة الثانية لمجلس الخبراء واستبعاد مجلس الصيانة بعض أبرز رجال الدين المرشحين بسبب اشتراطه اختبارهم فقهياً. وقضية حرية الرأي والتعبير التي بدأت تناقش بشكل أوضح في هذه المرحلة ، وكان ممن دفعوا ثمن دفاعهم عنها محمد خاتمي وزير الثقافة والإرشاد الإسلامي ومحمد رافسنجاني رئيس هيئة الإذاعة والتليفزيون. بالإضافة إلى القضية الاقتصادية التي كانت ساحة للتجاذب بين الرئيس من جانب والشورى و البازار من جانب آخر.[١]

ومنذ فترة الرئاسة الثانية لرافسنجاني بدأت تتضح إشكالية النظام السياسي الإيراني الرئيسية بعد الثورة وهى التنافس بين الإصلاحيين والمحافظين وشكاوى الأوائل المستمرة من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أي إصلاحات سواء أكانت اقتصادية كالتي ركز رافسنجاني أو سياسية وثقافية كالتي ركز عليها خاتمي.[٢]وامتد الجدل ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد والتي أصبحت تستخدم بشكل أكثر وضوحاً ومباشرة في هذا الصراع لصالح الطرف المحافظ.[٣]

ومما ميز هذه المرحلة دمج بعض المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة كما حدث مع اللجان الثورية ومع وزارة الحرس الثوري والتأكيد على الطابع التكنوقراطي في تكوين مؤسسات الدولة. ومما يذكر في هذا الخصوص أن أول وزارة لرافسنجاني في عام ١٩٨٩ ضمت عشرة من التكنوقراط من إجمالي ٢٢ وزيراً تلقى ستة منهم تعليماً غربياً.[٤]كما تميز رافسنجاني بأنه لم يكن صدامياً مثل بني صدر ومن خلال خطابه المعتدل وقدرته على توفيق المواقف والأوضاع استطاع أن يتجنب الصدام المباشر رغم أنه تعرض شخصياً للاعتداء على حياته.[٥]

كذلك شهدت هذه المرحلة غزو الكويت وتحريرها، الأمر الذي هيأ لإيران فرصة ذهبية لتحسين علاقاتها الإقليمية والدولية لم تأل من جانبها جهداً في استثمارها. فلقد كان رافسنجاني يدرك أنه من المستحيل على إيران أن تعيد البناء اعتماداً على إمكانياتها الذاتية وأنها ستحتاج في إتمام هذا البناء إلى مساعدة تقنية ومادية خارجية وهو ما لم يكن ليحدث إلا بتهدئة التوتر في علاقاتها الخارجية، وأيده

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص ٢٠٠.

[٢] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

[٣] المرجع السابق، ص٢٤٩.

[٤] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٠.

[٥] المرجع السابق، ص٢٠١.

خامنئي بقوله"طالما إيران لا ترغب في أن يستمر إعادة البناء خمسين عاماً فإن الموارد المالية والمعونة التقنية يجب الحصول عليها من الأجانب"[١].

عادت إيران داخلياً إلى مرحلة بناء الدولة وإحياء قدراتها التي استنزفتها الحرب فأصبح التركيز على الاقتصاد أكثر من السياسة (وهو ما يتوافق مع طبيعة رافسنجاني وخلفيته الشخصية والمهنية)، وخارجياً انكفأت إيران تماماً على السعي نحو تحقيق مصالحها الإستراتيجية العليا كدولة محاطة ببيئة إقليمية متحركة وقلقة وبيئة عالمية غير متوازنة ليتكرس التراجع عن تطلعات النفوذ الإقليمي وليصل مبدأ تصدير الثورة الإسلامية إلى حالة من التجمد بعد أن كان قد انحسر تماماً نتيجة الانشغال لسنوات طويلة في الحرب مع العراق.[٢]

وترى روبن رايت أن إيران أيقنت في بداية التسعينيات بأنه من المتعذر عليها غلق أبوابها عن العالم الخارجي، وتعزو ذلك لسببين يتعلق أحدهما بالشعور بالثقة بأن الثورة قوية وليس من السهل إضعافها أو تقويضها خاصة عندما بقى نظام الدولة سليماً معافاً بعد رحيل الخميني وبعد الحرب مع العراق ومرور سنوات على العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي فرضت على إيران. وثانياً أجبرت علاقات إيران الاقتصادية مع العالم السائر بسرعة صوب العولمة بعد زوال الشيوعية على الخروج من تلك العزلة.[٣]

إن أهم معايير التحول في إيران هو إقبال أغلبية الشعب على المشاركة في العملية السياسية بشكل يمكن مقارنته بما يجرى في الديمقراطيات الغربية. وأهم ما يرتبط بشرعية النظام ظهور النظام أمام الشعب كممارس للسيطرة الكاملة على مصيره القومي مما يلغي فرضية التبعية للغرب التي عانى منها مراراً الشعب الإيراني.[٤]

وكان للفوز غير الساحق لرافسنجاني في الانتخابات الرئاسية للفترة الثانية –٦٣% من أصوات المشاركين– دليلاً على أن الانتخابات وإن كانت لا تهدم النظام أو تمثل تحدياً لنخبته إلا أنها تتمتع بقدر من المصداقية، وتبرز أن المنافسة الانتخابية بدأت تأخذ شكلاً أكثر جدية.[٥]وكانت إدارة رافسنجاني تميل إلى التغيير والاقتراب أكثر فأكثر نحو تأسيس شرعية براجماتية للنظام تقوم على منطق الدولة وليس على شرعية الثورة خاصة بعد رحيل الخميني. وقد ختم رافسنجاني فترتي رئاسته بدون محاولة لتعديل الدستور

---

[١] المرجع السابق، ص ٢٠١.

[٢] سامح راشد ، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما . تحولات الدولة والمجتمع، السياسة الدولية، العدد:١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد٣٩، ص٥٦.

[3] www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1366&lang=

[٤] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، صص١٩٢–١٩٣.

[٥] المرجع السابق، ص١٩١.

والعمل على البقاء في سلطة الرئاسة مما يمثل دلالة كبرى على مستوى الممارسة الديمقراطية،[1] وعلى إرادة النظام في التحول والمأسسة.

٢- مرحلة التحول إلى الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع (١٩٩٧-٢٠٠١):

اعتبرت فترة رئاسة رافسنجاني التي ترافقت بدايتها مع رحيل الخميني ووقف الحرب مع العراق، مرحلة انتقالية أولى للتحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، إلا أن الانتقال الأهم بدأ مع انتخاب خاتمي للرئاسة في عام ١٩٩٧. إذ أثبت المجتمع المدني الإيراني مرة أخرى دوره الأساسي في تقرير مصيره رغم محاولة تكبيل حراكه الواسع للتدخل في صنع القرار برفضه مرشح التيار المحافظ في الانتخابات الرئاسية في ذلك الوقت واختياره خاتمي بأغلبية مرتفعة كان للشباب والنساء دور كبير فيها. وكان فوزه يمثل نصراً كبيراً للتيار الإصلاحي- الذي يؤكد على مفاهيم دولة المؤسسات وسيادة القانون في مقابل الثورية وولاية الفقيه المطلقة من جانب المحافظين- بالرغم من أنه لم يصنع الحركة الإصلاحية بل جاء ملبياً لها بعد أن التف حولها غالبية الناس. وتمثلت أهم ملامح البرنامج الإصلاحي لخاتمي في إقامة دولة المؤسسات وتحقيق سيادة القانون وتقوية المجتمع المدني وتحقيق المصالحة بين الإسلام والديمقراطية وتأكيد حرية الرأي والتعبير وتطبيع العلاقات الدولية والإقليمية لإيران.[2]

ويرى بعض المحللين أن هذا التغير الواضح الذي اجتاح إيران نتاج عدة أسباب منها: أن هذه التحولات نتيجة طبيعية للتراكم التدريجي في أساليب الحكم التي ركزت على تثبيت الثورة والقضاء على أعدائها ، ونتيجة للنقلة النوعية الهائلة التي تجتاح العالم في مجال الاتصالات مما يحد تماماً من قدرة أي نظام حاكم على حرمان مواطنيه من متابعة ما يجري في العالم أو العكس، مما من شأنه أن يجعل النظرة للأوضاع في المجتمعات الأخرى دائماً نظرة مقارنة، بما يؤدي بدوره إلى اختراق أنماط الثقافة والفكر الخارجية للنسيج الاجتماعي خاصة إذا صوحبت هذه العملية بتغيير في تركيبة المجتمع وتكوينه وهو ما ينطبق تماماً على المجتمع الإيراني. فقد شهد تغيرات هيكلية أبرزها التغير في التركيبة السكانية خاصة بالنسبة للعمر والجنس. فنتيجة سنوات الحرب مع العراق خرجت نسبة كبيرة من الرجال من نسيج المجتمع بالقتل أو الأسر مما أدى إلى اختلال التوازن بين الجنسين حيث تزايدت نسبة النساء بين أفراد الشعب عما كانت عليه قبل الحرب مما يفسر بدوره بعض أسباب صعود دور المرأة في السنوات التالية للحرب. وكذلك بالنسبة للشرائح العمرية حيث يمثل الشباب دون سن الخامسة والعشرين الغالبية العظمى من عدد السكان، وتلك الغالبية لا تعرف شيئاً عن مرحلة ما قبل الثورة ولا عن مراحلها الأولى الأشد ثورية وعنفواناً

[1] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٨.

[2] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٠.

إلا ما تقدمه الملفات الوثائقية وما يدرس في مراحل التعليم كجزء من التاريخ، وهو ما انعكس بشكل واضح على التوجهات السياسية لهم.[١]

لقد أدرك الإصلاحيون أن آليات الثورة أصبحت غير صالحة لأن تكون آليات الدولة، وآمنوا أن بقاء الدولة يتطلب إعادة صياغة للمؤسسات القائمة وعلى رأسها ولاية الفقيه. ولم يستوعب التيار المحافظ مرمى الإصلاحيين فعبر عن قناعة متزايدة بأن الثورة والدولة على حد سواء باتا مهددتين بفعل وفكر التيار الإصلاحي، رغم أن معظم رموز هذا التيار الأخير وعلى رأسهم محمد خاتمي يؤكدون أن التغيير المستهدف في بنية السلطة سيحدث دون المساس بثوابت الأمة والثورة والتي تعد ولاية الفقيه ركنهما الركين. برنامج خاتمي إذن كان يستهدف تأصيل دور مؤسسات الدولة في إطار من توازن السلطات وضمان فعالية المشاركة الشعبية.[٢]

ويدعو الجناح الإصلاحي لاسيما المعتدل منه إلى فتح أبواب الحوار على مصراعيها وتحمل الرأي والرأي الآخر والقراءات المختلفة للموضوع الواحد في إطار التأسيس لديمقراطية إسلامية راشدة يصفها محمد خاتمي بأنها"العيش في توافق بين الدين والحرية والمسؤولية " كما جاء في خطبه العديدة.[٣]

و يرى البعض أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية في عقدها الثالث تمر بمرحلة تحول في نفس أهمية بدء هذه الجمهورية لقيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة في هذا التحول وذلك عندما تولت حكومة معتدلة بقيادة الرئيس خاتمي الحكم. كما أن هذه الانتخابات أسفرت عن ظهور تيار إصلاحي وصحافة ذات صوت مسموع تمهد الطريق لديمقراطية إيرانية تعارضها بشدة المؤسسة الدينية.[٤]

ويبدو أن خاتمي فشل في تحقيق الآمال الكثيرة التي عقدت عليه رغم أن بعض هذه الآمال غير واقعي ولكنه نجح في تعزيز وتنمية المجتمع المدني والأحزاب السياسية والحريات الإعلامية. وبالطبع فإن محدودية سلطة خاتمي التي لا تزيد على ٢٠% من مصادر السلطة في الدولة قد أضعفت من قدرته على تحقيق برنامجه الإصلاحي. ولم يعط خاتمي المزايا التي تمتع بها رؤساء سابقون له مثل إلقاء خطبة الجمعة واستخدام التليفزيون الرسمي. في حين أن خاتمي كان يعطي مزايا لليمين التقليدي المنافس له، فهو يعتبر من رجال الدين ويقدم صورة معتدلة في وسائل الإعلام الخارجية تساعد على تطوير العلاقة

---

[١] سامح راشد، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاماً..تحولات الدولة والمجتمع ، مرجع سابق، ص٥٥.

[٢] د.علا أبو زيد ، ولاية الفقيه تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤١٨.

٣ محمد صادق الحسيني، إيران. سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، (بيروت : رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠١)، ص٣٧.

[4] Mir- Hosseini , Ziba ,Debating Women:Gender and the Public Spgere in Post – Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyn (ed.),Civil Sosiety in the Muslim World . Contemporary Perspectives , (London :I.B Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002),p95.

مع أوربا ودول الخليج العربية. وفي الحقيقة فإن أي نجاح يحققه خاتمي هو أيضاً للنظام السياسي الذي يسيطر عليه المرشد والمحافظون بشكل عام.[١]

مع تولي خاتمي للرئاسة ظهرت أصوات رسمية متناقضة في إيران مثل الأول – خاتمي ومؤيدوه– البراجماتية والتسامح والهدوء. فقد عارض خاتمي مقولة صدام الحضارات ودعا إلى الحوار بينها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٠ سبتمبر ١٩٩٨. كما أعلنت وزارة الخارجية الإيرانية أن الحكومة لن تنفذ فتوى الخميني بقتل سلمان رشدي مؤلف رواية"آيات شيطانية". وكان هناك صوت آخر وعلى رأسه على خامنئي مرشد الثورة الذي أعلن استمرار كفاح إيران ضد الولايات المتحدة.[٢]

هذه الانقسامات الأيدلوجية ليست جديدة على النخبة الإيرانية. فمنذ الأيام الأولى اختلف رجال الخميني على بعض القضايا والسياسات الأساسية. إلا أن تدخل الخميني الذي كان يأتي دائماً في وقته وبحسم كان يزيل أي توتر أيدلوجي ناتج عن هذه الاختلافات، وبعد وفاته اشتدت هذه الخلافات إلى حد وجود خلافات أيدلوجية في صفوف النخبة الحاكمة على ما يذهب إليه بعض المحللين.[٣]

ويصف بعض المحللين خاتمي بأنه بطل شعبي بحث عن أهمية ودور بعد أن فقد جزء كبير من شعبيته. وأن التأييد الشعبي له عند انتخابه عام ١٩٩٧ ولى وانقضى بعد مرور عام من توليه الفترة الثانية لرئاسته . ويضيفون أن الحماس والترحيب تحول إلى عدم اكتراث أو اهتمام لديهم ويدللون على ذلك بنتيجة لاستطلاع الرأي بين طلاب الجامعة عام ٢٠٠٤ أوضح فيه ٧٢%ممن استطلعت أرائهم أن وعود خاتمي بالإصلاح قد انتهت وأن ٣٨% طلبوا منه أن يستقيل. ويوضح استطلاع آخر للرأي أجرى على مستوى إيران أن التأييد لخاتمي انخفض من ٧٥%عام ١٩٩٨ إلى ٤٣%عام ٢٠٠٢.

هذا التأييد الذي حظي به خاتمي في بداية انتخابه عام ١٩٩٧ أتى من قطاعات عديدة: طلاب الجامعة المسيسين، الشباب الذين يصوتون لأول مرة ،المرأة ،أصحاب الميول الليبرالية ، ناشطو حقوق الإنسان العلمانيين، رجال الدين الإصلاحيين،الشريحة المتضررة اقتصادياً.كل فريق من هؤلاء رأى خاتمي محامياً عنه وتوقع كل منهم من خاتمي أن ينفذ وعوده الإصلاحية بالطريقة التي ترضي كل فريق منهم. وكان من بين وعود خاتمي إحياء مبادئ الثورة بمحاربة الفساد، واحترام كرامة الإنسان، والمساواة في الفرص الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية وإصلاح الجهاز الحكومي، وركز في حملته الانتخابية على سيادة حكم القانون والحاجة إلى مجتمع مدني قوي.[٤]

---

[١] إبراهيم غرابية، مرجع سابق

[2] Mehdi Moslem,The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran,in,Hooglund,Eric(ed),Twenty Years of Islamic Revolution:Political and Social Transition in Iran since 1979,Syracuse University Press,2002,pp19-20.

[3] Ibid,p.20.

[4] Amuzegar,Jahangir,op.cit,pp.75,76.

لقد رفض معسكر الإصلاحيين بزعامة محمد خاتمي صيغة المجتمع الولائي التي يتبناها المحافظون ويقدم بدلاً منها صيغة المجتمع الذي ينبني على المؤسسات التي ينتخبها الشعب والذي يطبق مفهوم اللامركزية وينقل السلطة إلى ممثلي الشعب من خلال مجالس بلدية هي بمثابة مجالس شورى محلية ويوسع من ثم من نطاق المشاركة السياسية للأمة.[١]

وقد قرأ البعض إحياء خاتمي لحق الأمة الدستوري في الشورى من خلال إجرائه الانتخابات البلدية في فبراير ١٩٩٩ على أنه سيكون بمثابة حقن تقوية للدولة الإيرانية. حيث شهدت الساحة الإيرانية ولأول مرة منذ قيام الجمهورية الإسلامية الدعوة لإجراء انتخابات محلية. وبدأت عملية تسجيل المرشحين في يوم ١٩٩٨/١٢/٢٨ لمدة أسبوع ، وبلغ عدد المرشحين ٣٣٤ألف مرشح يقترع عليهم أربعون مليون ناخب بنظام القوائم المشتركة لاختيار ٢٠٠ ألف عضو بالمجالس المحلية ينتخبون بدورهم ٧٢٠ رئيساً للبلدية لمدة أربعة سنوات.[٢]

ومثلت هذه الانتخابات– التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ – نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية ،حيث الاعتماد على اللامركزية مما يزيد من مساحة المشاركة في اتخاذ القرار وهو ما يزيد من فاعلية النظام وخلق كوادر جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. كما برزت أهمية هذه الانتخابات في كونها الأولى من نوعها في تاريخ إيران ما بعد الثورة وذلك رغم ما نص عليه الدستور في المادة السادسة من دور لمجالس الشورى المحلية في إدارة شئون البلاد. لذا كان قيام خاتمي بإجراء انتخابات محلية بمثابة خطوة جديدة في مشروعه لإقامة المجتمع المدني وسيادة القانون فضلاً عن تدعيم مكانته هو وتياره الإصلاحي في ظل التوقع المسبق بالتأييد الشعبي له.[٣]كما كان خطوة لتدعيم شرعية النظام من خلال توزيع القيم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وربط مصالح أعداد أخرى من المجتمع الإيراني ودمجها في مؤسسات النظام عن طريق منحها بعضاً من القيم المجتمعية المختلفة.[٤]وحصل الإصلاحيون في هذه الانتخابات على ٧٠% من مقاعد البلديات ،كما فازت المرأة بـ٣٠٠ مقعد .[٥]لقد تم تهميش المجالس المحلية في إيران لمدة عشرين عاماً متصلة،[٦]لتبدأ بعد عامين من

[١] د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه .تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، مرجع سابق، ص٤٠٩.

[٢] علاء محمد العبد مطر، مرجع سابق، ص٦٠.

[٣] مدحت أحمد حماد، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لسنة١٩٩٩، ص٧٥.

[٤] المرجع السابق، ص٧٥–٧٦.

[٥] المرجع السابق، ص٧٩.

[٦] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، مرجع سابق، ص١٠٨.

وصول خاتمي للرئاسة أول انتخابات محلية . والبعض يرى أنه إذا كان باستطاعة النظام إجراء انتخابات بمشاركة غالبية الشعب عندها يمكن القول إن هذا النظام قابل للإصلاح.[١]

لقد جمع خاتمي بين كونه سيداً من نسل الرسول مما كفل له أصوات الناخبين التقليديين، وكونه مثقفاً مما ساعده على الاستحواذ على أصوات المثقفين والطلاب والنساء. واعتبر فوز خاتمي بمثابة عودة لروح الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. وجاءت هذه المرحلة برؤية معينة للتحول: إخضاع المؤسسات السياسية لسيادة القانون ، دعم أواصر المجتمع المدني، تحسين أداء مجلس الشورى باعتباره وسيطاً بين الشعب والحكومة، تعزيز المشاركة الشعبية، تطبيق اللامركزية للسماح للريف بقدر أكبر من المشاركة في اتخاذ القرار، وضع حد لشخصنة السلطة، اتخاذ الدين كدعامة للديمقراطية، الإصلاح الاقتصادي بالانتقال وفقاً لبرنامج خاتمي من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية وذلك مع الحفاظ على العدالة الاجتماعية،إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي.[٢]

وقد اعتمد خاتمي في إحداث التحول على كل من الطلاب والصحافة. أما الطلاب فلهم دور وتأثير سياسي واجتماعي كبير نظراً لعلاقتهم الوثيقة بالمجتمع. كما أن الصحافة فيما يرى خاتمي وسيلة اتصال فعالة بين المجتمع والحكومة، وتقوم بتوضيح الخطوط الرئيسية للخطاب السياسي السائد بل تملي الأجندة السياسية، ومن هنا اعتبرها خاتمي دعامة أساسية للمجتمع المدني. وتحدث خاتمي عن مجتمع مدني إسلامي دعائمه الفكر والثقافة الإسلامية، وتبنى سياسة خارجية تهدف إلى إعادة دمج إيران في المجتمع الدولي وابتدع ما سمي بـ حوار الحضارات ونجح في تغيير النظرة الدولية إلى بلاده من كونها دولة عاصية متحدية لقواعد المجتمع الدولي إلى كونها دولة تسعى إلى الحداثة والتحول الديمقراطي.

ولقي مشروع خاتمي معارضة من قبل الاتجاه المحافظ، وطالت الإصلاحيين سواء كتاب ومفكرين سلسلة اغتيالات ومحاكمات رمت إلى إرهابهم. كذلك موجة إغلاق الصحف الإصلاحية وعلى رأسها جريدة سلام المفضلة لدى الطلاب والتي أدى إغلاقها إلى تنظيم مظاهرات واسعة النطاق ورد فعل اجتماعي إيراني رافض للممارسات القمعية مما يدل على نمو الوعي السياسي للمجتمع. ويقود ذلك إلى شرعية عقلانية بحيث يكون الاعتماد على المؤسسات لا على الأشخاص.[٣]ويمكن القول بأن أي نجاح يحققه خاتمي هو أيضاً لخامنئي وللنظام الذي يسيطر عليه المحافظون.

٣- خصائص مرحلة التحول:

---

[١] محسن كديور، مرجع سابق

[٢] شيرين شمس الدين، عرض كتاب: علي أنصاري ، إيران،الإسلام والديمقراطية : سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات المستقبل العربي ،العدد:٢٧٠، أغسطس ٢٠٠١، صص٢٠٣-٢٠٤.

[٣] المرجع السابق، صص٢٠٤-٢٠٥.

إن الإصلاحات التي أحدثها خاتمي تتسم بأنها لم تقتصر على الداخل بل امتدت لتشمل علاقة إيران مع الخارج. فعلى الصعيد الداخلي دعا إلى تشكيل الأحزاب السياسية. كما كان للانتخابات المحلية التي أجريت في بداية ١٩٩٩ دور في توزيع السلطة بعيداً عن المركز، وتم إلغاء الحظر المفروض على الأفلام والكتب بينما منحت التراخيص لعشرات الصحف والمجلات التي أخذ بعضها بنشر الموضوعات الناقدة للنظام وقام بإجراء اللقاءات مع مسئولين أمريكيين. وعلى الصعيد الخارجي بادر خاتمي بخطوات إيجابية لتحسين العلاقات مع الخارج حيث أعرب في أحد لقاءاته مع السي إن إن عن رغبته بالتبادل الثقافي بين الإيرانيين والأمريكيين ودعا إلى عبور جدار اللا ثقة بينهما.[١]

ويمكن إيجاز أهم خصائص مرحلة التحول للشرعية الدستورية فيما يلي:

١- أهم خصائص هذه المرحلة التمايز بين جناحي السلطة المحافظ والإصلاحي واستمرار الصراع بينهما في إطار نظام الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

٢- يسعى التيار المحافظ لتحقيق مآربه من خلال مؤسسات: القضاء ومجلس صيانة الدستور والمرشد بينما يسعى التيار الإصلاحي لتحقيق أهدافه من خلال انتخابات مجلس الشورى والرئاسة والصحافة.

٣- الاتجاه نحو اللامركزية في السلطة (انتخابات المجالس المحلية).

٤- الاتجاه للانفتاح على الخارج والتخلص من العزلة السياسية.

٥- استمرار الدستور دون تغيير والحفاظ على مبدأ تداول السلطة.

٦- تزايد التنافس بين جناحي السلطة التشريعية خاصة في فترة حصول الإصلاحيين على الأغلبية في البرلمان.

٧- تراجع العنف بشكل ملحوظ تجاه المعارضة، ولكنه لا يزال أحد أدوات النظام في مواجهتها.

٨- انتشار قيم التعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وزيادة حرية الصحافة مقارنة بالمرحلة السابقة.

٩- التركيز على البناء والتعمير في مرحلة رافسنجاني وعلى سيادة القانون في مرحلة خاتمي.

١٠- تزايد أهمية العامل الاقتصادي مع نهاية الفترة الأولى وبداية الفترة الثانية لرئاسة خاتمي بعد فشله من وجهة نظر البعض في تحقيق الحريات السياسية، وتوجيه المحافظين اللوم والمسئولية في تفاقم

[1] www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1366&lang=

المشكلات الاقتصادية على خاتمي. ولا يمكن أن نحكم على نتيجة سياسته الاقتصادية إذ أن الوضع الاقتصادي مرتبط باقتصاد إيران ولا علاقة له بسياسات خاتمي.[١] ومع ذلك فإنه قلل من شعبيته.

١١- إن ما حدث من تحولات سياسية واقتصادية يمثل مطالب الثورة في الماضي والتحول كان لتحقيق هذه المطالب. وأن التغيير والتطورات التي حدثت خلال عقدين تقريباً في إيران كان لها آثار مباشرة على هذه المطالب وقد أظهرتها بشكل أوضح. ومن بين هذه التطورات التغيير في طبقات المجتمع، والنضج السريع لشرائح المجتمع كان باعثاً لأن يشكل الشباب القسم الجدير بالاهتمام من فئات المجتمع الإيراني.[٢]

١٢- ثمة اتفاق بين جميع التيارات السياسية الإيرانية على أن الانتخابات تعد إضافة هامة إلى تجربة الجمهورية الإسلامية ولا تعني خروجاً عن النظام وإنما تهدف إلى تطويره وتفعيل أدائه ومعالجة بعض أوجه القصور التي ظهرت خلال العقدين الماضيين.[٣]

ثانياً:الخصائص الشخصية للقيادة ودورها في التحول (١٩٨٩-٢٠٠١)

١- السمات الشخصية للقيادة"خامنئي":

تتعدد سمات خامنئي الشخصية ما بين الدينية والثقافية والثورية والسياسية. ولكن يمكن بدايةً الإشارة إلى نشأته الأولى. ولد آية الله علي خامنئي في مدينة مشهد عام ١٩٣٩م،[٤] و نشأ في أسرة فقيرة وعاش طفولته في ضيق من العيش. وهو ينحدر من أصل آذري فلا يشترط الدستور الإيراني أن يكون المرشد إيراني الجنسية على عكس رئيس الجمهورية ومناصب أخرى على أساس أن شرعيته دينية.[٥]

وقد بدأ خامنئي رحلته مع العلم في مرحلة عمرية مبكرة. فمنذ الخامسة من عمره بدأ دراسة علوم القرآن حتى وصل إلى سن السادسة عشرة وعندها كان مؤهلاً لتدريس النحو والصرف والأصول والفقه

---

[١] صادق زيبا كلام، (تقديم)، في، حجت مرتجي، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، ترجمة: محمود علاوي، المشروع القومي للترجمة، العدد:٣٥٥ ، (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ط١،٢٠٠٢) ، صص٢٣-٢٤.

[٢] المرجع السابق، صص٣٤-٣٥.

[٣] د.حسن أبو طالب، أحمد بهي الدين، الانتخابات الإيرانية. ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٠)، العدد:٨٨، السنة العاشرة، ص٢٠.

[٤] فتحي المراغي، آية الله خامنئي (قارئ الوصية)، شخصية العدد ، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠، ص٥٩.

[٥] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص٢٤.

لطلاب الحوزات في قم ومشهد . وفي سن الثامنة عشرة ارتحل إلى النجف الأشرف في سبيل المزيد من العلم حيث تلقى العلم على يد أهم علماء الشيعة.[١]

تولى خامنئي القيادة وهو لم يتجاوز الخمسين عاماً. وبذلك يعتبر من الشباب بالمقارنة بعمر الخميني وقت توليه القيادة الذي كان يناهز الثمانين مما قد ينظر له نظرة التقدير والحكمة في مقابل الشباب (خامنئي) الذي ينظر له بقدر من الندية والتحدي وحرية الانتقاد له خاصة مع عدم حصوله على لقب مرجع للشيعة.

أ- رجل دين وثورة:

ينتسب خامنئي لأسرة دينية من السادة أصحاب العمائم السوداء. درس العلوم الدينية في الحوزة العلمية بمشهد، ثم أكمل دراسته في الحوزة العلمية بقم، ثم سافر إلى النجف ليتابع دراسته في حوزتها العلمية، ثم عاد إلى قم ليتتلمذ على يد الخميني في الفقه والسياسة والثورة.

وكرس خامنئي حياته لنشر أفكار الخميني. ومثلت كثافة نشاطاته الثورية عائقاً له عن الارتقاء في سلم المراتب العلمية الدينية حتى أنه ظل إلى وقت اختياره مرشداً عاماً للثورة على درجة (حجة الإسلام) ثم تم منحه لقب (آية الله) كدرجة شرفية. شارك خامنئي في الكفاح ضد الشاه وتحت قيادة الخميني مما أدى إلى اعتقاله وسجنه ست مرات بين سنوات ١٩٦٤و١٩٧٨م.[٢]

ب- تلميذ للخميني:

لاقت دروس الإمام الخميني هوىً خاصاً في نفس خامنئي فعقد النية على أن يتبعه ما بقي على قيد الحياة . وكرس خامنئي حياته لنشر أفكار الإمام فكان مبعوثه إلى خراسان وعلمائها لبث روح الثورة بينهم . ويلقى خامنئي مكانة خاصة في قلوب كثير من الإيرانيين ليس فقط لما يتمتع به من صفات شخصية ولكن أيضاً لكونه أحد أهم المقربين من الإمام الخميني. وبقراءته لوصية الخميني في مجلس الشورى الإسلامي أكد خلافته له[٣].

ج- ثقافته العامة والدينية:

خامنئي مجتهد متمرس وأديب واسع الثقافة ويجيد اللغة العربية إجادة كبيرة. وله آراء فقهية يعارض في بعضها أستاذه الخميني. ومن أهم مؤلفاته: مستقبل الإسلام، التصدي للثورة الغربية، دور

[١] فتحي المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

[٢] المرجع السابق، ص٥٨.

[٣] المرجع السابق، ص ص٥٨، ٥٩.

المسلمين في حركة تحرير الهند. وله دراسات فقهية في الاقتصاد الإسلامي والعدالة الاجتماعية والأخلاقية الإسلامية.[١]

د- المناصب التي عمل بها قبل منصب الإرشاد:

عينه الخميني عضواً في مجلس قيادة الثورة، كما عينه مندوباً بمجلس قيادة الثورة في الجيش بعد اندلاع الحرب مع العراق،وعينه أيضاً نائباً لشئون الثورة بوزارة الدفاع، ثم عين قائداً للحرس الثوري. وبعد وفاة آية الله طلقاني وعزل آية الله منتظري كخليفة للخميني من منصبه واعتزاله الحياة السياسية وعودته لقم، عين خامنئي إماماً لجمعة طهران ليوحد الصفوف وراء الخميني بعد ما أثاره منتظري من بلبلة بآرائه المعارضة لولاية الفقيه من فوق منبر الجمعة. وقد تعرض للاعتداء عليه في ٢٧ يونيو ١٩٨١ مما أدى إلى حدوث شلل في ذراعه اليمنى [٢]. في ١٩٨١/١٠/٢م أصبح ثالث رئيس للجمهورية الإسلامية وهو في الثانية والأربعين من عمره بعد اغتيال محمد رجائي واستمر في منصبه لفترتين متتاليتين حتى عام ١٩٨٩م.[٣]

هـ- وصوله لمنصب القيادة:

بعد رحيل الخميني باتت الحاجة ماسة إلى مرشد جديد وطبقاً للدستور المعدل- الذي يجيز للمجتهد تولي القيادة بعد أن كانت للفقيه – يختص مجلس الخبراء باختيار المرشد. وهو المجلس الذي كان يترأسه آنذاك آية الله مشكيني ويسيطر عليه فعلياً هاشمي رفسنجاني.[٤] حاول مجلس الخبراء تعيين لجنة من خمسة رجال دين لمباشرة سلطات الولي الفقيه إلا أن فصائل المتشددين حالت دون تحقيق هذا المشروع[٥] إذ صوت ضده ٤٤ صوتاً مقابل ٣٢. وهنا يلاحظ أن عدد من طالبوا بتشكيل المجلس كان كبيراً وهو ما يعني أن الاختيار المتاح أمامهم والمتمثل في خامنئي لم يكن مقبولاً.[٦]وانتخب خامنئي في بادئ الأمر بشكل مؤقت ربما لإعطاء المجلس وقتاً كافياً لإبعاد أكبر عدد من المرشحين وإقناع واحد منهم على الأقل بقبول المنصب. وعقب مرور أشهر على تلك التحركات لم يتمكن المجلس من إقناع أي

---

[١] د.محمد السعيد عبد المؤمن، آية الله سيد علي خامنئي. الزعيم الرابح والقائد الفعلي لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.

[٢] فتحي المراغي، مرجع سابق، صص٥٨-٥٩.

[٣] د.محمد السعيد إدريس،أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية. مستقبل عملية الإصلاح، كراسات إستراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، العدد: ١٠٤، السنة الحادية عشرة، ص٢٨.

[٤] فتحي المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

[٥] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة، مرجع سابق، ص٣١.

[٦] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨١.

رجل بقبول المنصب أو حتى الموافقة على الانضمام إلى اللجنة الخماسية.[١] وللخروج من المأزق الدستوري صوت مجلس الخبراء في جلسة متعجلة استمرت ١٧دقيقة فقط لصالح خامنئي بنسبة ٦٠ صوتاً مقابل ١٤ صوتاً معارضاً.[٢] كما أن مجموعة من أعضاء المجلس أصدرت بياناً اعترضت فيه على الانتخابات بسبب عدم اكتمال النصاب القانوني اللازم لانعقاد الجلسة.[٣]

ويرى بعض المحللين أن رافسنجاني بذل كل جهده داخل المجلس للفصل بين مقام المرشد العام للثورة ومقام المرجعية العليا للشيعة في إيران وخارجها ونجح في ذلك، ثم أعلى من قيم المصلحة وأعلن أحقية خامنئي في القيادة نظراً لما قدمه في سبيل نجاح الثورة وتوطيد دعائم النظام على الرغم من وجود من هم أعلى منه في الدرجة العلمية.[٤]

ولأنه لم يكن لدى خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة مثلما كان لدى كبار العلماء الآخرين فإنه كان محتملاً أن يمنح أكثر أتباع الخميني ولاءهم لهؤلاء العلماء وهو أمر يثير المخاوف لأن الأخيرين لم يكونوا مؤيدين لكافة سياسات الجمهورية الإسلامية. ورغم وجود ثلاث قيادات دينية بارزة في مدينة قم – مثل غلبيجاني ومرعشي وقمي– فقد وقع الاختيار على خامنئي. في الوقت ذاته توفي بنهاية عام ١٩٩٤ أربعة من كبار المراجع –آية الله آراكي وقبله آية الله خوئي وآية الله غلبيجاني وآية الله مرعشي – بما أوقع الدولة في مأزق خطير إذ لم يعد هناك أحد على قيد الحياة من كبار أهل المرجعية الإيرانيين الذين يحظون بالقبول على نطاق واسع. والخلاصة أن اختيار مجلس الخبراء لخامنئي لم يستند على مبدأ أن يكون الفقيه مرجعاً، بل إن مجلس الخبراء قام بتعديل الدستور كي يسمح بهذا الاختيار.[٥]

وفي مقارنة بين قيادة الخميني وقيادة خامنئي نجد من يرى أن النظام السياسي تحت قيادة الأول تميز بأنه نظام هرمي بشكل كامل؛ فعلى القمة يقف الخميني ممتلكاً سلطات غير متنازع عليها مستقاة ليس من الدستور فقط بل الأهم من مصادر أخرى مثل كونه قائد الثورة ، وكاريزميته. ولكن الأمر اختلف مع خليفته خامنئي حيث يواجه توزيعاً جديداً في هيكل القوة يتزحزح فيه مكانه عن القمة مطلقة السلطات ليس على أساس من تغيير الدستور بل بالنظر إلى اختلاف ثقل وشخصية خامنئي عن الخميني.[٦]

ولكن خامنئي يحاول جاهداً التغلب على هذه الفروقات الشخصية بجهاز ضخم من الموظفين والمستشارين . فللمرشد مكتب وهيئة موظفين وطاقم مستشارين وممثلين في أجهزة الدولة ومؤخراً جهاز

---

[١] د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة ، مرجع سابق، ص٣١.

[٢] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨٢.

٣ د.مهدي شحادة، د.جواد بشارة ، مرجع سابق ، ص٣١.

[٤] فتحي المراغي، مرجع سابق، ص٥٩.

[٥] بهمان بختياري، مرجع سابق، ص٨٢.

[٦] د.باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية الإيرانية، مرجع سابق، ص١٥٣.

مخابرات، وتفيد بعض المصادر أن ما تصفه بـ "بلاط المرشد" قد شهد تضخماً ملحوظاً بعد رحيل الخميني، ويقدر عدد العاملين في هذا البلاط ببضعة آلاف. أما في ما يتعلق بجهاز مخابرات المرشد والذي يعد أحد مظاهر الازدواجية المؤسسية الإيرانية فإن هذه المصادر تعزو تأسيسه إلى التطور المرتبط بالكشف في عام ١٩٩٨ عن ضلوع وزارة المخابرات في تنفيذ عمليات اغتيال المثقفين وبالتالي إضعاف الثقة فيها . ففي أعقاب هذا التطور لجأ خامنئي إلى العميد حرس ثوري أحمد وحيدي وعهد إليه بمهمة وضع تصور أولي لهيكل مخابرات المرشد والكوادر المرشحة للعمل فيه.[١]

٢- دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية:

تناول الكتاب في الصفحات السابقة محاور التحول إلى الشرعية الدستورية (الفصل الأول)، ثم دور الخميني في هذا التحول من خلال هذه المحاور الأربعة في الفصل الثالث، وفي هذا الفصل نحاول بحث وتحليل دور خامنئي في التحول من خلال نفس المحاور. ويمكن الإشارة بدايةً إلى أن دور خامنئي المحوري في النظام يعد من عوامل استمرارية النظام الإيراني حتى الآن .[٢]

لم يمتلك خامنئي المؤهلات الدينية المطلوبة التي كان يملكها كبار العلماء الآخرين أمثال مرعشي وقمي، ولم يكن خامنئي يملك المرجعية الدينية التي كانت للخميني، ولكن وقع الاختيار عليه من جانب مجلس الخبراء بعد أن تم تعديل الدستور وألغيت الفقرة الخاصة بشرط المرجعية كشرط من شروط اختيار المرشد الأعلى. إلا أن خامنئي عمل على تقوية نفوذه من خلال زيادة عدد مساعديه ومستشاريه السياسيين الذين يرفعون إليه تقارير حول مختلف القضايا. ولكنه تعرض للنقد من العديد في مختلف المنابر وكان من أهمها طلب أحد نواب مجلس الشورى علانية بتعديل الدستور لإلغاء منصب المرشد.[٣]

أ- المحور الدستوري والتشريعي:

برغم أن تعديل الدستور كان طبقاً لتوجهات الخميني وتمهيداً لمرحلة ما بعد وفاته إلا إن الاستفتاء عليه تم بعد وفاته، ومثل الإطار الدستوري الذي يعمل فيه خامنئي. واستمر العمل بهذا الدستور منذ ذلك الوقت وحتى الوقت الحاضر برغم الدعاوى المتعددة بتغيير بعض المواد خاصة المتعلقة بسلطات وصلاحيات المرشد.

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص٨٤.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، صص١٩٩-٢٠٠.

[٣] منصور حسن عبيد حاش العتيبي، مرجع سابق، صص٩٩-١٠٠.

ولا يمكن القطع بأن تعديل الدستور تم بمحض إرادة الخميني دون أخذه في الاعتبار لرؤى المقربين منه خاصة رافسنجاني وخامنئي خاصة وأنه يمهد لمرحلة ما بعد رحيله كما يسعى من وراء التعديل لاستمرار النظام وانتقال السلطة دون أية مشكلات تذكر.

تعديل الدستور الإيراني:

في بدايات عام ١٩٨٩ أرسل ١٢٨ عضواً من أعضاء مجلس الشورى رسالة إلى الخميني يطالبونه فيها بإعادة النظر في الدستور لتغطية بعض السلبيات عند تطبيق الدستور أدت إلى ظهور صراعات وأزمات سياسية مما استدعى تدخل الخميني عدة مرات.[١] ومن ثم تشكلت لجنة للقيام بهذه المهمة مكونة من خمسة وعشرين شخصية سياسية ودينية منهم أثنين وعشرين فقيهاً لمراجعة القانون الأساسي.[٢]

ويحدد "هنر فورتيغ" البيئة التي وقع فيها تعديل الدستور عام ١٩٨٩ بقوله إن التعديل كان يستجيب للتطورات التي طرأت على وضع الثورة بعد عشرة أعوام على اندلاعها. لأن دستور ١٩٧٩ كان قد وضع في ظروف استثنائية في التاريخ الإيراني . وبما أن الصراع الداخلي لم يكن قد حسم بعد في تلك المرحلة المبكرة فقد استهدف الدستور تعزيز وضع رجال الدين بأن أكد على الحكومة الإسلامية التي يترأسها مرشد يجمع بين يديه معظم السلطات في الدولة. أما وقد استقرت الأوضاع في نهاية الثمانينيات مقارنة ببدايتها فلقد سمح هذا بأن تستهدف تعديلات عام ١٩٨٩ تعزيز وضع رئيس الجمهورية نسبياً بإلغاء منصب رئيس الوزراء خاصة أن علاقة شاغلي المنصبين لم تكن إيجابية على الأرجح. ومن الأهداف الأخرى التي استهدفها التعديل تحديد شروط وصلاحيات المرشد استعداداً لمرحلة ما بعد الخميني. ويشرح فورتيغ ذلك بقوله إن الخميني أراد تعديل الدستور وبالذات المواد المتعلقة بمواصفات المرشد في ظل عدم وجود مرجع يتمتع بقدراته القيادية نفسها، وفي الوقت ذاته تجنب مبدأ القيادة الدينية الجماعية خوفاً من بروز خلافات بين عناصرها.[٣]

وأوجد التعديل آلية لحل الخلافات بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور يقوم بها مجمع تشخيص مصلحة النظام التابع للقائد . كما نص على أن يتولى مجلس الخبراء تعيين وعزل الولي الفقيه بعد الخميني. لأن اختيار الخميني كان أمراً استثنائياً ، فأصبح المنصب زعامة سياسية أكثر منها روحية.[٤] وهو تعديل ارتبط بعدم الرضا بمعايير النظام عن مراجع التقليد الذين على قيد الحياة.[١]

---

[١] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص٤٩٢.

[٢] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، صص١٩٣-١٩٤.

٣ د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص٧٠.

٤ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٤٦، باكينام الشرقاوي،الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٩٣.

ووافق الشعب على هذا التعديل في استفتاء في ٢٨يوليو ١٩٨٩ أي بعد شهر ونصف تقريباً من وفاة الخميني في ٣ يونيو من العام نفسه والذي كان الخميني قد وافق عليه وحدد عناصره.[٢]مهد هذا التعديل استلام خامنئي للسلطة ومثل الإطار الدستوري الذي يعمل به.

وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التي تم الاستفتاء عليها في يوليو ١٩٨٩ وحظيت بالقبول وأصبح الرئيس مخولاً بتعيين أعضاء مجلس الوزراء بعد القبول من قبل مجلس الشورى وإن كان البعض يرى أن نائب رئيس الجمهورية يعمل رسمياً كرئيس وزراء صامت[٣].

ويتمتع القائد (خامنئي) في الدستور بصلاحيات واسعة تكاد توازي صلاحيات الشاه المخلوع. فهو قادر على التدخل في عمل كل السلطات، ويساعده مجمع تشخيص مصلحة النظام، ولا يخضع للمساءلة أمام مجلس الشورى.[٤]ويعتبر بعض المحللين المواد المتعلقة بولاية الفقيه مخالفة للديمقراطية لأنها تعطي سلطة مطلقة للمرشد تجعله دكتاتوراً.[٥]

لم تشهد فترة ولاية خامنئي آية تعديلات جديدة في الدستور، وإنما شهدت العديد من الانتقادات لعدد من نصوصه من خلال الصحافة الإيرانية ويأتي على رأسها المواد الخاصة بولاية الفقيه. ولكن الشق التشريعي هو الذي شهد العديد من الجدل والصراع خاصة بين المؤسسات التشريعية فيما بينها ويدخل المرشد طرفاً عندما يحتدم الصراع بين المجلسين ولا يستطيع مجمع تشخيص مصلحة النظام فضه فيكون المرشد هو الحكم النهائي بين الأطراف المتصارعة.

استخدم خامنئي سلطاته الدستورية كسلطة نهائية في الجمهورية الإيرانية لإجهاض البراجماتيين ووقف تقدم رافسنجاني كزعيم سياسي وحيد لا ينافسه أحد في إيران وبذلك تغيرت استراتيجية القيادة في عهد الخميني القائمة على التوازن بين الأجنحة المختلفة إلى سياسة مساندة الجناح المحافظ في عهد خامنئي.[٦]

وسع خامنئي إشرافه ليتضمن شئون الحكم اليومية فمنذ توليه منصب المرشد بدأ بتوسيع قبضته لتشمل شئون البرلمان والرئاسة وحتى حلقات الفقه التي طالما افتخرت باستقلاليتها عن السيطرة الحكومية

---

١ د.باكينام الشرقاوي،التغيير السياسي في إيران: ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

٢ د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٦٩–٧٠.

٣ مرفت عبد العزيز، مرجع سابق، ص٢٨.

٤ وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، ص٤٥.

٥ د. محمد السعيد عبد المؤمن، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مرجع سابق، ص٦٠.

٦ د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

فعلى خلاف الخميني الذي لم يؤمن بالتدخل المباشر في الشئون السياسية اليومية أدخل خامنئي نفسه في نطاق واسع من الأنشطة الحكومية وأضعف من قوة الرئيس.[١]

إلا أن خامنئي جعل نفسه مستهدفاً بالنقد مثله مثل أي سياسي وأصبح المنصب الذي لم يكن من الممكن المساس به معرضاً للجدل حول صلاحياته وكيفية الرقابة على قراراته. وذلك بالرغم من أن لنقد المرشد الأعلى عقوبة يعاقب عليها بالسجن ثلاث سنوات كحد أقصى. بل حاول خامنئي السيطرة على نظام جمع الخمس والزكاة المصدر التقليدي لقوة واستقلالية الفقهاء. وقدم اقتراحاً بتأسيس صندوق عام تحت سيطرته توضع به هذه الأموال وتكون تحت تصرفه، وقابل الفقهاء هذا الاقتراح بالرفض لأنه يحرمهم من شبكة الولاء القيمة. وقد تدفع محاولات خامنئي الكثيرة لتوسيع سلطاته وموارده واستخدام صلاحياته في نطاق غير ضروري إلى زيادة التيار الناقد له ولصلاحيات المنصب الذي يمثله والمطالبة بتغيير دوره ولو من خلال تعديل دستوري.[٢]

وشهدت هذه المرحلة اتجاه التشريعات البرلمانية إلى التشريعات الليبرالية الاقتصادية وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية ، بينما التشريعات الخاصة بالإصلاح السياسي لم يكن لها نفس المكانة. فمرحلة البناء والتعمير اتسمت بالتخلي عن سياسات الاقتصاد الموجه والاتجاه للتنمية. وأقر مجلس الشورى الخطط الخمسية والقوانين الخاصة بالإصلاح المالي وبورصة الأوراق المالية وتسهيل إجراءات الاستثمار وإنشاء مناطق التجارة والصناعة الحرة وقام بإلغاء القوانين المعوقة.

ب- المحور المؤسسي:

في فترة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لابد وأن يحدث إحلال لمؤسسات الدولة على أن تتوارى كمقدمة للاختفاء مؤسسات الثورة، وهو ما ينطبق إلى حد ما على الحالة الإيرانية.

(١) - الازدواجية المؤسسية:

يستند النظام السياسي الإيراني إلى مرجعية دينية قائمة على مفهوم ولاية الفقيه ظهر في إطارها نظام تتوازى فيه المؤسسات تاركة نوعاً من الازدواجية. ولكنها حتى الآن لم تؤدِ إلى شلل النظام فهناك ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية ما بين المرشد الروحي والرئيس وإن كانت صلاحيات الأول لا تقارن بما هو معطى لمؤسسة الرئاسة، وعلى مستوى السلطة التشريعية هناك مجلس الشورى الإسلامي يقابله مجلس صيانة الدستور ثم مجلس تشخيص مصلحة النظام الذي يحكم بين الطرفين. وهناك مجلس الخبراء الذي يقوم بعد وفاة المرشد بانتخاب المرشد الجديد. وفي إطار هذه المنظومة من المؤسسات

[١] المرجع السابق، ص٢٥١.

[٢] المرجع السابق، صص٢٥١-٢٥٢.

يسيطر المرشد على الحرس الثوري والقضاء ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام والإعلام المرئي والمسموع.[١]

وضع الدستور مؤسسة ولاية الفقيه في مكانة متميزة ولم يحدد فترة زمنية محددة للولاية كما هو الحال مع المناصب الأخرى. ولا تسير مؤسسات ولاية الفقيه ومؤسسات ولاية الشعب في خطين متوازيين وإنما هناك علاقة تفاعل وتشابك بينهما. وذلك ما دام مجلس الخبراء – الذي يختار أعضائه الشعب – يختار الفقيه ثم يراقبه باستمرار ويلاحظ مستوى احتفاظه بالشروط المذكورة في الدستور. ومجلس الخبراء –من خلال النتائج التي تفرزها لجنة التحقيق المكلفة منه– يعيد انتخاب الولي الفقيه–حكماً لا عملاً – كل ستة أشهر(تبعاً لدورة انعقاد المجلس). ولجنة التحقيق المذكورة التي ينتخبها المجلس من بين أعضائه تقوم بالتحقيق الشامل والمتواصل لحسن الأداء القيادي للفقيه الحاكم وممارسته السلطة وقابليته الاجتهادية. كما وضع الدستور أكبر مجلس استشاري للولي الفقيه هو مجمع تشخيص مصلحة النظام ليرسم سياسات الدولة العليا. كما أن المجلس الأعلى للأمن الوطني هو الذي يقر السياسات الدفاعية والأمنية للدولة وينفذها بعد مصادقة الفقيه القائد عليها. وكلا المجلسان يحول دون تفرد رئيس الدولة بمهمة الإشراف ورسم السياسات العليا.[٢]

وفي تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة ، وقد تسبب أول تطبيق عملي لهذا التوسع في عمل المجلس على انتخابات مجلس الخبراء في عام ١٩٩٠ ، في إثارة أزمة داخلية وذلك بعدما وضع مجلس الصيانة شروطاً للترشيح اعتبرها الخبراء مهينة بالنسبة لهم. فقد اشترط المجلس اجتياز المرشحين اختباراً للتأكد من معلوماتهم الفقهية وفضائلهم.[٣]

ومنذ ذلك الحين أصبحت قضية فرز المرشحين من قبل مجلس صيانة الدستور قضية ثابتة وموضوع جدل مستمر بين التيارات المختلفة. وبذلك يمتلك المجلس من القوة (فرز المرشحين ومراقبة التشريعات) ما يستطيع بها تحديد من يحكم وتحديد كيف يحكم.[٤]

(٢) - إدخال القائد تعديلات على مجمع تشخيص مصلحة النظام :

إن قيام المرشد خامنئي بإدخال تعديلات هامة في تركيبة مجمع تشخيص مصلحة النظام، وفي طريقة عمله جعله ليس مجرد هيئة استشارية. وهي التعديلات التي أثارت غضب جميع القوى السياسية

[١] المرجع السابق، ص ص٢٤٥-٢٤٦.

[٢] علي المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة ، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤، صص٣٠-٣١.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٨.

٤ المرجع السابق، صص١١٨-١١٩.

والدينية على اختلافها في إيران. حيث تبين أن الهدف من هذه التعديلات هو جعله المسئول الأول في تحديد السياسات العامة ومراقبة تنفيذها، وإشاعة حالة من الانسجام بين أجهزة النظام، وإرساء آلية تطبيق سياسة واحدة تمكن القائد باعتباره المرشد العام للنظام السياسي في إيران من إزالة العقبات عن طريق الحكومة والأجهزة المختلفة. وقد اعتبر القائد أن الاقتراحات والقرارات والاستراتيجيات التي سيعدها المجلس لتكون بين يدي القائد، بمثابة سياسات نافذة، وعلى جميع الأجهزة الحكومية والمؤسسات المعنية تنفيذها بعد إقرار القائد بصلاحيتها.[١]

وهكذا يصبح رئيس المجلس عملياً الرجل الثاني في هرم السلطة الخاص بصنع القرار من ناحية. ويصبح المجلس مؤسسة لها ثقل سياسي وقانوني ودستوري بل وتنفيذي في الدولة من ناحية أخرى . وهو تطور في اتجاه زيادة دور المجمع على حساب رئاسة الجمهورية المتمثل في خاتمي في ذلك الوقت. حيث يضع المجمع السياسات بناء على توجيهات المرشد ويطلب من رئيس الجمهورية والحكومة تنفيذها، ثم يطلب من مجلس الشورى مراقبة تنفيذ الحكومة لها. وهناك رأي يقول بأن الهدف من هذا التعديل وضع العراقيل أمام خاتمي و تهميش دوره.[٢]مما يجعل المرشد يحكم قبضته على السلطة.

ويعد فوز الإصلاحيين بأغلبية مقاعد مجلس الشورى زيادة من فرص التصادم مع مجلس صيانة الدستور ذي الأغلبية المتشددة وبالتالي يزداد تدخل المجمع. أما في حالة فوز المحافظين –كما حدث في الانتخابات البرلمانية الأخيرة –فإن التصادم بين المؤسستين يقل، كما تقل أهمية دور المجمع كحكم بين المؤسستين التشريعيتين.

(٣)– العلاقة بين دور كل من المرشد ومجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام:

بناء على ما سبق يتعامل المرشد مع مجلس الشورى عن طريق مجلس صيانة الدستور، والمستوى الثاني هو مجمع تشخيص مصلحة النظام، وذلك من خلال قيام هذا المجمع بتحديد ووضع السياسات العامة للدولة بطلب من المرشد، وكذلك بقيام المجمع بإنهاء الاختلاف بين مجلس الشورى الإسلامي وبين مجلس صيانة الدستور. وهكذا يتعامل المرشد عبر هذين المستويين مع مجلس الشورى الإسلامي بصورة واضحة وعملية ومن خلال الاستناد إلى الولاية المطلقة للفقيه كمستوى ثالث.[٣]

وعليه إذا تم إصدار قرار أو تشريع ما من جانب مجلس الشورى يخل من توازن السلطات فإن مجلس صيانة الدستور سوف يحول دون تحقيق ذلك. ولو أن مجلس الشورى أصر على قراره، فإن مجمع

[١] د.مدحت احمد حماد، التقرير الإيراني لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، صص٩١-٩٢.

[٢] المرجع السابق، صص٩٢-٩٣.

[٣] محمد علي صنيعي منفرد، مرجع سابق، ص١٣.

تشخيص مصلحة النظام سوف ينهض للحيلولة دون تحقيق ذلك. وإذا حدث وأخطأ المجمع فسوف يتدخل في الأمر المرشد مباشرة، وهو ما حدث بشأن قانون الصحافة حيث أقر مجلس الشورى المشروع إلا أن مجلس صيانة الدستور رفض المشروع، ورفض مجلس الشورى الإسلامي قرار مجلس صيانة الدستور، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام في احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامي وذلك في الثالث من يونيو عام ٢٠٠١.[١]

تكفل مؤسسات ولاية الشعب أو مؤسسات الشورى مشاركة الشعب في حركة الدولة. ويعبر الشعب من خلال تلك المؤسسات عن حضوره وإرادته في تقرير مصيره في الحدود التي يقرها الدستور. فمثلاً إرادة الشعب أفرزت مجلس الخبراء، وهذا المجلس –بدوره– يختار الولي الفقيه، والأخير انطلاقاً من الحق الذي يعطيه له موقعه يتشاور ومجمع تشخيص مصلحة النظام في رسم السياسات العامة للدولة، وذلك طبقاً لنص الدستور الذي قرن رسم السياسات العامة من قبل الولي الفقيه بالتشاور مع المجمع.[٢]

(٤)– مسألة الخلافة:

تميز النظام الإيراني بمأسسته لمفهوم ولاية الفقيه–المادة ٥–وهو المبدأ الذي يرى البعض اهتزازه بعد وفاة الخميني. فهناك من يرى أن الخميني ترك حكومة ولاية الفقيه غير مستعدة أو معدة إعداداً جيداً للتكيف مع تحديات العالم المتداخل والمتغير بسرعة كبيرة وللتعامل مع المسائل الاقتصادية المستجدة.[٣]

وهناك من يرى أيضاً أن من القضايا التي نجحت فيها إيران مسألة الخلافة. وكانت من أكثر القضايا التي نجح فيها النظام في إيجاد حل سلمي وفعال لها سواء على مستوى الرئيس أو على مستوى المرشد على عكس الدولة البهلوية. ولقد تخلى التعديل الدستوري عن شرط مرجعية التقليد في المرشد وتم الاكتفاء بأن يكون حجة الإسلام، ومن ثم وسع من مجال الاختيار. وفي نفس الوقت رفض خامنئي ومن معه أن تسمح وفاة الخميني بإنكار هيمنة الفقهاء السياسية على السياسات الإيرانية.

إن الاتفاق العام على عدم تعديل الدستور بما يتيح تولي الرئيس هاشمي رافسنجاني ولاية رئاسية ثالثة قاد إلى بلورة وتكريس ثقافة سياسية قائمة على فكرة احترام الدستور وعدم اللجوء إلى تعديله إرضاء لأشخاص بعينهم، وهو ما يساعد على مزيد من تعميق الاتجاهات المؤسسية والدستورية في البلاد.[٤]

---

[١] المرجع السابق، ص١٥.

[٢] علي المؤمن، مرجع سابق، ص٣٣.

[٣] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، صص١٨٨–١٨٩.

[٤] التقرير الاستراتيجي العربي، ١٩٩٦، ص١٦١.

(٥)- الدمج بين الحرس الثوري والجيش في وزارة واحدة في أواخر الثمانينيات :

تأسست وزارة الحرس الثوري (التي تقوم على مهام الحرس) عام ١٩٨٢ كجهاز منفصل عن وزارة الدفاع الخاصة بالجيش النظامي. وتضررت هذه الوزارة من مزاعم الفساد في عمليات شراء الأسلحة خلال الحرب مع العراق، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى موافقة مجلس الشورى الإسلامي المنتخب بعد وفاة الخميني على دمج وزارة الحرس مع وزارة الدفاع ليصبحا وزارة جديدة باسم وزارة الدفاع ودعم القوات المسلحة.[١]

وساهم الدمج بين الطرفين في التقبل التدريجي للتعاون فيما بينهما وتقبل أن تكون قيادة الجيش من جانب الحرس الثوري أو العكس. وتزامن مع هذا اتجاه متزايد للتأكيد على قيم الدولة ومؤسساتها وتوجهاتها السياسية سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. هذا التطور جسد نفسه من خلال التنافس بين تيارين سياسيين رئيسيين داخل منظومة الحكم في إيران :الأول هو تيار المحافظين الداعين إلى التمسك والتشدد في مقولات الثورة الرئيسية، والتيار الثاني هو تيار الإصلاحيين الداعين إلى مزيد من مأسسة الدولة دون أن يعني ذلك التخلي عن مقولات الثورة أو توجهاتها الرئيسية.المستوى الخارجي حمل معه محاولات دؤوبة لتشكيل ملامح جديدة للدولة الإيرانية خفتت فيها حدة الثورية في التعامل مع الدول سواء على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.[٢]

(٦)- محاكم رجال الدين:

أولى هذه المحاكم تشكلت في بداية الثورة إلا أن تجاوزاتها تجاه المخالفين في الرأي من داخل المؤسسة الدينية ومن خارجها دفعت آية الله منتظري إلى حلها في عام ١٩٨٤. ثم استأنفت المحكمة عملها بناء على مرسوم صادر من الخميني إلا أن القانون المنظم لها صودق عليه لاحقاً في ظل خليفته خامنئي في عام ١٩٩٠ وقد حدد القانون اختصاصات هذه المحكمة بالنظر في الموضوعات والقضايا التالية:[٣]

- التآمر ضد القيادة أو توجيه الإهانات إليها من قبل رجال الدين.
- كافة التصرفات والأعمال غير الشرعية التي يرتكبها رجال الدين.
- جميع القضايا التي تدعو القيادة إلى النظر فيها.

[١] كينيث كاتزمان، مرجع سابق، ص ص ٢٤، ٢٥.

٢ أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مرجع سابق، ص٦٠.

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، صص١٢٦-١٢٧.

هددت هذه المحكمة مصداقية النظام الإيراني نفسه، ولقد بذلت محاولات عدة لدمج هذه المحكمة في الهيكل القضائي إلا أنها باءت بالفشل.

(٧)- القضاء الثوري:[١]

ظل القضاء الثوري قضاءً استثنائياً حتى صدور قانون عام ١٩٩٤ الذي عدل هيكله وجعله جزءاً من المنظومة القضائية الإيرانية . وإعادة تنظيم هذه المحاكم جاء ليؤكد على أنها باقية وأن بقاءها مطلوب لأداء مهمة معينة هي حراسة الثورة ورجالها ومبادئها . وحدد قانون ١٩٩٤ مجال اختصاص المحاكم الثورية بأنه يشتمل على الحالات الآتية:

- الجرائم الموجهة للأمن الداخلي والخارجي وتلك التي تقع في نطاق الإفساد في الأرض.
- إهانة مؤسس الجمهورية الإسلامية آية الله الخميني ومرشدها الحالي علي خامنئي. و"الإهانة" لفظ أملس قد ينسحب فعلاً على النقد لأداء المرشد وإن لم يتصف بالتجاوز إلى حد الإهانة. ومثل هذا التجريم له تطبيقاته في النظم الملكية التي يملك فيها الملك ويحكم، وتكون ذاته مصونة لا تُمس.
- التآمر ضد النظام وممارسة التخريب ضده، التجسس،تهريب المخدرات، التربح غير المشروع.

ويحكم الطعن في أحكام المحاكم الثورية القواعد نفسها المنظمة للطعن في أحكام المحاكم العامة.

(٨)- الأحزاب السياسية:

في إطار المناخ العام الذي ساده التفاعل بين كتل القوى المشاركة في النظام والراغبة في إبعاد بعضها البعض عن المناصب الحكومية كان من الطبيعي ظهور هذا الجدل حول الأحزاب في هذا التوقيت السياسي لعدة أسباب هامة في مقدمتها: نهاية الحرب مع العراق، أهمية الوعد بتحقيق المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي لضمان المشاركة الشعبية في عملية إعادة البناء وارتباط ذلك بالدور القوي المطلوب من القطاع الخاص، والاقتناع السائد داخل النظام بعدم جدوى إنكار التباينات الأيدلوجية والاختلافات بين المصالح خاصة وأن حل حزب الجمهورية الإسلامية يرجع لمثل هذا الصراع.[٢]

ولا يمكن النظر إلى غالبية الأحزاب السياسية الإيرانية كأحزاب جماهيرية، بل معظمها أحزاب نخب و كوادر وتجمعات مهنية أو أحزاب انتخابات تنشط قبل الحملات الانتخابية وتعود إلى الظل بعد انتهائها. ولقد دخل الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٠ وفق إحدى التقديرات حوالي ١٥٠ حزباً وتجمعاً ومنظمة بعضها ظهر خصيصاً لهذا الحدث، مما يعد دليلاً على عدم تقنين الوضع الحزبي حتى الآن،

[١] المرجع السابق، صص١٢٤-١٢٥.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي . دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٥.

حيث تعتمد التنظيمات على الأشخاص والشعارات بأكثر من اعتمادها على برامج العمل التي تميز أي حزب عن غيره من الأحزاب . وفي انتخابات ٢٠٠٤ وصل العدد المسجل لدى وزارة الداخلية حوالي ٢٠٠ حزب وجماعة سياسية. إلا أن تزايد عدد الأحزاب الموجودة على الساحة لا يعد مؤشراً كافياً على وجود حرية فالأهم هو تفعيل دور وأداء هذه الأحزاب. وجاء تشكيل غرفة الأحزاب بهدف تفعيل النشاط الحزبي في إيران.[١]

إن الإطار التنظيمي المؤسسي للأحزاب الإيرانية لا يتسم بالقوة والوضوح والتماسك، فهناك ضعف تنظيمي للحركة الحزبية مقابل تأجج الجدل الأيدلوجي والمجادلات الفكرية. ولكن بالرغم من كثرة المثالب والمعوقات، فإن هناك تطور إيجابي تدريجي داخل الأطر التنظيمية للحياة الحزبية الإيرانية، حيث تسير الأمور تجاه مزيد من المؤسسية خاصة بعد انتخاب خاتمي.[٢]

ولكن استمرت لعبة الأحزاب تسودها قاعدة أساسية وهي عدم سماح التحالف الحاكم للمعارضين من أمثال اليساريين والملكيين والليبراليين والقوميين وغيرهم ممن يطرحون بديلاً مخالفاً للنظام بالعمل الحزبي الرسمي بل ظل هؤلاء يعملون من وراء الستار.[٣]

ج- محور الفاعلية والإنجاز:

بعد انتهاء الحرب مع العراق ركزت إدارة رافسنجاني على عملية إعادة البناء وإعمال الليبرالية الاقتصادية. وجاء من بعده خاتمي ليركز على البعد الثقافي والسياسي لمشروعه على حساب الأبعاد الاقتصادية، ولكنه عاد من جديد في ولايته الثانية ليعلن اهتمامه بإصلاح السياسات الاقتصادية. ومن ثم لم تشهد إيران تطويراً متكاملاً بين الساحات السياسية والاقتصادية وإنما تم التركيز دوماً على إحداها على حساب الأخرى.[٤]

(١)- المسألة الاقتصادية :

لقد وجه حجة الإسلام هاشمي رافسنجاني -رئيس الجمهورية آنذاك- نداءً إلى هؤلاء الذين كانوا يحاربون على جبهات القتال لأن يتحولوا إلى خلق الثروة وإلى أن يلتحقوا بما أسماه موكب الرخاء.

---

[١] د.باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، في، د.محمد السعيد إدريس،(محرر)، الانتخابات التشريعية في إيران. مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٥)، ص١٢٥.

[٢] المرجع السابق، ص١٢٩.

[٣] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٦.

[٤] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في لإيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٦٤.

وحدثت بالفعل زيادة في استثمارات البنية الأساسية وواردات السلع الاستهلاكية مصحوبة بتراخٍ في القيود الثقافية أحدثه وزير الثقافة والإرشاد في حكومة رافسنجاني محمد خاتمي.[١]

ويرى البعض أنه غابت عن الجمهورية الإسلامية الإستراتيجية الاقتصادية المتمايزة . كما أنه اختلفت الأولويات في الدولة ما بعد الثورة باختلاف المرحلة ففي البداية قل تركيز الدولة على مسألة التراكم الرأسمالي وازداد حول قضايا الشرعية وتماسك السلطة السياسية والهيمنة الثقافية وبتحقيق الأخيرة ووفاة الخميني وانتهاء الحرب مع العراق احتل التخطيط والتنمية وإعادة البناء قمة الأولويات فاتجهت إيران إلى الليبرالية الاقتصادية وتبني نهج دولي جديد.[٢] وتم الرجوع عن كثير من السياسات الاقتصادية التي نادت بها الدولة في النصف الأول من الثمانينيات وساد إدراك عام من عدم القدرة على إلغاء التبعية بشكل مطلق وأنه لا غنى عن إعادة التعاون مع العالم الرأسمالي.[٣] وفي أعقاب الحرب مع العراق تخلى الرئيس هاشمي رافسنجاني عن أسس سياسات الاقتصاد الموجه لصالح سياسات التكييف الهيكلي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.[٤]

مع انتهاء الحرب العراقية الإيرانية بدأ التحول الرئيسي بإعادة النظر في السياسات الاقتصادية والاتجاه للتنمية من خلال الخطة الخمسية الأولى (٨٩-١٩٩٤). حيث اعتمدت الخطة خصخصة التجارة وتحريرها داخلياً وخارجياً ونقدياً، وتجديد الهيكل العام وإعادة بنائه. وعمل النظام على إنماء الإنتاج الاستثماري المحلي خاصة في قطاعات التعدين والبناء والصناعات الخفيفة والبترول والغاز والماء والكهرباء والخدمات والزراعة على أن تقوم التجارة الخارجية بجذب رأسمال أجنبي للاستثمار المشترك. كما اتجه النظام إلى إصلاح الوضع المالي وزيادة الإنتاج والعمالة من خلال تخفيف المركزية بتغيير هيكل بورصة الأوراق المالية وبيع مؤسسات صناعية في القطاع الحكومي إلى القطاع الخاص من أجل إحياء نشاطها. وقد اعتمد النظام ميكانيزم السوق الحرة وبدأ بإلغاء القوانين المعوقة وسياسة تحديد الأسعار وتسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي وتسهيل دخول رءوس أموال الإيرانيين المقيمين بالخارج وإيجاد مناطق تجارية وصناعية حرة. وقد أدت هذه السياسات إلى نتائج ايجابية بعد صدورها بأربع سنوات حيث حقق الإنتاج الاستثماري المحلي نمواً سنوياً بمعدل ١٠% سنوياً .[٥]

---

[١] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٨.

[٣] المرجع السابق، ص٢٤٤.

[٤] آزادية كيان ثايباوت، مرجع سابق، ص١٨.

[٥] د.محمد السعيد عبد المؤمن ، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية :النظام السياسي والدور الإقليمي ، مرجع سابق، ص ٦٣.

ويرى البعض أنه على الرغم من تقديم إيران لنموذج مهم للتطبيق الإسلامي ، إلا أنها لم تستطع أن تبني اقتصاداً إسلامياً حقيقياً. حيث ارتبطت السياسة الاقتصادية بالظروف الموضوعية للمجتمع التي جعلت هذه السياسة أقرب إلى أن تكون سياسة وطنية. فلقد واجه رافسنجاني وضعاً اقتصادياً متدهوراً خاصة في ظل سيطرة اقتصاد الحرب، وقامت إيران بتطبيق سياسة متذبذبة، وانتقلت من سياسة اقتصادية لأخرى، وطبقها رجال متمرسون في الفقه أكثر من أي شئ آخر. كما عاني رافسنجاني أيضاً من صعود وهبوط أسعار النفط مما زاد أوضاع العملة الأجنبية صعوبة.[١]

كما عانت إيران من مشاكل سوء توزيع الدخل والتضخم وتدهور مستوى المعيشة وشعر الشعب الإيراني بمشكلاته الاجتماعية بشكل أوضح حيث تكررت الاضطرابات منذ ١٩٩٢ وتصاعدت كمؤشر لشعور القطاعات المهمشة بأنها لم تعد تحتل أولوية في بؤرة اهتمام المسئولين الإيرانيين بالرغم من ظهور فقراء جدد وأغنياء جدد بعد عملية إعادة التوزيع لصالح قطاع أوسع نسبياً عقب الثورة، إلا أن الفجوة بينهما قد زادت بينهما بالإضافة إلى زيادة الفقر المطلق. ولم تستطع الحكومة الإيرانية تجاهل أعبائها حيث أعلن رافسنجاني استمرار الدعم وأن إلغائه لن يأتي إلا بالتدريج بالرغم مما يفرضه من عبء اقتصادي. كما واجه النظام الإيراني معضلة أساسية خاصة بصعوبة التوفيق بين مطالب رأس المال المحلي الذي يمثل قاعدته الاقتصادية وبين مطالب الفئات المستضعفة التي تمثل قاعدته الاجتماعية التي توفر له شرعيته.[٢]

وقد استطاعت إيران في أغسطس ١٩٩٥ إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات لأول مرة بعد ثلاث سنوات كما استطاعت الحكومة تحقيق معدل نمو سنوي في قطاعات الزراعة والصناعة والصناعة التحويلية والخدمات (زادت أعداد الملتحقين بالتعليم في مراحله الثلاث الابتدائي والإعدادي والثانوي). كما حاول رافسنجاني تنويع مصادر الدخل الإيراني وتقليل التبعية لقوى السوق العالمية.[٣]

منذ الولاية الثانية لرافسنجاني بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظين والإصلاحيين. وشكاوى التيار الإصلاحي من تدخلات الجناح المحافظ لإعاقة أية إصلاحات سواء كانت اقتصادية كالتي ركز رافسنجاني أو سياسية وثقافية كالتي ركز خاتمي. وامتد الجدل في هذا الشأن ليشمل الاختصاصات الدستورية الواسعة للمرشد.[٤]

(٢)- ميكانزم الانتخابات:

[١] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٦٠.

[٢] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٣٤٨.

[٣] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، صص٤٩٤-٤٩٨.

[٤] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، صص٢٤٨-٢٤٩.

تعد آلية الانتخابات من أهم الآليات التي تدفع إلى فاعلية النظام. وكانت انتخابات عام ١٩٩٧ نقطة فارقة في هذا التحول حيث الإقبال الشديد من الجماهير على المشاركة فيها مما يعزز ويدعم من شرعية النظام . كما أسفرت هذه الانتخابات عن ظهور تيار إصلاحي وصحافة ذات صوت مسموع.

ومثلت انتخابات المجالس المحلية – التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ – نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية ،حيث الاعتماد على اللامركزية بمعنى توزيع السلطة بعيداً عن المركز مما يزيد من مساحة المشاركة في اتخاذ القرار و من فاعلية النظام وخلق كوادر جديدة وتوسيع دائرة النخبة السياسية. لقد تم تهميش المجالس المحلية في إيران لمدة عشرين عاماً متصلة،[١] لتبدأ بعد عامين من وصول خاتمي للرئاسة أول انتخابات محلية.[٢] لقد كان لخاتمي دور أساسي في هذا التحول بتفهم من خامنئي لطبيعة التحول ومتطلبات المرحلة فهو لا يستطيع تجاهل الحراك الاجتماعي الكبير الذي يشهده المجتمع الإيراني .

ومع ذلك لا تزال توقعات الشعب الإيراني أكبر بكثير مما تحاول الحكومة الإيرانية جاهدة تحقيقه من إنجازات ، وبرغم تحقيقها العديد من النجاحات في مختلف المجالات. وتعددت مظاهر الاحتجاج ما بين المظاهرات والاحتجاجات والانتقادات عبر الصحف. ومع توجه الأنظار أخيراً لمشكلة الملف النووي الإيراني والذي تديره القيادة الإيرانية حتى الآن ببراعة برغم الضغوط الدولية العديدة اتفق الداخل الإيراني بجناحيه المحافظ والإصلاحي على حق إيران في تخصيب اليورانيوم الأمر الذي يلفت الأنظار بعيداً عن كثير من المشكلات الداخلية ويكتل الداخل تجاه هذا الأمر بكل احتمالاته ومخاطره المتوقعة.

د– محور الثقافة السياسية:

إن فترة التحول تتطلب علاقة جديدة بأفكار وثقافة الثورة وإحلال تدريجي للأفكار والثقافة الديمقراطية وتأسيس قواعد ومؤسسات الشرعية الدستورية . ولقد شجع النظام الإيراني منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية على ثقافة المشاركة وعبر عن اهتمام كبير بحث المواطنين على المشاركة الانتخابية وتعاملوا مع هذه المشاركة بوصفها فرض عين على كل الإيرانيين ومنطقهم في ذلك أن أهم من التصويت لهذا المرشح أو ذاك الاستعداد للتفاعل مع النظام نفسه وقبول الأسس التي ينبني عليها. أي اعتبر مسئولو النظام الإيراني المشاركة الانتخابية بمثابة تصويت على الجمهورية الإسلامية نفسها.[٣]ولكن لا

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية– الإيرانية، مرجع سابق، ص١٠٨.

[٢] محسن كديور، مرجع سابق

[٣] د.نيفين عبد المنعم مسعد، قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية.رؤية مختلفة، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد:٢٧، يوليو ٢٠٠١، ص٥.

زالت الرقابة الصارمة على قبول الترشيح من جانب مجلس صيانة الدستور تحد من مساحة هذه المشاركة.

وعلى الجانب الآخر نجد أن الشارع الإيراني لعب دوراً مهماً في تحديد مسار التطور السياسي لإيران. لقد شاركت الجماهير الإيرانية بدرجات متفاوتة في جميع محطات التغيير في تاريخ إيران الحديث سواء الثورية أو السلمية. ومنذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن هناك اضطرابات وانتخابات دورية تزايدت فيها مشاركة الجماهير مما أثر على توازن القوى بين المعسكرين السائدين في إيران سواء لصالح الإصلاحيين أو المحافظين لذا اعتبر البعض الشعب الإيراني من أكثر الشعوب ديناميكية.[١] ولأن هذا الشعب حريص على التغيير والإصلاح كان إقباله على المشاركة السياسية. ولكن القيود التي يضعها النظام تعوق رغبته في التطور المستمر.

كما حدثت تحولات هامة في داخل التيارات السياسية الإيرانية سواء في مجال الثقافة– نقد المثقفون وأساتذة الجامعة سلطة الفقهاء أمثال الدكتور عبد الكريم سروش– أو في مجال الاقتصاد حول عدة قضايا اقتصادية مثل:التضخم والبطالة والتنمية وغيرها. هذه الأفكار الجديدة ربطت بين المجتمع والجامعة. واستطاعت الحركة الطلابية أن تكون لنفسها قاعدة راسخة داخل الجامعة. وساعد التعامل بين المثقفين خارج الجامعة والحركة الطلابية داخلها على انتشار هذه الأفكار الجديدة داخل الجامعة. وهناك من يرى أن الحركة الطلابية تهتم بالقضايا الاجتماعية والسياسية العامة أكثر من اهتمامها بما هو داخل الجامعة.[٢]

وشهدت التسعينيات توسعاً في المشاركة السياسية والمعارضة فوجود رافسنجاني المعتدل ومساحة حرية الحركة التي خلقتها الأجنحة المتنافسة، وتعدد مراكز القوة فتح المجال للتغيير الديناميكي. وبالرغم من التدخل في عملية الترشيح للانتخابات إلا أن الانتخابات ذاتها كانت تجري بدون فساد وباستقلالية نسبية. وامتلأت الساحة البرلمانية بالجدل حول سياسة الحكومة. وتزايد الشعور بحرية النقد ورفض التعيينات الرئاسية والمبادرات البرلمانية وانتعشت الحياة الثقافية بالجدل وتزايدت أعداد الصحف.[٣]
كما أعلن خامنئي في عديد من خطبه أن تأييد الشعب هو أساس شرعية النظام في الجمهورية الإسلامية الأمر الذي يعني نوعاً من الاعتراف بغاية المشروع الإصلاحي.

وقدمت هذه المرحلة مفاهيم ومفردات لغة جديدة على الجمهورية الإسلامية مثل: مفهوم المجتمع المدني، وحكم القانون، وحقوق المواطن، والمشاركة السياسية، وحرية الفكر والصحافة والتعددية.

---

[١] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، صص٢٦٤-٢٦٥.

[٢] مهدي أمين زادة، ماضي ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد:٥٠،أغسطس ٢٠٠٤، صص٤٣، ٤٥.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٤٨.

(١)- مفهوم المجتمع المدني:

بالرغم من تعدد تعريفات المجتمع المدني إلا أن أكثرها شيوعاً هو"شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها والدفاع عن هذه المصالح،وذلك في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للخلافات والصراعات"وبناء على ذلك فإن هناك عدة عناصر للمفهوم: أولها العنصر التنظيمي/المؤسسي،فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات منها على سبيل المثال:الأحزاب السياسية،النقابات المهنية والعمالية،وجماعات المصالح،والجمعيات الأهلية،والاتحادات والروابط والنوادي والحركات النسائية والطلابية،وغرف التجارة والصناعة وغيرها، وثانيها الفعل الإرادي الحر،حيث إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم الحرة، وثالثها استقلالية منظمات المجتمع المدني عن الدولة، ورابعها وجود إطار قيمي/أخلاقي.[١] وتطبيق وتمكين مفهوم المجتمع المدني ليس بالأمر السهل؛ فهناك تناقض تراه الأدبيات الغربية ما بين المجتمع المدني والثيوقراطية الإيرانية حيث تفترض نظريات المجتمع المدني المتعددة أنه يتأسس على استقلالية الأفراد والجمعيات. ومن متطلبات هذه الاستقلالية حيادية الدولة الأيدلوجية والدينية.[٢]

والمجتمع المدني تبعاً لخاتمي يتمحور حول الثقافة والتفكير الإسلاميين ففي المجتمع المدني الإسلامي يوقر الإنسان ويحترم جميع حقوقه لمجرد كونه إنساناً.[٣] ويرى خاتمي أن النظام الإسلامي يحتاج إلى فكر ديني معاصر قادر على جذب الشباب والاستجابة للتحديات الغربية وإلى شعب مستعد للمشاركة النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية لبلدهم من أجل البقاء والاستمرار. ويقوم المجتمع المدني لدى خاتمي على عدة افتراضات منها التفاعل المستمر بين الدين والسياسة في الإسلام وأن العلمانية لا مكان لها في قلوب الإيرانيين. ومن هذا المنطلق ليس هناك ما يمنع ظهور مجتمع مدني إسلامي ديناميكي يعبر عن نفسه من خلال مشاركة دالة في حياة إيران السياسية.[٤]

وفي إيران مجتمع مدني متنوع بمعنى التعبير عن كل ألوان الطيف الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني، وبمعنى الجمع بين الديمقراطية والتسلطية بين قوى تدعو لأن ترأس إيران امرأة وأخرى تحرض على اغتيال المثقفين وتنفذ تحريضها. كما أنه قوي ويؤثر على صنع القرار ويشكل اتجاهاته. ولا

---

[١] د.حسنين توفيق إبراهيم،الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،(الكويت:مجلس النشر العلمي،٢٠٠٣)،الحولية الثالثة والعشرون.الرسالة١٩٧، صص٣٧-٣٨.

[٢] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٤.

[٣] منى البهتيمي، المجتمع المدني في إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية،العدد:٢١، أبريل ٢٠٠٢، ص٦٢.

[٤] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٤.

يصل في صدامه مع السلطة إلى نقطة اللاعودة فهو يطور من الآليات والسياسات ما يمكنه من البقاء والاستمرار وليست مناورات الصحافة مع القضاء إلا نموذجاً.[١]

قد تعبر النقلة من مفهوم الأمة إلى مفهوم المجتمع المدني عن رغبة نظام خامنئي لامتصاص الحداثة في إيران حتى بتوفيقها مع التقليدية ومواجهة الحقائق الاجتماعية أكثر من تجاهلها ورفضها. ومن هنا لا يتشابه مشروع المجتمع المدني الذي يقدمه خاتمي مع المجتمع المدني في الغرب، ففي إيران لكي يوجد مجتمع مدني لابد لمكوناته وأعضائه أن تحصل على موافقة السلطات. أي أن الدولة هي التي تخلق المجتمع المدني وهي خصوصية إيرانية أخرى. وفي هذا السياق قد يثور التساؤل حول دور المؤسسة الفقهية بمواردها المالية والتنظيمية، هل تستطيع أن تقدم شكلاً خاصاً من مؤسسات المجتمع المدني يتلاءم مع الخصوصية الإيرانية الإسلامية.[٢]

اعتبر خاتمي زيادة أعداد التجمعات والأحزاب السياسية المرخص لها خلال فترة رئاسته الأولى عملاً ايجابياً إلا أنه قال"..علينا أن نتعامل مع الأحزاب بصورة جادة فإذا قبلنا بالديمقراطية والحرية علينا أن نفسح في المجال لكي تبرز الاتجاهات المختلفة وتمارس نشاطها وهي تشعر بالأمن والحرية والوضوح".[٣] لأن المجتمع المدني ينتعش كلما اقتربنا من الشرعية الدستورية كما أنه يمثل ركيزة للتحول ولاستقراره.

(٢)- موقف القيادة من حقوق المرأة:

شهدت هذه الفترة تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور في حراك المجتمع. لقد قام الرئيس رافسنجاني في ١٩٩٢ بتعيين "شهلا حبيبي" كمستشارة لرئيس الجمهورية لشئون المرأة. بالإضافة إلى تعيين مستشارات لشئون المرأة في كافة الوزارات التي تعالج قضايا المرأة . كما تم تشكيل اللجنة الاجتماعية- الثقافية لرفع مستوى المرأة الثقافي والاجتماعي، بالإضافة إلى سن العديد من التشريعات التي تهدف لتحسين المركز القانوني للمرأة في المجتمع مما عكس اهتماماً متزايداً لإدماج المرأة في العمل العام واعترافاً بأهمية دورها في المجتمع.[٤]

---

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية ، مرجع سابق، ص١٤٠.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص ص٢٥٤-٢٥٥.

[٣] محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان في إيران

www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-30-1.htm

[٤] أمل حمادة، إيران، مرجع سابق، ص٤٩١.

وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية سواء في تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث أنها احتلت العديد من المناصب العليا. وفي الانتخابات البلدية في عام ١٩٩٩تم انتخاب حوالي ٥٠٠ امرأة عضواً في المجالس البلدية.[١]

وترى روبن رايت أن عقد التسعينيات شهد ازدياداً لدور المرأة الإيرانية في مختلف مناحي الحياة في إيران. ففي الجانب السياسي خاضت ٢٠٠ امرأة بشكل غير مسبوق حملة انتخابية للحصول على ٢٧ مقعداً في البرلمان عام ١٩٩٦ وفازت ١٤ منهن وهو أكثر من إجمالي عدد النساء في مجلس الشيوخ الأمريكي في حينها. وفي العام ١٩٩٧ سجلت أربع نساء ضمن قائمة الترشيح للرئاسة حيث كشف اقتراع للرأي اضطلعت به مجلة "زنان" تأييد ٧٢% من الإيرانيين لفكرة تولي امرأة سدة الرئاسة. وعندما احتفلت الثورة بالذكرى العشرين شغل النساء الموظفات في الحكومة ثلث إجمالي العدد الكامل من موظفي الدولة حيث عملت ٣٤٢ امرأة بمنصب المدير العام في مختلف الوزارات.[٢]

وتذكر روبن رايت أيضاً أن إيران اعتبرت في عام ١٩٩٨ من بين الدول العشر التي تمكنت من تحقيق أكبر تقدم لسد الهوة في النظام التعليمي بين البنين والبنات. وتعزو الكاتبة مثل هذا التحول والذي منح المرأة دوراً ومساهمة أكبر في المجتمع –إلى حد ما– للظروف التي ألمت بإيران؛ فالحرب مع العراق حولت اليد العاملة صوب جبهات القتال لمدة ثمانية أعوام حيث ظهرت الحاجة الملحة للمرأة في ميدان العمل وللمساعدة في المجهود الحربي. وكذلك زيادة عدد السكان مثلت ضغطاً هائلاً على الحكومة لتوسع بسرعة دواوينها ومدارسها والمؤسسات الصحية والخدمات الاجتماعية الأخرى التي من المتعذر لها العمل من دون العنصر النسائي.[٣]

تحسن وضع المرأة في إيران بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي خاصة فيما يتعلق بتزايد دورها في مؤسسات صنع السياسات العامة في إيران. حيث أصبحت المرأة الإيرانية تلعب دوراً بارزاً في صياغة الصورة الجديدة لإيران. وقد برز هذا الدور بشكل أساسي من خلال مساهمتها في انتخاب الرئيس محمد خاتمي ١٩٩٧عبر مشاركتها الكثيفة في الانتخابات وتأييدها الواضح والقوي لتوجهاته الإصلاحية.٤ ولأول مرة منذ الثورة تجد المرأة نفسها في موقع نائبة لرئيس الجمهورية وهو المنصب الذي شغلته "معصومة ابتكار"*وهو أعلى منصب تصل إليه المرأة الإيرانية حتى ذلك الوقت ، بالإضافة إلى "زهراء شجاعي"

---

[١] علي راضي حسانين، الدور السياسي للمرأة الإيرانية ، مختارات إيرانية، العدد٢٤،يوليو٢٠٠٢، ص ٦٦.

[2] www.albainah.net/index.aspx?function=ltem&id=1366&lang=

[٣] المرجع السابق

[٤] د.مدحت أحمد حماد،التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨، مرجع سابق ، ص٧١.

* معصومة ابتكار كانت المتحدثة باسم الطلاب الذين احتلوا السفارة الأمريكية بعد الثورة أمام العالم طوال الأزمة.

مستشار رئيس الجمهورية.[١] كما عينت الحكومة الإيرانية امرأة لأول مرة محافظاً لمحافظة سرفستان القريبة من شيراز عاصمة إقليم فارس الجنوبي وهي "رحمة روحاني سرفستاني".[٢]

(٣)- حرية الصحافة:

لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً في حالة الفوران السياسي التي شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات ،[٣]وتعد الصحافة الإيرانية من أهم الساحات التي تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين. كما خاضت الصحافة الإيرانية الكثير من المعارك في مواجهة الفساد وانتقاد ممارسة السلطة، ووصل الأمر بها إلى انتقاد المرشد. وشهدت الصحافة الإيرانية في الفترة الممتدة من عام ١٩٩٧ وحتى ٢٠٠٠ طفرة حقيقية. وهي طفرة ليست على مستوى الكم فقط ولكن الطفرة أيضاً نوعية من حيث الموضوعات المثارة ومن كتابها النساء بشكل أساسي.[٤]

ولقد عبر آية الله خامنئي عن قلقه مراراً من توجهات الصحافة الإصلاحية. وفي حديثه إلى مديري وأعضاء مجالس إدارة الصحف الممثلة في مهرجان الصحافة الثالث في طهران عن عدم رضائه عن الصحافة الإيرانية التي أصبحت جودتها لا تتناسب مع تاريخها وقسم الصحافة الإيرانية إلى ثلاث فئات:[٥]

- الاتجاه العريض الذي يقبل الثورة الإسلامية.
- هؤلاء المختلفون تجاه الدولة مثل المجلات العلمية، والمجلات الأدبية الصرفة والمتخصصة.
- هؤلاء المكابرون أو المناوئون للجمهورية الإسلامية والذين يمكن أن يشعلوا الانفجارات ضدها وقتما تتاح لهم الفرصة.

لقد قاد التنافس بين جناحي النخبة إلى سعي كل منهما لاستخدام أداة الصحافة التي استفادت في النهاية من ذلك المناخ التنافسي، والذي من ناحية أخرى زاد من قدرة مجلس الشورى الحسابية في مواجهة الحكومة. وفي إطار أوسع من التسامح بدأت تتصف به القيادة الإيرانية في كل شئ ما عدا الإسلام ومبادئه وشرعية النظام، انتشر الكشف عن قضايا الفساد في الصحف والتي كانت من المحظورات في السابق الحديث عنها باعتبارها مسائل سياسية حساسة. فلقد تم الإعلان عن ١٠٦ من قضايا الفساد في أواخر عهد رافسنجاني تقدر بواحد ونصف مليار دولار وتعد من أكبر فضائح الفساد منذ قيام الثورة

---

[١] د.مدحت أحمد حماد ، التقرير الاستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨، مرجع سابق، صص٧٢-٧٣.

[٢] علي راضي حسانين، مرجع سابق ، ص ٦٦.

[٣] زارير ميرات، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،العدد العاشر)، ص٢٩.

[٤] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦٢.

[٥] حسين شهيدي، مرجع سابق، ص١١٢.

الإسلامية. وتفسر ظاهرة السماح لبعض الصحف بالتعبير عن آراء العلمانيين والإسلاميين الليبراليين بأنها دليل على وجود بعض الدوائر في النظام الإيراني تؤمن بضرورة ممارسة حد أدنى من حرية التعبير.[١]

ومن إنجازات خاتمي في عهد خامنئي أنه مع غلق ٤٠ صحيفة من جانب المحافظين أغلبها يعبر عن الإصلاحيين خلال الولاية الأولى لخاتمي فإن أكثر من ٤٠٠ صحيفة ومجلة أخرى صدرت في إيران، وأصبح المعسكر الإصلاحي يمتلك ١٢ صحيفة بعد أن كان يمتلك صحيفة واحدة في عام ١٩٩٧ . كما تم تسجيل ٤٠٠٠ جمعية أهلية خلال السنتين الأخيرتين من القرن الماضي وتستطيع هذه التنظيمات أن تؤثر على توجهات المجتمع . وبشكل عام نجح خاتمي في تحويل قطاعات عريضة من المجتمع إلى قطاعات مشاركة سياسياً وعقد مصالحة عامة بين حكومة الفقهاء والديمقراطية.[٢]

وتشهد الساحة الإيرانية ظاهرة صحفية عجيبة يطلق عليها "رخص الصحف المسلسلة" حيث كلما أغلقت السلطة صحيفة معارضة حلت مكانها في اليوم التالي صحيفة جديدة بنفس طاقم التحرير كما حدث مع صحيفة جامعة وحل محلها في اليوم التالي صحيفة تود ثم صحيفة نيشات لتحل محل الثانية التي تم وقفها.[٣]

وتبين دراسة عن الصحافة الإيرانية خلال السنوات ١٩٩٤-١٩٩٩ أن كم الانتقادات الحساسة التي تتعامل مباشرة مع السلطات قد تضاعف عشر مرات. وللمرة الأولى منذ الثورة لم تكتف الصحافة فقط بالنقد المتكرر لرئيس الجمهورية ولكنها انتقدت القائد الأعلى أيضاً. ومن منظور المحافظين فإن الصحف الإصلاحية وخاصة توابع صحيفة جامعة مثل تود ونيشات التي يطلق عليها المحافظون الصحف المسلسلة قد هاجمت الإيمان الديني وحطت من قيمة شعائر الحداد، كما اتهمت أيضاً بأنها هاجمت مبدأ ولاية الفقيه بوصفها لها بأنها دكتاتورية، وبأنها هاجمت الدستور، وبأنها قدمت الدعم لمعارضي الجمهورية الإسلامية في الخارج مدللة على أن الاثنين كانا يعملان في تعاون.[٤]

وقدم الإصلاحيون في البرلمان السادس مشروع قانون لتعديل قانون الصحافة ولكن رئيس المجلس حذفه من برنامج الجلسة إثر استلامه تعليمات من آية الله خامنئي تحذر من أن يقوم أعداء الإسلام والثورة والنظام الإسلامي بفرض سيطرتهم على الصحافة.[٥] وقد برر خامنئي تلك الهجمة على الصحافة

---

[١] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٢.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٣.

[٣] حسين شهيدي، مرجع سابق، صص١١٥-١١٨.

[٤] المرجع السابق، ص ١١٩.

[٥] المرجع السابق، صص١٢٠-١٢١.

من منطلق المبادئ، وتحدث عن ضرورة الوقوف في مواجهة من يهاجم الثورة وطريق الإمام والدستور ودور القائد الأعلى.[١]

ويحاول المحافظون محاصرة التيار الإصلاحي وخاصة في مجال الصحافة باستخدام صلاحيات السلطة القضائية التي يسيطر عليها المحافظون.[٢] وقد أقيل مهاجراني كوزير للثقافة والإرشاد الإسلامي في أوائل ٢٠٠١ من دون أي تفسير رسمي. وفي مايو ٢٠٠١ تم إغلاق ثلاث وعشرين صحيفة، وتم أيضاً سجن سبعة عشر صحفياً.[٣] في إشارة إلى أن الصراع بين السلطة والصحافة أو بين المحافظين والإصلاحيين ما زال مستمراً.

ثالثاً:المتغيرات الداخلية والخارجية

تتعدد المتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر على التحول للشرعية الدستورية وعلى دور القيادة في هذا التحول.

١ – المتغيرات الداخلية:

تشهد البيئة الداخلية الإيرانية الكثير من الزخم السياسي والاجتماعي الذي يؤثر على التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية . و تعبر العلاقات والتفاعلات بين القوى والمؤسسات السياسية في الداخل عن بعض الإشكاليات التي تواجه التحول والتي قد تكون – من منظور آخر – تعبيراً عن الحراك السياسي والفاعلية السياسية والذي يقابله الركود السياسي فهو تعبير عما يمكن تسميته بالحيوية السياسية.

أ– التمايز بين المحافظين والإصلاحيين:

منذ الولاية الثانية لرافسنجاني بدأ التمايز بين تيارين واجه النظام إشكالية التنافس بينهما وهما المحافظون والإصلاحيون. وكلاهما مصطلحان فضفاضان في الأدب السياسي الإيراني باتا يشيران – ولو بشكل نسبي منذ صعود محمد خاتمي إلى سدة الرئاسة في عام ١٩٩٧ – إلى وجود مدرستين في العمل السياسي العام في إيران. الأولى تعتمد الأسس والأساليب التقليدية التي غالباً ما تكون ذات طابع أيدلوجي صارم لإدارة شئون البلاد. في حين تعتمد الثانية الأسس والأساليب الحركية الديناميكية التي غالباً ما تكون ذات طابع متحرر من القيود الأيدلوجية الصارمة في المجالات المختلفة الخاصة بالشأن العام.

---

[١] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٦.

[٢] المرجع السابق، ص٢٥٠.

[٣] حسين شهيدي، مرجع سابق، صص١٢١–١٢٢.

ولكن دون أن يعني ذلك مطلقاً أن الأولى لا تقبل أي جديد في الفكر والممارسة كلياً، كما لا يعني بأن الثانية لا تقبل للأيدلوجية أو الدين دوراً في الشأن العام[١]، مما يجعل من المرونة سبيلاً لحل كثير من المشكلات الموجودة بينهما.

وشهدت إيران من يوم صعود خاتمي إلى موقع الرئاسة معارك صحفية وفكرية ساخنة وكذلك مظاهرات طلابية حاشدة هزت أركان نظامها السياسي، الذي خرجت خلافاته بمرور الوقت إلى العلن لتزيد استقطاب الشارع الإيراني المنقسم عملياً بين الإصلاحيين والمحافظين، كما لم ينقسم من قبل منذ قيام الجمهورية الإسلامية.[٢]

في فترة خاتمي امتلك التيار الإصلاحي القوة الانتخابية في حين تفوق المحافظون في الهيكل المؤسسي. ويمكن النظر إلى هذه النقطة من ناحية أخرى حيث يعمل التوازن لصالح المحافظين لأن استمرار خاتمي في السلطة وقيامه بتسيير الأعمال اليومية للسلطة التنفيذية في ظل سيطرة المرشد على السياسات العامة يضمن قدراً من الاستقرار لا غنى عنه للنظام فتبدو الصورة الديمقراطية لإيران ذات مصداقية فهناك رئيس منتخب انتخاباً حراً ونزيهاً مع سيطرة حقيقية للمحافظين.[٣]

إن الصراع بين التيارين لا يزال في إطار المؤسسات وبطرق سلمية حيث استخدم المحافظون القضاء لإغلاق معظم الصحف المؤيدة لخاتمي ومحاكمة وسجن محرريها واستدعاء نواب مجلس الشورى وحتى الوزراء لتحقيقات أو محاكمات دون الاكتراث بحصانة أقرها الدستور. وخاتمي في المقابل لا يريد الذهاب لمعركة تحسم فيها الأمور مرة واحدة لأنه يخشى أن تحسم ضده فهو يفضل التغيير التدريجي تحت خيمة النظام دون صدامات نهائية وهي عملية طويلة ولكن يصعب إيقافها.

وينتقد خاتمي بعض قوى التيار الإصلاحي التي تحاول إبعاد الدين عن الحياة العامة والتشكيك بالثورة مما يظهر الموقف الحرج لسلطته. إذ أنه ليس مستعداً للانفصال عن المؤسسة الدينية الحاكمة وتشكيل قاعدة سياسية جديدة. وهو بحاجة لصلاحيات المرشد الواسعة لإجراء إصلاحاته. لذلك يسعى لمد الجسور وليس الصدام معه، وأثبت أن الاعتدال ليس ضعفاً بل مرونة. وهو لا يعني العودة عن أهداف الإصلاح بل التدرج في تحقيقه دون إثارة المحافظين. كما أن المرشد من جهته رغم مرجعيته الدينية والدستورية بحاجة إلى شعبية خاتمي لتمرير قراراته وهو لا يستطيع تجاهل مطالبة قطاعات واسعة من الشعب بالتغيير ويرى البعض أن تياراً ثالثاً يمكن أن ينشأ يضم المعتدلين من الطرفين.[٤]لقد نجح خامنئي

---

[١] محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/20044/2/2-19-2.htm

[٢] شرق نامة، ربيع ٢٠٠١، ص١٠.

[٣] باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، صص٢٥٢-٢٥٣.

[٤] وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، مرجع سابق، صص٥٤-٥٥.

في استيعاب حركة المجتمع نحو الإصلاح مع تحجيم عملية الإصلاح ذاتها بما لا يهدم نظام الجمهورية الإسلامية وذلك من خلال نجاحه في خلق حالة من الموائمة أو التوائم مع خاتمي من جانب ودفعه لـ خاتمي للإعلان المنتظم عن ولائه للقائد ولنظام ولاية الفقيه و للخميني.[١]

وتعكس الحركة السياسية النشطة للإصلاحيين في مخاطبة الرأي العام ولو بشكل متواضع مبدأ السيادة الشعبية. هذا التحول شجع الإصلاحيين لتعزيز مواقعهم في حركة النظام السياسي، وشجعهم على خوض معركة التعديلات الدستورية للحد من سلطات القائد في ظل قيم ولاية الفقيه وما يتمتع به من سلطات واسعة في مؤسسات النظام السياسي الإيراني . وفي ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢ قدم الاصلاحيون لمجلس الشورى لائحتين لتعديل الدستور تتضمن الأولى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بحيث تنقل سلطات تنظيم العلاقة بين السلطات من القائد لرئيس الجمهورية عن طريق قيام الأخير بتشكيل لجنة لتحديد الخروقات التي تحدث للدستور بسبب هذا التركيز للسلطة في يد القائد، أما اللائحة الثانية فتتضمن اقتراحاً بتعديل النظام الانتخابي بحيث تمنع تدخل مجلس صيانة الدستور في إبعاد مرشحين معينين للانتخابات بسبب توجهاتهم السياسية. وقد اعتبر المحافظون اللائحتين بمثابة محاولة لنزع سلطات المحافظين.[٢]

ب- قضية ولاية الفقيه: كيفية التعايش بينها وبين الشرعية الدستورية

في ظل تطبيق ولاية الفقيه تحققت السيطرة الشخصية للقائد- خاصة في ظل كاريزما الخميني- وسيطرته على وسائل الاتصال الإعلامية وعلى مصادر الثروة والقوة وبالتالي على عملية التوزيع لحماية المستضعفين ومواجهة المستكبرين. وبالطبع خفت حدة هذه الصورة الثورية خاصة بعد وفاة الخميني. ولكن ظلت السلطات الدستورية الواسعة الممنوحة للمرشد سمة رئيسية للنظام الإيراني. ومع تولي خامنئي القيادة و رافسنجاني الرئاسة في ١٩٨٩ بدأت المشكلات المصاحبة لتحول الثورة إلى دولة، وفي المقابل زاد توجس التيار المحافظ من محاولات الانفتاح التي يراها مساساً بمبادئ الثورة الإسلامية.[٣]

يرى البعض أن الحكومة الإسلامية لدى الخميني مجرد رأي أو تطلع قد يكون عظيماً ولكنه لا يرقى إلى مستوى النظرية السياسية المدروسة والمتكاملة حيث هناك أوجه نقص عديدة، منها كيفية اختيار الفقيه العادل العالم ثم كيفية حسابه وعزله وعقابه في حالة الخطأ، وما هي ضمانات حسن التطبيق وعدم الانحراف. والرئاسة الفعلية للفقيه للسلطات الثلاث فجرت مشكلة الرقابة عليه.[٤]إن معارضة فكرة ولاية

[١] د.مدحت أحمد حماد، التقرير الإستراتيجي الإيراني لعام ١٩٩٩، مرجع سابق، ص١٢.

[٢] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٧.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق ، ص٢٥٠.

[٤] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص١٦١.

الفقيه بمثابة طعنة في الأساس الشرعي لكل البناء السياسي الذي قام بعد الثورة حيث تعد تلك النظرية ركنه الركين.[١]

ويرى "أحمد هاشم "أن الفصل بين السلطة الدينية والسلطة السياسية هو ضربة قوية لتصور النظام لنفسه على أنه دولة إسلامية. فخامنئي على ما يذهب لا يحوز المؤهلات الدينية التي تؤهله للقيادة لأن رتبته الدينية كانت حجة الإسلام، إلا أنه منح لقب آية الله بعد أن اعتبرت المؤهلات الدينية غير أساسية لتولي القيادة.[٢] ولكن خامنئي حرص على هذا اللقب ويسعى لأن يكون مرجعاً دينياً للشيعة الإيرانيين.

وهكذا أضحت قضية عمق واتساع الصلاحيات التي يتمتع بها الولي الفقيه عملياًً، إضافة إلى ما يمنحه له الدستور من سلطات تمثل محوراً خطيراً للخلافات بعد وفاة الخميني بعد أن ضاقت دائرتها بشكل ملحوظ في أعقاب نجاح الثورة. والأمر لم يعد مقصوراً على كونه مسألة خلافات فقهية حول مدى ونطاق الولاية وحسب كما كان الحال قبل الثورة، بل أضحى قضية معارضة سياسية بالأساس. ذلك أن المعارضة لمبدأ الولاية المطلقة للفقيه في هذه المرحلة إنما أصبحت تمثل طعناً في الأساس الشرعي للدولة حيث ضمنت الولاية بوصفها حجر الزاوية فيها. ولقد تصاعدت المعارضة لهذا المبدأ من داخل مربع رجال الدين ومن خارجه. فلقد استمر وجود رجال دين يعارضون فكرة اضطلاع الفقيه بإقامة الدولة من الأساس باعتبار أنها مهمة منوطة بالإمام الغائب، كما استمر وجود آخرين يقولون بالولاية المقيدة دون المطلقة على أساس أن اضطلاع الفقهاء بمهام الإمام كاملة لن تبقى له شيئاً يضطلع به عند عودته.

وهناك اتجاه قوي بين رجال الدين في إيران نحو قبول الزعامة السياسية لمرشد الثورة دون زعامته الفقهية. ولقد برزت هذه المسألة الخلافية في ظل زعامة الخميني ولكنها أصبحت أعلى صوتاً بعد وفاته. فالولي الفقيه بمعيار الحوزات الدينية ما هو إلا أحد المراجع وليس المرجع الوحيد بل إن ترتيبه في سلم المرجعية يمكن أن يكون متأخراً.

ويرى البعض أن نظرية ولاية الفقيه وقعت في خطأ واضح يبدو في محاولة دمج فكرة الثورة مع فكرة الولاية المطلقة للفقيه مع ما بين هاتين الفكرتين من تضاد لأن هذه المحاولة اتخذت شكل محاولة ضم قطبين متنافرين في اتجاه واحد لأن فكرة الثورة تمضي في اتجاه الخروج على الواقع والتمرد عليه وفكرة ولاية الفقيه تمضي في اتجاه الدخول إلى الطاعة لمرجع التقليد.[٣]

---

[١] المرجع السابق، ص١٦٣.

Hashim ,Ahmed,The Crisis of The Iranian State ,Adelphi Paper.296,1995,pp22-23.

[٣] د.محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم ،(القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،١٩٩٥)، ص٤.

إن حدود وصلاحية الولي الفقيه ما زالت من أكثر النقاط جدلاً بين الفقهاء الشيعة أنفسهم وبين السياسيين الإيرانيين جميعاً. فالأدلة النقلية والعقلية إذا استطاعت أن تقنع أنصار الولاية بوجوبها فإن صلاحيات الولي وحدود الولاية بقيت أمراً عصياً على الاتفاق، وأثارت جدلاً في المذهب الشيعي عامة وفي البيت الداخلي الإيراني خاصة، وأخرجت منه صيغة المحافظين والإصلاحيين.[١]

يلاحظ على التركيبة المعقدة لمؤسسات الحكم في جمهورية إيران أن نظرية الولاية المطلقة للفقيه تلقي بظلالها ليس على نظام القيم الخاص بالنظام السياسي الإيراني فحسب، بل وعلى حركة مؤسساته أيضاً . يحتل الولي الفقيه(القائد) مكانة محورية في النظام السياسي الإيراني ؛ فهو يبقى في السلطة مدى الحياة حيث لا يحدد الدستور فترة زمنية لقيادته مثلما هو الحال بالنسبة لرئيس الجمهورية ما لم يوجب عجزه. هذا بالإضافة إلى خضوع سلطة القضاء مباشرة للقائد الذي له أن يعين ويعزل من يتقلد أعلى سلطة قضائية في البلاد الذي بدوره يتحكم في نصف نصاب مجلس صيانة الدستور، ويعين القائد النصف الآخر بصورة مباشرة.[٢]

إن الحكم ينحصر فعلياً في الفقهاء ويمنع عمن سواهم وبهذا تحولهم إلى طبقة مستفيدة من الحكم خاصة وأن الولي الفقيه فوق الدستور، وبهذا المعنى يقترب من الحكم الثيوقراطي الذي يحكم فيه الفقيه باسم الإله. إن كون الولي الفقيه فوق الدستور والقانون ومقيد بالإسلام(القابل للتأويل والاجتهاد والاستثناء) باعتباره القانون الواقعي للفقيه، فان دائرة الممنوع والمسموح على المستوى الدستوري والقانوني لن تخلو من بعض الإبهام وستجد الأحزاب والصحافة والاتجاهات السياسية والفكرية نفسها تعمل وفق دستور ملغوم ولا يملك صفة المرجعية، فإذا أخذته بعين الاعتبار ولم تخالفه فقد تخالف ما يراه الولي الفقيه محظوراً ولو في ظرف معين، فيجعلها مكبلة خائفة من الإبداع الفكري والسياسي والإداري أن يجر عليها محظوراً.[٣]

لقد أدت فكرة ولاية الفقيه دوراً حاسماً في مرحلة تفجير الثورة ثم دور رائد في الدفاع عن هوية إيران في مرحلة تأسيس نظامها الإسلامي الجديد. ولكنها مع الوقت أثبتت إعاقتها –ولو بشكل جزئي – لتحقيق مشروع التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية، والتي تفتح الباب أمام الشعب للمشاركة وتجعل من الفقهاء شركاء لا أوصياء وهي الصيغة التي تكرس الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولاية الشعب.

---

[١] شفيق شقير، مرجع سابق

[٢] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص ص١٦-١٧.

[٣] محسن كديور، في إيران لدينا حكومتان
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-4.htm

ويرى على الجانب الآخر، بعض المحللين أن الجدل الدائر حول نظرية ولاية الفقيه لا يمثل خطراً كبيراً على النظام والقيادة حيث دلت الأحداث خلال مسيرة النظام على قدرته على تطوير نفسه والخروج من الأزمات السياسية من خلال مبدأ المصلحة المستقر في الشخصية الإيرانية خاصة مع عدم وجود بديل مطروح بقوة سوى الديمقراطية الغربية التي ترتبط بذكريات سيئة لا زالت عالقة في أذهان ووجدان هذا الشعب.[1]

وثمة انقسام وصراع داخل المؤسسة الدينية– التي لها أهمية خاصة مكتسبة من مكانة تلك المؤسسة وسط دوائر النخبة الحاكمة– بين الفقهاء الحكام والفقهاء المعارضين ليس على السلطة بقدر ما هو ضد سلطة الفقهاء الحكام وسوء تفسيرهم للإسلام، وخاصة فيما يخص سلطة الولي الفقيه خامنئي. ولهذا الصراع مدلوله الخطير في مسار الأحداث السياسية المستقبلية في إيران حيث قد يكون لهذه الفئة المعارضة من الفقهاء الكلمة الحاسمة في سقوط الفقهاء الحكام والقائد خامنئي. ففي إيران حوالي ١٥٠ألف فقيه أقل من ١٠%منهم منخرطون في السياسة والحكومة، مما يجعل منهم قاعدة كبيرة وناجحة محتملة لمعارضة الحكومة إذا امتلكوا القيادة الفعالة.[2]

المرشد والشرعية الدستورية:

قبل عشرة أيام من حلول الذكرى السنوية الأولى لانتخاب خاتمي للرئاسة في إيران، فوجئ الرأي العام الإيراني والحركة الطلابية بالتحديد بنزول مرشد الثورة إلى الطلاب في جامعة طهران في زيارة لم يعلن عنها من قبل، ليخوض معهم حواراً بشكل مباشر. وهى الخطوة الأولى من نوعها منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية. وناقش الطلاب وبروح نقدية موضوعات كانت لم تطرح من قبل ومما كان يعتبر من الخطوط الحمراء في الحوارات العامة بين الجمهور ورموز السلطة . بعضهم سأل المرشد عن وضعه القانوني بالمقارنة مع سائر أفراد المجتمع وإذا كان فوق القانون أم لا. وأعلن المرشد بأنه ملزم مثله مثل غيره بالخضوع لحكم القانون، وأنه لا حق لأحد أن يسلب حق المواطن بالتعبير. وإن رجال الدين مثلهم مثل غيرهم من طبقات الشعب عرضة للخطأ والصواب، ولا قدسية لأحد وأن من يعمل يرتكب الأخطاء. بل إنه ذهب إلى أبعد من ذلك عندما أكد في إجاباته على أسئلة أخرى على منع استخدام العنف أو السيف رداً على المخالفات التي ترتكب سواء في عالم الممارسة اليومية للناس أو في عالم الفكر والصحافة مشدداً على أن الكلمة الطيبة أنجح أثراً لمواجهة المنكر محرماً استخدام القوة حتى على رجال التعبئة العامة التابعين لجهاز الحرس الثوري، وعلى أن الصحافة السيئة لا يرد عليها إلا بالصحافة الجيدة، وأن الجمود والتعصب لا يرد عليه بإشهار السيف بل بالسجال الثقافي والفكري، وكل ذلك إشارة

[1] مصطلحات إيرانية، الزعامة، مختارات إيرانية، العدد٣٤، مايو ٢٠٠٣، ص٧٩.

[2] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢٠٩.

واضحة إلى عقم الأساليب التهديدية. وهذا الحوار المفتوح يبين تأثير التيار الإصلاحي وعلى انفتاح القيادة بعد انتخابات الرئاسة لعام ١٩٩٧ وفوز خاتمي بها.

وأراد خامنئي أن يشير إلى أن الخطاب الإصلاحي لخاتمي لا يخرج خارج عباءته، وأنه يواكب الجماهير في اختيارها بعدما أصبحت فاعلاً رئيسياً في عملية صياغة القرارات وصناعتها. ويرى البعض أن مرحلة خامنئي –خاتمي تعد مرحلة تأسيس وتثبيت مؤسسات المجتمع المدني بعد تجاوز مرحلة تثبيت مؤسسات الثورة.[١]

ج- قضية صلاحيات رئيس الجمهورية:

من بين المسائل المثيرة للجدل وخصوصاً إبان رئاسة خاتمي عدم توازن السلطات ما بين المرشد والرئيس واتساع سلطات الأول بشكل قد يضر بالتوازن الداخلي للنظام. لقد جاء التعديل الدستوري في ١٩٨٩ في محاولة لحل هذه المشكلة الموروثة من دستور ١٩٧٩ بحيث يقوي من النظام القائم الذي يعمل بكفاءة في حالة توافق كل من المرشد والرئيس. وطوال حياة الخميني لم تتضح أهمية هذا التعديل حيث كان محققاً للإجماع بحق داخل النظام.[٢]ومع ذلك فإن الدستور في النظام الحالي في الجمهورية الإسلامية يرتكز على تناقض داخلي بين كل من الجمهورية وولاية الفقيه.[٣]وهناك من يرى أن ولاية الفقيه حولت رئيس الجمهورية إلى مساعد تنفيذي لها وحولت البرلمان من ممثل للشعب إلى مساعدها في سن القوانين لإيجاد المواءمة.[٤]

فجر خاتمي قضية صلاحيات رئيس الجمهورية عندما أعلن أن رئيس الجمهورية لا يملك السلطات الكافية لتنفيذ وحماية الدستور، فالمرشد يمتلك أكبر قدر من الصلاحيات في حين يتحمل رئيس الجمهورية أكبر قدر من المسئولية. فوفق الدستور يستطيع خامنئي تسريح رئيس الجمهورية ويقوم خامنئي بالفعل برئاسة حكومة موازية مكونة من مستشارين ذوي توجه محافظ والذين كثيراً ما يتخطون وزراء خاتمي.

وقام الإصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢،الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئيس الجمهورية صلاحيات حقيقية ، والثانية خاصة بتعديل

[١] محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، (بيروت: شركة دار الجديد،١٩٩٩)، ط١، صص٣٤٧-٣٤٩.

[٢] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥١.

[٣] محسن كديور ، مرجع سابق

[٤] المرجع السابق

النظام الانتخابي الأمر الذي اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع سلطاتهم الواسعة التي يتمتعون بها من خلال سيطرتهم على المؤسسات القابضة على النظام السياسي.[١]

ونتيجة لتصعيد المحافظين –عن طريق شن حملة شاملة على الرئيس خاتمي والتيار الإصلاحي وإصدار القضاء الذي يسيطر عليه المحافظون أحكاماً ضد بعض رموز الإصلاحيين مثل عباس عبدي عضو المجلس السياسي لجبهة المشاركة، وهاشم أغاجري– اختار الإصلاحيون التهدئة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.[٢]

ولكن يجب الإشارة إلى نجاح خامنئي في جعل نفسه فوق القوى السياسية عند الضرورة بإعطائه المساندة المطلوبة لخاتمي لدرء الأزمات حينما تبدو وشيكة، وعمله على إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية بهدف تحقيق أقصى درجات الاستقرار الداخلي . فلم يسمح للخلافات بين معسكري السلطة أن تهدد أمن النظام وبقائه.[٣]

ومع ذلك لا يزال الخطاب الثوري له رنينه في الشارع الإيراني، وما زالت بعض عناصر النظام على الأقل التابعة للمرشد تعتمد على الأساليب التعبوية في تفاعلها السياسي مع خصومها ومناوئيها مثل مظاهرات التأييد لخامنئي والتنديد بأنصار منتظري الذين وصفوا بعملاء للصهيونية والاستكبار العالمي في ١٥ مايو ١٩٩٨رداً على الإضرابات في ناجافاباد في غرب إيران والتي بلغت ثلاثة إضرابات خلال شهري مارس وأبريل ١٩٩٨احتجاجاً على تحديد الحكومة الإيرانية لتحركات آية الله منتظري.[٤]

ويرى بعض المحللين الغربيين خامنئي لا يختلف عن رافسنجاني أو خاتمي كثيراً ، فهم يوزعون الأدوار ما بين الأصولي المتشدد، والداعي للديمقراطية الإسلامية، والبراجماتي يبتعد أحياناً ويقترب أحياناً من أي من السابقين،[٥]لأنهم جميعاً يخرجون من تحت عباءة نظام ولاية الفقيه.

د– قضية حقوق الإنسان :

من أهم القضايا المثارة في مرحلة التحول وخاصة في مرحلة خامنئي –خاتمي قضية حقوق الإنسان والحريات السياسية. وترتبط الحرية السياسية وحقوق الإنسان ارتباطاً كبيراً بالتحول إلى الشرعية الدستورية. لأن الشرعية الثورية ترتبط بقدر كبير بممارسة العنف من قبل السلطة الحاكمة تجاه المعارضة، وتتعرض حقوق الإنسان والحريات السياسية والعامة للانتهاك. ولكن مع الانفتاح السياسي

[١] التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢–٢٠٠٣، ص٢١٢.

[٢] المرجع السابق، صص٢١٣–٢١٤.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، مرجع سابق، ص٢٥٢.

[٤] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٠.

[5] Amuzegar,Jahangir,Iran s Theocracy Under Siege ,Middel East Policy ,vol.x,no.1,Spring 2003,p. 153.

وانتشار قيم حقوق الإنسان والتسامح والاختلاف والتعددية وسيادة القانون تكون حقوق الإنسان والحرية السياسية لها من القيمة والحصانة والاحترام من قبل كل من المجتمع والسلطة السياسية ما يساهم في التحول.

ومن أكثر الموضوعات إثارة للجدل في الداخل الإيراني ومن الخارج كعامل ضغط قضية حقوق الإنسان. وتتبنى إيران موقفاً واضحاً وهو موقف المدافع والمستميت عن الخصوصية الثقافية. ولم ينف الرئيس محمد خاتمي وجود بعض الانتهاكات لحقوق الإنسان سواء في المحاكمات غير العلنية أو التكييف القانوني لبعض القضايا الثقافية والسياسية أو في التعامل مع المتهمين داخل السجون، وأبدى عدم رضاه عن الإجراءات التي اتخذت بحق الصحافة وحرية الكلمة.[١] كما اعترف خاتمي بأن العنف والتطرف كان موجوداً في المجتمع الإيراني، لكنه أصبح اليوم عملاً مستهجناً من شرائح المجتمع المختلفة.[٢]

وتعددت التقارير الدولية التي تشير إلى انتهاكات حقوق الإنسان في إيران إلا أنها في نفس الوقت تشير إلى التحسن النسبي في أداء الحكومة الإيرانية في بعض المجالات. ولكن من الملاحظ التحسن التدريجي النسبي على مستوى الكم، فمثلاً في تقرير ١٩٨٨تمت الإشارة إلى وجود آلاف السجناء السياسيين، أما في تقرير عام ١٩٩٩انخفض العدد إلى المئات.[٣]

ولاحظت لجنة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة منذ تقريرها عام ١٩٩٣ تقدماً ملحوظاً ومطرداً في القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان داخل إيران، وبخاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة السياسية أو في التقليل من عمليات التعذيب الجسدي التي تتم أو في نشر الوعي بحقوق الإنسان، إلا أن هذا لم يمنعها وغيرها من المنظمات الأخرى من رصد بعض حالات الانتهاك لحقوق الإنسان على صعيد الممارسة السياسية أو على الصعيد الفكري وحرية التعبير.[٤] ويتهم دعاة حقوق الإنسان النظام القضائي بعدم الاستقلالية وخضوعه لنفوذ المحافظين. ويرجعون الكثير من انتهاكات حقوق الإنسان إلى الأحكام الصادرة عن محاكم الثورة التي يسيطر عليها المحافظون.[٥]

---

[١] د.باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، في، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات.الجزء الثاني.الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في المؤتمر المنعقد في دمشق١٩-٢٠٠٢/١/٢١، (دمشق:منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ،٢٠٠٢)، ص٣٠٩.

[٢] محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

[٣] باكينام الشرقاوي، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي. دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، صص٢١٥-٢١٦.

[٤] محمد عبد العاطي، مرجع سابق

[٥] المرجع السابق

وقد غيرت الانتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٧ من الجو السياسي في إيران ككل، هذا المناخ هو الذي جعل من حرية التعبير وبخاصة في الصحافة موضع خلاف كبير في السنوات الأخيرة. وفي مجال الرقابة على الكتب ليس هناك رقابة على عملية النشر في إيران غير أن وزارة الإرشاد تهتم بعد النشر بالبحث عن القضايا التي تعتبرها مسيئة للمبادئ الدينية التي قامت عليها الجمهورية الإسلامية أو تلك التي تسخر من المقدسات وثوابت الأمة وتمنع تداولها.[١]

وتعددت النداءات والخطابات المفتوحة من المثقفين وغيرهم لمطالبة النظام باحترام حقوق الإنسان منها الخطاب الموجه من ١٣٤ مفكراً ومثقفاً إيرانياً في أكتوبر ١٩٩٤ يحتجون فيه على قهر النظام لحرية التعبير وانتهاكه حقوق الإنسان . وكان نظام خامنئي ذكياً في احتواء مثل هذه المعارضة والسماح لها بحرية أكبر طالما لا تمس الثورة أو الإسلام أو الخميني مباشرة.[٢] إلا أن خامنئي رفض مناداة أوربا لإيران باحترام حقوق الإنسان حيث أشار إلى أن الأوربيين أنفسهم كانوا وراء حربين عالميتين وعشرات المستعمرات. وهي أمثلة حية لانتهاكاتهم لحقوق الإنسان في العقود السابقة كما أشار إلى الجرائم الصهيونية الحالية.[٣]

وأيا كان التقدم الذي طرأ على قضية حقوق الإنسان في إيران خلال السنوات الأخيرة فإن أي انتهاكات تحدث في هذا الجانب حتى ولو كانت في نظر السياسيين يسيرة فإنها تعتبر بالنسبة للشخص الذي حدثت له تلك الانتهاكات كبيرة.[٤]

٢- المتغيرات الخارجية: الفرص والقيود

تتعدد متغيرات البيئة الخارجية لإيران والتي تؤثر على التحول وعلى دور القيادة سواء إيجاباً أو سلباً. كما يؤثر توجه القيادة السياسية على متغيرات البيئة الخارجية . ويلاحظ استمرار بعض المتغيرات من المرحلة الأولى (الخميني) مع تطورها، تبعاً لتطور كل من الداخل والخارج وتفاعلهما معاً.

ومن أهم المتغيرات الخارجية والمستمرة والتي تمثل عاملاً مشتركاً في كل مراحل التاريخ الحديث لإيران الولايات المتحدة والتي تتعدد تفاعلاتها مع إيران منذ ثورة ١٩٧٩ وحتى الآن، فالولايات المتحدة وهي القطب الأوحد تمثل العامل المشترك أيضاً مع كل متغيرات هذه المرحلة بداية من حرب الخليج والعقوبات الاقتصادية والإرهاب وحقوق الإنسان والملف النووي. وذلك نتيجة لأهمية إيران في الفكر الإستراتيجي الأمريكي وحساسية الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الخليج والنتائج التي ترتبها هيمنة دولة

---

[١] المرجع السابق

[٢] باكينام الشرقاوى، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي .دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، مرجع سابق، ص٢١٧.

[٣] د.باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق، ص٣١٠.

[٤] محمد عبد العاطي، مرجع سابق.

إسلامية ثورية مثل إيران عليها. ومثلت الضغوط الأمريكية قيداً على التحول ودور القيادة سواء أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً.

أ- انهيار الاتحاد السوفيتي و حرب تحرير الكويت:

(١)- انهيار الاتحاد السوفيتي:

أدى انهيار الاتحاد السوفيتي وحالة الفراغ الاستراتيجي التي سادت منطقة غرب آسيا العربية إلى تمدد تلقائي لأدوار عدد من القوى الإقليمية الشرق أوسطية وبصفة خاصة كل من إيران وتركيا. وامتد الدور الإيراني للجمهوريات الإسلامية السوفيتية- سابقاً-الست بما يعزز مكانة إيران الإقليمية والدولية مع استمرار التنافس بين كل من تركيا وإيران على هذه الجمهوريات نظراً للروابط العرقية واللغوية والمصلحية بينهما وهذه الدول.

إن تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة جمهورية مستقلة وانكباب وريثته روسيا على مشكلاتها الداخلية المتفاقمة بدا وكأنه يحرر النظام الإيراني نسبياً من هاجسه الأمني وذلك لتنشيط دور إيران جنوباً وتغذية طموحاتها في المنطقة العربية. وكون الثورة الإيرانية رفضت منذ اندلاعها الأيدلوجيتين الشيوعية والرأسمالية فإن هذا يعني أن انهيار الشيوعية يحقق مصلحة إيرانية لأنه يضع إيران على منتصف الطريق لنشر أيدلوجيتها. لكن من جهة أخرى فإن اختفاء الاتحاد السوفيتي أبرز عدة تحديات للنظام الإيراني من أهمها إضعاف القدرة على المناورة من خلال توظيف الخلاف الأيدلوجي التقليدي بين الرأسمالية والشيوعية.[١]

(٢)- تحرير الكويت:

بعد حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) كان أمام إيران خيارين لتصورها للدور الإقليمي أحدهما خاص بدور إقليمي منضبط لدولة قوية نسبياً، والثاني هو الذي لم تكن القيادة الإيرانية تأمل قبل شهر واحد من حرب الخليج الثانية في أن تمارسه، وهو الخاص بممارسة دور إقليمي مهيمن لدولة أصبحت تتمتع بهامش واسع لحرية الحركة في المنطقة بعد انكسار قوة العراق العسكرية في ذلك الوقت.[٢]وقد ساهم في دعم هذا الاتجاه رغبة إيران في الاستفادة من انهيار وتفكك النظام العربي، ورغبتها في ملء الفراغ الأمني في المنطقة.

واستطاعت إيران استثمار أزمة الخليج الثانية والخلافات المصلحية القائمة بين دول الخليج العربية التي ترتبت على الأزمة في عودة العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وإقرار دول

[١] د.نيفين عبد المنعم مسعد، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، مرجع سابق، ص٣٦٨.

[٢] باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، مرجع سابق، ص ص٣٤٧-٣٤٨.

الخليج بمشاركة إيران في الترتيبات الأمنية بالمنطقة، خاصة بعد أن تغير مصدر التهديد لأمن الخليج وتحول من إيران إلى العراق. وان كان ذلك لا يعني انتهاء الترقب والحذر الخليجي من النزعة الإيرانية لامتلاك أسلحة دمار، ورغبتها في لعب دور الدولة القائد، ورفضها للوجود الأمريكي في المنطقة واستمرار احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث.[1]

ومع كل هذه التطورات تخلت إيران عن مبدأ تصدير الثورة بشكله العسكري واستبداله بأسلوب القدوة كنظام منفتح على العالم الخارجي، وسعت في كل جهودها لتأكيد مبدأي الاعتماد على الذات والخليج للخليجيين. وهناك من يرى أن إيران بفضل التجربة والخطأ تعلمت أنه لا بديل عن دبلوماسية إقليمية تراعي بشكل أو بآخر قواعد العلاقات المتعارف عليها بين الدول وتطوير سياسة الانفتاح والتعاون والحوار خصوصاً مع دول الجوار العربي والإسلامي.[2]

وارتبط هذا الحدث ببداية الانفتاح على الداخل والخارج مع وصول خامنئي للسلطة وبداية مرحلة جديدة للبناء والتعمير والحرية السياسية. وكان ينبغي الاستفادة من الخارج لأن إيران بالتجربة أيقنت انه لا يمكن الاعتماد على الذات إلى مالا نهاية. هذه النزعة الانفتاحية المعتدلة لرافسنجاني وخاتمي ولغة الخطاب المعتدلة إزاء دول الخليج وإزاء البلدان العربية مكنت إيران من تبوء مكانة هامة في الخليج. وكان وصول رافسنجاني لسدة الرئاسة بمثابة عامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية حيث أحدث تحولاً تدريجياً في تصدير الثورة وقاد انسحاباً منظماً للأنشطة العنيفة خارج البلاد.

ب- استمرار العقوبات الاقتصادية:

لقد تحولت آلية العقوبات الاقتصادية إلى آلية هامة للضغط على إيران . وتعاني إيران منذ منتصف الثمانينيات من عقوبات اقتصادية أمريكية متنوعة تشمل منع تصدير المعدات التكنولوجية المتقدمة وحظر استيراد النفط الإيراني إلى الولايات المتحدة ، وذلك كنتيجة لسلسلة طويلة من التفاعلات العدائية بين إيران والولايات المتحدة منذ انتصار الثورة الإسلامية .

ومنذ عام ١٩٩٥ بذلت الولايات المتحدة جهوداً مكثفة لتوسيع نطاق الحظر الاقتصادي الذي فرضته ضد إيران ليشمل الدول الصناعية المتقدمة الأخرى على الأقل. ويمكن القول أن هناك شبكة مصالح اقتصادية واسعة النطاق بين إيران من جهة واليابان وبعض الدول الأوربية الرئيسية من جهة أخرى .وفي ظل عجز الولايات المتحدة عن توسيع نطاق الحظر الاقتصادي الشامل الذي فرضته ضد

[1] منصور حسن عبيد حاش العتيبي ، مرجع سابق، صص١٠٣-١٠٤.

[2] التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥-١٩٩٦، ص١٤٣.

إيران ليصبح حظراً دولياً فإن آثار هذا الحظر أو العقوبات الأمريكية ضد إيران قد أصبحت محدودة بدرجة كبيرة. مما يجعل الحظر الاقتصادي الأمريكي يمثل خسارة أكبر للشركات الأمريكية وليس لإيران.[١]

وفي ٢٤ يوليو عام ١٩٩٦ أقر الكونجرس الأمريكي قانون داماتو ويفرض على الرئيس الأمريكي فرض عقوبات على أي شركة تستثمر ٤٠ مليون دولار أو أكثر في إيران أو ليبيا. ويهدف القانون إلى إثناء العديد من الشركات الأوربية و اليابانية عن المشاركة في تطوير الاقتصاد الإيراني لاسيما قطاع البترول الذي يمد إيران بالنسبة الأكبر من الدخل.[٢]

ولا شك أن الاقتصاد الإيراني عاني الكثير من تبعات هذا الحصار الاقتصادي ومثل أحد المحددات التي تؤثر على عملية التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية إلى جانب تكاليف الإعمار والبناء لما دمرته الحرب مع العراق. كما أن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي ركز عليها رافسنجاني كان لها دورها في زيادة الضغوط التي يعاني منها المواطنون الإيرانيون مما أدى إلى مزيد من التضخم وارتفاع عدد من يعانون من البطالة حتى وصل إلى أربعة ملايين مواطن إيراني حتى نهاية ١٩٩٦، وانخفاض المستوى العام للدخل بنسبة ٥٠% منذ قيام الثورة عام ١٩٧٩.[٣]مما أثر على شرعية النظام نظراً لضيق المواطنين خاصة الشباب والنساء بالإجراءات الاقتصادية وآثار العقوبات الدولية التي خفضت من مستوى المعيشة. مما يفسر استقبال الجماهير الإيرانية لرئاسة خاتمي وعقد الآمال عليه لتحقيق ما فشل فيه رافسنجاني.

وعكس تطور العلاقات مع أوربا سياسة الانفتاح التي انتهجتها إيران بدءاً من عهد خامنئي – رافسنجاني وكانت كل من فرنسا وإيطاليا واليونان وبريطانيا وألمانيا من أهم الشركاء الأوربيين لإيران. وإذا نظرنا إلى الإستراتيجية الإيرانية الجديدة تجاه أوربا نجد أن إيران بدأت مرحلة الرد على الطوق الإقليمي الذي تحاول أن تفرضه الولايات المتحدة عليها باختراق الدائرة الأوربية.[٤]وما زالت العقوبات الاقتصادية مستمرة حتى الآن بل تم فرض عقوبات جديدة عن طريق مجلس الأمن بسبب الملف النووي.

ج- العلاقة مع الآخر: حوار الحضارات

لم ينفتح النظام في عهد خامنئي- رافسنجاني على الداخل فحسب بل على الخارج أيضاً بإتباع سياسة خارجية أكثر براجماتية بعد تخلي نظام الثورة عن القوالب الأيدلوجية الجامدة .وتحسنت علاقات إيران مع جيرانها خاصة دول الخليج العربية في هذه الفترة، وكذلك مع الكثير من الدول الأوربية إلا أن

[١] المرجع السابق، صص٢٤٠-٢٤٣.

[٢] المرجع السابق، ص١٦٢.

[٣] المرجع السابق، ص١٦٢.

[٤] د.باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

العداء للولايات المتحدة لم ينته وان كانت لهجة التطرف تجاه الولايات المتحدة في تلك الفترة مقصورة على المنتمين للتيار المحافظ المتشدد دون أن ينعكس في الخطاب السياسي الرسمي لإدارة رافسنجاني بصورة واضحة.[١]

وفي مقابل نظرية الصراع أو الصدام بين الحضارات ظهرت رؤى وأفكار تؤكد على أهمية الحوار والتواصل بينها. وكانت الرؤية أو الدعوة الإيرانية التي نادى بها الرئيس الإيراني خاتمي من أقوى الرؤى والدعوات في هذا المضمار. لقد انتهز الرئيس الإيراني خاتمي فرصة اعتلائه منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسون عام ١٩٩٨ ودعا المجتمع الدولي إلى إقرار مبدأ حوار الحضارات والشعوب كبديل للصراع والصدام ، وهو ما قوبل بحفاوة من قبل أعضاء الجمعية العامة حيث اعتبرت أن عام ٢٠٠١ هو عام الحوار بين الحضارات.[٢]

هذا الحوار حدد له خاتمي عدة شروط: التعامل مع العالم من موقع الشريك الفاعل،الاحترام المتبادل والإقرار بالندية فالحوار يستدعي الإقرار بالمساواة بين الأمم ،إدراك الخط الفاصل بين التنوع كميزة ايجابية والتنوع كمدخل للفرقة والصراع، تأسيس الحوار على الدين والعقل معا،الرشد في استخدام العقل في تطبيق الشرع في ضوء فقه الزمان والمكان، استدامة الحوار وإيجابياته من خلال الخبرة التاريخية المؤكدة لزيف مقولة استحالة الجمع بين الدين والحرية.[٣]

أكد المرشد خامنئي في مناسبات عديدة رفضه حوار الحضارات وتمسكه بمعاداة الولايات المتحدة. وكان من المفارقة أن تتلقى الوفود المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي الثامن بطهران في عام ١٩٩٨ خطابين رسميين إيرانيين مختلفين أحدهما للمرشد يدين الاستكبار والليبرالية الغربية والشيوعية الاشتراكية، والآخر لرئيس الجمهورية خاتمي يدعو لمعرفة الثقافة الغربية معرفة تتجاوز القشور إلى الألباب وتقوم على الانتفاع وليس الاقتباس.[٤]

آثار المرشد خامنئي في كثير من خطبه إلى الهجوم الثقافي الذي تتعرض له الجمهورية الإسلامية الإيرانية وقيمها. وهذا أحد الأسباب الذي يجعل من حوار الحضارات رداً ثقافياً ملائماً لهذا الهجوم الثقافي فهو رد دفاعي ثقافي.[٥]ويدعم تبني إيران لحوار الحضارات بحثها عن مكانة مستقلة في عالم ارتفعت فيه تكلفة الاستقلالية . كما مثل مشروع حوار الحضارات رداً ملائماً على الحرب المعلنة

---

[١] د.طلال صالح بنان، مرجع سابق، ص١٩.

[٢] أحمد محمد طاهر، الرؤية الإيرانية لحوار الحضارات، في،د.مدحت أحمد حماد(تحرير وإصدار)، التقرير الاستراتيجي الإيراني لعام ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢، ط١، ص١١٨.

[٣] المرجع السابق، ص١١٩.

[٤] د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية –الإيرانية، مرجع سابق، ص١١٤.

[٥] باكينام الشرقاوي، حوار الحضارات من منظور إيراني، مرجع سابق ، ص٣٠٣.

على الإسلام وحضارته. وتحدث خاتمي عن أن هناك رسالة سائدة ترى أن الإسلام قد أعلن الحرب على الولايات المتحدة والغرب ومن هذا المنطلق لعل الهدف الرئيسي للخطاب الإيراني هو دحض هذه المقولة والرد عليها رداً حضارياً مناسباً.[١]

هناك من يرى أن الدافع لتبني شعار حوار الحضارات كان إقناع العالم من جانب إيران بتحسن الحالة الأيدلوجية والسياسية وحالة حقوق الإنسان وإرهاصات تطوير المجتمع المدني في إيران ،مما يؤدي بدوره إلى إنهاء حالة العزلة السياسية وفتح باب التعاون الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي مع العالم الخارجي مع التأكيد على ريادة إيران الإسلامية وضمان دور عالمي لها. وكان على خاتمي إقناع الداخل الإيراني بقواه المختلفة بأن طرحه لحوار الحضارات لا يتناقض مع أهدافهم وتطلعاتهم للحفاظ على الصيغة السياسية التي أنتجتها ثورة ١٩٧٩.[٢]

زاد اهتمام الخطاب الإيراني بحوار الحضارات عقب أحداث ١١ سبتمبر في نيويورك وواشنطن في محاولة لإبراز جدوى تبني هذا المفهوم في هذا العالم المضطرب. ويرى وزير الثقافة الإيراني السابق "عطاء الله مهاجراني" أنه إذا أردنا عدم تكرار هذه الحوادث فنحن بحاجة إلى حوار الحضارات للخروج من الأزمة الحالية. كما رفض المرشد خامنئي المنطق الأمريكي القائل:إن الذين لا يساندون أمريكا هم مع الإرهاب كما انتقد التسرع الأمريكي في إدانة المسلمين والعرب، وذكر أن الولايات المتحدة ليست مؤهلة لقيادة الحركة الدولية ضد الإرهاب. كما دعا إلى أن تأتي المبادرة في الصراع ضد الإرهاب من الأمم المتحدة ودون تأثير من الولايات المتحدة والقوى الغربية.[٣]

وفي طرحها لمفهوم حوار الحضارات نجحت إيران في إعادة السياسة الخارجية إلى المسار الثقافي الصحيح بخلاف ما كان سائداً في الماضي من تركيز على الجانب الاقتصادي فقط.[٤] ولا شك أن استخدام إيران لهذا المشروع خدم أهدافها السياسية للخروج من العزلة الدولية والاتهام بالإرهاب. لكن جاءت أزمة الملف النووي الإيراني بقدر من التوتر في علاقة إيران مع الغرب وخاصة الولايات المتحدة وأوربا والتي لا تزال تفاعلاتها مستمرة حتى الآن.

إن الانفتاح المحسوب والانتقائي من وجهة نظر القيادة الإيرانية لا يهدد منظومة قيم وأهداف النظام والقيادة بل لعلهم يستغلون تلك الدرجة المدروسة من الحرية التي يعمل في إطارها المعسكر الإصلاحي بشكل يسمح بتطوير التعاون مع بعض القوى الغربية والآسيوية بما يخدم مصالح إيران

---

[١] المرجع السابق، ص٣٠٤.

[٢] المرجع السابق، ص٣٠٦.

[٣] المرجع السابق، ص ص٣٢٧-٣٢٩.

[٤] د. باكينام الشرقاوي، السياسة الخارجية الإيرانية، مرجع سابق

الاقتصادية ويخفف من وطأة مشكلاتها الداخلية،[١] وبما يخدم مسألة التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. ولكن منذ وصول الرئيس محمود أحمدي نجاد لرئاسة إيران انتهج خط التشدد في كثير من قضايا الداخل والخارج مع التصعيد الغربي لأزمة الملف النووي الإيراني .

[١] المرجع السابق

الخاتمة

تبين لنا من خلال هذا الكتاب أن دور القيادة السياسية في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية يرتبط بكل من السمات الشخصية للقائد وبالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتخذ عدة محاور وهي: الدستور والقوانين، المؤسسات، الإنجاز والفاعلية، تحديث الثقافة السياسية ، وهي تطوير لعناصر الشرعية الدستورية عند كل من كارل دويتش، وديفيد ايستون. وينبغي التأكيد إلى أهمية ترابط وتكامل هذه المحاور بحيث لا يمكن الارتكاز على إحداها أو بعضها في التحول، لأنها تمثل كلاً لا يمكن الفصل بين أجزاءه. وبالنسبة للمحور الأول يؤكد الكتاب على ضرورة أن يكون كل من الدستور والقوانين معبرين عن رأي الجماهير وطبيعة المرحلة التاريخية، وأن يتطورا طبقاً لاحتياجات ومتغيرات المرحلة وأن يعبرا عن قيم وأساسيات الديمقراطية المتعارف عليها والتي لا تتعارض مع قيم المجتمع. وبالنسبة للمحور الثاني وهو المؤسسات فتأكد الدراسة على أهمية هذا المحور للتحول من الشخصنة والاعتماد على الأشخاص في صياغة السياسات العامة إلى مؤسسات قوية وراسخة في المجتمع، ومع اختلاف المؤسسات ومع اختلاف وظائفها تكون الحاجة لها جميعاً لتمثل كل طوائف الشعب. والمحور الثالث يركز على الإنجازات التي يحققها النظام خاصة في المجال الاقتصادي نظراً لأهميته الخاصة لعامة الشعب. والمحور الرابع هو تحديث الثقافة السياسية بتوعية الجماهير ونشر قيم الرشادة والتعددية والحرية والتسامح وغيرها من القيم الديمقراطية الحديثة من ناحية ومن ناحية أخرى مراعاة خصوصية المجتمعات الثقافية وقيمها الأساسية. هذا إلى جانب متغيرات البيئة الداخلية والخارجية والتي قد تمثل فرصاً أو قيوداً على القيادة في اتخاذ قرار التحول والقرارات الأخرى.

وفيما يخص الحالة الإيرانية فقد تميزت الخصوصية الثقافية (الشيعية) بأهمية كبيرة على مستوى شرعية النظام خاصة بعد التطوير الذي أجراه الخميني على ولاية الفقيه، والتي كان لها دور في قيام الثورة وفي تأسيس النظام الجديد برغم الانتقادات المتعددة من قبل بعض آيات الله مثل آية الله شريعتمداري، وآية الله طلقاني وغيرهما. وبرغم أهمية هذا الجانب فإن السياسة الإيرانية تميزت بقدر من المرونة وطابع المصلحة في بعض القرارات والسياسات خاصة في علاقة النظام بالشيطان الأكبر (فلا يستبعد عودة العلاقات بين البلدين برغم كل هذا التوتر بين البلدين إذا ما تم التفاهم حول بعض القضايا).

وتعتبر ولاية الفقيه الركيزة الأساسية للنظام الإيراني، نظراً للصلاحيات الواسعة التي يمنحها لها الدستور، وبسبب العلاقات المتشابكة مع القوى والمؤسسات المؤثرة في النظام خاصة المؤسسات الثورية الأمنية والاقتصادية، وبسبب سيطرة الولي الفقيه على المؤسسات المعينة، ولأنه يوجد العديد من المستفيدين من وجود واستمرار هذا النظام كما هو عليه. وبالرغم من ذلك يوجد الكثير من الأصوات التي

تطالب بتعديل الدستور وتعديل صلاحيات المرشد أو تحديد فترة ولايته.. وغيرها، أو بمعنى آخر إجراء تعديل أو تطوير على ولاية الفقيه.

وإذا ما نظرنا إلى دور الخميني في التحول نجد أن دوره تحدد بعدد من المتغيرات : طبيعة المرحلة (مرحلة الشرعية الثورية) ، السمات الشخصية للخميني، المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية. حيث يرتبط ويتداخل مع تصوره (كرجل دين) للحكومة الإسلامية التي يرأسها الولي الفقيه ، ومع طبيعة المرحلة والتحديات الموجودة سواء على مستوى الداخل أو الخارج وهو ما قد يفسر ثقل الشرعية الثورية النسبي في مقابل الشرعية الدستورية في مرحلته. ويرتكز دور الخميني في التحول – وفي إطار المتغيرات السابقة– على محاور أربعة وهي: المحور الدستوري والتشريعي، المحور المؤسسي، محور الفاعلية والإنجازات، محور الثقافة السياسية.

وينبغي الإشارة إلى أن عدم وضوح الرؤية والبرنامج السياسي في مرحلة ما قبل الثورة كان له الانعكاس على نظام ما بعد الثورة (مرحلة الخميني)، وخاصة في المحور الدستوري الذي تم صياغته من قبل أتباع الخميني ليجعلوا الولي الفقيه فوق كل السلطات دون مراعاة الآراء المختلفة خاصة بالنسبة للتحالف الثوري السابق. قاوم الخميني ونظامه المعارضة القوية للدستور من جانب كل من رجال الدين والليبراليين واليسار. ومع تحقق الهيمنة الكاملة للخميني وأتباعه بعد استبعاد المعتدلين(بازركان وبني صدر) بدأت مرحلة جديدة تم فيها إلغاء الآخر. ومع ذلك فإن الخميني يعد من القادة القلائل الذين شرعوا بشكل سريع في إصدار الدستور بعد انتصار الثورة. وبرغم بعض المآخذ علي مدى ديمقراطية هذا الدستور فإنه يعد خطوة مهمة في طريق التحول كأحد محاور التحول وفي إطار متغيرات تلك الفترة الحرجة من عمر الجمهورية الإسلامية(١٩٧٩-١٩٨٩).

وبالنسبة للمحور المؤسسي تضخم دور المؤسسات الثورية – في هذه المرحلة– والتي نشأت لحماية الثورة وأصبحت من أهم الفاعلين السياسيين حتى الآن بالإضافة لمؤسسات الدولة والتي تميزت أيضاً بخصوصية إيرانية والتي يراعى فيها التوافق مع تطبيق الشريعة (طبقاً لولاية الفقيه) مما يعبر عن وجود ازدواجية مؤسسية.

وأسس الخميني المؤسسات المنوط بها تحقيق هدف أسلمة المجتمع بشكل عام وأسلمة القوانين بشكل خاص ومنها مجلس الشورى الإسلامي، ومجلس صيانة الدستور وهو مكلف بضمان توافق القوانين التي يشرعها مجلس الشورى مع الإسلام والدستور. وعند الخلاف بين المؤسستين بشأن أحد التشريعات يأتي دور مجمع تشخيص مصلحة النظام كمؤسسة حكم بينهما.

ويلاحظ في هذه المرحلة ازدواجية السلطة التنفيذية حيث تكونت من كل من الرئيس ورئيس مجلس الوزراء، وشهدت هذه المرحلة شد وجذب بين كل منهما واختلفت حدة هذا الصراع أو الشد والجذب

باختلاف شخص كل منهما. كما أنشأ الخميني عدداً من الوزارات الجديدة وهي وزارة الإرشاد العام، وزارة جهاد البناء، وزارة الحرس الثوري الإسلامي، وزارة المعلومات والأمن والتي كانت جميعها لها دور كبير في هذه المرحلة. إلا أن أحد أهم معالم هذه المرحلة الازدواجية والصراع بين المؤسسات المعينة مثل مجلس صيانة الدستور والمؤسسات المنتخبة مثل مجلس الشورى الإسلامي ويظل حتى الآن.

وبالرغم من أن الدستور الإيراني لعام ١٩٧٩ أباح العمل الحزبي إلا أن قانون الأحزاب لعام ١٩٨١ كان مُعطِلاً لنشأة أحزاب معارضة . ونشأ حزب الجمهورية الإسلامية ليكون معبراً عن النظام الجديد. وفي عام ١٩٨٧ حل الخميني حزب الجمهورية الإسلامية وبدأ الحديث في وسائل الإعلام والدوائر السياسية المختلفة عن أن الوقت قد حان وأن الطريق أصبح ممهداً لتأسيس العديد من التنظيمات السياسية في إشارة لبداية الانفتاح والتمهيد لمرحلة جديدة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية، كان لانشغال النظام بالحرب مع العراق أثره على الاقتصاد بجانب الثورة الأمر الذي أدى إلى ارتباك في المؤسسات الاقتصادية وتدمير للبنية التحتية وأثر على هدف العدالة الاقتصادية وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والذي أثر بدوره على مستوى المعيشة . وتصاعد نتيجة لكل ذلك التعبير عن الضيق بالإجراءات الاقتصادية الصعبة والتي أثرت تراكمياً على الاقتصاد حتى الآن برغم الإصلاحات المتعددة. ومع ذلك حاولت الحكومة الإيرانية تقليل بعض الآثار السلبية لاقتصاد الحرب. واعتبر الإيرانيون أن الحفاظ على السيادة الوطنية من أهم الانجازات في هذه المرحلة. واستخدم الخميني آلية الانتخابات في تدعيم وترسيخ شرعية النظام، وحرص على زيادة المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية والرئاسية بتوفير لجان الانتخاب وتخفيض السن التصويتي إلى ١٥ عاماً، وتأكيده مراراً على أهمية رأي الجماهير.

وفيما يخص المتغير الثقافي ركز الخميني فيه على أسلمة الثقافة والتعليم ولكن لم تكن الظروف لتسمح بثقافة الاختلاف برغم أن الدستور لم ينص على منع الأحزاب السياسية ولكن مفهوم الأمة الواحدة وفكرة أن التعددية تنشر الفرقة كانت هي الثقافة المسيطرة. وكان الإعلام موجهاً من قبل النخبة السياسية لنشر أفكار النظام عن قيم الثورة المجيدة وأعداء الثورة وما شابه ذلك. كما كان لكاريزما الخميني أيضاً وقدراته الفائقة في توجيه الرأي العام أثر في توجيه الساحة الإيرانية بما لا يدع مجالاً للخوض في موضوعات مثل الحريات والتعددية وغيرها. وبدأ التراجع عن هذا الفكر بانتهاء الحرب الإيرانية العراقية فبدأ قدر من الانفتاح على الآخر سواء في الداخل أو الخارج.

وبالنسبة لموقف الخميني من المرأة فإنه يلاحظ تغير موقفه المتشدد من تحجيم دور المرأة في السنوات الأولى من فترة حكمه، وعاد وشجع اشتراك المرأة في تقرير مصير الجمهورية من خلال حثها

على الاشتراك في الانتخابات البرلمانية واعتبار التصويت فيها واجباً دينياً، كما اعترف بحقها في دخول البرلمان والوزارة.

وإذا انتقلنا إلى دور خامنئي في التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية فلابد من الإشارة أولاً لمرحلة خامنئي (مرحلة التحول)، لأنها تشهد الكثير من الحراك السياسي والاستقطاب السياسي بين متشددين وإصلاحيين، والانفتاح السياسي على الداخل والخارج . وهي مرحلة لها خصوصيتها يتجاور فيها الشرعية الدستورية مع الشرعية الثورية مع شرعية ولاية الفقيه. هذا التمايز بين إصلاحيين ومتشددين لم يكن واضحاً بشكل قوي أثناء فترة حكم الخميني نظراً لكاريزميته الطاغية والانشغال بالحرب مع العراق والتي أجلت عدداً من الخلافات لما بعد الحرب ، ثم بدأ الحديث عن إنجازات الثورة والعائد من هذه التعبئة الطويلة والمجهدة في نفس الوقت.

ويرتكز دور خامنئي في التحول على أربعة محاور : المحور الدستوري، المؤسسي، الفاعلية والإنجاز، الثقافة السياسية. بالنسبة للدستور فإن الاستفتاء على تعديله تم بعد وفاة الخميني ولكن صياغة واختيار المواد المعدلة فيه تم بمعرفة الخميني وباستشارة المقربين إليه، لأنه كان يخشى على استمرار النظام من بعده. وبرغم النداءات المتكررة بتعديل الدستور في الأونة الأخيرة إلا أنه يظل كما هو منذ عام ١٩٨٩ . وبالنسبة للتشريعات والقوانين فإن المجتمع الإيراني شهد صولات وجولات بين كل من المحافظين والإصلاحيين من خلال المؤسسات السياسية التي يسيطر عليها كل فريق بخصوص عدد من القوانين والتشريعات وخاصة بين مجلس الشورى ومجلس صيانة الدستور ومنها قانون الصحافة حيث أقر مجلس الشورى المشروع في حين رفضه مجلس صيانة الدستور ، ورفض مجلس الشورى الإسلامي قرار الثاني، ولما فشل مجمع تشخيص مصلحة النظام في احتواء الأمر بينهما قام المرشد بإصدار فتوى بحرمانية وخطأ مناقشة قانون الصحافة وأرسل بها لمجلس الشورى الإسلامي وذلك في الثالث من يونيو عام ٢٠٠١. وهو ما يعبر أيضاً – في مستوى آخر للتحليل– عن علاقة المؤسسات(القيادة/ الإرشاد ومجلس الشورى الإسلامي ومجلس صيانة الدستور ومجمع تشخيص مصلحة النظام) بعضهما ببعض. ومنها قانون تعديل صلاحيات رئيس الجمهورية حيث قام الإصلاحيون بتقديم لائحتين إلى مجلس الشورى في ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، الأولى متعلقة بالصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية بمنح رئيس الجمهورية صلاحيات حقيقية ، والثانية خاصة بتعديل النظام الانتخابي. الأمر الذي اعتبره المحافظون محاولة من قبل المعتدلين لنزع سلطاتهم الواسعة. واختار الإصلاحيون في النهاية التهدئة لعلمهم برفض مجلس صيانة الدستور للمشروع مستقبلاً.

وبالنسبة لمحور المؤسسات فإنه تم إدماج بعض المؤسسات الثورية في مؤسسات الدولة مثل الباسيج والحرس الثوري ، والتأكيد على الطابع التكنوقراطي في تكوين مؤسسات الدولة مع استمرارية الوضعية الخاصة للمؤسسات الثورية كمؤسسات لحماية نظام ولاية الفقيه. فلا زالت تتجاور مؤسسات

الثورة مع مؤسسات الدولة والتي ما زال خامنئي يصر على وجودها (والقوى المستفيدة منها أيضاً). وتم إلغاء منصب رئيس الوزراء كجزء من التغييرات الأساسية التي تم الاستفتاء عليها. وفي تعديلات الدستور لعام ١٩٨٩ أضيف لاختصاصات مجلس الصيانة الإشراف على انتخابات مجلس خبراء القيادة.

وبالنسبة لمحور الفاعلية والإنجاز، ففي أعقاب تولي خامنئي قمة النظام بدأ مشروع البناء والتعمير. حيث بدأ خطة خمسية للتعمير وتم الانفتاح والتعاون مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية . ولكن العائد كان محدوداً بالمقارنة بالزيادة السكانية، وبسبب تركيز رافسنجاني على مشروعات البنية التحتية والتي يكون العائد منها طويل الأمد تراكمت المشكلات الاقتصادية بشكل عام برغم تحقق الكثير من الإنجازات الاقتصادية. وفي فترة خامنئي– خاتمي تم التركيز إعلامياً على العامل الاقتصادي وتوجيه اللوم من جانب المحافظين لحكومة خاتمي بسبب المشكلات الاقتصادية كعامل ضغط على الإصلاحيين وعلى الرئيس خاتمي لإفشال مشروعهم الإصلاحي.

ومثلت آلية الانتخابات وإقبال الجماهير على المشاركة– بالرغم من بعض المعوقات التي يضعها التيار المحافظ عامة ومجلس صيانة الدستور بشكل خاص– من أهم الآليات التي تدفع إلى فاعلية النظام وخاصة انتخابات عام ١٩٩٧ التي تعد نقطة فارقة في هذا التحول، لأن إقبال أغلبية الشعب على المشاركة في العملية السياسية يعد من أهم معايير التحول في إيران. كما مثلت انتخابات البلدية– التي جرت في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ٣ مارس ١٩٩٩ – نقطة مهمة في طريق التحول إلى الشرعية الدستورية ،حيث كان لها دور في توزيع السلطة بعيداً عن المركز. و من المسائل التي نجح فيها النظام مسألة تداول السلطة سواء على مستوى القيادة أو على مستوى الرئاسة.

وبالنسبة للمحور الثقافي فقد انتشرت مفاهيم المجتمع المدني، وسيادة القانون، والتعددية، والتسامح، وحرية التعبير مما أدى إلى زيادة الصخب وكشف قضايا فساد عديدة والهجوم المتبادل من قبل كل من الإصلاحيين والمحافظين. ولقد تزايد تأييد القيادة والنظام لقيام المرأة بدور في حراك المجتمع. وتعددت صور مشاركة المرأة الإيرانية في الحياة السياسية سواء في تنفيذ أو صنع السياسات العامة حيث احتلت العديد من المناصب العليا. كما لعبت الصحافة الإيرانية دوراً محورياً في حالة الفوران السياسي التي شهدتها إيران منذ بداية التسعينيات ، كما تعد من أهم الساحات التي تشهد صراعاً بين الإصلاحيين والمحافظين.

ويتفق كل من الخميني و خامنئي في أنهما من رجال الدين وإن كانت رتبة الأول أعلى من الثاني، وأن كل منهما من رجال الثورة، وإن كان الخميني هو القائد والمعلم الفقيه. ولكن بالرغم من تشابهما هذا فإن الخميني يتميز بأنه قيادة كاريزمية كان لها تأثيرها الطاغي على الجماهير وعلى تلاميذه،

في حين يعد خامنئي بعيداً عن ذلك، لذلك توجه له الكثير من الانتقادات ولولا القوانين التي تجرم المساس به لزاد الانتقاد له أضعافاً مضاعفة ليس لأنه بلا إنجازات وبلا شرعية ولكن لأنه لا يوجد اتفاق كبير علي شرعيته على العكس من الخميني. ومع ذلك يعد خامنئي أكثر انفتاحاً وأكثر تسامحاً من أستاذه ، ولكن يظل هدفه الأساسي هو الحفاظ على النظام، فتركيبته الدينية والمحافظة تجعله حذراً من التحول ومن الإصلاحيين. وهذا لا يعنى أن الخميني لم يتعرض للانتقاد فلقد واجه بعض النقد من قبل بعض رجال الدين وغيرهم ولكن بشكل محدود نسبياً مقارنة بخامنئي. وكذلك الفترة الزمنية (٧٩-٨٩) وطبيعة المتغيرات فيها حكمت غلق الأفواه بالإضافة إلى استخدام العنف من قبل النظام تجاه المعارضة. و هكذا تعد مرحلة خامنئي المرحلة التي شهدت قدراً كبيراً من الانفتاح والإصلاح سواء السياسي أو الاقتصادي ، وذلك في إطار من التفاعل بين بعض المتغيرات الداخلية والخارجية.

وفيما يتعلق بتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية على التحول من الشرعية الثورية إلى للشرعية الدستورية ودور القيادة فيه. يمكن القول بأن كل من البيئة الداخلية والخارجية التي تعمل فيها القيادة الإيرانية تمثل بيئة شديدة الحساسية. وذلك لأن البيئة الداخلية بجميع القوى والمؤسسات وفي مقدمتها مؤسسة القيادة ومؤسسات: الرئاسة، مجلس الشورى، ومجلس صيانة الدستور، ومجمع تشخيص مصلحة النظام، ومؤسسة القضاء وخصوصية العلاقة بين هذه المؤسسات وعلاقاتها بالمرشد من أهم محددات التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية. هذه المؤسسات وعلاقتها بالمرشد تضمن عدم مرور القوانين والتشريعات التي تتجاوز الحد الذي يريده المرشد لأنه يتحكم حتى الآن في التحول وجعله تحت سقف معين.

ولكن هذه البيئة الداخلية تشمل أيضاً بعض القوى والتنظيمات المؤثرة مثل الأحزاب السياسية سواء المحافظة أو الإصلاحية والصراع بينها من خلال الانتخابات ومن خلال الصحف ، وهي تعتبر من أهم ملامح مرحلة التحول وكذلك التنظيمات الطلابية التي أيدت خاتمي في البداية ثم هي نفسها التي قامت بالتظاهر ضده بعد الإخفاقات الخاصة بالملف الاقتصادي ، وبعد إخفاقه في تنفيذ وعوده الخاصة بالإصلاح السياسي بشكل عام. و البازار يحمل تاريخاً في تحالفه مع رجال الدين في الثورات والحركات المختلفة، وتتركز توجهاته الرئيسية حول الحرية الاقتصادية خاصة الجانب التجاري منها لذلك نجدهم يقفون بالمرصاد لأي سياسات أو تشريعات تتعارض مع مصالحهم. وهم يمثلون قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة في المجتمع، ويدافعون عن مصالحهم من خلال رجال البازار سواء في مجلس الشورى أو الحكومة. كما ظهر دور النساء الكبير في الجمهورية الإيرانية منذ اندلاع الثورة ، وزاد هذا الدور منذ عام ١٩٩٧ حيث شارك النساء بشكل كبير في انتخاب خاتمي بالإضافة لمشاركتهن في صنع السياسة سواء في البرلمان أو في الحكومة كنائب لرئيس الجمهورية وكمحافظ وكمستشار لرئيس الجمهورية وغيرها، وفي الصحافة لها دور مشارك في النهضة النسائية . إن التحول أصبح مطلباً شعبياً وخاصة من جانب

الشباب والطلبة منهم لوضع حد للقمع والممارسات البوليسية التي سادت في مرحلة الشرعية الثورية، وتحقيق سيادة القانون والمشاركة في السلطة والثروة. وتؤثر هذه القوى والمؤسسات بتفاعلاتها البينية وبتفاعلاتها مع مؤسسة القيادة على التحول. وطرحت في هذه المرحلة بعض القضايا المهمة مثل قضية ولاية الفقيه والمطالبة بإجراء تعديل أو تطوير عليها، ومسألة الصراع بين تيارين رئيسيين: المحافظين والإصلاحيين، ومسألة صلاحيات رئيس الجمهورية، ومسألة حقوق الإنسان، والحريات السياسية. مما يشير إلى أننا بصدد مرحلة انتقالية تشهد قدراً كبيراً من الصراعات بين فريقين رئيسيين (المحافظين والإصلاحيين) مما قد يساهم في حيوية النظام وليس هدمه كما يراهن أو يتمنى البعض.

ومثلت المتغيرات الخارجية عامل ضغط في فترة الخميني: سواء الحرب مع العراق – والتي تسببت في تأجيل الكثير من أهداف الثورة وخاصة التحول إلى الشرعية الدستورية– أو العقوبات الاقتصادية والتي ضاعفت من تكاليف الحرب والثورة. ومع تولي خامنئي القيادة صاحب الانفتاح السياسي في الداخل الانفتاح على الخارج خاصة بعد حرب تحرير الكويت. وكان أسلوب الخطاب المعتدل تجاه دول الخليج والتخلي عن مبدأ تصدير الثورة والتعاون الاقتصادي مع الدول الأوربية بمثابة عوامل تخفيف لقيود البيئة الخارجية.

وبتتبع التطورات المجتمعية التي مرت بالمجتمع الإيراني يمكن القول إن إنجازات خامنئي كقائد دولة في التحول إلى الشرعية الدستورية أكبر من إنجازات الخميني ويرجع ذلك لتورط إيران في حرب طوال ثمانية أعوام أخذت اهتمام الخميني من تحقيق أهم أهداف الثورة وهو التحول. إلا أن هذا الارتباط بين شخص الخميني والمواطنين ساعد على تجاوز هذه المشكلات التي كادت تفكك الدولة وتفقدها جزء من أراضيها. ولكن برغم هذه التحديات فقد كانت الحالة الإيرانية من أسرع الثورات التي سعت إلى المأسسة وإصدار دستور جديد في إطار الجمهورية الإسلامية التي سعى الخميني إلى إقامتها حسب رؤيته وتصوره لها.

لم يقطع خامنئي بين مرحلته ومرحلة الخميني خط الرجعة، فلا زالت هناك خطوط حمراء لا يريد المرشد تجاوزها وإن سمح بقدر من التحول إلى الشرعية الدستورية بمزيد من الانفتاح والتعددية والمشاركة وبقدر من حرية التعبير والصحافة. إن مساندة خاتمي من قبل خامنئي في بعض القضايا لا تعبر بالضرورة عن اقتناعه بشعارات الإصلاحيين ، ولكنه يتفهم الأمر الواقع ويتعامل بقدر من المرونة مع مقتضياته، وفي محاولة للحفاظ على النظام واستمراره. إن شرعية خاتمي كانت تمثل شرعية النظام بقيادة خامنئي .

إن تميز دور خامنئي عن دور الخميني يأتي منً اختلاف المرحلة واختلاف السمات الشخصية لكل منهما وتوزيع القوة في المجتمع. وأهداف الخميني في الفترة(٧٩-٨٩) تركزت على تثبيت النظام ولو

على حساب الشرعية الدستورية لأن الشرعية الثورية هي الشرعية ذات الثقل في هذه المرحلة لذا كان التحول – وإن كان نسبياً– ضرورة في هذه المرحلة الحرجة ليتم استكمالها بعد ذلك في مراحل أخرى. لأن التحول لا يكون سريعاً بل تدريجياً مع مرور الوقت وخاصة بعد وقف إطلاق النار مع العراق وبداية الانفتاح على العالم وإعطاء هامش من حرية التعبير والأحزاب. وفي مرحلة خامنئي ، تميز المرشد بمزيد من الانفتاح السياسي استجابة منه لرغبة الشارع الإيراني، فهو أكثر تسامحاً في التعامل مع المعارضة من الخميني .

اهتم الكتاب في مرحلة حكم خامنئي من ١٩٨٩حتى عام ٢٠٠١ ببيان خصوصية هذه المرحلة كمرحلة قد تكون انتقالية تزداد فيها أهمية وثقل الشرعية الدستورية بجانب الأنماط الأخرى للشرعية. هذه المرحلة لها بعض الإيجابيات وبعض السلبيات. ومن أهم السلبيات:عدم التوازن في الاختصاصات الدستورية بين الهياكل المؤسسية المنتخبة والمؤسسات المعينة من قبل المرشد حيث تفوق السلطات القانونية والفعلية التي تحوزها المؤسسات المنتخبة بشكل يخل بصلاحيات الجانب التمثيلي من مؤسسات النظام. ومن أبرز الأمثلة سيطرة مجلس صيانة الدستور على عملية الترشيح في الانتخابات، وهو الاختصاص الذي وإن ضمن تحقيق قدر من التوافق بين دوائر النخبة الحاكمة، إلا أنه بلا شك عيب خطير من منظور الشرعية الدستورية ولكنها خصوصية إيرانية تعمل على ألا تهدد أسس النظام الإيراني مع مساحة لحرية الحركة.

هذا التحول في إطار من ولاية الفقيه لأن التحول حتى الآن لم يغير من ولاية الفقيه والسلطات الواسعة التي ينص عليها الدستور والذي جعلها وكأنها جزء من عقيدة المذهب الشيعي حسب تصور مؤيديها من رجال الدين، مما جعل القيادة السياسية الإيرانية تتمتع بخصوصية وبموقع مهيمن فوق المؤسسات والسلطات ، فالإطار الدستوري مستقر منذ تعديله في عام ١٩٨٩ ولا يوجد احتمال لتعديله في المستقبل القريب . ولكن في نفس الوقت توجد قوى سياسية لا تيأس من المحاولة مراراً لتحريك قاطرة التحول في اتجاه الشرعية الدستورية المؤسسية. هذه القوى تؤمن بسيادة القانون وبالمؤسسية وبالثقافة الديمقراطية التعددية وتكافح بأشكال سلمية للوصول لهذا الهدف.

وفي هذا الإطار يمكن استخلاص بعض النتائج:

– إن إشكالية التحول الرئيسية في إيران تتمثل في ولاية الفقيه والمؤسسات الموالية للولي الفقيه سواء دستورية أو ثورية. حيث لم تستطع ولاية الفقيه التطور بالقدر الكافي حتى الآن مع تطور المجتمع من مرحلة الثورة إلى مرحلة الدولة.

– من أهم إشكاليات التحول انقسام المؤسسات السياسية في إيران ما بين مؤسسات منتخبة ومؤسسات معينة ويسيطر المحافظون على الثانية كما يعين المرشد أعضائها، وهي تتحكم في التحول إلى الشرعية

الدستورية حيث تستطيع التحكم فيمن يحكم وكيفية حكمه، كما تستطيع التحكم في مساحة الحريات السياسية وحرية التعبير. إلا أن هناك مؤسسات قوية كالبرلمان ومؤسسة الرئاسة والمجتمع المدني كالأحزاب والصحافة لها تأثير أيضاً في محاولة للتوازن مع تلك المؤسسات المعينة .

– تزايد المعارضة لولاية الفقيه حيث أن دعوى امتلاك الفقيه بمفرده كل الحقيقة والتفسير الأصح للشريعة يلقى معارضة من قبل عدد من رجال الدين الشيعة ناهيك عن رأي المثقفين العلمانيين الذين يرون أن إنكار حق الآخرين في الحكم هو إلغاء للآخر ولحق المجتمع في الاستفادة من جميع الأطروحات ولحق الشعب في أن يختار بين هذه البدائل.

– إن ما تم بشأن التحول في إيران لم يصل بعد إلى مرحلة الشرعية الدستورية بمفهومها الواسع بسبب أن السلطة الحقيقية لا زالت بيد الولي الفقيه، وسيطرة المؤسسات المعينة. لكن على الجانب الآخر يوجد العديد من الايجابيات و لكن هناك سقف لا تسمح القيادة بتجاوزه وهو دائماً الحفاظ على ولاية الفقيه.

– إن مواجهة التحديات الداخلية والخارجية لا يتم إلا بمزيد من الاعتماد على الشرعية الدستورية وتطوير آلياتها لتكون أكثر ديمقراطية. إن المماطلة في التحول لن يجر وراءه إلا العنف واهتزاز الشرعية والاستقرار، وسيكون البديل الوحيد للتحول الإصلاحي السلمي التحول الثوري/العنف والتطرف إذا ما صممت القيادة والنظام على الاعتماد فقط على الشرعية الثورية والتعبئة المستمرة لشعب أراد أن يجني ثمار هذه الثورة .

– إن التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية لا يعتمد فقط على دور القيادة وإنما يعتمد على أدوار أخرى لعدد من الفاعلين السياسيين مثل المؤسسات السياسية وعلى رأسها السلطة التشريعية بمجلسيها الشورى ومجلس صيانة الدستور، والحرس الثوري ثم مؤسسات المجتمع المدني مثل الصحافة ورجال الدين والمرأة والشباب. ويلاحظ أن عدداً من هذه المؤسسات ينصب دورها بخصوص التحول إلى الشرعية الدستورية في تعطيل ومواجهة أي محاولة للتغيير في أساسيات النظام وعلى رأسها ولاية الفقيه مثل مؤسسة الحرس الثوري وهي مؤسسة كما سبق تناوله نشأت بقرار من الخميني بعد عودته لطهران وتعد مهمته الرئيسية الحفاظ على نظام ولاية الفقيه.

– تنقسم القوى السياسية الإيرانية مابين مؤيدين للتحول وما بين معارضين وما بين مؤيدين في إطار ضيق. ويحدد التجاذب بين هذه القوى والتفاعل بينها وبين القيادة وفي إطار الضغوط الخارجية مستقبل التحول مع الأخذ في الاعتبار الخصوصية الثقافية السياسية. ومن أهم القضايا المثارة: قضايا الحرية، وقضايا حقوق الإنسان، وشرعية وصلاحيات الولي الفقيه، والمشكلات الاقتصادية، والعلاقة مع الغرب.

– و يلاحظ أن المرشد يحاول توجيه الرئاسة والشعب نحو الإصلاح الاقتصادي على حساب الإصلاح السياسي والثقافي على أساس أنه الأولى بالاهتمام والتركيز، وأن الانفتاح السياسي والثقافي يهدم ويقوض نظام ولاية الفقيه. ونجح إلى حد كبير في تحقيق هدفه باختيار الشعب لأحمدي نجاد رئيساً لجمهورية

إيران (الرئيس السادس لإيران) عام ٢٠٠٥ وحدوث تراجع نسبي لشعارات مرحلة خاتمي والتركيز على اقتصاد المقاومة مع استمرار برنامج تخصيب اليورانيوم وتحقيق التفوق العسكري.

– رغم التحسن النسبي في سجل حقوق الإنسان لا زالت توجد مشكلات عرقية لملايين الآذريين والأكراد والعرب في إيران وهم يطالبون بالمزيد من الحريات السياسية واستيعاب النظام لمدخلاتهم في حركة النظام السياسي.

– و كان التأييد الغربي– وخاصة الأمريكي– للتيار الإصلاحي مصدر إزعاج لهذا التيار نتيجة استغلاله من قبل المحافظين بالإشارة إلى الصلة التي تربط هذا التيار بالغرب والتشكيك في انتمائه الوطني. كما كانت الضغوط الاقتصادية والحصار الطويل من قبل الولايات المتحدة تحدياً آخر حيث جعل الشباب والأسر يضيقون بالمشكلات الاقتصادية اليومية وبالوعود التي لم تتحقق من قبل التيار الإصلاحي مما تسبب في تراجع شعبية الإصلاحيين وهزيمتهم أم المحافظين سواء في الانتخابات التشريعية أو الرئاسية.

– توجد بعض التحديات على المستوى الإقليمي والدولي وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر وما تبعها من احتلال كل من أفغانستان والعراق الأمر الذي يؤثر على الشأن الداخلي وخاصة عملية التحول إلى الشرعية الدستورية، لقد كان الانشغال بالمسائل الأمنية له بعض التأثير السلبي على مسألة التحول إلى الشرعية الدستورية.

– الملف النووي والضغوط المستمرة على القيادة وعلى إيران كثف جهود كل من التيارين الإصلاحي والمحافظ تجاه معالجة هذا الملف بما يضمن حق إيران في الاستخدام السلمي للطاقة النووية وعدم الخضوع للابتزاز الغربي – حسب تصورهم– مما أدى إلى تراجع التركيز على قضية التحول نظراً للتهديدات الخارجية وخاصة بعد احتلال العراق .

– إن إمساك المحافظين بالسلطات الثلاث وإزاحة الإصلاحيين من الساحة السياسية بعد فوز محمود أحمدي نجاد بالرئاسة الإيرانية في يونيو ٢٠٠٥ بعد خسارة الإصلاحيين في الانتخابات التشريعية والرئاسية المتتالية حتى عام ٢٠١٣ يعني اكتمال سيطرة المحافظين على كل مؤسسات الدولة. وشهدت الساحة الداخلية بوصوله تصاعداً للقيم الثورية وتراجعاً لمجال حقوق الإنسان وحرية التعبير وزيادة للعقوبات الاقتصادية على خلفية الملف النووي. لقد اختار الإيرانيون أحمدي نجاد وهو الرئيس المتشدد لأنه القادر من وجهة نظرهم على التصدي للتشدد الأمريكي ، الأمر الذي يعني أنه قد يؤدي تشدد الخارج إلى وصول متشددين إسلاميين كرد فعل لهذه الضغوط. وبمرور الوقت ظهر الخلاف ثم الصراع من داخل تيار المحافظين لينقسم إلى فريقين يمثل أولهما المرشد وفريقه ويمثل الثاني الرئيس أحمدي نجاد وفريقه الذي تبنى فكرة المهدوية الجديدة والتي كانت على رأس قضايا الصراع بين الفريقين.

وفي الخاتمة يمكن الإشارة إلى أن الخميني استطاع أن يحل إشكالية في الفكر الشيعي التقليدي (إشكالية الانتظار والتقية مع الواقع الذي يبرر الثورة)، ويستطيع خامنئي أن يحل إشكاليات التحول لو أراد، والتي تتلخص في التناقض بين ولاية الفقيه (كما هي عليه الآن) والشرعية الدستورية، وإشكالية العلاقة بين المؤسسات المنتخبة والمؤسسات المعينة.

ولكن حتى الآن وفي حدود المستقبل القريب يحكم إيران الفقهاء بقيادة المرشد الأعلى (ولاية الفقيه). ويتوقف الانتقال من ولاية الفقيه إلى ولاية الشعب على مدى فعالية التيار الوسط الذي بدأ يتشكل من المعتدلين من كلا الفريقين المحافظين والإصلاحيين. هذا التيار الذي ينادي بالديمقراطية الإسلامية التي تتضمن المزاوجة بين الشرعية الدستورية والخصوصية الثقافية والمجتمعية للجمهورية الإسلامية. وإذا اتسعت القاعدة لهذا التيار ومثل عامل ضغط على القيادة فقد يساهم في تحولات كبيرة بشأن الشرعية الدستورية، وفي مستقبل الجمهورية الإسلامية.

المراجع:

المراجع العربية

أولاً: الوثائق

- دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، طهران: رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية، مديرية الترجمة والنشر، ١٩٩٧.

ثانياً: الكتب

١- د.آمال السبكي، تاريخ إيران السياسي بين ثورتين (١٩٠٦- ١٩٧٩)، الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ،عالم المعرفة، العدد:٢٥٠، أكتوبر ١٩٩٩.

٢- د.أحمد إبراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني.آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٥.

٣- أمل حمادة، إيران، في، د.محمد السيد سليم، د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرران)،العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا،جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الآسيوية.د.ت

٤- أمل حمادة، د.سيف الدين عبد الفتاح ، من الثورة إلى الدولة:دراسة في فكر الخميني وشريعتي وخاتمي. بين إصلاح الداخل والعلاقة مع الآخر ، في، د.سيف الدين عبد الفتاح ،السيد صدقي عابدين، الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين ،جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠١.

٥- د.إبراهيم الدسوقي شتا، الثورة الإيرانية.الجذور، الأيدلوجية، القاهرة:الزهراء للإعلام العربي، ط ٢،١٩٨٨.

٦- د.السيد الحسيني، علم الاجتماع السياسي.المفاهيم والقضايا،القاهرة: دار المعارف، ط٢ ،١٩٨١.

٧- د.السيد زهرة، الثورة الإيرانية.الأبعاد الاجتماعية والسياسية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٥.

٨- د. باكينام الشرقاوي، القوى السياسية المشاركة في العملية الانتخابية، في، د.محمد السعيد إدريس،(محرر)،الانتخابات التشريعية في إيران.مجلس الشورى السابع ومستقبل المشروع الإصلاحي،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،٢٠٠٥.

٩- .....، حوار الحضارات من منظور إيراني، في، كيف نواصل مشروع حوار الحضارات.الجزء الثاني.الحضارات حوار أم صدام، مجموعة المحاضرات التي ألقيت في المؤتمر المنعقد في دمشق١٩-٢٠٠٢/١/٢١، دمشق: منشورات المستشارية الثقافية للجمهورية الإسلامية الإيرانية ٢٠٠٢.

١٠- د.بشير محمد الخضرا، النمط النبوي- الخليفي في القيادة السياسية العربية..والديمقراطية بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،٢٠٠٥.

١١- بهمان بختياري، المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية.المرشد الأعلى والرئاسة ومجلس الشورى(البرلمان)،في،جمال سند بدوي(إعداد)،إيران والخليج. البحث عن الاستقرار،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجي، ط١ ،١٩٩٦.

١٢- د.بيزن يزدي، مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية،سعيد الصباغ،(ترجمة وتقديم)،القاهرة: الدار الثقافية للنشر، ٢٠٠٠.

١٣- د.توفيق مرعي، أحمد بلقيس، الميسر في علم النفس الاجتماعي،عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع، د.ت.

١٤- جرهارد كونسلمان، سطوع نجم الشيعة.الثورة الإيرانية من ١٩٧٩حتى ١٩٨٩، ترجمة:محمد أبو رحمة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط٣ ،٢٠٠٤.

١٥- د.جلال عبد الله معوض، القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية، في، د.علي عبد القادر(تقديم)،اتجاهات حديثة في علم السياسة،جامعة القاهرة:مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٨٧.

١٦- د.حاكم المطيري، الحرية أو الطوفان. دراسة موضوعية للخطاب السياسي الشرعي ومراحله التاريخية ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١ ،٢٠٠٤.

١٧- د.حمدي عبد الرحمن حسن، دراسات في النظم السياسية الإفريقية، د.ن، د.ت.

١٨- خاتمي والخليج في ثلاث سنوات، إعداد قسم البحوث،الكويت: مركز الدبلوماسي للدراسات الإستراتيجية، قضايا إستراتيجية(٤)، السنة الأولى،٢٠٠٠.

١٩- د.خالد الناصر،أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في، د.علي الدين هلال وآخرون،الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٤)، ط٢ ،١٩٨٦.

٢٠-د.خليل أحمد خليل، العرب والقيادة. بحث اجتماعي في معنى السلطة ودور القائد، بيروت: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ،١٩٨١.

٢١- د.خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية.مع إشارة إلى تجربة الجزائر، سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤٤)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١ ،٢٠٠٣.

٢٢- رفعت سيد أحمد، وصية الخميني: إيران ما بعد الإمام، د.ن، د.ت.

٢٣- روح الله الخميني، الحكومة الإسلامية، د.ن، د.ت، ط٣.

٢٤- روي متحدة، الفكر السياسي الشيعي ومصير الثورة الإيرانية، في، جمال سند بدوي(إعداد)،إيران والخليج.البحث عن الاستقرار،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،١٩٩٦.

٢٥- د.سعد الدين إبراهيم، ثورة يوليو وإعادة تفسير التاريخ(مقدمة)،في، د.سعد الدين إبراهيم وآخرون،مصر العروبة وثورة يوليو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي(٣)، ط١ ،١٩٨٢ .

٢٦- .....، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، في، مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي.بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ط٢، ١٩٨٧.

٢٧- حجت مرتجي، التيارات السياسية في إيران المعاصرة، صادق زيبا كلام،(تقديم) ، ترجمة:محمود علاوي،القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،المشروع القومي للترجمة،العدد:٣٥٥ ،ط١، ٢٠٠٢ .

٢٨- د.صالح حسن سميع، أزمة الحرية السياسية في الوطن العربي.دراسة علمية موثقة، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،ط١، ١٩٨٨.

٢٩- صامويل هانتنجتون ،الموجة الثالثة.التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة:عبد الوهاب علوب،الكويت: دار سعاد الصباح،ط١، ١٩٩٣.

٣٠- د.صبحي عبده سعيد، الحاكم وأصول الحكم في النظام الإسلامي السياسي والاقتصادي والاجتماعي والفكري،القاهرة: دار الفكر العربي،١٩٨٥.

٣١- د.عباس رشدي العماري، إدارة الأزمات في عالم متغير ،القاهرة:مركز الأهرام للترجمة والنشر، ط ١،١٩٩٣.

٣٢- د.عبد الحميد متولي، نظرات في أنظمة الحكم في الدول النامية.وبوجه خاص في مصر مع المقارنة بأنظمة الديمقراطيات الغربية وعن الدستور المصري بين التعديل والتبديل، الإسكندرية: منشأة المعارف،ط٢ ،١٩٩٢.

٣٣- د.عبد الخبير محمود عطا، مبادئ العلوم السياسية،جامعة أسيوط: كلية التجارة،١٩٨٩.

٣٤- .....،التنمية السياسية: الأبعاد والأزمات، القاهرة: دار القاهرة للنشر والتوزيع،١٩٨٤.

٣٥- د.عبد الغفار رشاد القصبي، التطور السياسي والتحول الديمقراطي، المنصورة: دار الأصدقاء للطباعة والنشر،٢٠٠٣.

٣٦- د.علا أبو زيد، ولاية الفقيه. تطور الفكرة من الثورة إلى الدولة، في، د.سيف الدين عبد الفتاح، د.السيد صدقي عابدين،الأفكار السياسية الآسيوية الكبرى في القرن العشرين،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز الدراسات الآسيوية،٢٠٠١.

٣٧- د.غسان سلامة، نحو عقد اجتماعي عربي جديد. بحث في الشرعية الدستورية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة الثقافة القومية(١٠)،١٩٨٧.

٣٨- د.فاروق يوسف يوسف أحمد، الثورة والتغيير السياسي في مصر.أزمة التحول ومشكلة الديمقراطية في مصر،دراسات في الاجتماع السياسي(١٣)،القاهرة: مكتبة عين شمس، ط٣ ،١٩٨٥.

٣٩- فهمي هويدي، إيران من الداخل،القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر،ط٤ ،١٩٩١.

٤٠- كرين برنتون، دراسة تحليلية للثورات، ترجمة:عبد العزيز فهمي،مراجعة:محمد أنيس،القاهرة:الدار المصرية للتأليف،١٩٦٦.

٤١- كينيث كاتزمان، الحرس الثوري الإيراني. نشأته وتكوينه ودوره، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دراسات مترجمة(٣)، ط١، ١٩٩٦.

٤٢- د.محمد السعيد عبد المؤمن، العمامة والعباءة في السياسة والحكم ،القاهرة: الزهراء للإعلام العربي،١٩٩٥.

٤٣- د.محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية،القاهرة:مكتبة النهضة المصرية،ط٢، ١٩٩٨.

٤٤- د.محمد بهاء الدين الغمري، علم السياسة وتطور الفكر السياسي، الجزء الأول،القاهرة:الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩٦.

٤٥- محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله . قصة إيران والثورة، القاهرة: دار الشروق، ط٥ ،٢٠٠٠.

٤٦- د.محمد سليم العوا، في النظام السياسي للدولة الإسلامية، الإسكندرية: المكتب المصري الحديث، ١٩٨٣.

٤٧- محمد صادق الحسيني، الخاتمية: المصالحة بين الدين والحرية، بيروت: شركة دار الجديد، ط ١،١٩٩٩.

٤٨- .....، إيران. سباق الإصلاح من الرئاسة إلى البرلمان، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر،٢٠٠١.

٤٩- محمد علي الغتيت، الزعيم.العبقرية والزعامة السياسية، القاهرة: دار الشعب، ط٢، ١٩٧٥.

٥٠- د.محمد علي محمد ، أصول الاجتماع السياسي، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية،١٩٨٠.

٥١- د.محمد عمارة، الفكر القائد للثورة الإيرانية، القاهرة: دار ثابت للنشر والتوزيع ، ط١، ١٩٨٢.

٥٢- .....، تيارات الفكر الإسلامي،القاهرة: دار الهلال،كتاب الهلال، العدد:٣٧٦ ، ١٩٨٢.

٥٣- د.محمد فاروق النبهان، نظام الحكم في الإسلام، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت،١٩٨٧.

٥٤- د.محمد محمود ربيع، د.إسماعيل صبري مقلد، الموسوعة السياسية، الكويت: دار الوطن،١٩٩٤.

٥٥- د.مهدي شحادة، جواد بشارة، إيران:تحديات العقيدة والثورة، مركز الدراسات العربي- الأوربي، ط ١،١٩٩٩.

٥٦- مهدي نوربخش، الدين والسياسة والاتجاهات الأيدلوجية في إيران المعاصرة،في ،جمال سند بدوي(إعداد)، إيران والخليج.البحث عن الاستقرار،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط١ ،١٩٩٦.

٥٧- موريس دوفرجيه، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري .الأنظمة السياسية الكبرى،ترجمة:د.جورج سعد،بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢ ،١٩٩٢.

٥٨- ناهد عزالدين ،أزمة تجدد القيادة السياسية في مصر (الأبعاد والنتائج)،في، د.صلاح سالم زرنوقة، د.عبد العزيز شادي، تجدد القيادة والتنمية في الوطن العربي، القاهرة: مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، ،قضايا التنمية، العدد٣١، ٢٠٠٤.

٥٩- د.نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية- الإيرانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ ،٢٠٠١.

٦٠- .....، أثر المتغيرات العالمية الجديدة على السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية:١٩٨٩-١٩٩٣، في،جمال زكريا قاسم ، د.يونان لبيب رزق(محرران)،العلاقات العربية الإيرانية،معهد البحوث والدراسات العربية، د.ت

٦١- هوشنك أمير أحمدي، تقييم خطة التنمية الأولى في إيران والتحديات التي تواجه الخطة الثانية،في،جمال سند بدوي(إعداد)،إيران والخليج.البحث عن الاستقرار،أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،ط١ ،١٩٩٦.

٦٢- وليد خالد المبيض، جورج شكري كتن، خيارات إيران المعاصرة.تغريب. أسلمة. ديمقراطية، دمشق: دار علاء الدين،ط١ ،٢٠٠٢.

٦٣- د.وليد عبد الناصر، إيران . دراسة عن الثورة والدولة، القاهرة: دار الشروق، ط ١، ١٩٩٧.

ثانياً: دوريات ومقالات:

١- آزادية كيان ثايباوت، التحولات السياسية والاجتماعية في إيران بعد الإسلامية،رؤى مغايرة،القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،العدد العاشر،١٩٩٩.

٢- أحمد إبراهيم محمود، انتخابات غانا.التحول من الشرعية الثورية إلى الشرعية الدستورية،آفاق أفريقية، المجلد الثاني، العدد الخامس،ربيع ٢٠٠١.

٣- أحمد نجيب زادة، دور البيئة المعرفية في سياسة إيران الخارجية، شئون الأوسط، العدد١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

٤- أرش بومند و آخرون ، التقاطع الجيوبوليتيكي الإيراني – الأمريكي، شئون الأوسط، العدد: ٨٤، يونيو ١٩٩٩.

٥- أزادية نيكنام ، أسلمة القانون في إيران. زمن التخلي عن الأوهام، رؤى مغايرة، القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد العاشر،١٩٩٩.

٦- أسامة فاروق مخيمر، الملف النووي الإيراني: مواقف الأطراف، مختارات إيرانية،العدد٤٨ يوليو ٢٠٠٤.

٧- د.أصغر جعفري ولداني، العلاقات الإيرانية –الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مختارات إيرانية، العدد:٤٨، يوليو ٢٠٠٤.

٨- أمل حمادة، الجيش ومسألة الدولة في إيران، مختارات إيرانية، العدد:٦، يناير ٢٠٠١.

٩- د.إبراهيم درويش، ظاهرة الثورة كأداة للتغيير الاجتماعي ، مصر المعاصرة، العدد: ٣٣٩،١٩٧٠.

١٠- الحركة الطلابية والانتخابات الرئاسية. نقد لإستراتيجية البعد عن السلطة، مختارات إيرانية، العدد:٥١،أكتوبر ٢٠٠٤.

١١- د.السباعي محمد السباعي، التاريخ والدور الخارجي، في، المسألة الإيرانية:النظام السياسي والدور الإقليمي،أوراق الشرق الأوسط،أبريل- يوليو،١٩٩٥.

١٢- السياسة الدولية، يوليو١٩٨٣.

١٣- المرأة في الجمهورية الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد:٥٦، مارس ٢٠٠٥.

١٤- د.باكينام الشرقاوي، التغيير السياسي في إيران ما بين المتغيرات والقضايا، حولية قضايا العالم الإسلامي ، عدد خاص: الأمة في قرن ، الكتاب الثالث،القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية،٢٠٠٢.

١٥- توفيق شومان، السلطات الدستورية في إيران:الصلاحيات والأدوار، شئون الوسط، العدد١١٤،ربيع ٢٠٠٤.

١٥- جيمس أ.بيل، إيران والولايات المتحدة.صدام الهيمنة، رؤى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،العدد العاشر،١٩٩٩.

١٦- د.حسن أبو طالب، أحمد بهي الدين، الانتخابات الإيرانية.ماذا بعد فوز الإصلاحيين؟، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد:٨٨، السنة العاشرة،٢٠٠٠.

١٧- د.حسنين توفيق إبراهيم، الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية العربية، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية،الكويت:مجلس النشر العلمي،الحولية الثالثة والعشرون،الرسالة٢٠٠٣،١٩٧.

١٨- .....، ثورة المعلومات والتطور الديمقراطي في العالم العربي، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام،العدد:١٣٩،السنة الرابعة عشرة، مايو ٢٠٠٤.

١٩- حسين شهيدي، الصحافة الإيرانية من رسالة إلى مهنة ١٩٧٩-٢٠٠٤، ترجمة:حمدي أبو كيلة،الثقافة العالمية، العدد ١٤١،مارس ٢٠٠٧.

٢٠- زارير ميرات، الصحافة والسلطة. توسيع حدود الممكن، رؤى مغايرة، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،العدد العاشر،١٩٩٩.

٢١- سامح راشد ، طهران وواشنطن.. قضايا قديمة وتفاعلات متجددة، مختارات إيرانية العدد: ٤٨، يوليو ٢٠٠٤.

٢٢- .....، الثورة الإيرانية بعد ٢٥ عاما. تحولات الدولة والمجتمع،السياسة الدولية، العدد:١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، المجلد٣٩.

٢٣- شرق نامة، القاهرة: دار المستقبل العربي، ربيع ٢٠٠١.

٢٤- شيرين شمس الدين، عرض كتاب: علي أنصاري ، إيران .الإسلام والديمقراطية : سياسات إدارة التغيير، كتب وقراءات، المستقبل العربي ،العدد:٢٧٠،أغسطس ٢٠٠١.

٢٥- د.طلال صالح بنان، إيران:معضلة التعايش بين نظرية ولاية الفقيه والديمقراطية، السياسة الدولية، العدد١٥٥، يناير ٢٠٠٤، المجلد ٣٩.

٢٦- طلال عتريسي، جغرافية إيران السياسية، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩.

٢٧- طلعت مسلم، الأبعاد الإستراتيجية لقبول إيران لقرار مجلس الأمن، السياسة الدولية، أكتوبر ١٩٨٨.

٢٨- عبد الله يوسف سهر محمد، السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار، السياسة الدولية، العدد:١٣٨،أكتوبر ١٩٩٩.

٢٩- د.عبد المعطي محمد عساف، أزمة الفاعلية السياسية في البلاد العربية:إطار نظري مقارن،المستقبل العربي،العدد:٣٦، فبراير ١٩٨٢.

٣٠- علي المؤمن، النظام السياسي: ثنائية الاستبداد والمشاركة ، شئون الأوسط، العدد ١١٤، ربيع ٢٠٠٤.

٣١- علي خليفة الكواري، مفهوم الديمقراطية المعاصرة:المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، المستقبل العربي، العدد:١٧٣، يوليو ١٩٩٣.

٣٢- علي راضي حسانين،الدور السياسي للمرأة الإيرانية ،مختارات إيرانية، العدد٢٤، يوليو٢٠٠٢.

٣٣- عمرو هاشم ربيع، البرلمانات العربية والتحول الديمقراطي، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد:٨٦ ، السنة العاشرة،٢٠٠٠.

٣٤- فتحي المراغي، آية الله خامنئي (قارئ الوصية)، شخصية العدد ، مختارات إيرانية، العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.

٣٥- مجلس توجيه أئمة الجمعة، مصطلحات إيرانية، مختارات إيرانية، العدد:٤٦، مايو ٢٠٠٤.

٣٦- د.محمد السعيد إدريس، أحمد المنيسي، الانتخابات الرئاسية الإيرانية.مستقبل عملية الإصلاح، كراسات إستراتيجية ،القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ،العدد:١٠٤،السنة الحادية عشرة، ٢٠٠١.

٣٧- د.محمد السعيد عبد المؤمن،مجلس الخبراء يكمل الدائرة الأصولية، مختارات إيرانية، العدد:٤٥، أبريل ٢٠٠٤.

٣٨- د.محمد السعيد عبد المؤمن، الدور الإقليمي: المحددات والمستقبل، في، المسألة الإيرانية: النظام السياسي والدور الإقليمي، أوراق الشرق الأوسط، أبريل- يوليو ،١٩٩٥.

٣٩- .....، الديمقراطية الإسلامية في إيران، مختارات إيرانية ،العدد الأول، أغسطس ٢٠٠٠.

٤٠- .....،إيران ..لماذا؟ تصدير الثورة الإسلامية، مختارات إيرانية، العدد ٥٦، مارس ٢٠٠٥.

٤١- .....، آية الله سيد علي خامنئي.الزعيم الرابح والقائد الفعلي لهذه المرحلة، مختارات إيرانية، أغسطس ٢٠٠٥.

٤٢- محمد علي صنيعي منفرد، فصل السلطات في الدستور الإيراني، مختارات إيرانية، العدد:٢٥، أغسطس ٢٠٠٢.

٤٣- مختارات إيرانية، العدد السادس، يناير ٢٠٠١.

٤٤- د.مصطفى اللباد، انتخابات البرلمان الإيراني. من ولاية الفقيه إلى ولاية الجمهور، كراسات إستراتيجية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، العدد:٩٠،السنة العاشرة، ٢٠٠٠.

٤٥- مصطلحات إيرانية، الزعامة، مختارات إيرانية، العدد٣٤، مايو ٢٠٠٣.

٤٦- منى البهتيمي، المجتمع المدني في إيران: توسيع حدود الممكن، مختارات إيرانية،العدد:٢١، أبريل ٢٠٠٢.

٤٧-مهدي أمين زادة، ماضي ومستقبل الحركة الطلابية، مختارات إيرانية، العدد:٥٠،أغسطس ٢٠٠٤.

٤٨- د.نيفين عبد الخالق مصطفى، قيادة الرسول وخلافته والأنماط المثالية للسلطة لماكس فيبر: دراسة مقارنة، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد١٤،العدد:٤، ١٩٨٦.

٤٩- د.نيفين عبد المنعم مسعد، القيادة كمتغير في العملية السياسية بين العالمية والخصوصية، المستقبل العربي، العدد:١٥٥، يناير ١٩٩٢.

٥٠- .....، قراءة في الانتخابات الرئاسية الإيرانية. رؤية مختلفة،أوراق الشرق الأوسط،المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط،العدد:٢٧، يوليو ٢٠٠١.

٥١- هوشنك أمير أحمدي، سياسة إيران الإقليمية، شئون الأوسط، العدد:٢٧، مارس ١٩٩٤.

٥٢- هيثم مزاحم ،عقدة العلاقات بين واشنطن وطهران، شئون الأوسط، العدد:٨٤، يونيو ١٩٩٩.

٥٣- ياسين مجيد، إيران في عهد الرئيس خاتمي: تحدي المجتمع المدني ودولة القانون ، شئون الأوسط، العدد:٦٤، أغسطس ١٩٩٧.

ثالثاً: الرسائل العلمية:

١- أحمد جمال عبد العظيم،التحول الديمقراطي في الصين، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣.

٢- أماني عبد الرحمن صالح،أزمة الشرعية في مؤسسة الخلافة الإسلامية. دراسة تحليلية لركائز وآليات الشرعية في نظام الخلافة،رسالة دكتوراه،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨.

٣- أماني عبد الرحمن صالح، التطور الديمقراطي في مصر (١٩٧٠-١٩٨١). دراسة تحليلية لمتغير القيادة في تجربة مصر الديمقراطية في السبعينيات، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٧.

٤- أمل حمادة، دور رجال الدين في الثورة الإيرانية (١٩٧٩-١٩٨٢)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٥- أمية حسني أبو السعود، دور المعارضة الدينية في السياسة الإيرانية في الفترة من ١٩٢٤-١٩٧٩،رسالة دكتوراه ،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧.

٦- أميرة إبراهيم حسن دياب، التحول الديمقراطي في المغرب ودور المؤسسة الملكية(١٩٩٢-١٩٩٨)،رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٢.

٧- باكينام الشرقاوي، الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٣.

٨- .....، قوة الدولة وبرامج التكيف الهيكلي.دراسة مقارنة للحالتين التركية والإيرانية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٠.

٩- جلال عبد الله معوض،علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية. دراسة في المنطقة العربية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٥.

١٠- حامد عبد الماجد السيد، دور السلطة السياسية في تشكيل الرأي العام.دراسة للحالة المصرية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٦.

١١- حسنين توفيق، مشكلة الشرعية السياسية في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٥.

١٢- خالد عبد الحميد مسعود العواملة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٢.

١٣-خليفة علي البكوش، المتغير القيادي في مصر والصراع العربي الإسرائيلي(١٩٥٥-١٩٧٩)، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٤.

١٤- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل،التجديد السياسي والخبرة الإسلامية.نظرة في الواقع العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٧.

١٥- عادل محمد عبد الرحمن، دراسة في دور القيادة الرائدة(الكاريزمية) في رسم السياسة الخارجية للدولة مع التطبيق على السياسة الخارجية لمصر في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط: كلية التجارة،١٩٩١.

١٦- عبد الكريم عبد لاني، المعارضة السياسية والتحول الديمقراطي بالمغرب ١٩٩٢-١٩٩٨، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٣.

١٧- عبد الهادي عبد الحكيم محمد الخطيب، التحول من التنظيم السياسي الواحد إلى التعددية السياسية في مصر ١٩٧٤-١٩٧٧، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٩٨.

١٨- كامل حسن محمد أحمد، أزمة الشرعية والعنف السياسي في المجتمعات العربية، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط : كلية التجارة،٢٠٠٥.

١٩- مرفت عبد العزيز، دور رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء في صنع القرار في مصر في الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠١.

٢٠- معيض عيد معيض السلمي،العلاقات السعودية الإيرانية(١٩٧٩-١٩٩٩)، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ،٢٠٠٣.

٢١- منصور حسن عبيد حاش العتيبي، السياسة الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي(١٩٧٩-٢٠٠٠)،رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،٢٠٠٤.

٢٢- نبوية علي محمود الجندي، الفساد السياسي في الدول النامية مع دراسة تطبيقية للنظام الإيراني حتى قيام الثورة الإسلامية١٩٤١-١٩٧٨، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة:كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٣.

٢٣- نجلاء الرفاعي البيومي الرفاعي ،التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

٢٤- نيفين حليم صبري، الزعامة الكاريزمية في أفريقيا بعد الاستقلال مع التطبيق على تنزانيا، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،١٩٨٦.

٢٥- هالة جمال ثابت،ظاهرة التحول الديمقراطي في أوغندا ١٩٨٦-١٩٩٦. دراسة تحليلية في الأسباب والنتائج، رسالة ماجستير،جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٩.

رابعاً: أخرى:

التقارير:

١- التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٥-١٩٩٦.

٢- التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣- د.مدحت أحمد حماد،(محرر)،التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٨.

٤- د.مدحت أحمد حماد،(محرر)، التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي لعام ١٩٩٩.

٥- د.مدحت أحمد حماد،(محرر)،التقرير الإستراتيجي الإيراني السنوي ٢٠٠١، أكتوبر ٢٠٠٢

REFRERENCES:

BOOKS:

1- Burns, James MacGregor, Leadership, NewYork: Harper and Row publishers,1978.

2 −Clark, Charles ,Nations in Transition: Iran ,California: Thomson,2002.

3-Hiro,Dilip, Iran Under The Ayatollahs,London: Routledge &Kegan Paul,1985.

4 −Hoveyda , Fereydoun , The Shah and The Ayatollah . Iranian Mythology and Islamic Revolution , London:Praeger,westport,Connecticut,2003.

5- Kellerman, Barbara(ed.),Political Leadership, A source Book, Pittsburgh, Press,1986.

6- Menashri, David, The Iranian Revolution and The Muslim World, West view Special Studies on the Middle East.

7- Merquior,J.G,Rousseau and Weber: Two Studies in The Theory of Legitimacy,London: Routledge and Kegan Paul,1980.

8 -Moslem , Mehdi , Fachional Politics in Post – Khomeini Iran ,Syracuse University Press,2002.

9- Moslem, Mehdi,The State and Factional Politics in The Islamic Republic of Iran,in,Hooglund,Eric(ed),Twenty Years of Islamic Revolution: Political and Social Transition in Iran since 1979,Syracuse University Press,2002.

10 – Rooy, Alison Van ,The Global Legitimacy Game.Civil, Globalization,and Protest,England,Palgrave,2004.

11 −Siavosbi,Sussan,Regime Legitimacy and High-school Text books, in, Saeed Rabnema and Sobrab Bebdad(eds.),Iran After The Revolution: Crisis Of an Islamic State,London:I.B.Tauris.1995.

12- Willner, Ann Ruth,The Spellbinders,New Haven,Yale University Press, 1984.

13- Wright,Robin,The Last Great Revolution:Turmoil and Transformation in Iran New York:Alfred A.Knopf,2000.

14- Ziba, Mir- Hosseini,Debating Women:Gender and the Public Spgere in Post – Revolutionary Iran ,in Sajoo , B.Amyn (ed.),Civil Society in the Muslim World . Contemporary Perspectives , London :I.B Tauris Publishers and the Institute of Ismaili Studies ,2002.

PERIODICALS:

1- Abrahamian,Ervand,a review of"Iranian Sudent Oppsition to the Shah"by Afshin Matinasgari,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.

2- Amuzegar Jahangir,Khatami:AFolk Hero in Search of Relevance ,Middel East Policy.vol.x1,no.2,summer 2004.

3- Ghamari-Tabrizi,Behrooz,A review of "Social Change in Iran: An Eyewitness Account of Dissent,Defiance,and New Movemnts for Rights,by,Behzad Yaghmaian,Middel East Journal,v.56,Autumn 2002.

4- Kamal,Kharrazi,The View From Tehran, Middel East Policy,vol.x11,No.1,Spring2005.

5- Ramazani,R.K.,Idology and Pragmatism in Iran s Foreign Policy,Middel East Journal ,vol.58,no.4,Automn 2004.

6- Stoett, Peter,Toward Renewed Legitimacy? Nuclear Power,Global Warming,and Security,Global Environmental Politics,vol.3,no1,February2003.

7- Takyh,Ray,Iran at Crooroads,Middel East Journal,v.57,Winter2003.

مواقع الانترنت:

١-إبراهيم غرابية، من يحكم إيران،(عرض كتاب)، ويلفريد بوختا، من يحكم إيران؟ بنية السلطة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية
www.aljazeera.net/books/2004/3/3-8-1.htm.

٢-إسماعيل محمد(إعداد)، نظام الحكم في إيران
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-3htm.

٣- د. باكينام الشرقاوي ، السياسة الخارجية الإيرانية
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-21-1.htm

٤- سالم مشكور،المشاركة السياسية في إيران خلال عقدين
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/5/5-6-1.htm

٥- د.سيف الدين عبد الفتاح
www.Islamonline.net/io1-arabic/dowalia/mafaheem-7.asp

٦- شفيق شقير، نظرية ولاية الفقيه وتداعياتها في الفكر السياسي الإيراني المعاصر
www.aljazeera.net/in_depth/Iran-file/2001/4/4-30-2.htm.

٧- محسن كديور، في إيران لدينا حكومتان
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/2004/2/2-19-4.htm

٨- محمد صادق الحسيني، المحافظون والإصلاحيون وجهاً لوجه
www.aljazeera.net/special_coverages/election_of_iran_congress/20044/2/2-19-2.htm

٩- محمد عبد العاطي، حقوق الإنسان في إيران
www.aljazeera.net/in-depth/Iran_file/2001/4/4-30-1.htm

10- www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=1366&lang=17/4/2007

١١- مطيع الله تائب،الورقة العرقية في إيران..هل من أزمة قادمة
www.aljazeera.net/NR/exeres/8774374B-EE6F-4D97-80D3-DD46D5AC59E1.htm